قراءة تأصيلية للمجتمع المدني والدولة مع الأحالة لدور المنظمات غير الحكومية في تنمية المجتمع اليمني

"دراسة تطبيقية لبعض المنظمات الأهلية في حضر المجتمع اليمني"

إعداد

أمين عبد الله علي الحاشدي

القاهرة ٢٠٠٨م

أصل هذا الكتاب رسالة ماجستير تم مناقشتها
في معهد البحوث والدراسات العرب
في تاريخ ٢٠٠٨/١١/١٣
وحصل فيها الباحث علي درجة امتياز

(فَأَمَّا الزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَاءً وَأَمَّا مَا يَنفَعُ النَّاسَ فَيَمْكُثُ فِي الأَرْضِ كَذَلِكَ يَضْرِبُ اللَّهُ الأَمْثَالَ)

(سورة الرعد الآية ١٧)

إهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى روح

والدي الطاهرة

ولأمي الصابرة

ولزوجتي وأبنائي الأعزاء

عمار ، هبة ، هديل ، هيفاء ، هدايات

الذين تحملوا عناء غيابي الطويل عنهم

المقدمة

في الآونة الأخيرة احتلت مؤسسات المجتمع المدني في اليمن دوراً بارزاً على مستوى المدن الرئيسية ومراكز المحافظات والمديريات تبعاً للتحولات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي يعيشها المجتمع اليمني ابتداء من قيام ثورة ٢٦ سبتمبر في الشمال (١٩٦٢) وقيام الثورة المسلحة ضد الاستعمار البريطاني في الجنوب في ١٤ أكتوبر (١٩٦٣) أي بعد عام من قيام الثورة الأم في الشمال وإعلان سقوط حكم الإمامة.

بعدها تم إعلان الاستقلال في ٣٠ نوفمبر ١٩٦٧ من الاحتلال البريطاني ورحيل آخر جندي للمستعمر الأجنبي ونتيجة لتلك التحولات السياسية تلتها تحولات اجتماعية واقتصادية متلاحقة بسبب انفتاح اليمن سواء في الشمال والجنوب على العالم وانتشار التعليم والمواصلات والصحة وتم القضاء على الجهل والفقر والمرض وبدأ ينتشر تأثير وسائل الإعلام المسموعة الراديو من خلال إذاعة صنعاء وعدن وتعز إلى كل المدن والقرى في المجتمع اليمني ففي ١٩٧٢ بدأ الإرسال التليفزيوني اليمني يصل إلى المدن الرئيسية وبعض القرى حيث بدأ المواطن اليمني يتصل بمن حوله وهاجر إلى الخليج وأمريكا وبريطانيا وإلى أصقاع أخرى في العالم كان لفك تلك العزلة أن المجتمع تأثر بمن حوله على المستوى المحلي والإقليمي والدولي في كلا الشطرين.

وبعد قيام الوحدة اليمنية في ٢٢ مايو عام ١٩٩٠ دخلت اليمن مرحلة تكاد تكون أكبر مرحلة تحول سياسي واجتماعي واقتصادي فأعلنت التعددية السياسية وصدر قانون إنشاء الأحزاب السياسية وقانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية رقم (١) لسنة ٢٠٠١.

حيث بدأت مؤسسات المجتمع المدني (الأهلية- النقابية- الحقوقية) تمارس نشاطها بقوة في مجالات مختلفة تقديم خدماتها للمجتمع

انطلاقاً من برامجها جنباً إلى جنب لمؤازرة خطة الدولة في التنمية وإلى جانب القطاع الخاص والتخفيف من الآثار الاجتماعية لسياسة الخصخصة والانفتاح الاقتصادي وما يترتب على ذلك من ارتفاع للأسعار وتضرر الغالبية العظمى من المجتمع من تلك الإصلاحات إلى جانب الانفتاح السياسي الديمقراطي والمدعوم (أمريكا) والذي بدأ يغرس جذوره عربياً بمسميات الإصلاح الداخلي والذي تنادي به بعض الدول العربية وتزامن مع طرح مشروعات الإصلاح الغربية والأمريكية مع بعض المقاربات والعادات العربية التي تنحو نفس المنحنى الإصلاحي-الديمقراطي وتمثلت هذه النشاطات في وثيقتين:

الأولى : وثيقة صنعاء التي جاءت ثمرة تعاون شبه رسمي بين هيئات المجتمع المدني والنظام السياسي في اليمن.

الثانية : وثيقة الإسكندرية التي جاءت بمبادرة من هيئات المجتمع المدني ومثقفيه، دون أن تغيب السلطة المصرية عنها[1].

ونتيجة لذلك نشطت مؤسسات المجتمع المدني وخاصة الجمعيات الأهلية في اليمن وكان دورها بارزاً في التنمية الاجتماعية في جوانبها المختلفة كالتعليم والصحة وتنمية المشاريع الصغيرة والمنتجة وكفالة اليتيم والزواج الجماعي وتوزيع الحقيبة المدرسية إلى جانب تقديم المساعدات المادية والعينية للفئات المستحقة إلى جانب مشاريع تنويه أخرى في مجال المرأة والطفل والتي نستعرض لها ضمن فصول الدراسة ومباحثها وفقاً للواقع والتي استخلصها الباحث من التراث

(1) منير الحمشي: الإصلاح والتغير بين الضرورات الداخلية والضغوط الخارجية، بحوث اقتصادية عربية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، القاهرة، العدد (٣٤، ٣٥)، ٢٠٠٥م، ص٣٩٣.

السيوسولوجي في المجتمع اليمني وخاصة في المجتمع الحضري اليمني أمانة العاصمة حيث بلغ نسبة عدد الجمعيات الأهلية فيها حوالي ٤١% من إجمالي المنظمات الأهلية في اليمن وفقاً للمسح الاجتمـــاعي الـــذي أجرى على المنظمات الأهلية في اليمن[١] حيث أن هذه النسبة جـــديرة بالدراسة من قبل الباحث لعرض الكشف عن جوانبه المختلفة من خلال التعرف على ملامح ونشأة وتطور المجتمع المدني في اليمن ومعرفـــة مجالات عمله في تنمية المجتمع اليمني، وحجم المساعدات التي تقـــدمها الجمعيات الأهلية للفئات المستهدفة وذلك برصـــد الظـــاهرة ومعرفـــة طبيعتها ومحدداتها والآثار المترتبة عليها بناءً على الدراسة التي سوف يقوم بها الباحث في الواقع الاجتماعي اليمني، وعلى ضوء ذلـــك فقـــد قسمت الدراسة إلى ثمانية فصول بالإضافة للنتائج والتوصيات، تنـــاول الفصل الأول أهمية وأهداف الدراسة وتساؤلاتها إلى جانـــب المفـــاهيم الأساسية للدراسة.

أما في الفصل الثاني فقد استعرض الباحث الدراســـات الـــسابقة والتي تناولت موضوع الدراسة أو القريب منها أو المشابهة لها وقـــسم الباحث الدراسات السابقة إلى أربعة محاور:

- المحور الأول : التحول الديمقراطي والمجتمع المدني.
- المحور الثاني : دور الجمعيات الأهلية في التنمية.
- المحور الثالث : مشاركة المرأة في تنظيمات المجتمع المدني.
- المحور الرابع : المشاركة والتطوع في المجتمع المدني.

---

(1) على ليلة: دور المنظمات الأهلية في مكافحة الفقر، القـــاهرة، الـــشبكة العربيـــة للمنظمات الأهلية، ص٢٤٩.

أما في الفصل الثالث فقد تطرق الباحث إلى الجدل الفلسفي حول مفهوم المجتمع المدني في الفكر الماركسي وأنطوني جرامشي وهيجـــل والليبرالية والعولمة، كما تناول الباحث ثقافة التطوع في العمل الأهلـــي والنظريات المفسرة لتلك الثقافة لدى بعض المجتمعات. وقـــد توصـــل الباحث إلى جملة من القضايا لتفسير تفاعلات المجتمع المدني اليمنـــي وتزايد فاعليته.

وفي الفصل الرابع تناول الباحث مؤسسات المجتمع المدني في اليمن من حيث نشأتها وتطورها والفئات المستهدفة من نشاطها ودورها في تنمية المجتمع اليمني وبصفة خاصة الحضر منه.

أما في الفصل الخامس فقد تطرق الباحـــث فـــي للإجـــراءات المنهجية للدراسة الميدانية التي استعان بها من حيث الوصف والتحليـــل بالنسبة للمنهج والأسلوب والأدوات التي جمع بهـــا البيانـــات وكيفيـــة معالجتها من خلال الدراسة الميدانية، وذلك بالتطبيق على عينة الدراسة والتي تم تجسيدها وفق أسس اختيار العينة ومتطلبات الدراسة.

وفي الفصل السادس تناول الباحث دور المنظمات الغير حكومية في تنمية حضر المجتمع اليمني من خلال الأنشطة التي تقدمها للفئـــات المستهدفة، بالإضافة إلى المشاريع التي نفذتها المنظمات خلال الأعـــوام ٢٠٠٥، ٢٠٠٦، ٢٠٠٧ ومصادر تمويلها، إلى جانب تـــسليط الـــضوء على طبيعة العلاقة بين تلك المنظمات والدولة والقطاع الخاص.

أما في الفصل السابع فقد اســـتعرض الباحـــث آليـــات نجـــاح المنظمات غير الحكومية في تنمية الحضر اليمني من خـــلال مـــصادر التمويل والمشاكل التي تعوق هذا التمويل، يضاف إلى ذلك معرفة البناء المؤسسي للمنظمات ودوران السلطة والمساءلة والشفافية، إلـــى جانـــب

معرفة المهارات والخبرات الإدارية المتـــوفرة فـــي المنظمـــات ودور المنظمات غير حكومية في نشر ثقافة التطوع.

وفي الفصل الثامن تناول الباحث الإطار الـــسياسي والقـــانوني الذي يحدد نشاط المنظمات غير الحكومية في المجتمع اليمني وذلك من خلال صدور عدداً من القوانين واللوائح التي تـــنظم علاقتهـــا بالدولـــة وعمل تلك المنظمات في الواقع السياسي والاجتماعي اليمني، بالإضافة إلى العقبات والمشكلات التي تعوقها وتحد من فاعليتها سواءً من حيـــث ضعف التمويل أو عدم صلاحية القوانين أو البنـــاء القبلـــي والثقـــافي للمجتمع اليمني، إلى جانب الدور الذي يمكـــن أن تـــشارك بـــه تلـــك المنظمات في صنع السياسات التنموية مع الدولة، وتـــصوراتها للـــدور المستقبلي لعملها في التنمية في اليمن مستقبلاً.

أما في الخاتمة فقد تطرق الباحث إلى نتـــائج الدراســـة والتـــي قسمت إلى:

- نتائج تتعلق بموضوع الدراسة (تساؤلات الدراسة).
- استنتاجات عامة في ضوء النتائج.
- نتائج الدراسة في ضوء الدراسات السابقة.
- التوصيات التي توصلت إليها الدراسة.

***

الفصل الأول

مشكلة الدراسة ومفاهيمها

تمهيد

أولاً: مشكلة الدراسة.

١ – أهمية الدراسة.

٢ – أهداف الدراسة.

٣ – تساؤلات الدراسة.

ثانياً: مفاهيم الدراسة.

١ – الدور.

٢ – المجتمع المدني.

٣ – التنمية.

٤ – المنظمات الأهلية (القطاع الثالث).

٥ – المجتمع الحضري.

تمهيد:

يتفق أغلب المشتغلين بمناهج البحث العلمي على أهمية تحديد المشكلة في البحث، وتأتي أهميتها في أنها تؤثر تأثيراً كبيراً على جميع إجراءات البحث وخطواته، فهي التي تحدد للباحث نوع الدراسة التي يمكنه القيام بها، وطبيعة المناهج وأنواع الأدوات التي ينبغي له أن يستخدمها، وكذا أنواع البيانات التي يجب أن يسعى للحصول عليها، وبالتالي مدى ما يستطيع أن يسهم به في تقدم المعرفة[1].

ويجب على الباحث أن تكون مشكلته البحثية التي يتناولها في بحثه نابعة من صميم واقعه الاجتماعي والسياسي والاقتصادي التي تكون معبرة عن ذلك الواقع بالإيجاب أو السلب من خلال تحديده للمفاهيم التي سوف تتناولها الإشكالية البحثية والتي من خلالها سوف يقوم الباحث بتقديم قياس للظاهرة المدروسة من خلال التعريف الإجرائي لكل مفهوم يتعلق بالبحث.

وإن كان من المهم على أي حال أن نولي اهتمامنا للقرارات والاختيارات التي تستقر عليها البدايات الأولى للبحث، لأنها تكون ذات تأثير هام على تطوره فيما بعد فإنه من الواجب أن يدرك الباحث في هذه المرحلة أن يعمل الكثير فيما يتعلق بتطوير المفاهيم[2].

---

(1) عبد الباسط محمد حسن: أصول البحث الاجتماعي، مكتبة وهبة، ط١٢، القاهرة، ١٩٩٨، ص١٤٧.

(2) انظر: ديرك لايدر: قضايا التنظير في البحث الاجتماعي، ترجمة عادل السمري، وتقديم محمد الجوهري، المجلس الأعلى للثقافة، الشركة الإعلامية للطباعة والنشر ستافيا، القاهرة، ٢٠٠٠، ص٨٦.

حيث أن السائد في دراسات وبحوث الجمعيات الأهلية العربية أنها تعاني عدم التدقيق التعبيري في تحديد قائمة مفاهيمها، وعدم اتفاق دارسيها على استخدامات واضحة لهذه المفاهيم، بما يساعد على توجيه البحوث من خلال تحديدها لمسميات الظواهر في المعطيات التعريفية التي تندرج تحتها، وإجراء الاستنتاجات العلمية، والمشاركة في بناء الإطار النظري، وهو ما يمكن إرجاعه إلى جدة البحث حول قضايا ومشكلات هذه الجمعيات[1].

وبناء على ما تقدم حول المشكلة يمكن القول أنها الحد الفصل ومحور البحث الأساسي التي تحدد الأطر والمفاهيم التي سوف يتبعها الباحث فسوف يحاول الباحث التعرض في هذا الفصل للمشكلة وأهميتها والأهداف البحثية المتعلقة بها إلى جانب التساؤلات ومفاهيم الدراسة:

أولاً: مشكلة الدراسة

تتمثل مشكلة هذه الدراسة في الإجابة على التساؤل الآتي:

ما دور مؤسسات المجتمع المدني في تنمية المجتمع اليمني من خلال الدراسة التطبيقية لبعض المنظمات الأهلية في حضر المجتمع اليمني؟

بعد فشل عملية التنمية في غالبية مجتمعات دول العالم الثالث بسبب عوامل عديدة، منها التبعية الاقتصادية والاستعمار، والبنية الاجتماعية لتلك المجتمعات وعدم اكتساب الإنسان في الدول النامية

(1) محمد حافظ دياب: الخطاب الأهلي- مساءلة نقدية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٦، ص ص ١٠٥-١٠٦.

القدرة العلمية والتنظيمية، بسبب القيم التقليدية التي تحصر الإنسان في إطار العائلة والقبيلة والبيئة الطبيعية المباشرة، وبيروقراطية الأنظمة الحاكمة إلى جانب آثار العولمة الاقتصادية. فالمجتمع اليمني لا يعزو عن ذلك كونه من مجتمعات دول العالم الثالث تعرض لأزمات وحروب أهلية خلال فترات زمنية متقطعة من تاريخه النضالي ضد الاستعمار في الجنوب وضد حكم الإمامة في الشمال وما تلاها من حروب بين الشطرين بعد رحيل الاستعمار من الجنوب وإعلان الاستقلال في ٣٠ نوفمبر ١٩٦٧م وسقوط حكم الإمامة في الشمال بعد قيام الثورة في ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢م وما تبعها من حروب بين الشطرين نتيجة للظروف الدولية التي تأثر بها النظامين نتيجة للحرب الباردة التي كانت بين الاتحاد السوفييتي سابقاً والولايات المتحدة الأمريكية في صراع حول مناطق النفوذ في العالم العربي والتي منها اليمن بشطريه في تلك المرحلة، إلى جانب البناء الاجتماعي للمجتمع اليمني والذي يتميز بالقبيلة، ويتسم بالثقافة التقليدية، إلى جانب تخلف الهيكل الإنتاجي الزراعي والصناعي لاعتماده على وسائل تقليدية في الإنتاج، وتعتبر هذه العوامل المتغيرات الأساسية لمشكلة الدراسة، وعليه يمكن توضيح المتغير المستقل والتابع لهذه الدراسة في الآتي:

١- **المتغير المستقل:** يتمثل في الدور الذي يمكن أن تقوم به المنظمات غير الحكومية في تنمية المجتمع اليمني بعد فشل عملية التنمية في اليمن، وانتهاج الدولة لسياسة الإصلاح المالي والإداري، وتخلي الدولة عن واجباتها تجاه المجتمع، إلى جانب البناء القبلي والثقافة التقليدية، وتخلف الإنتاج الزراعي والصناعي، بالإضافة للصراع السياسي الذي حدث في اليمن

قبل الثورة والاستقلال في الشمال وفي الجنوب وقيام الوحدة المباركة وحدوث الحرب الأهلية لصيف ١٩٩٤.

٢- **المتغير التابع:** يتمثل في الأنشطة التي تقوم بها المنظمات غير حكومية في تنمية المجتمع اليمني على ضوء الإمكانات المتاحة لها في الواقع الاجتماعي على اعتبار أن مؤسسات المجتمع المدني ظاهرة حضرية.

ونتيجة لذلك فقد حدثت تحولات سياسية واقتصادية واجتماعية وتشريعية شهدها اليمن بعد تحقيق الوحدة اليمنية في ٢٢ مايو ١٩٩٠م، أدى ذلك إلى اتساع هامش الديمقراطية، وانتهاج الدولة لسياسة الاقتصاد الحر، وتخلي الدولة عن القيام بواجباتها في خدمة المجتمع.

وعلى الرغم من تعاظم دور هذه المنظمات في العالم بشكل عام واليمن بشكل خاص إلا أن خصوصية المجتمع اليمني قد أثرت على هذا الدور لوجود ظروف اجتماعية وثقافية تتعلق بالبناء الاجتماعي، والثقافة التقليدية والقبلية، إلى جانب النظام السياسي ومشكلة التمويل المحلي والخارجي وتأثيره على أنشطة تلك الجمعيات وصنع القرار فيها؛ حيث أن التمويل الخارجي تثار حوله تساؤلات وعلامات استفهام عديدة من قبل الدولة عن سبب تقديم هذا المال لتلك المنظمات. فكان لهذه الأسباب تأثير مباشر على دورها في تنمية المجتمع اليمني.

وعلى ضوء ذلك فقد قام الباحث باختيار هذه الظاهرة لرصد ملامحها واتجاهات تطورها وتحديد طبيعتها ومحدداتها القانونية مع تسليط الضوء على العقبات التي تواجه عملها من خلال التصورات والتوقعات لدورها في المستقبل في تطوير الواقع الاجتماعي اليمني.

[١] أهمية الدراسة:

تستمد هذه الدراسة أهميتها كونها تتناول أهم قطاع في المشاركة المجتمعية وهو ما يسمى بـ "القطاع الثالث" أو الجمعيات الأهلية في المجتمع الحضري اليمني كما تهتم بملامحه، وتطوراته، واتجاهاته، ونشاطه، وحجم المساعدات الرعائية والتنموية التي يقدمها لتنمية المجتمع اليمني، إلى جانب الدولة والقطاع الخاص لرفع مستوى الخدمات التي تقدم للمواطنين للتخفيف من وطأة سياسة الإصلاح الاقتصادي التي فرضت على البلدان النامية والتي منها اليمن من قبل البنك الدولي، لتدعيم التنمية الاجتماعية للمجتمع الحضري اليمني، وتتجلى أهمية الدراسة من خلال الآتي:

١- الأهمية النظرية للدراسة: تتمثل في أن هذه الدراسة من الدراسات النظرية التي طرقت باباً جديداً تناولت فيه دور مؤسسات المجتمع المدني في تنمية المجتمع اليمني على المستوى المحلي حسب علم الباحث، حيث إن الدراسات التي سبقتها تناولت الدولة والمجتمع المدني إلى جانب الأحزاب السياسية والمرأة، بالإضافة إلى دور العلاقات العامة في المجتمع المدني، ولم تتطرق لدور الجمعيات الأهلية في تنمية المجتمع في بعض البلدان العربية والتي منها اليمن؛ ولذلك فإن هذه الدراسة يمكن أن تسهم في دعم النظرية الاجتماعية.

٢- أما عن أهميتها من الناحية التطبيقية: فهي تحاول الكشف عن دور الجمعيات الأهلية في تنمية حضر المجتمع اليمني، وأثر ذلك على مستوى المعيشة للفئات المستهدفة من نشاط تلك الجمعيات من خلال تحسين مستوى الخدمات التنموية لتلك الفئة لغرض التخفيف من مشكلة الفقر، إلى جانب معرفة حجم

المساعدات المقدمة ونوع الفئات المستهدفة بالإضافة إلى المعوقات والمشاكل التي تواجه هذا النشاط، وما هي الرؤية المستقبلية في تطوره ليتمكن من أداء دوره الفاعل في التنمية من خلال العمل الاجتماعي مستفيداً برأس المال الاجتماعي انطلاقاً من واقع المجتمع والمشاركة الشعبية النابعة من معاناة المجتمع إلى جانب معرفة حجم المنظمات غير الحكومية بعد التحولات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي حدثت في المجتمع اليمني في سياق تشكله السياسي قبل الثورة في الشمال وبعد الاستقلال في الجنوب حتى قيام الوحدة اليمنية المباركة، وما تبعها من تطور ونمو القطاع، بعد أن تهيأت له أطر سياسية وقانونية يعمل من خلالها في أنشطة اجتماعية مختلفة في مجال التنمية والرعاية الاجتماعية والدفاع عن الرأي وحقوق الإنسان والتأثير على السياسات، بالإضافة إلى الأنشطة الثقافية والبيئية التي تخدم التنمية المجتمعية في اليمن والربط بينها من حيث حجمها وتطورها ومدى انتشارها مقارنة بعدد السكان من خلال الواقع الاجتماعي اليمني، لغرض معرفة الظروف التي ساعدت على تشكله أو حالت على عدم ظهره في الماضي والحاضر، وإلى أين يتجه والتنبؤ به في المستقبل.

[٢] أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة للتعرف على دور مؤسسات المجتمع المدني في تنمية المجتمع الحضري اليمني من خلال:

١- تسليط الضوء على التحول السياسي والاقتصادي والاجتماعي والقانوني الذي حدث في المجتمع اليمني وأثر ذلك على انتشار وتوسع المجتمع المدني في اليمن.
٢- التعرف على ملامح نشأة وتطور مؤسسات المجتمع المدني في اليمن.
٣- رصد واقع العمل الأهلي في اليمن وجذوره التاريخية.
٤- الكشف عن مجالات عمل مؤسسات المجتمع المدني.
٥- التعرف على الفئات المستهدفة من أنشطة الجمعيات الأهلية وخصائصها.
٦- التعرف على مقدار حجم المساعدات العينية والمادية التي تقدمها الجمعيات الأهلية للفئات المستهدفة.
٧- الكشف عن المشاريع الرعائية والتنموية التي تقدمها الجمعيات الأهلية في تنمية المجتمع من خلال الواقع الاجتماعي للمجتمع اليمني.
٨- تسليط الضوء على المعوقات التي تواجه عمل مؤسسات المجتمع المدني.
٩- التعرف على توقعات دور مؤسسات المجتمع المدني في المستقبل.

[٣] تساؤلات الدراسة:

تحاول الدراسة الوصول إلى إجابة لعدد من التساؤلات التي تتدرج من سؤالها العام المتمثل في: **ما دور مؤسسات المجتمع المدني في تنمية حضر المجتمع اليمني؟**

وتنحصر التساؤلات الفرعية فيما يلي:

١- ما ملامح التحول السياسي والاقتصادي والاجتماعي والقانوني الذي حدث في المجتمع اليمني وأثرها على مؤسسات المجتمع المدني في اليمن؟

٢- ما ملامح نشأة وتطور مؤسسات المجتمع المدني في اليمن؟

٣- ما مجالات عمل مؤسسات المجتمع المدني؟

٤- ما الفئات المستهدفة من أنشطة الجمعيات الأهلية في حضر المجتمع اليمني وما خصائصها؟

٥- ما مقدار حجم المساعدات العينية والمادية التي تقدمها الجمعيات الأهلية للفئات المستهدفة؟

٦- ما أثر العمق الحضاري والثقافي للمجتمع اليمني على واقع العمل الأهلي في اليمن؟

٧- ما هي المشاريع الرعائية والتنموية التي تقدمها الجمعيات الأهلية في تنمية المجتمع اليمني في الواقع المجتمعي؟

٨- ما هي العقبات التي تواجه عمل مؤسسات المجتمع المدني؟

٩- ما توقعات دور مؤسسات المجتمع المدني في المستقبل؟

ثانياً: المفاهيم

هناك عدداً من المفاهيم والتي سوف يتعرض لها الباحث من خلال التراث السوسيولوجي، وتحددت المفاهيم العلمية لهذه الدراسة في:

١- الدور Role:

الدور في اللغة من دار – دوراً – ودواراً: طاف حول الشيء، ويقال دار حوله، وبه، وعليه[1]، كما يستخدم مصطلح الدور في علم

(1) المعجم الوجيز، طبع وزارة التربية والتعليم، القاهرة، ٢٠٠٦،ص٢٣٧مادة دار.

الاجتماع وعلم النفس الاجتماعي والأنثروبولوجي بمعاني مختلفة، فيطلق كمظهر للبناء الاجتماعي على وضع اجتماعي معين يتميز بمجموعة من الصفات الشخصية والأنشطة، تخضع لتقييم معياري إلى حد ما قبل أولئك الذين يكونون في الموقف ومن قبل الآخرين.

إلا أن هذا المصطلح لا يأخذ في الاعتبار التفرقة التي أقامها رالف لينتون بين المكانة والدور؛ ولذا يعرف الدور من ناحية أخرى كعنصر في التفاعل الاجتماعي، وهو هنا يشير إلى نمط متكرر من الأفعال المكتسبة التي يؤديها شخص معين في موقف تفاعلي، حيث أن المكانة حسب اعتقاد رالف لينتون هي مجموعة الحقوق والواجبات، وأن الدور هو المظهر الدينامي للمكانة، فالسير على هذه الحقوق والواجبات معناه القيام بالدور وهذا هو التعريف الذي يستخدمه بارسونز في مؤلفه في النسق الاجتماعي، وراد كليف براون في مؤلفه البناء والوظيفة في المجتمع البدائي، وروبرت ميرتون في النظرية الاجتماعية والبناء الاجتماعي[1].

وهناك معاني مختلفة للدور لدى علماء النفس وخاصة لدى علم النفس الاجتماعي، فهناك دور مكتسب ومكانة موروثة ودور متوقع وهو السلوك المرغوب المتوقع والمرغوب الذي يرتبط بدور معين، وأما الدور الملزم فتحدده المستويات الثقافية، وفي المعاني الاستخدامات المختلفة لمصطلح الدور منها سلوك الدور الذي يشير إلى سلوك أي فرد في دور معين، أما صراع الدور هو عدم الاتساق بين دورين أو أكثر يتوقع أن يقوم بها الفرد في وضع معين وحينئذ يتداخل أداء أحد الأدوار

(1) محمد عاطف غيث: قاموس علم الاجتماع، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٩، ص٣٩٠.

مع دور آخر أو يتصارع معه، أما متطلبات الدور فهي توقعات الآخرين بشأن أداء الشخص لدور معين في موقف ما. وقد يكون الفاعل على دراية بمتطلبات دوره أو لا يكون على دراية[1].

أما تعريف الدور لدى علماء علم النفس الاجتماعي فينطلق من الدور الاجتماعي كما أشرنا إليه سابقاً، وعلى ضوء ذلك يعرف الدور الاجتماعي بأنه عبارة عن نمط منظم من المعايير فيما يختص بسلوك فرد يقوم بوظيفة معينة في الجماعة[٢].

وبناءً على ذلك تختلف وتتعدد الأدوار الاجتماعية طبقاً لعدد من المعايير التي وضعت من قبل المتخصصين والتي يتحدد من خلالها اختلاف الأدوار الاجتماعية مثل، الجبر والاختيار، والشمول، وتحديد السلوك، والاستمرار والشهرة والصعوبة والسهولة[٣].

أما نيوكمب Newcomb فإنه يميز تمييزاً مفيداً بين الدور وسلوك الدور، فالدور: مفهوم سوسيولوجي يشير إلى نمط من الفعل متوقع على كل أعضاء الجماعة الذين يشغلون مركزاً معيناً بصرف النظر عن أشخاصهم، والفرق بين الدور وسلوك الدور هو الفرق بين الوظيفة والعمل الذي يؤديه الفرد، فالوظيفة المؤداة هي تميز الدور: والفعل المعين هو الذي يميز سلوك الدور، فمثلاً يقوم كل من المدرس والجد أو القائد بدور ولكن أنماط الدوافع المتضمنة في فعل كل منهما:

---

(1) انظر: مرجع سابق، ص ص ٣٩١ – ٣٩٢.

(٢) حامد عبد السلام زهران: علم النفس الاجتماعي ، جامعة عين شمس، كلية التربية ، عالم الكتب، ط٤، القاهرة، ١٩٧٧، ص١٧٩.

(٣) انظر: مرجع سابق، ص ص ١٣٨–١٣٩.

هو سلوك الدور وسلوك الدور من وجهة نظر نيوكمب هو نمط من الدوافع لدى فرد معين حيث يقوم بالدور[١].

ويعرف الدور لدى لويس، بأنه المطالب المعينة بحكم تركيب الجماعة كالمعايير، والتوقعات، والمحرمات، والمسئوليات وما أشبهها والمرتبطة بوضع اجتماعي معين، والدور بهذا المعنى هو شيء خارج الفرد المعين، ومجموعة ضغوط أو تسهيلات، تمهد، وتقود، وتعوق، وتدعم أداء الوظيفة في التنظيم الاجتماعي[٢].

ولقد اكتسب مفهوم الدور انتشاراً واسعاً خلال ربع القرن الأخير في علم النفس الاجتماعي والاجتماع والأنثروبولوجي، وإذ يتعلق مفهوم الدور بأفكار وأفعال الأفراد في نفس الوقت فهو يبرز تأثير الفرد بمطالب المجتمع المغيظة وقواه المقننة ورغم ما يبشر به هذا الموضوع من إمكانيات عريضة، لازال ما تحقق فيه من إنجاز قليلاً نسبياً ويظل مفهوم الدور من أكثر موضوعات العلوم الاجتماعية حظاً في الكتابة عنه وأكثرهم تخلفاً في نفس الوقت، لذلك فإن نظرية الدور تحاول تفهم السلوك الإنساني بالصورة المعقدة التي يكون عليها بوصف أن السلوك الاجتماعي يشمل عناصر حضارية واجتماعية وشخصية من خلال العناصر الإدراكية الرئيسية للنظرية، الدور يمثل: وحدة الثقافة، والوضع يمثل: وحدة الاجتماع، والتي تمثل: وحدة الشخصية[3].

---

(١) T.M.Newcomb.social pyschology Tavistock puplicatinos, Ltd, New York, 1955.

(٢) Lewis A.Goser & Bernard Rosenberg: Sociological Thery: A Book of Readings, the macmillan Company, third Edition, N.Y, 1969, pp 297-298.

(٣) كمال دسوقي: دينامية الجماعة في الاجتماع وعلم النفس الاجتماعي، المطبعة الفنية الحديثة، ج١، القاهرة، ١٩٦٩، ص ص٢٧٥-٢٧٧.

إن التعريفات التي تناولت الدور جميعها في إطار العلوم الاجتماعية ما عدا علم الاجتماع السياسي والذي هو موضوع الدراسة الحالية والتي تتناول الدور من خلال دور مؤسسات المجتمع المدني في التحول الديمقراطي والثقافي وتنمية المجتمعات المحلية أو الحضرية من خلال الدور الفعلي لها في الواقع الاجتماعي والسياسي أو الدور المتوقع لها في المستقبل في ضوء الخطط والبرامج التي يمكن أن تنفذ وفقاً لإمكانياتها المادية، وبناءاً على ما تم استعراضه من تراث سوسيولوجي لتعريف الدور في علوم مختلفة تختلف معانيها حسب طبيعة استخدامها إلا أن جميع هذه التعريفات تشترك في عناصر أساسية هي:

- الدور عبارة عن وظيفة يقوم بها الشخص داخل جماعة.
- الدور عبارة عن صفة يوصف بها مجتمع معين.
- الدور عبارة عن نشاط يقوم به منظمة أهلية أو مؤسسة اعتبارية وفق برنامج لخدمة المجتمع رعائياً وتنموياً بصورة طوعية.
- الدور عبارة عن نشاط متوقع يقوم به فرد لخدمة الجماعة أو الأسرة أو العائلة أو القبيلة أو العشيرة، وقد يكون مفروض عليه بحكم موقعه داخل المجتمع أو مكتسباً بالفطرة مثل دور الأب داخل الأسرة.

وفي ضوء ما تم عرضه عن مفهوم الدور يمكن **أن يعرف إجرائياً في الدراسة الحالية بأنه:**

"مجموعة الأنشطة التي تقوم بها الجمعيات الأهلية في تنمية حضر المجتمع اليمني في ضوء الإمكانيات المادية المتاحة لغرض تقديم خدمات تنموية للمجتمع أو أي أنشطة أخرى".

ويرتبط الدور ارتباطاً مباشراً بالدور الذي يتوقع أن تقوم به مؤسسات المجتمع المدني في تنمية المجتمع اليمني في الحاضر والمستقبل.

٢- مفهوم المجتمع المدني Civil Society:

يعد مفهوم المجتمع المدني مفهوماً محورياً في سياق الحديث عن الدولة الحديثة ويعبر عن الطبيعة المدنية التي تميز الدولة والمجتمع في آن واحد(1).

فمفهوم المجتمع المدني قد أصبح ذائع الصيت في العلوم الاجتماعية وأدبيات السياسة والتنمية في العقدين الأخيرين من القرن العشرين، ويعني المفهوم في أبسط تعريفاته "فضاء الحرية Space of Freedom" الحرية لكي يجتمع الناس ويتفاعلوا معاً، وينظموا أنفسهم للتعبير عن آرائهم وقضاياهم ومصالحهم؛ لذلك يندرج ضمن هذا المفهوم الروابط والجمعيات والأندية والنقابات والأحزاب، أي كل ما هو تطوعي وكل ما يتم بالإرادة الحرة لأفراده(2).

ويشكل المجتمع المدني بمفهومه الواسع والضيق البنية التحتية للديمقراطية باعتباره صمام الأمان والإطار الذي يضمن للديمقراطية النمو والاستمرار ويجعلها غير قابلة للانكفاء أو الارتداد؛ ولذلك يربط البعض بين الديمقراطية والمجتمع المدني فلا ديمقراطية بدون مجتمع

---

(1) عليان علي محمد الهيصمي: العلاقات العامة في منظمات المجتمع المدني في اليمن، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، قسم الدراسات الإعلامية، القاهرة، ٢٠٠٥، ص٦٠.

(2) سعد الدين إبراهيم: المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في مصر، المجلد الثامن، دار قباء للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٠، ص٥.

مدني، كما أن غياب أو ضعف تنظيمات المجتمع المدني يشكل سبباً رئيسياً لأزمة الديمقراطية وتعثرها ثم إخفاقها في كثير من البلدان النامية[1].

ومن هذا المنطلق يكتسب مفهوم المجتمع المدني ملامح عامة تشير إلى الدولة الحديثة دولة المؤسسات ذات الإطار التعاقدي الذي يمارس فيها الحكم على أساس أغلبية سياسية حزبية تعبر عن سيادة الشعب، وبين الديمقراطية والتعددية السياسية وقيم العدالة والحرية وحقوق الإنسان والتداول السلمي للسلطة ولو في حدها الأدنى على الأقل[2].

وفي تعريف آخر يرى أن مفهوم المجتمع المدني يقصد به "مجموعة القيم والأعراف التي يقبلها المجتمع المنظم على نحو سلمي وطوعي، ويشمل كل المنظمات والتجمعات المدنية غير الساعية للوصول للسلطة والتي تتوسط بين الأفراد والدولة ويكون هناك فاصل بينها وبين الدولة وأجهزتها المختلفة"[3].

ومن هذه التعريفات من يطلق على هذا القطاع مصطلح "القطاع الثالث" The Third Sectotr، "القطاع الخيري" Philanthropy and Charitable Sector، "القطاع المستقل" Independent Sector،

---

(1) المركز اليمني للدراسات الاستراتيجية، التقرير الاستراتيجي اليمني، صنعاء، ٢٠٠٢، ص١٢٢.

(2) فؤاد الصلاحي: الدولة والمجتمع المدني في اليمن، ط١، تعز، مركز المعلومات والتأهيل لحقوق الإنسان، ٢٠٠١، ص٣١.

(3) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، التقرير الاستراتيجي العربي، ط١، القاهرة، ٢٠٠١، ص٤٤٩.

"القطاع التطوعي" Voluntary Sector، "المنظمات الخاصة" Privat Voluntary organezation S(Pvos)، "القطاع المعفي من الضرائب" Tax Exempted sector، "المنظمات غير الحكومية" Non Governemental Organization (NGO) -، "القطاع الاتحادي" Associational Sector، "القطاع الاقتصادي والاجتماعي" Social Economy أو القطاع الأهلي أو المنظمات الأهلية، كما يطلق عليها بالبلاد العربية[1].

ولقد وجد الباحث العديد من التعريفات التي تناولت مفهوم المجتمع المدني نظراً لعدم ثبات استخداماته ودلالاته وفقاً لاختلاف المرجعيات الفكرية والأيديولوجية التي عرفت المجتمع المدني وفقاً لرؤيتها الخاصة، إلا أنه يمكن ملاحظة أن جميع التعريفات السابقة تنطوي على عناصر أساسية يمكن تحديدها بما يلي:

- المجتمع المدني يضم مجموعة منظمات تستطيع القيام بدور رئيسي في عملية التغير الاجتماعي والسياسي والثقافي وكلما تطورت تطور دورها في عملية التغير.
- منظمات المجتمع المدني مستقلة عن الجهاز الإداري للدولة، أي أنها منظمات غير حكومية لا تسعى لتحقيق الربح وهذا ما يميزها عن القطاع الخاص الهادف إلى تحقيق الربح.
- المجتمع المدني قائم على العمل والمبادرة والنزوع للعمل الطوعي في إطار مشاركة منظمة.

---

(1) شهيدة الباز: المنظمات الأهلية العربية على مشارق القرن الواحد والعشرين، محددات الواقع وآفاق المستقبل، القاهرة، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، ١٩٩٧، ص٤٠.

- منظمات المجتمع المدني تمارس مهام تحديثية في المجتمع، لديها تصور واضح للتغير الاجتماعي وتتبنى مواقف الدفاع والمناصرة لمساندة فئات أو قطاعات أو جماعات سواء على مستوى الحقوق المدنية أو الحقوق الثقافية والاجتماعية والاقتصادية.
- منظمات المجتمع المدني تتجاوز الخلافات الأيديولوجية والسياسية والثقافية، فتعترف بالتنوع والاختلاف والتسامح مع الآراء والتيارات المختلفة وتسعى للحوار والتوافق لصالح المجتمع ككل.

ومن خلال ما تقدم يمكن أن نصل إلى تعريف إجرائي للمجتمع المدني في الدراسة الحالية:

"هي مؤسسات اجتماعية غير ربحية نابعة من المجتمع وتعبر عنه بصورة عمل تطوعي يعود بالفائدة على المجتمع ككل بصورة خدمات رعائية وتنموية من أجل إحداث تغير سياسي واجتماعي واقتصادي وثقافي".

وفي ضوء التعريف الإجرائي للمجتمع المدني يتضح أن هناك علاقة سببية بين مؤسسات المجتمع المدني والتنمية بشكل عام والتي تعد من المفاهيم التي هي موضوع الدراسة الحالية.

٣- مفهوم التنمية Development:

اختلفت وجهات النظر وتعددت حول تحديد اصطلاح التنمية، حيث تشير الكتابات الاقتصادية والسوسيولوجية المعاصرة إلى الاختلاف القائم بين اصطلاحي النمو والتنمية، ويمكن تحديد أوجه الاختلاف هذا

في أن اصطلاح النمو يشير إلى عملية الزيادة الثابتة والمستمرة في جانب معين من جوانب الحياة، أما التنمية فهي عبارة عن تحقيق زيادة سريعة تراكمية ودائمة عبر فترة من الزمن وقد اختلفت وتباينت وجهات النظر حول هذا التحديد باختلاف المفكرون الرأسماليون والاشتراكيون.. لكن الاختلاف في وجهات النظر السابقة لا تعني الباحث، وما يعني الباحث وجهة نظر المشتغلين بالعلوم الاجتماعية والإنسانية لتعريف التنمية بأنها عملية تحقيق التوافق الاجتماعي لدى أفراد المجتمع بما يعنيه هذا التوافق من إشباع بيولوجي ونفس واجتماعي[1].

وفي تعريف الأمم المتحدة للتنمية: "أنها عبارة عن مجموعة من الوسائل والطرق التي تستخدم بقصد توحيد جهود الأهالي مع السلطات العامة من أجل تحقيق مستوى الحياة في النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالمجتمعات، وإخراج هذه المجتمعات من عزلتها، لتشارك إيجابياً في الحياة القومية ولتساهم في تقدم البلاد[2].

ويرى البعض أن التنمية تعني في مفهومها الجديد أن يعمل كل مجتمع على تأصيل ذاته والكشف عن هويته من خلال التعرف على قيمه وتقاليده التي يستمد منها قوته وتفرده، وأن ينطلق من هذه القاعدة للاستفادة من كل الطاقات البشرية والمادية الميسرة أو المتاحة له باستخدام تكنولوجيا التغير التي تناسب ثقافته، وليست التي حققت نجاحاً في مجتمعات أخرى، بغض النظر عن مقومات ومستويات هذا النجاح

---

(1) عبد العزيز غنيم، أبو بكر الشهاوي وآخرون: التنمية الاجتماعية، المعهد العالي للخدمة الاجتماعية بكفر الشيخ، ٢٠٠٣، ص٣٩.

(2) فاروق محمد العدلي: المدخل إلى علم الاجتماع، دار الزهران، جدة، ١٩٩٢، ص٣٥٦.

وعليه أن يهدف المجتمع في ذلك إلى تحقيق القدر الأكبر من الاكتفاء الذاتي، خصوصاً في احتياجاته الحيوية اللازمة لأفراده بقدر المستطاع وأن ينطلق من واقعه وبيئته وليس من واقع غيره من المجتمعات[1].

وفي تعريف آخر يوضح أن التنمية تنطوي كذلك على تغيير حاسم في كل مجالات القدرات الإنسانية والنشاط الإنساني، وأعني المجالات الروحية، والفكرية، والتكنولوجية، والاقتصادية والمادية سواء من حيث قهر الظروف الجغرافية والمسافات المكانية أو إطالة العمر الإنسان من حيث تحسين مستويات الرعاية الطبية ورفع مستوى الغذاء لعامة الشعب، إلى جانب الاهتمام بالمجالات الاجتماعية من خلال تنشيط أعداد متزايدة باستمرار من البشر للمشاركة في مجالات العلاقات الإنسانية لتحقيق أهداف متجددة وأداء وظائف مستحدثة باستمرار فلا يقتصر دور أبناء الجماعة التي تشهد عمليات التنمية على مجرد تنفيذ الأوامر والمعايير، بل يتعداها إلى المشاركة الإيجابية الفاعلية في المشاورات وعمليات اتخاذ القرار بشأن تحديد التنمية، وكذلك المشاركة في الانتفاع بثمرات الإجراءات التنموية[2].

أما مفهوم التنمية من وجهة نظر الرأسماليون هي إشباع الحاجات الاجتماعية للإنسان عن طريق التشريعات ووضع البرامج الاجتماعية التي تقوم بتنفيذها الهيئات الحكومية والأهلية. مع أن هذا المفهوم يتطابق مع الدراسة الحالية لدور المنظمات الأهلية في تنمية المجتمع اليمني والتوجه الليبرالي لسياسة الحرية التي بدأت تنتهجها

(1) عبد العزيز غنيم، أبو بكر الشهاوي، وآخرون: المرجع السابق،ص ص٤٥-٤٦

(2) محمد الجوهري: مقدمة في علم اجتماع التنمية، ط٢، مطابع سجل العرب، القاهرة، ١٩٧٩.

بعض الدول العربية والتي من خلالها بـــدأ دور المجتمـــع المـــدني ولا تتطابق مع رأي الباحث.

ويتناقض ذلك مع وجهة النظر الاشتراكية القديمة لمعنى مفهوم التنمية على أنها عملية تغيير اجتماعي موجه، تستهدف القـــضاء علـــى مكونات البناء الاجتماعي في البلاد المتخلفة وهذا لم يحصل إطلاقاً فـــي الماضي أو في الحاضر؛ حيث أنها لم تعد صـــالحة لمواجهـــة الأبعـــاد المتغيرة لعلاقات المجتمع الجديد الذي يراد التوصل إليه[1].

ولعل هذا يدل على أن التنمية لا يمكن أن تقتصر علـــى النمـــو الاقتصادي وإنما تشتمل على تغير ثقافي عام وكذلك تغيرات محددة في البناء الاجتماعي القائم، فالنمو الاقتصادي لا يمكن أن يستمر دون تغير في الاتجاه نحو الديمقراطية الاجتماعية فكلاهما يعمل على خدمة الآخر ويوصل إليه.

ومن ثم ينبغي التأكيد على أن جوهر عملية التنمية هو شـــمولها وتعدد أبعادها وجوانبها وأن الحاجة ماسة إلى نظرة وسياسات تتنـــاول قضية التنمية في تكاملها المجتمعي، فالتنمية ليست مجرد رفع مـــستوى الدخل، فهذا لا يرتبط بعوامل اقتصادية فحسب بقدر ما يـــرتبط أيـــضاً بظروف اجتماعية عامة تتعلق بالقيم والتعليم والنظام السياسي والعلاقات الاجتماعية والإطار الدولي وغيرها من الاعتبارات.

فدراسة تجارب الفشل والنجاح للدول النامية يؤكد مـــا ســـبق، فأغلب هذه الدول ركزت على الجوانب الاقتصادية للتنمية دون أن تشمل بنفس الدرجة الجوانب السياسية والثقافية والاجتماعية، الأمر الذي أدى

(1) عبد العزيز غنيم، أبو بكر الشهاوي: المرجع السابق، ص ص ٣٩-٤٠.

إلى تعثر هذه التجارب لاصطدامها بالواقع الاجتماعي والقيمي السائد كما ساد لدى النخبة الحاكمة في العديد من الدول النامية مفهوم انتقائي وتجزئي للتنمية وغياب النظرة الشاملة والتي بدونها لا يمكن استمرار البرامج التنموية أو ضمان نجاحها[1].

ومن الملاحظ أن هناك صعوبة في تحديد مفهوم موحد للتنمية ويرجع ذلك إلى أن التنمية عملية لازمة وضرورية لكل مجتمع ويجب أن تكون مستمرة ولا تتوقف مهما كان مستوى المجتمع الذي يمارسها، كما أنه لا يمكن تعميم مفهوم التنمية بالنسبة لكل الدول النامية لأسباب كثيرة منها اختلاف الأساليب التي يجب أن تستخدمها كل منهما في ممارسة خطط وبرامج التنمية، بالإضافة إلى ذلك يرى البعض أن التنمية تعني تنمية اقتصادية فحسب ولكن الواقع أن التنمية مهما اختلفت مفاهيمها ومعانيها، لابد أن تكون شاملة لكل نواحي الحياة اقتصادية كانت أو اجتماعية أو ثقافية.

من خلال العرض السابق لمفاهيم التنمية يمكن القول أن جميعها تشترك في العناصر التالية:

- مساهمة الأهالي بجهودهم الجماعية والفردية في الأنشطة التي تبذل لتحقيق مستوى المعيشة بصورة إيجابية.
- تقديم الخدمات العينية والمادية من الحكومة أو الهيئات الدولية أو الأهلية لتشجيع هذه الأنشطة وإنجاحها.

(1) علي الدين هلال: في مفهوم التنمية، مجلة السياسة الدولية، العدد ٦٨، ١٩٨٣، ص٣٢.

- أن التنمية ليست ذات طريق واحد محدد مسبقاً ولكنها جهود في جميع ميادين الحياة بأسلوب متوازن شامل متكامل.
- التنمية لابد وأن تنبثق من سياسة عامة تسير وفقاً لها على مختلف المستويات الجغرافية (قومية، إقليمية، محلية).
- إن التنمية تعني الحركة المستمرة المتفاعلة وليست حركة ثابتة أو نهائية.
- إن التنمية عملية داخلية وذاتية ولابد أن تنبع من داخل الكيان نفسه سواء كان فرد أو مجتمع.
- أن التنمية ترتكز على زيادة الإنتاج واستثمار الموارد وأيضاً التغيير الاجتماعي للأفراد.
- تختلف مداخل واستراتيجيات التنمية طبقاً لاختلاف المجتمعات والظروف والإمكانيات لكل مجتمع.
- إن التنمية تعني جميع مجالات التنمية البشرية والمستدامة أو المستمرة أو المتقطعة التي تحدث نتيجة لعدم استقرار الوضع السياسي أو الاجتماعي والاقتصادي وهذا ما ينطبق على أغلب دول العالم الثالث والتي منها اليمن.

وعليه يمكن القول أن التنمية الاجتماعية لا يمكن فصلها عن التنمية الاقتصادية والسياسية والثقافية، فإذا كانت التنمية الاقتصادية تعني زيادة مستوى دخل الفرد ورفع مستوى المعيشة **فإن تعريف التنمية الإجرائي في الدراسة الحالية بأنها:**

"تلك العملية التي تهدف إلى النهوض بالواقع الاجتماعي والسياسي والاقتصادي والثقافي من خلال زيادة الخدمات التي تقدم

للمواطنين والرفع من كفاءتها بسهولة ويسر وبمكان سكنه دون الانتقال للحصول عليها في مكان آخر، حيث تقوم بها الدولة بمفردها أو بالشراكة مع المجتمع المدني والقطاع الخاص".

٤- مفهوم المنظمات الأهلية NGO,S:

بمراجعة أدبيات التنمية حول مفهوم المنظمات غير الحكومية نجد أنها تكشف عن استمرارية محدودية المعرفة بأبعاد ذلك القطاع، كما تعكس غياب الإجماع حول تعريف هذه المنظمات، فهذا المصطلح قد ظهر مطوقاً بالعديد من الخلط والتداخل حيث استخدم ليشير إلى المعدل الواسع من المنظمات في إطار الاختلاف فيما بينها من حيث الظهور، النشأة، التكوين، الوظيفة، الأدوار، أساليبها من أجل إحداث التنمية واختلفت أيضاً المصطلحات التي تصنف القطاع الذي يضم هذه المنظمات فكل منها يركز على بعد معين أو سمة معينة فهناك مصطلح القطاع الثالث، مصطلح القطاع التطوعي والذي يركز على أحد أهم مدخلات القطاع وهو التطوع، ومصطلح القطاع المستقل الذي يركز على الدور المهم الذي تلعبه منظمات هذا القطاع كقوة ثالثة خارج الحكومة والقطاع الخاص، يوجد أيضاً مصطلح القطاع المعفي من الضرائب والذي يعتمد على واقع معين لهذا القطاع وهو تمتعه بإعفاءات ضريبية، وهناك مصطلح القطاع الخيري أو القطاع الوقفي ويركز على ما يتلقاه القطاع من دعم ومساعدات ومنح خاصة. ويوجد كذلك مصطلح الاقتصاد الاجتماعي حيث يستخدم لوصف مدى واسع من المنظمات غير الحكومية وهو يستخدم لوصف القطاع في الدول النامية والي يعود فقط على جزء من المنظمات التي تنخرط في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية. إن هذا التعدد في التعريفات يعكس منظورات مختلفة

ومتنوعة لهذه المنظمات فإذا نظرنا إلى بعض التعريفات المستمدة من الأدبيات المتعلقة بالمنظمات غير الحكومية في الشمال والجنوب نجدها تتمايز من حيث التركيز على طبيعة عمل هذه المنظمات أو من حيث الأسلوب المتبع في تقديم خدماتها للمجتمع. فالمنظمات الشمالية يطلق عليها منظمات تطوعية وتعرف بأنها عدد من الأفراد الذين تجمعوا من أجل تحقيق أي من الأغراض الثلاثة وهي: تحقيق وإنجاز مهام عامة قد فرضت عليهم من الدولة، وتحقيق مهام عامة ومطالب جماهيرية يراها الناس أنها في صالحهم ولا تستهدف الربح، ذلك التأثير على صانعي السياسة في الدولة وعلى القطاع الربحي أو بعض المنظمات الأخرى، أما المنظمات التطوعية الشمالية فتعرف بأنها شكل من أشكال السلوك المنظمة والموجه في إطار العمل الجماعي المؤثر الذي يستهدف التأثير على الحكومة وصانعي القرار وتحقيق بعض الأغراض ذات الطابع الاجتماعي وتتميز بأنها رسمية، تنفصل بنائياً ووظيفياً عن الحكومة وتتمتع بالحكم الذاتي، ولا تهدف إلى الربح وتساهم في تحقيق أكبر قدر ممكن من المنافع.

أما المنظمات الجنوبية يطلق عليها المنظمات غير حكومية وهي منظمات لا تتبع للحكومة وغير ربحية وتهتم بتقديم خدمات لأفراد بعينهم وتحقيق عبء الفقر وتحقيق التنمية[1].

وفي تعريف آخر: بأنها تلك النوعية من المنظمات التي تمتع بحد أدنى من المؤسسات بحيث لا تتخذ شكل النشاط المؤقت، والتي لا

---

(١) انظر: المؤتمر العلمي السابع عشر، طموحات الخدمة الاجتماعية وقضايا التحديث، كلية الخدمة الاجتماعية، المجلد الخامس، جامعة حلوان، مطبعة المهندسين، القاهرة، ٢٠٠٤، ص ٨٣٢-٨٣٣.

تهدف إلى الربح وتتمتع باستقلال نسبي عن الدولة، وتدير أنشطتها ذاتياً، ولا ترتبط بأحزاب سياسية أو تسعى للوصول للسلطة مع إمكانية أدائها وظائف سياسية، مثل تدعيم المشاركة السياسية للمرأة(١).

أو هي المنظمات التي يؤسسها أفراد المجتمع الطبيعي حتى تكون وسيلتهم إلى تحقيق أهداف محددة، سواء لخدمة مصالحهم أو خدمة مصالح الآخرين بما يؤكد في النهاية النهوض بالواقع الاجتماعي(٢).

كما تعرف على أنها تلك المؤسسات التي لها وظائف وأهداف متعددة سواءً كانت ثقافية أو اجتماعية على المستوى المحلي أو القومي، كما أنها تساهم بفاعلية في مجال الخدمات الاجتماعية وتعتمد على العمل التطوعي في تحديد السياسات وتنفيذ الربح والتمويل(٣).

كذلك يعرف المجتمع المدني باعتباره مجمل التنظيمات الاجتماعية التطوعية غير الإرثية التي ترى الفرد وتعظم من قدرته على المشاركة في الحياة العامة وتقع مؤسسات المجتمع المدني في مكان وسط بين مؤسسات الدولة والمؤسسات الإرثية(٤).

---

(١) علي الدين هلال، نيفين مسعد: النظم السياسية، مركز الوحدة العربية، ٢٠٠٢، ص١٨٠.

(٢) علي ليلة: دور المنظمات الأهلية في مكافحة الفقر، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، ٢٠٠٢، ص٣٢.

(٣) Felice Davidsen Perlmuter: Non Profit management Issues, in the Encyclopedia work, 19th, washington N.A.S.W, 1995, p:1972.

(٤) أمان قنديل: عملية التحول الديمقراطي في مصر (١٩٨١ – ١٩٩٣)، القاهرة، دار الأمين للنشر والتوزيع، ١٩٩٥، ص١١٩.

من خلال ما استعرض من تعريفات للمنظمات الأهلية في إطار المجتمع المدني على اعتبار أنها جزء منه، نجد أن التعريفات التي تناولت مفهوم المنظمات الأهلية كلها مترادفات تشترك في عناصر أساسية هي:

- يؤسسها أفراد وجماعات داخل المجتمع.
- تعتبر كوسيلة لتحقيق أهداف معينة ومحددة مسبقاً.
- تسعى إلى النهوض بالوضع الاجتماعي والسياسي والاقتصادي والثقافي.
- نشاطها غير مؤقت ومستمر نسبياً.
- لا تهدف إلى الربح وإذا حققت الربح تتجه إلى الهدف الأساسي الذي قامت المؤسسة من أجله وهو إما خدمة أعضائها أو النفع العام.
- تتمتع باستقلال نسبي عن الدولة.
- تقع وسط بين الدولة المجتمع.
- يغلب عليها سمة المشاركة الحرة التطوعية.
- لها هيكل مؤسسي منظم.

وبناء على ما تم تقديمه من تعريفات للمنظمات الأهلية على اعتبار أنها جزء من المجتمع المدني..

وعليه يمكن تعريف المنظمات الأهلية في الدراسة الحالية إجرائياً: بأنها منظمات تطوعية غير ربحية يؤسسها أفراد لخدمة المجتمع وتسعى إلى ذلك عن طريق أنشطة متعددة مثل جمعية تنمية

المجتمع المحلي سواء الريفي أو الحضري، وجمعية رعاية الطفل والمرأة والمعاقين ورعاية الأيتام لغرض النهوض بالواقع الاجتماعي.

٥- المجتمع الحضري Urban Scoierty:

يستخدم مصطلح Urban Scoierty للإشارة إلى عملية تركز السكان في مناطق حضرية يطلق عليها مدناً[1].

ويتوزع سكان المجتمعات المعاصرة وبدرجات متفاوتة بين الريف والحضر حيث يرجع الفرق بين الريف والحضر إلى المناطق الجغرافية والفروق في الخواص السكانية[2].

وفي تعريف المجتمع الحضري بأنه مجتمع محلي حضري Urban Cmmanity يتميز بكثافة السكان العالية، وبسيطرة المهن غير الزراعية، وبدرجة تخصص عالية مترتبة على تقسيم العمل المعقد، وبنظام الحكم المحلي الرسمي ويتميز بالسكان بأنهم غير متجانسين وتسود بينهم علاقات ثانوية (غير شخصية) ويعتمدون على الضوابط الاجتماعية الرسمية[3].

كما تتميز الحضرية كطريقة في الحياة ببعض الخصائص الهامة كالإقامة في المدن والعلاقات الاجتماعية السطحية، وعدم الارتباط الشديد بالآخرين، ويصف (لويس وورش) سكان المدن بأن تصرفاتهم تتميز بالمنطقية والتعقل وأنهم مثقفون ويتمتعون بقدر من الحرية ويفتقدون إلى التعمير الذاتي التلقائي والمشاركة الوجدانية ويرجع ذلك

---

(1) السيد الحسيني: مفاهيم علم الاجتماع، جامعة عين شمس، كلية الآداب، القاهرة، د.ت، ص١٦٨.

(2) محمد أحمد الزغبي: الكتاب المرجعي في الثقافة السكانية، دراسة نظرية تطبيقية، مركز الدراسات والبحوث اليمني، ط١، صنعاء، ١٩٩٤، ص١٣٨.

(3) محمد عاطف غيث: قاموس علم الاجتماع، مرجع سابق، ص٤٩٦.

إلى حالة سوء التنظيم التي أسماها دور كايم Annomie في محاولة تفسير أشكال سوء التنظيم في المجتمع التكنولوجي.

وقد ناقش بعض الكتاب الخصائص التي وضعها لويس ورأوا أن هذه الخصائص لم تكن موجودة في المدن القديمة حيث كان أفراد المجتمع ينتمون إلى عائلات ممتدة يعيشون وفقاً للتقاليد القديمة ويرجع ذلك إلى أن هذه المدن لم تكن تعرف التصنيع ولم يكن بها حركة دخول وخروج من الغرباء[1].

ويرى البعض أن مفهوم المدينة يطلق على التجمع السكاني الذي يتجاوز العشرين ألفاً، أما إذا نقص العدد عن ذلك فهو قرية وقد أنقص آخرون الرقم السابق إلى عشرة آلاف، أما الأمم المتحدة فقد اعتمدت رقم الخمسة آلاف كفاصل بين المدينة والقرية وبالتالي بين الريف والحضر أما في اليمن ونظراً لقلة المدن الكبيرة ولكثرة القرى الصغيرة فقد اعتبر في التعداد السكاني لعام ١٩٧٥ أن التجمع الحضري هو ما زاد على ألفي نسمة، وهو عاصمة المحافظة حتى ولو كان عدد سكانها أقل من ألفين إلا أن اليمن في التعداد السكاني الأخير ١٩٨٦م اعتمدت رقم الخمسة آلاف الذي اعتمدته الأمم المتحدة كفاصل بين المدنية والقرية[2]، وهو مازال معمول به حتى الوقت الحاضر وهذا الحد الفاصل يختلف من دولة إلى أخرى من حيث تحديد المجتمع الحضري عن الريفي.

---

(1) سوسن عثمان عبد اللطيف: رؤية الخدمة الاجتماعية في تنمية المجتمع المحلي، بل برنت للطباعة والتصوير، القاهرة، ٢٠٠٤، ص٢٠٠.

(2) محمد أحمد الزغبي: الكتاب المرجعي في الثقافة السكانية، مرجع سابق، ص١٤١.

وفي تعريف آخر للمجتمع الحضري بأنه يطلق على المناطق الحضرية الصناعية الضخمة التي تقع وسط المدن الكبيرة بالمجتمع الحضري حيث تتسع المدينة إلى حد أن تتصل بمدينة مجاورة وتكون كلها مدينة ضخمة[1].

وعلى الرغم من صعوبة التوصل إلى تعريف سوسيولوجي خالص للمجتمع الحضري إلا أن المفاهيم التي قدمت للمجتمع الحضري مرة باسم المدينة ومرة باسم المجتمع المحلي الحضري جميعها مشترك في العناصر الآتية:

- يسود العلاقات اللاشخصية (السطحية).
- يسود المجتمع الحضري التعقيد والتباين.
- يسود المجتمع الحضري تقسيم العمل وتباين السلوك والعلمانية.
- يستخدم المجتمع الحضري التكنولوجيا.
- يعتمد المجتمع الحضري على التنظيم الاجتماعي.
- يتسم المجتمع الحضري بتعقيد أنساق التفاعل الاجتماعي واللاتجانس وشدة الحراك الاجتماعي.
- يتصف المجتمع الحضري بكثافة السكان وكبر الحجم.
- يخضع المجتمع الحضري لآلية الضبط الإداري.

ويطلق في الجمهوري اليمنية على كلاً من صنعاء وعدن وبقية عواصم المحافظات الرئيسي والثانوية وكل تجمع سكاني يزيد عن خمسة آلاف نسمة مصطلح المدن أو مجتمع حضري، بحيث تتعدد فيها المهن، والأعمال، من الوظائف الإدارية الحكومية، والمهن التجارية

(1) محمود الكردي، عبد الرؤوف الضبع وآخرون: علم الاجتماع الحضري مفاهيم وقضايا، بل برنت للطباعة والنشر، القاهرة، د.ت، ص٥٠.

والخدمية وغيرها، وعدم اشتغال أهلها بعمل محدد، ولا يعتمدون على الأعمال الزراعية وهذه تمثل التجمعات الحضرية في اليمن. وفي الدراسة الحالية **يمكن أن يعرف المجتمع الحضري بناءً على ما جمع من المادة العلمية إجرائياً بأنه:**

"كل تجمع سكاني تعدد فيه المهن ويتلقى خدماته من قبل الدولة أو المنظمات الأهلية وتسوده العلاقات الثانوية وليست الأولية، ويشكل مدناً رئيسية محافظات أو مدن صغيرة تسمى بالمدن الثانوية".

الاستنتاجات:

- المشكلة هي موضوع رئيسي لوضع التساؤل الذي يحتاج إلى إجابة وأن الأهداف لابد أن تكون معبرة عن التساؤل ولا تخرج عنها بحيث أن الأهداف والتساؤلات تحاول الكشف عن الواقع الاجتماعي بكل سياقاته لغرض وضع الرؤى حوله بشكل سليم وواضح ليتم الاستفادة من ذلك من قبل الجهات ذات العلاقة سواء منظمات أهلية أو مؤسسات أو منظمات حكومية.
- يعتبر الدور الذي يقوم به الفرد معبراً عن ذاته سواء في إطاره الاجتماعي أو الفردي وقد يكون الدور مكتسب أو إلزامي مثل دور الأب بالنسبة للأسرة، فمفهوم الدور يعتبر رمز وسمة البحث الاجتماعي لأنه كلما كان المفهوم محدداً أدى ذلك بالبحث إلى تحديد المشكلة واتساق العنوان مع تقسيم الدراسة وتشخيصها بشكل سليم وواقعي.
- تعتبر مؤسسات المجتمع المدني من أهم المؤشرات للتحول الديمقراطي في العالم العربي وخاصة في الآونة الأخيرة من القرن العشرين. فتزايد أعدادها وتنامي أدوارها بحيث أخذت مناحي مختلفة في المجال السياسي والثقافي والتنموي وخاصة

الجمعيات الأهلية باعتبارها أهم جزء من المجتمع المدني حيث تقوم بتنمية المجتمعات بعد اتجاه بعض الدول إلى سياسة الاقتصاد الحر وانسحاب الدولة عن تقديم الخدمات للمجتمع وفقاً للنظرية الاقتصادية الليبرالية التي انتهجتها بعض الدول تبعاً لتوجهات الاقتصاد العالمي.

- التنمية تعتبر حجر زاوية رئيسي في استقرار المجتمع والحفاظ على بنائه الاجتماعي فالتنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تتناول الواقع لغرض النهوض به فالتنمية المتكاملة تشمل كافة الجوانب ولا تركز على جانب دون آخر مما يؤدي إلى خلل في الجوانب الأخرى وهذا بدوره ينعكس على الوضع الاجتماعي للمجتمع وخاصة في دول العالم الثالث والتي منها اليمن.
- المجتمعات الحضرية والتي منها المجتمع الحضري العربي تتسم بأنها المركز الثقافي والسياسي والإداري والاقتصادي لتلك الدول وتتسم كذلك بالحراك الاجتماعي والمهني والانفصال الطبيعي إلى جانب اعتمادها على العلاقات الثانوية القائمة على الانخراط في مهنة معينة ونتيجة ذلك ظهرت منظمات أهلية ونقابات مهنية لتلبية متطلبات الفئات المختلفة في تلك المجتمعات والتي منها اليمن بعد تزايد الهجرة الريفية الحضرية وظهور مدن التخوم والعشش والأحياء الفقيرة وذلك لغرض سد الفجوة بين أفراد المجتمع الحضري.

***

تمهيد:

اطلع الباحث على العديد من البحوث والدراسات التي تناولت الأدوار التي يمكن أن تقوم بها مؤسسات المجتمع المدني بتشكيلاتها المختلفة في تنمية المجتمع، إلا أن التركيز الأكبر كان موجهاً لدراسة الجمعيات الأهلية وذلك لتعاظم دورها في السنوات الأخيرة إلى جانب الدولة والقطاع الخاص في تنمية المجتمع والانتشار الواسع لها بعد التحولات التي حدثت في العالم والمصاحبة للموجة الثالثة التي بدأت في أمريكا اللاتينية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي ووصلت إلى العالم العربي، فكان لهذه العوامل مجتمعة إلى جانب اتسام هذه المنظمات بالمرونة وتعدد مصادر تمويلها وسرعة وصولها إلى الفئات المستهدفة.

وفي الفصل الحالي الذي أستعرض من خلاله الدراسات التي تناولت الأدوار التنموية لهذا القطاع، والتي بدأ الاهتمام بها مؤخراً من قبل الباحثين العرب حيث وقد سبق ذلك عدداً من الدراسات والتي تتعلق بالتحول الديمقراطي وعلاقته بالمجتمع العربي.

ونتيجة لمراجعة متأنية لهذه الدراسات والبحوث قام الباحث بترتيب محاور الدراسة حسب أولوياتها وفقاً للأسس التالية:

١- التحول الديمقراطي وعلاقته بظهور مؤسسات المجتمع المدني.
٢- المشاركة النوعية (ذكور ، إناث) في تأسيس تلك المنظمات بالنسبة للمرأة والطفل والمعاقين والمكفوفين أي من حيث تصنيفها.
٣- الدور الذي يمكن أن تقوم به مؤسسات المجتمع المدني في الواقع الاجتماعي والسياسي والاقتصادي، من خلال دورها في تنمية المجتمع، والوعي القانوني والثقافي للرجل والمرأة والطفل، وحماية البيئة والمستهلك وحقوق الإنسان.

٤- المشاركة التطوعية ودورها في تفعيل دور المؤسسات الأهلية في رفع كفاءة عمل هذه المؤسسات في خدمة الفئات المستهدفة والوصول إليهم من خلال التنسيق مع المنظمات الأخرى دون تكرار هذه الخدمات من خلال بنك معلومات يبين المنظمات العاملة في هذا المجال.

٥- ارتباط ترتيب محاور الدراسة بتساؤلات الدراسة الحالية التي طرحتها عن ملامح التحول السياسي والاجتماعي والاقتصادي والقانوني التي كان لها أثر واضح في تنامي ظهور مؤسسات المجتمع المدني في اليمن ومجالات نشاطه،وحجم المساعدات التي يقدمها للفئات المستهدفة، ومساهماته في التنمية من خلال الأنشطة المتنوعة داخل المجتمع اليمني، مرتبطاً بأهداف تلك المنظمات التي أنشئت من أجلها لخدمة المجتمع لسد الخلل الذي تركته الدولة بعد قيام الدولة بسياسة الإصلاح الاقتصادي والخصخصة وتحرير السوق، والتي أثرت سلباً على الفئات الفقيرة.

من خلال اطلاع الباحث على الدراسات السابقة تشكلت لديه رؤية واضحة عما توصلت إليه الدراسات من نتائج تفيد الباحث في توجيه دراسته واختيار الأطر النظرية والمنهجية في معالجة الدراسة الحالية ومدى الارتباط بين هذه الدراسات والدراسة الحالية.

وعليه فقد قام الباحث بعرض وتحليل لبعض الدراسات المتنوعة الأهداف والموضوعات والتي ترتبط بالمجتمع المدني بشكل مباشر وغير مباشر من خلال أربعة محاول ويندرج تحت كل محور نماذج من الدراسات التي لها علاقة بما يحتويه المحور.

الفصل الثاني

الدراسات السابقة

لدور المجتمع المدني في تنمية المجتمع

تمهيد:

المحور الأول : التحول الديمقراطي والمجتمع المدني.

المحور الثاني : دور الجمعيات الأهلية في التنمية.

المحور الثالث : مشاركة المرأة في تنظيمات المجتمع المدني.

المحور الرابع : المشاركة والتطوع في المجتمع المدني.

تعقيب على الدراسات السابقة.

المحور الأول: التحول الديمقراطي والمجتمع المدني

يقوم هذا المحور من رؤية مؤداها أن تكوين تنظيمات المجتمع المدني كآلية للتحول الديمقراطي[1].

فهناك من ركز على هاجس العلاقة بين المجتمع المدني والديمقراطي، وخاصة فيما يتعلق بإشكاليات التحول الديمقراطي، وديناميكاته، واحتكار الدولة للسلطة على حساب المجتمع المدني والذي لا يزال في طور التشكيل الجنيني[2].

لذلك يتعرض هذا المحور لعدد من الدراسات العربية التي اهتمت بتنظيمات المجتمع المدني ودورها في التطور الديمقراطي ومن هذه الدراسات:

١- دراسة (عبد الغفار شكر - ٢٠٠٤): بعنوان الجمعيات الأهلية الإسلامية والتطور الديمقراطي في مصر[3].

تناولت هذه الدراسة الجمعيات الأهلية الإسلامية التي يحتوي اسمها لفظ إسلام أو أي من مشتقاته والتي ارتبطت بالتراث الإسلامي ونشأت في إطار أنشطة أحد المساجد وأطلق أسمه عليها وأصبح محور نشاطها، فكان يدور البحث هنا حول دور هذه الجمعيات في تربية

---

(1) انظر: هويدا عدلي: المجتمع المدني والتحول الديمقراطي، الديمقراطية، السنة الثانية، العدد السابع، صيف ٢٠٠٢، الأهرام، القاهرة، ص ص ١٨٥-١٩٦.

(2) ألفت محمد الدبعي: المرأة والمجتمع المدني في اليمن، دراسة ميدانية لمشاركة المرأة في مؤسسات المجتمع المدني في مدينة تعز، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، كانون الثاني، ٢٠٠٥م، ص٨.

(3) عبد الغفار شكر: الجمعيات الأهلية الإسلامية والتطوير الديمقراطي في مصر، دراسة حالة لبعض الجمعيات في التنظيمات الأهلية العربية والحكومية (تحرير) نبيل عبد الفتاح وآخرون، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ٢٠٠٤، ص ص ٢٢٦-٢٣٩.

أعضائها وفق قيم ديمقراطية، وتدريبهم من خلال الممارسة والحياة الداخلية للجمعية على أسس السلوك الديمقراطي وإكسابهم الخبرة التي تمكنهم من المساهمة في تعزيز التطور الديمقراطي خارج الجمعية كما يدخل في هذا الدور مدى تأثر المتعاملين معها من المستفيدين من خدماتها ديمقراطياً من خلال عدة محاور، ونظراً للتعقيدات البيروقراطية التي تحول دون الوصول إلى المعلومات الحقيقية بالنسبة للجمعيات الأهلية الإسلامية، استخدم الباحث منهج دراسة الحالة على ٢٧ جمعية موزعة على عدد من المحافظات المصرية، واستعان بدليل المقابلة مع أعضاء الجمعيات.

وتوصلت الدراسة إلى جملة من النتائج مفادها أن العضوية داخل الجمعيات تنخفض باستمرار عاماً بعد آخر، كما أن حضور اجتماعات الجمعية العمومية فإن نسبة الحضور قليلة جداً بالإضافة إلى أن الاجتماعات لا تعكس أي مشاركة حقيقية بل تأخذ الطابع الشكلي، وأن معدل التغير في مجال إدارة الجمعيات في إجمالي العينة تؤكد أن أصحاب المواقع الرئيسية في مجالس الإدارة تجاوزت عضويتهم العشر سنوات دون تغير وهذا يعني أنه لا يوجد تغيير أو تجديد مستمر في قيادة الجمعيات، وأن حجم التطور والمشاركة تشير النتائج إلى أن الجمعيات تعتمد على العمل التطوعي، إلا أن النسبة الأكبر فهي للعمل المأجور المنتدب من وزارات الدولة، وأن القرارات تخضع لسيطرة نخبة محدودة العدد وبالتالي فإن المشاركة في صنع السياسات محدود أيضاً، أما عن مشاركة المرأة في الجمعيات الإسلامية فإنها تخضع لقيود متعددة.

٢- دراسة (أيمن السيد عبد الوهاب - ٢٠٠٣): بعنوان المجتمع حدود دور الجمعيات الأهلية والنقابات في التطور الديمقراطي[1].

تهدف هذه الدراسة إلى تفعيل دور المجتمع المدني من خلال الجمعيات والمؤسسات الأهلية والنقابات والاتحادات في التطور الديمقراطي في مصر، باعتبارها مؤسسات تساهم في بلورة الوعي الثقافي والسياسي من خلال المناخ الذي ساد في مصر منذ القرن التاسع عشر، لكونها إحدى المقومات الرئيسية لتنشيط العملية الديمقراطية وزيادة هامشها في مصر وبعض البلدان العربية، وقد استعانت الدراسة بالمنهج التاريخي، وقد تم جمع البيانات من خلال المصادر الأولية والوثائق الرسمية لدراسة الدور التاريخي لمؤسسات المجتمع المدني في مصر وكذلك استخدمت المنهج المقارن مع مؤسسات المجتمع المدني في العالم العربي.

وأشارت الدراسة إلى نتيجة مفادها أن تأثير التحولات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، كان الدافع وراء النقلة التي شهدتها مؤسسات المجتمع المدني خلال العقدين الماضيين بقدر أكبر من التغير السياسي.

---

(1) أيمن السيد عبد الوهاب: المجتمع المدني، حدود دور الجمعيات الأهلية والنقابات في (التطور الديمقراطي في مصر)، البرلمان والأحزاب والمجتمع المدني في الميزان، وحيد عبد المجيد (محرر) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ٢٠٠٣، ص ١٤٩-٢٠٨.

٣- دراسة (فؤاد الصلاحي - ٢٠٠١): بعنوان الدولة والمجتمع المدني في اليمن[1].

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة التطورات التي شهدها المجتمع المدني في اليمن بعد التحول السياسي والاجتماعي الذي حدث عقب إعلان الوحدة اليمنية في ٢٢ مايو ١٩٩٠م وتعتبر هذه الدراسة من أوائل الدراسات الجادة التي تناولت المجتمع المدني في اليمن، وتكمن إشكاليات هذه الدراسة في الكشف عن المحددات السياسية والاجتماعية والاقتصادية لنشأة وتطور المجتمع المدني اليمني، من خلال الكشف عن السياق المجتمعي العام الذي تشكلت في إطاره تنظيمات المجتمع المدني الحديث خلال فترة سبع سنوات من عمر الوحدة (١٩٩٠-١٩٩٧) حيث قام الباحث بدراسة ميدانية باستخدام أداة السؤال عبر المقابلات المباشرة مع قيادة عدد من منظمات المجتمع المدني، شملت ١٠٠ منظمة من الأحزاب والجمعيات الخيرية والمهنية ومراكز أبحاث ومنظمات حقوقية، وكشف الباحث من خلال مقابلاته عن بعض الخصائص التي تتصف بها مؤسسات المجتمع المدني، حداثة نشأتها لم تمكنها من تحديد نشاطاتها وتوسيع مجالاتها، وارتباط بعض مؤسساتها المدنية بالدعم المالي الأجنبي منذ النشأة، كما أن بعض المراكز والمنظمات التي تعني بالثقافة تتسم بظاهرة الشخصية، بمعنى آخر أي أنها ارتبطت بأشخاص، مما يصعب دور الثقافة الديمقراطية التي تعتبر محور القيم الأساسية للمجتمع، كما أن بعض الأحزاب والجمعيات والمنظمات تمارس عملاً ديمقراطياً فيما يتعلق بالانتخاب والتصويت والترشيح للقيادات واللجان

(1) انظر: فؤاد عبد الجليل الصلاحي: الدولة والمجتمع المدني في اليمن، مركز المعلومات وحقوق الإنسان، مرجع سابق، ص ص ٥-٧٥.

التنفيذية مما يساعد على إرساء قيم الديمقراطية في المجتمع، كما أن لظهور المؤسسات المدنية كما عبرت عنه المقابلات، يعكس رغبة كبيرة في خلق مؤسسات موازية لجهاز الدولة والاستقلال عنه بقدر الإمكان، كذلك تشير الدراسة إلى أن نشاط المجتمع المدني في اليمن يغلب عليه عملية التسييس التي تلعب فيها الدولة دوراً أساسياً إلى جانب أحزاب المعارضة، مما يفقد تلك المؤسسات المدنية استقلالها ويحد من نشاطها، إضافة إلى وجود بعض الجمعيات تتبع وترتبط بشكل مباشر وغير مباشر بالأحزاب الكبيرة بما في ذلك الحزب الحاكم وأحزاب المعارضة والتي تعمل على تمويل تلك الجمعيات مادياً وبالتالي التدخل في معظم أنشطتها، بالإضافة إلى سعي الدولة في خلق مؤسسات مدنية مماثلة لنشاط مؤسسات أخرى شعبية، ترى الدولة أنها ترتبط بأحزاب المعارضة، مثل منظمات حقوق الإنسان، وهذا يعني أنه في إطار علاقة الصراع القائم بين الدولة وأحزاب المعارضة، تحول الصراع إلى الفضاء الخاص بالمجتمع المدني ومحاولة السيطرة على مؤسساته لتكون تابعة لهذا الطرف أو ذاك، الأمر الذي من شأنه إعاقة تطور المجتمع المدني وإعاقة تطور مؤسساته، وضعف قيمة الثقافة لحساب قيم ومؤسسات تقليدية عصبوية يتم إعادة إنتاجها وتقويتها أو نشر قيمها الثقافية، كما تركز الدراسة على القبيلة وأدوارها المؤثرة في بناء المجتمع المدني على اعتبارها بأنها الشكل التقليدي للمجتمع المدني الحديث في اليمن، وفي بعض الأحيان تسعى القبيلة لتكوين منظمات سياسية حديثة تعمل من خلالها مثلها مثل الأحزاب والجمعيات والنقابات، ويعني ذلك أنه ما تزال عملية الولاءات المتعددة قائمة بين ولاء الفرد للقبيلة وولائه للدولة الوطنية، بمعنى آخر ما يزال المواطن غير قادر على تحديد عضويته في إطار القبيلة أو الحزب أو النقابة أو

في كل ذلك. كما تشير الدراسة إلى ضعف التنسيق بين تنظيمات المجتمع المدني الحديث وعدم وجود شبكة معلومات عن تنظيم العلاقة بين تلك التنظيمات وتمدها بالمنشورات والخبرات والدراسات الحديثة، وضعف الكادر الغير مؤهل، إضافة إلى عدم وجود مراكز إعداد وتدريب للعاملين في مجال المنظمات المدنية، الأمر الذي يتطلب إنشاء عدد من الأطر المؤسسية التي توفر مجالاً للتدريب والإعداد المهاراتي والدراسات العملية اللازمة لطبيعة الاحتياجات للمجتمع المدني.

٤- دراسة (عبد السلام محمد شعبان - ٢٠٠٠): بعنوان المجتمع المدني والدولة في لبنان دراسة بنائية تاريخية(1).

تناولت هذه الدراسة العلاقة بين المجتمع المدني والدولة في ثلاثة مستويات، محلي وإقليمي، ودولي من خلال تفاعل الدولة مع تكوينات المجتمع المدني، وتفاعل المجتمع المدني اللبناني مع الجمعيات الأهلية العربية، وكذلك تفاعل المجتمع المدني اللبناني مع الجمعيات الأهلية الدولية وذلك من خلال إطار بنائي تاريخي يكشف عن القوى الأساسية المؤثرة على تلك العلاقة من خلال طبيعة العلاقة بين المجتمع المدني والدولة في لبنان، وقد استعانت الدراسة بالمنهج البنائي التاريخي والوصف والتصنيف والرصد كأدوات في تحقيق فهم أفضل لتلك العلاقة مع تسليط الضوء على الحياة المدنية في لبنان وكانت نتائج تلك الدراسة عدم الثقة المتبادلة وصفة التردد بين التعاون والصراع بين المجتمع المدني والدولة اللبنانية وأن الصفة الغالبة في تاريخ لبنان السياسي سيطرة المجتمع المدني على الدولة في لبنان عبر المكون الديني

(1) عبد السلام محمد شعبان: المجتمع المدني والدولة في لبنان، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ٢٠٠٠.

الطائفي، مع وجود بعض الاستثناءات المحدودة لتسلط الدولة على المجتمع المدني، كما أكدت الدراسة على تداخل الداخل اللبناني بالخارج، وعلى تبعية معظم علاقات الداخل لعلاقات الخارج وعلى تأسيس تلك العلاقات التابعة على دولة ما قبل القومية، وتبلورها في الدولة القومية وتكريسها في دولة ما بعد القومية في لبنان شأنه في ذلك شأن معظم الدول النامية كما كشفت الدراسة أن النظام السياسي في لبنان ظهر نتيجة تسوية اجتماعية وأن الاقتصاد اللبناني هو اقتصاد تابع تهيمن عليه العائلية اللاعقلانية الاقتصادية الاحتكارية، كما تثبت الدراسة أن المجتمع المدني اللبناني غير مندمج وغير موحد يعاني من الاستقطاب السياسي والاقتصادي حول السلطة وحول الطائفية وحول علاقاته الخارجية، وأن النخبة السياسية داخل لبنان وخارجها ذات طبيعة متنوعة دينياً، وطبقياً وأيديولوجياً، وأن الوضع الطبقي في لبنان قبل الحرب كان يتجه نحو تراجع نفوذ الإقطاع السياسي لصالح البرجوازية والشرائح الوسطى والدنيا، وأن الحرب الأهلية اللبنانية كان لها آثار واضحة على بنية الدولة والمجتمع المدني ودوره وعلاقته بالدولة.

٥- دراسة (شهيدة الباز - ١٩٩٧): بعنوان المنظمات الأهلية العربية على مشارف القرن الحادي والعشرين[1].

تناولت هذه الدراسة فاعلية المنظمات الأهلية أو المنظمات الغير حكومية في المجتمعات العربية وتعتبر من أوائل الدراسة التي اهتمت بالعمل التطوعي المنظم وفاعلية دور المنظمات الأهلية في أداء دورها، وقد تم تطبيق الدراسة على عدد من الدول العربية وهي (مصر، تونس،

(1) شهيدة الباز: المنظمات الأهلية العربية على مشارف القرن الحادي والعشرين، لجنة المتابعة لمؤتمر التنظيمات الأهلية العربية، القاهرة، ١٩٩٧.

المغرب، السودان، لبنان، فلسطين، البحرين، الإمارات، الكويت، عمان) وقد اهتمت الدراسة بدور الجمعيات الأهلية في مجال الرعاية الاجتماعية والتنموية، وقد استعانت الدراسة بالمنهج الوصفي التحليلي والمقارن بين الأقطار العربية التي تمت بها الدراسة، وقد جمعت البيانات من خلال المسح المكتبي لمصادر المعلومات لكل قطر عربي، بالإضافة إلى عقد المقابلات مع المسئولين وقد تم تطبيق استمارة الاستبيان مع القائمين من قبل القائمين على العمل الأهلي في كل قطر عربي.

وكانت نتائج الدراسة أن أنشطة الجمعيات الأهلية وأهدافها والفئات المستهدفة ترتبط بالظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السائدة في المجتمع وسياسة الدولة، وأن حيوية المجتمع المدني ترتبط بفعالية الجمعيات الأهلية في المجتمعات العربية بعدة عوامل وهي الأطر الاقتصادية والاجتماعية والثقافية السائدة في المجتمع من ناحية، وتطور قوة العمل الأهلي، ووعي المشاركين من ناحية أخرى، وأن فاعلية الجمعيات الأهلية العربية محدودة إلى حد ما، وأن أنشطتها لم تتجاوز بعد حدود دورها الرعائي والخدمي وأن من أهم المشكلات التي يعاني منها العمل الأهلي العربي، نقص التمويل، وسيادة المفهوم الرعائي والخدمي، وقلة الإمكانات البشرية، إلا أن درجات لفاعلية تختلف من مجتمع إلى آخر في الوطن العربي.

٦- دراسة (أحمد عبد الغني - ١٩٩٧): بعنوان المشاركة السياسية في تنظيمات المجتمع المدني[1].

حيث اهتمت هذه الدراسة بالتعرف على طبيعة المشاركة داخل

(1) أحمد محمد عبد الغني: المشاركة السياسية في تنظيمات المجتمع المدني، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ١٩٩٧.

تنظيمات المجتمع المدني والخصائص العامة للمشاركين ومستوى الأداء ودرجة الانخراط في الأمور السياسية مروراً بتاريخ مشاركتهم وانتهاءً باتجاهاتهم نحو المشاركة الشعبية وتحديداً المنظمات التطوعية، وذلك بهدف معرفة صور النشاط التطوعي داخل الجمعيات الأهلية في ظل دول قانونية حديثة ومجتمع مدني نشط، ولقد حدد البحث عدد من المؤشرات لقياس المتغيرات السابقة، وقد اعتمد الباحث على منهج المسح الاجتماعي واستمارة الاستبيان والمقابلة بهدف جمع البيانات.

وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية: أن العلاقة بين الجمعيات التطوعية والدول تقوم من خلال الإجراءات القانونية التي تحد من نشاط الجمعيات، كما أن للغياب النسبي للمجتمع المدني واختزاله في سلطة الدولة، كما أن هناك علاقة بين الانخراط في أنشطة الجمعيات وسيطرة الطبقة الوسطى كما أنه للروابط القرابية تأثير في توجيه الأفراد نحو الانخراط في العمل التطوعي وأن هناك علاقة بين العضوية والمشاركة في الأنشطة المتعددة.

٧- دراسة (إيهاب نجم - ١٩٩٦): بعنوان الدور السياسي للجمعيات الأهلية الإسلامية في مصر[1].

تناولت هذه الدراسة طبيعة الدور السياسي للجمعيات الأهلية الإسلامية عامة والجمعيات الشرعية خاصة، وذلك من خلال علاقة الجمعيات الإسلامية والشرعية بالدولة، للفترة من ١٩٢١-١٩٩٦، حيث تناولت الدراسة تلك العلاقة من منطلق تاريخي والأطر التي حكمت هذه

(1) إيهاب نجم: الدور السياسي للجمعيات الأهلية الإسلامية في مصر، دراسة حالة للجمعية الشرعية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٦.

العلاقة بالدولة، بالإضافة إلى رسم خريطة للجمعيات الأهلية الإسلامية في مصر من حيث أعدادها وتوزيعها وكذلك التنظيم الداخلي لها ومصادر تمويلها والأنشطة التي تمارسها الجمعيات الأهلية بشكل عام.

وقد استخدم الباحث المنهج التاريخي، والمنهج المقارن للمقارنة بين الفترات الزمنية المتعاقبة لمواقف الجمعيات الشرعية والإسلامية وعلاقتها بالنظام السياسي كما استعان الباحث بدراسة الحالة، والمقابلة كأدوات لجمع البيانات واستخدم الباحث تحليل المضمون الكيفي لأعداد مجلة الاعتصام التي تصدر عن الجمعية الأهلية الشرعية بالإضافة إلى البحث المكتبي الخاص بالكتب والوثائق والقوانين المتعلقة بعمل الجمعيات.

وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها أن طبيعة الدور السياسي للجمعية الشرعية هو دور محرض، ويتضح ذلك من خلال المواقف التي تتخذها الجمعية تجاه بعض القضايا الداخلية والخارجية التي شدتها مصر وأنه لم يحدث أي تغير في توجهات الجمعية تجاه القضايا الداخلية والخارجية التي طرحتها الدراسة، بل كان هناك تزايد بشأن أولويات القضايا الداخلية والخارجية بالإضافة للأنشطة الأخرى التي تمارسها الجمعية الاقتصادية والثقافية والاجتماعية وفيما يتعلق بسياسة الدولة تجاه تلك الأنشطة التي تمارسها الجمعيات الأهلية الإسلامية فتتسم أحياناً بالتعاون وأخرى بالتوتر، أما عن علاقة تلك الجمعيات بالقوى الإسلامية الأخرى في مصر يتضح أن هناك تداخل وتعاون بينهما، وذلك بحكم الأساس الأيديولوجي والفكري بينهما.

٨- دراسة (عبد الخالق عبد الله - ١٩٩٥): بعنوان المجمع المدني والتحول الديمقراطي في الإمارات العربية المتحدة[1].

تهدف هذه الدراسة لرصد تطور مؤسسات المجتمع المدني في الإمارات العربية المتحدة لكلاً من الجمعيات الطلابية والنوادي الرياضية والجمعيات النسائية مع أن المجتمع المدني في الإمارات لا يزال في مراحله التطورية الأولى ولم تكتمل مؤسساته.

وقد استخدم الباحث منهج تكاملي يجمع بين المنهج التاريخي والوصفي والمسح الاجتماعي، وكانت من نتائج الدراسة وأبرزها عدم استقلالية مؤسسات المجتمع المدني، وأن المجتمع المدني يعتمد على المعونات الرسمية التي تقدم له من الدولة، وأن ظهور الجمعيات الطلابية والنوادي الرياضية والنسائية ارتبط بأطر قانونية خاصة بها أصدرتها الدولة شكلت مرجعية قانونية في ظهورها إلى حيز الوجود وحصرت نشاطاتها في العمل التطوعي الجماعي الذي يخص الأعمال الطلابية، أما بالنسبة للمرأة الإماراتية على الرغم من الإنجازات التي حققتها في مجال التعليم واندماجها للعمل الوظيفي والقطاع الخاص إلا أنها ما تزال تعاني من النظرة الدونية من قبل الرجال وهذا ما ينطبق على حال المرأة في دول الخليج الأخرى.

---

(1) عبد الخالق عبد الله وآخرون: المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الإمارات العربية المتحدة، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، القاهرة، ١٩٩٥.

٩- دراسة (محمد زاهي المغيربي- ١٩٩٥): بعنوان المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في ليبيا[1].

تناولت هذه الدراسة المجتمع المدني وتطوره في ليبيا وأثره على عملية التحول الديمقراطي للفترة من ١٩٧٧ إلى ١٩٩٤، وذلك بدراسة لجماعات المصالح والأحزاب السياسية حيث تعتبر هذه الفترة أهم مرحلة في التطورات والتغيرات لمهمة التي أثرت على النظام السياسي، والاقتصادي والاجتماعي في ليبيا وقد استخدم الباحث في الدراسة منهج تكاملي يشمل المنهج التاريخي، المنهج التحليلي، والمنهج الإحصائي لدراسة تطور المجتمع المدني وعلاقته بالدولة في إطار الأحداث التاريخية للمجتمع. وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج مفادها أن المجتمع المدني في ليبيا تأثر بعدة عوامل سلبية أعاقت تطوره في المراحل الأولى أما في المرحلة الثانية فقد حدثت تغيرات اقتصادية وعودة القطاع الخاص ونمو الطبقة الوسطى، ارتفاع مستوى الوعي الطبقي أدى إلى تطور المجتمع المهني وتحديد دور جماعات المصالح والمنظمة في مواجهة الدولة.

١٠- دراسة (علي الصاوي - ١٩٩٣): بعنوان المنظمات غير الحكومية والتحول الديمقراطي في الوطن العربي[2].

هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن الأدوار المحتملة للمنظمات غير الحكومية من أجل التحول الديمقراطي في الوطن العربي من خلال

---

(1) محمد زاهي المغيربي: المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في ليبيا، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، القاهرة، ١٩٩٥.

(2) على الصاوي: المنظمات غير الحكومية والتحول الديمقراطي في الوطن العربي، مجلة شئون عربية، العدد ٥٧، سبتمبر ١٩٩٣، ص ص ١٠٠-١٢٦.

عدد من الأسئلة الرئيسية، واستعانت هذه الدراسة بالمنهج الوصفي، ولجأت إلى بعض وسائل جمع البيانات من بينها إجراء مقابلات مع بعض المسئولين في الجمعيات الأهلية العربية، وحاولت تحقيق ذلك من خلال عدداً من التساؤلات للدور السياسي والثقافي وكذلك القيود الداخلية والخارجية لهذا الدور، وكان من نتائجها ضرورة إضفاء المشروعية الثقافية على العمل الأهلي، وتطوير نظرية أمبريقيه ديمقراطية داخل المنظمات غير الحكومية تراعي خصوصيتها والاتجاه نحو الدراسة الميدانية في تناول المنظمات الغير حكومية بالتنسيق من خلال شبكة معلوماتية وبالتعاون بين الممولين في القطاع الخاص والأكاديميين في منظمات المجتمع المدني.

المحور الثاني: دور لجمعيات الأهلية في التنمية

اكتسب دور الجمعيات الأهلية في تنمية المجتمعات أهمية بالغة وخاصة في السنوات الأخيرة لما تقدمه من خدمات متنوعة في مجالات التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية لملايين المواطنين بالإضافة إلى المساعدات العينية والمالية، وقد تميزت هذه الجمعيات بالقدرة على تمويل متزايد لأنشطتها، وتعويض أعداد كبيرة من المواطنين عن انسحاب الدولة من المجال الخدمي المجاني التعليمي والصحي، مما أدى إلى اتساع نطاق أنشطتها وانتشارها في معظم الأقطار العربية، وبدأ الاهتمام بدراسة الأدوار التي تقوم بها وخاصة في مجال تنمية المجتمع والتي سوف نعرضها من خلال المحور التالي.

١- دراسة (غسان محمود أبو ناصر - ٢٠٠٧): بعنوان دور مؤسسات المجتمع المدني في تنمية المجتمع الفلسطيني، دراسة حالة لجهود بعض المنظمات غير الحكومية في قطاع غزة[1].

هدفت الدراسة إلى معرفة حدود الدور الذي تقوم به مؤسسات المجتمع المدني في تنمية المجتمع الفلسطيني من خلال السؤال الرئيسي للدراسة، كما حاولت التعرف على الجهود التي تبذلها مؤسسات المجتمع المدني في المجتمع الفلسطيني وعلى السياقات الاجتماعية والفئات المستفيدة، ومصادر تمويل المؤسسات ومدى كفاية هذا التمويل لإتمام نشاطها، وعلى العلاقة التي تربط بين مؤسسات المجتمع المدني والسلطة الوطنية، وكذلك المشكلات والعقبات التي تواجه عملها وما التصورات والتوقعات لدور مؤسسات المجتمع المدني في المستقبل، وقد استخدم الباحث منهج دراسة الحالة على عينة مكونة من عشرة جمعيات في قطاع غزة والضفة الغربية وأسلوب التحليل الإحصائي للتعرف على الجهود التي تبذلها المنظمات الغير حكومية في تنمية المجتمع الفلسطيني في قطاع غزة، وتوصلت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها، أن مؤسسات المجتمع المدني تقوم بدور تنموي في قطاع غزة والضفة الغربية من خلال الأنشطة المتنوعة والمتعددة، كالصحة والتعليم والتدريب والدفاع عن حقوق الإنسان وتقديم المساعدات الخيرية للفقراء، وتحسين الوضع الاجتماعي للمرأة والطفل والشباب، ويتصف هذا

(1) غسان محمود أبو ناصر: دور مؤسسات المجتمع المدني في تنمية المجتمع الفلسطيني، دراسة حالة لجهود بعض المنظمات غير الحكومية في قطاع غزة، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ٢٠٠٧.

النشاط بالدائم والمؤقت، وأن هذا النشاط يتركز في المناطق الحضرية الرئيسية، وأن الفئات المستفيدة، النساء والأطفال والشباب والمسنين والمعاقين وأحياناً أفراد المجتمع ككل، وأن التمويل رافد أساسي في نجاح هذه المؤسسات في عملها أو فشلها في حالة عدم توافره، وأن أهم المشكلات التي تواجه مؤسسات المجتمع المدني في عملها مشكلة التمويل ونقص المتطوعين ومدى قبول الأهداف النشطة التي قامت من أجلها داخلياً وإقليمياً ودولياً أو عدم قدرتها على تنفيذ بعض المشاريع مما يؤدي إلى تعثرها، أما من حيث العلاقة بين مؤسسات المجتمع المدني العاملة في قطاع غزة فهي قائمة على التشاور والتعاون أما عن علاقتها مع السلطة الفلسطينية فإنها قائمة على الإشراف والمشاركة في ورش العمل والمؤتمرات، وكذلك علاقة تعاون في تنفيذ بعض النشاطات والبرامج، وخاصة فيما يتعلق بمكافحة الفقر والأسرى في سجون الاحتلال الصهيوني.

٢- دراسة (نمشان خالد الرشيدي - ٢٠٠٥): بعنوان المجتمع المدني في دولة الكويت، دراسة لدور الجمعيات الأهلية[1].

هدفت الدراسة إلى التعرف على الأنشطة التي تقوم بها الجمعيات الأهلية، ومعرفة حجم المشاركة ومجالات تفعيلها، وكذلك دور الحكومية وأجهزتها المعنية بالشئون الاجتماعية والعمل في مراقبة عمل الجمعيات الأهلية، ومعرفة مصادر تمويلها وكيفية صرفه من قبل الجمعيات الأهلية، كذلك معرفة العوامل التي تعوق أداء عملها مع

(1) نمشان خالد الرشيدي: المجتمع المدني في دولة الكويت، دراسة لدور الجمعيات الأهلية، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ٢٠٠٥.

استشراف مستقبل خصائص الأعضاء العاملين فيها، وكان من أهم القضايا الأساسية التي ركزت عليها الدراسة، تتركز حول الدور الذي تقوم به الجمعيات الأهلية في المجتمع باعتبارها أحد أشكال تنظيمات المجتمع المدني وما هو حجم الدور الذي يمكن أن تقوم به الجمعيات الأهلية في المجتمع بدولة الكويت، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي واستعان الباحث بالاستبيان والمقابلة في إجراء الدراسة، وقام بتصنيف الاستبيان على عينة الدراسة لعدد من أعضاء الجمعيات والتي بلغ عددها ٥٢ جمعية مختلفة الأنشطة ثقافياً، واجتماعياً، ومهنياً، ودينياً، ونسائية حيث تم اختيار ٧ جمعيات وقام بتطبيق الاستبيان على أعضاء الإدارة العاملين بها والذين بلغ عددهم ١٠٦ مفردة، أما المقابلة فقد تم تطبيقها على الأعضاء العاملين في الجمعية، رئيس، نائب، سكرتير، عضو غير عامل (احتياطي) وتوصلت الدراسة نتائج أهمها: اهتمام أفراد المجتمع الكويتي منذ القدم بالهيئات الشعبية والتطوعية قبل استقلال الدولة، وأن الحكومة الكويتية تولي هذه الجمعيات الرعاية وتقوم بتمويلها للقيام بأنشطتها داخل المجتمع، حيث أن المجتمع الكويتي يقوم على مبدأ التكامل والتعاون الاجتماعي وقدر عززت الحكومة الكويتية ذلك بإصدارها لقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٦٢ بشأن المساعدات العامة لهذه الجمعيات، كما أشارت الدراسة إلى قيام الجمعيات الأهلية بدور تنموي في المجتمع من خلال إقامة الندوات والمحاضرات حيث يأخذ ذلك الأولوية في أنشطة الجمعيات الأهلية، ثم يأتي بعدها الأنشطة التعليمية والتربوية وكذلك مشاركتها في الحملات الوطنية التي تقام من قبل الدولة، مثل الندوات والمؤتمرات، وتوزيع كتيبات ومنشورات تحث على الولاء للوطن وأن من أهم المعوقات التي تعوق المشاركة في الجمعيات ونقص الموارد المالية.

٣- دراسة (هزاع المطيري - ٢٠٠٤): بعنوان دور المنظمات غير الحكومية في المجتمع السعودي[1].

تناولت هذه الدراسة إشكاليات مفهوم الدولة الرعوية من منطلق اتساع دورها في المجتمع السعودي. ومدى تنامي دور المنظمات غير حكومية في إطار دور الدولة ذات الطبيعة الرعوية، من خلال الأهداف التي سعت الدراسة إلى تحقيقها كمعرفة خصائص المجتمع السعودي وسماته والمنظمات الحكومية العاملة فيه من حيث تطورها وتصنيفها وأهدافها وغاياتها والسياسات والآليات التي تعتمد عليها لتحقيق هذه الأهداف، مع تحليل محددات دور المنظمات الغير حكومية كالعوامل والمتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية الداخلية والخارجية التي تتحكم في هذا الدور وتؤثر في تطوره سواء من خلال أنماط التفاعلات التي تتم في إطار المنظمات الغير حكومية مع بعضها البعض أو بينها وبين النظام السياسي ومؤسسات الدولة وهياكلها الأساسية من خلال تساؤل عدد من المنظمات غير الحكومية بالدراسة والتحليل لنشأتها، وأهدافها، ونشاطاتها، ووسائلها وإنجازاتها، والمعوقات التي تواجهها، وقد استعان الباحث بمنهج دراسة الحالة للمنظمات غير الحكومية حيث اختار (١٥) منظمة، وقام بتطبيق استمارة المقابلة مع المسئولين في الجمعيات وكذلك استعان الباحث باستمارة الاستبيان مع أفراد من المجتمع السعودي.

وتوصلت الدراسة إلى عدد من الملاحظات أن هناك كثافة في أبعاد الدور الذي تقوم به هذه المنظمات في تحقيق التنمية، ما بين

(1) هزاع المطيري: دور المنظمات غير الحكومية في المجتمع السعودي، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٤.

النشاط الحيوي والإعانة الصحية والذي ارتبط وجوده مع البدايات الأولى لتأسيس المملكة السعودية استناداً إلى مبادئ الدين الإسلامي، وأن هناك محدودية فيما يخص الدور السياسي، بل يكاد يكون هذا الدور غائباً، إلا أنه شكل أطراً يمكن تفعيلها مستقبلاً كآليات قابلة للمشاركة السياسية والتعبير عن مصالح أعضائها، وأن هناك علاقة طردية بين زيادة عدد المنظمات الغير حكومية وزيادة حيوية المجتمع السعودي، وأن هناك علاقة طردية بين تنمية المجتمع السعودي سياسياً وبين فاعلية المنظمات الغير حكومية اجتماعياً.

٤- دراسة (يسري مصطفى - ٢٠٠٢): بعنوان دور المنظمات الغير حكومية في التأثير على سياسات الفقر[1].

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة فاعلية الدور الذي تقوم به المنظمات الأهلية السودانية في مكافحة الفقر من خلال المشاريع والبرامج التي تقوم بها في التغلب على هذه المشكلة حسب الإمكانات المتوفرة لديها وكيفية الوصول إلى الفئات المستهدفة من الفقراء، وذلك لما يعانيه الجزء الأعظم من الشعب السوداني بسبب الحروب الداخلية ونتيجة للعزلة الاقتصادية الدولية انقطعت مصادر العون الأجنبي إلى حد كبير واقتصرت على بعض المنظمات الأهلية العاملة في مجال الإغاثة فقد اعتمدت هذه الدراسة على منهج دراسة الحالة وكذلك على الأدبيات والتقارير المتاحة حول موضوع الدراسة إلى جانب المقابلات مع بعض المسئولين العاملين في بعض المنظمات الأهلية العاملة في مجال مكافحة

(1) يسري مصطفى: دور المنظمات الغير حكومية في التأثير على سياسات الفقر، دراسة حالة السودان، المجتمع المدني وسياسات القفار في الوطن العربي، مركز البحوث العربية، القاهرة، ٢٠٠٢، ص ص ٣٠٥-٤٣٤.

الفقر. وتوصلت الدراسة إلى أن الجهود المبذولة لمحاربة الفقر في السودان لا زالت دون المرتجى ويرجع ذلك لعدة أسباب منها الحرب المشتعلة تؤدي إلى عدم قدرة تلك المنظمات من سد منافذ الفقر مع تنامي النزعات القبلية التي تؤدي إلى نزوح الأهالي واتساع الفروق الطبقية وارتفاع الأسعار، وتخلي الدولة عن دورها في توفير الخدمات الأساسية للمواطنين كالغذاء والدواء والماء والسكن وهي متطلبات أساسية لمقومات الحياة الإنسانية.

٥- دراسة (مروة محمد زيدان - ٢٠٠١): بعنوان الدور الاجتماعي والاقتصادي لجمعيات التدريب المهني والأسر المنتجة في مصر[1].

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على الدور الاجتماعي والاقتصادي لجمعيات التدريب المهني والأسر المنتجة، في مواجهة الآثار السلبية لسياسة الإصلاح الاقتصادي، وكذلك الوقوف على أهم الأساليب التي تتبعها جمعيات التدريب المهني والأسر المنتجة لمواجهة المشكلات، والتعرف على الشروط اللازمة لرفع كفاءة جمعيات التدريب المهني والأسر المنتجة، وقد استخدمت الدراسة الأسلوب الوصفي التقويمي كذلك استعانت الباحثة بمنهج دراسة الحالة والمقابلات الشخصية مع المسئولين، وتوصلت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها، ضعف الدور الاجتماعي والاقتصادي لجمعيات التدريب المهني والأسر المنتجة، وأرجعت ذلك إلى عدم كفاءة خدمات التدريب والإشراف الاجتماعي والفني والتمويلي والتسويق وضعف تحقيق أهداف مشروع الأسر المنتجة في توفير فرص عمل ودخل وغيرها نتيجة لضعف

(1) انظر: مروة محمد زيدان: الدور الاجتماعي والاقتصادي لجمعيات التدريب المهني والأسر المنتجة في مصر، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة عين شمس، ٢٠٠١.

الخدمات المقدمة من جمعية التدريب المهني والأسر المنتجة وتعيد الباحثة ذلك إلى سيطرة الدولة على تلك الجمعيات.

٦- دراسة (أماني قنديل - ١٩٩٩): بعنوان الإسهام الاقتصادي والاجتماعي للمنظمات الأهلية العربية[1].

حاولت هذه الدراسة التعرف على الإسهام الاقتصادي والاجتماعي لبعض الجمعيات الأهلية في أربعة بلدان عربية هي (مصر، الأردن، تونس، ليبيا). من خلال دراسة فاعلية جانب محدد للجمعيات الأهلية في الدخل القومي والحسابات القومية بناءً على مؤشرات القيمة الاقتصادية، لما يقدمه هذا القطاع من خدمات صحية واجتماعية، وقيمة عمل المتطوعين، قياساً بأجور العاملين في الساعة، وإسهام القطاع الأهلي في توفير فرص العمل، وقد استخدمت الدراسة منهج دراسة الحالة من خلال تطبيق استمارة الاستبيان بالمقابلة مع مسئولي الجمعيات، والموظفين المتطوعين، ومن النتائج التي توصلت إليها الدراسة أهمها: أن المنظمات الأهلية العربية تعد قوة اقتصادية اجتماعية كبيرة بالنسبة لحجم الإنفاق على المشروعات التي تقوم بتنفيذها وأن مصادر التمويل تختلف حسب المنظمات الأهلية وطبيعة نشاطها كما أن إسهام المتطوعين يختلف من دول إلى أخرى حسب خصوصية تلك البلدان ووفقاً لنشاط تلك الجمعيات، وأن الدور الذي تقوم به هذه المنظمات في توفير فرص عمل يكون معقولاً في توفير فرص العمل وارتفاع وتنوع شرائح المستفيدين من هذه المنظمات في مجتمعات الدراسة وخاصة في الرعاية الاجتماعية والصحية.

---

(1) انظر، أماني قنديل: الإسهام الاقتصادي والاجتماعي للمنظمات الأهلية العربية، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، القاهرة، ١٩٩٩.

٧- دراسة (شهيدة الباز - ١٩٩٧): بعنوان المنظمات الأهلية العربية على مشارف القرن الحادي والعشرين[1].

هدفت الدراسة إلى معرفة فاعلية المنظمات الغير حكومية والتنظيمات الأهلية في المجتمعات العربية، حيث تعد هذه الدراسة من أوائل الدراسة التي اهتمت بالعمل الطوعي المنظم وفاعلية دور المنظمات الأهلية في أداء دورها، وقد تم تطبيق الدراسة على عدة أقطار عربية هي (مصر، المغرب، تونس، لبنان، البحرين، فلسطين، الإمارات، السودان، عمان، الكويت) وتركز اهتمام الدراسة على مجال نشاط الجمعيات الأهلية في المجال التنموي والرعاية الاجتماعية.

واستعانت الدراسة بالمنهج الوصفي التحليلي والمقارن بين الأقطار العربية التي طبقت فيها الدراسة، وتم جمع البيانات من خلال المسح المكتبي لمصادر المعلومات لكل قطر عربي، بالإضافة إلى عقد مقابلات مع المسئولين مع تطبيق استمارة استبيان مع القائمين على العمل الأهلي في كل قطر عربي.

وتوصلت الدراسة إلى عدداً من الملاحظات أهمها: أن فاعلية الجمعيات الأهلية العربية محدودة إلى حد ما، وأنها لم تتجاوز بعد حدود دورها الرعائي الخدمي، وترتبط فاعلية الجمعيات الأهلية العربية بعدة عوامل وهي الأطر الاقتصادية والاجتماعية والثقافية السائدة في المجتمع، ومدى قوة وتطور العمل الأهلي، وترتبط حيوية المجتمع المدني العربي بمدى أنشطتها وأهدافها والفئات المستهدفة المستفيدة من هذا النشاط وأن من أهم المعوقات التي يعاني منها نشاط المنظمات

(1) شهيدة الباز: المنظمات الأهلية العربية على مشارف القرن الحادي والعشري، لجنة المتابعة لمؤتمر التنظيمات الأهلية العربية، القاهرة، ١٩٩٧.

الأهلية العربية نقص التمويل، وقلة الإمكانات البشرية، وسيطرة الدور الرعائي والخدمي، وأن الفاعلية لأنشطة الجمعيات العربية، تختلف من مجتمع إلى آخر.

٨- دراسة (أشرف حسين - ١٩٩٧): بعنوان الجمعيات الأهلية ودورها في التنمية في مصر[1].

تهدف للتعرف على الدور التنموي للمنظمات الأهلية في تنمية المجتمع في مصر مع تصنيف للمنظمات وتحديد الفئات الاجتماعية المستهدفة في هذا الدور من قبل الجمعيات على مختلف التخصصات، مع تحليل مبادئ وبرامج وانتاج هذه المنظمات في الريف والحضر، وكذلك فحص وتقييم طبيعة المشاركة الشعبية وعلاقتها بالمعوقات التي تمنع المنظمات الأهلية في تحقيق مراجعها، وقد اعتمدت الدراسة على المقابلات مع ممثلي المنظمات وعينات المستفيدين، مع جمع المادة من الأدبيات والوثائق، وتحليل التقارير والبرامج والأنشطة التي تصدر عن الجمعيات الأهلية حول النشاط التي تقوم به في تنمية المجتمع.

وكان من النتائج التي توصلت إليها أن نشاط الجمعيات الأهلية تغلب عليها الدور الخيري والإحسان، وأن القيود القانونية والإدارية على الجمعيات الأهلية يؤثر على العمل التطوعي للجمعيات كذلك يدعو الباحث الجمعيات إلى خلق أشكال من التعاون والتنسيق فيما بينها من خلال شبكة معلومات حول المحددات المختلفة للنشاطات، وكذلك التعاون

(1) أشرف حسين: الجمعيات الأهلية ودورها في التنمية في مصر، في الجمعيات الأهلية وأزمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مصر، عبد الفتاح شكر وآخرون، مركز البحوث العربية، القاهرة، ١٩٩٧.

لتيسير الوصول إلى مصادر التمويل، والوصول إلى نوع من تقسيم العمل.

٩- دراسة (قوت القلوب أبو النجا - ١٩٩٦): بعنوان دور الخدمة الاجتماعية في مساعدة الجمعيات التطوعية للمشاركة في تنمية المجتمع المحلي[1].

تهدف الدراسة إلى معرفة الدور الذي تقوم به جمعية الهلال الأحمر بالفيوم في مساعدة الجمعيات التطوعية من منظور اهتمام الخدمة الاجتماعية، وكذلك تناولت الدراسة آلية تنشيط حجم عضوية المتطوعين في تلك الجمعيات ومدى استفادة المواظفين من عملهم وتنظيم المجتمع في جمعية الهلال الأحمر بالفيوم لمساعدتها على المشاركة في تنمية المجتمع المحلي.

وقد استعانت الباحثة بالمنهج شبه التجريبي باستخدام التصميم التجريبي باستخدام مجموعتين، تجريبية وضابطة تم تشكيلها في مجلس الإدارة واللجان المتخصصة، وقد تعاملت الباحثة مع فئات مختلفة من المتطوعين والمستفيدين وقامت الباحثة بتصميم ثلاثة مقاييس على عينة المستفيدين لتقييم نتائج عائد التدخل المهني، إلى جانب تصميم استمارة مقابلة طبقت على أعضاء مجلس الإدارة في الجمعية وأعضاء اللجان العاملين فيها.

وتوصلت الباحثة إلى جملة من النتائج أهمها. أن هناك زيادة في عمل المترددين على الجمعيات، حيث أوضح أثر التدخل المهني إلى

---

(1) قوت القلوب أبو النجا: دور الخدمة الاجتماعية في مساعدة الجمعيات التطوعية للمشاركة في تنمية المجتمع المحلي، دراسة مطبقة على جمعية الهلال الأحمر بالفيوم، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، ١٩٩٩.

انضمام عناصر شابة إلى عضوية اللجان، وتحسين قدرة الجمعية على التعامل مع احتياجات المستفيدين من خلال تحسين برامج وأنشطة النادي الاجتماعي، وكذلك تأكيد التعاون بين الجمعية والهيئات الأخرى، حيث أمكن تكوينه علاقات بين الجمعية والهيئات الأخرى كالمدارس والمستشفيات وازداد اكتساب العضوية داخل الجمعية من هؤلاء الطلاب العاملين في المستشفيات، كما ساعد العمل مع أعضاء مجلس إدارة جمعية الهلال الأحمر إلى رفع مستوى أداء أعضاء مجلس الإدارة وفاعلية الاجتماعات المنعقدة بمقر الجمعية، واتباع أسلوب جديد في إدارتها مع إلزام الأعضاء بالحضور وعدم التغيب عن اجتماعات الجمعية.

المحور الثالث: مشاركة المرأة في تنظيمات المجتمع المدني

لقد لعبت المرأة العربية دوراً بارزاً إلى جانب الرجل منذ بزوغ فجر الإسلام وكان لها دور تاريخي في الكفاح من أجل الاستقلال الوطني، وفي تطوير أوضاعها، وتغيير المجتمع الذي تعيش فيه، ولهذا كان للمنظمات الأهلية منذ أوائل القرن العشرين آلية أساسية تنفذ منها المرأة إلى ساحة المجتمع المدني، للتأثير فيه ليس من أجل نيل حقوقها ولكن من أجل دعم الفئات المهمشة في المجتمع[1].

ولذا تعرض هذا المحور للدراسات والبحوث التي تتناول دور المرأة في تلك التنظيمات.

---

(1) أملي نفاع، وآخرون: المرأة في المنظمات الأهلية العربية، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية العربية، القاهرة، ١٩٩٩م، ص٧.

١- دراسة (ألفت محمد الدبعي ٢٠٠٥) بعنوان المرأة والمجتمع المدني في اليمن[1]

تركز هذه الدراسة على معرفة مدى مشاركة المرأة اليمنية في مؤسسات المجتمع المدني وفاعلية هذه المشاركة، ومعرفة نسبة مشاركة المرأة، ونوعية النشاط الذي تؤديه ومعرفة العوامل المساعدة والعميقة لمشاركة المرأة في تلك التنظيمات، كما تهدف إلى التعرف على نشاط وتطور مؤسسات المجتمع المدني في اليمن، وخاصة في مدينة تعز، وقد استعانت الباحثة بمنهج المسح بالعينة، وكذلك المنهج التاريخي في رصد بداية مشاركة نشوء مفهوم المجتمع المدني بشكل عام ومراحل تطور المجتمع المدني في اليمن مع رصد بدايات مشاركة المرأة اليمنية في مؤسسات المجتمع المدني، ومدى تطور تلك المشاركة وعلاقتها بالظروف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، وقد قامت الباحثة بإجراء الدراسة على عينة قصدية لعدد ٢٧ جمعية مختلفة النشاط والأهداف وتحوى في عضويتها عدداً من النساء واستعانت الباحثة بالاستبيان والمقابلات الشخصية والبحث المكتبي والوثائق والسجلات في جمع المادة التعليمية والتحليل الإحصائي في معالجة البيانات وتوصلت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها:

ضعف مشاركة المرأة في الجمعيات والمنظمات الأهلية في اليمن مقارنة بعضوية الرجل كما تتركز عضوية النساء في المحافظات الوسطى والجنوبية والشرقية وتقل في المحافظات الشمالية وبعض المحافظات الغربية، كما أن معظم الجمعيات النسائية ظهرت بعد إعلان الوحدة اليمنية، وتمارس عملها بشكل موسمي من حيث حجم النشاط

(1) ألفت محمد الدبعي: المرأة والمجتمع المدني في اليمن، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، (الأردن ٢٠٠٥)، مرجع سابق.

وفعاليته وارتباطه بالتمويل، كما أن المرأة مثلت رقماً مهماً في خوض الانتخابات البرلمانية والمحلية في السنوات الأخيرة، كما أن المرأة غائبة عن مركز القرار في الأحزاب السياسية وفي الهيئات القيادية العليا. وأن المرأة لا تحظى بالدعم إذا وضعت نفسها كمرشحة في أي دائرة من الدوائر وأن أغلب النساء المشاركات في مؤسسات المجتمع المدني في تعز من ذوات الأعمار الأصغر سناً والحاصلات على مستوى التعليمي الجامعي نسبة عالية ويعملن في السلك التعليمي أو جمعيات خيرية ونسائية، وأن الأكثرية منهن يقعن ضمن فئات الدخل الشهري المنخفض، كما أن المحددات الاجتماعية كالثقافة التقليدية للعائلة(*)، والبناء القبلي للمجتمع يلعب دوراً هاماً في الحد من مشاركة المرأة، إضافة إلى عبء مسئوليتها العائلية وقلة الخبرة في المجال العام وضعف ثقتها بنفسها وعدم وجود أي برامج إعلامية توضح للمرأة أهمية العمل في هذه المؤسسات، كما تعد ظاهرة تعاطي القات حجر عثرة أمام مشاركة المرأة في الكثير من فعاليات وأنشطة مؤسسات المجتمع المدني التي تعقد في مجالس قات رجالية في أحيان كثيرة.

٢- دراسة (أريج زهران - ٢٠٠٤): بعنوان التحولات الاجتماعية الجديدة في مصر وأثرها على تغير دور المرأة بالجمعيات الأهلية(1)

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على الأدوار الجديدة للمرأة في النشاط الأهلي انطلاقاً من نظرية العولمة نتيجة للتحولات الاجتماعية

(*) التي تنظر لخروج المرأة للعمل أو أي نشاط آخر بأنه خروج عن تقاليد المجتمع والأعراف السائدة فيه.

(1) أريج زهران: التحولات الاجتماعية الجديدة في مصر وأثرها على تغير دور المرأة بالجمعيات الأهلية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ٢٠٠٤م.

التي أثرت على تغير دور المرأة بالجمعيات الأهلية، كما تحاول الدراسة التعرف على مساهمة هذه التغيرات في تغير فلسفة العمل الأهلي وكذلك دور الدولة في تدعيم العمل الأهلي وتدعيم دور المرأة في النشاط المجتمعي بشكل عام.

وقد استخدمت الباحثة النهج التاريخي، ومنهج دراسة الحالة واستعانت بالمقابلات لجمع البيانات من خلال عينة النساء المشاركات في الجمعيات الأهلية ومن خلال عينة أعضاء مجالس الإدارات في الجمعيات وتوصلت الدراسة عدداً من النتائج أهمها:

إن التقدم التكنولوجي والمعرفي الذي صاحب عمليات العولمة كان له دور فعال في تغير فلسفة العمل الأهلي القائم على فعل الخير، وانتقاله إلى مراحل أكثر تأثيراً في المجتمع المصري، كما ساهم في تغير أدوار المرأة في الجمعيات الأهلية، حيث انتقلت إلى القيام بأدوار أكثر أهمية من ذي قبل، وذلك من خلال مشاركتها في مجالس الإدارات، كما أمتازت السيدات المشاركات في المنظمات الأهلية بارتفاع مستوى التعليم، ومن النساء المتزوجات والغير متزوجات وقد ساهمت هذه المشاركة بتنمية أدوار المرأة ومساهمتها في تنمية المجتمع المصري.

٣- دراسة (عبد القادر البنا - ٢٠٠٣): بعنوان المشاركة السياسية للمرأة اليمنية بين المقومات الاجتماعية الثقافية وازدواجية المشروع الديمقراطي[1].

تهدف هذه الدراسة إلى الكشف عن مدى مصداقية المشروع

(1) انظر، عبد القادر على البناء: المشاركة السياسية للمرأة اليمنية بين المقومات الاجتماعية الثقافية وازدواجية المشروع الديمقراطي، العدد (١٣)، اللجنة الوطنية للمرأة اليمنية، صنعاء، ٢٠٠١، ص ٢-١٢.

السياسي الديمقراطي وقدرته على تنفيذ ما يتبناه من أطروحات حول توسيع دائرة الحريات وحقوق المواطنة للرجل والمرأة على حد سواء. وتحويلها إلى هم وطني يرتبط جله بمشاركة الجميع وبالتخلي على كل أشكال الإقصاء الاجتماعي والسياسي حيث حاولت الدراسة الكشف عن مدى إقناع النخب السياسية الفاعلية وفي مقدمتها الحاكمة، بضرورة إعادة بناء المشروع الديمقراطي على أساس يجعل من قضية المرأة وإلغاء أشكال التمييز والإقصاء التعسفي لها أحد مكوناتها الأساسية.

من خلال وقائع ومؤشرات التجربة الانتخابية البرلمانية لعام ٢٠٠٣م تجاه مشاركة المرأة والذي هدف إلى تقصي أسباب العجز السياسي والتنظيمي الذي أظهرته الأحزاب السياسية الفاعلة تجاه ترشيح المرأة وازدواجية مواقفها وهيمنة القوى الاجتماعية التقليدية، واستخدمت الدراسة في ذلك عدد من الأدوات المنهجية لاستطلاع الآراء والمواقف من مصادرها الأساسية من خلال المقابلات مع عينة من الشخصيات القيادية الأساسية وعينة منتقاة من المرشحات الانتخابية ٢٠٠٣ لعدد ٢٢٠ منهم ١٠٥ من الرجال، ١١٥ من النساء، وتوصلت الدراسة إلى جملة من النتائج من أبرزها:

الحاجة الملحة لتنوع وتجدد المداخل المفسرة لمعوقات النهوض بأوضاع المرأة والرفع من مكانتها الاجتماعية والسياسية حيث بينت الدراسة أن تداعيات الصراع السياسي الأيديولوجي بين النظام السياسي في الشطرين سابقاً، وبين الأطراف الأشد تنافراً في الحركة السياسية كانت متباينة، ثم فرضها وإقناع المجتمع بها في أزمنة قياسية، حولت المرأة إلى ساحة صراع سياسي. كما أوضحت الدراسة إلى أن استمرار المواقف المتناقضة ضد المرأة من جانب القوى التقليدية المتطرفة، وفي

مقدمتها الأحزاب السياسية إلى جانب الدور الأساسي الذي ينبغي أن تضطلع به الدولة نفسها كواجب تعويضي يساعد المرأة على التجاوز كما أظهرت استطلاعات البحث، أن الغالبية تسوق أن لدى المرأة ما يكفي من القدرات لممارسة دور سياسي ونيابي من خلال حقها كمقترعة ومرشحة لم يحتاج لأي جدل فقهي أو سياسي، وظهر ذلك جلياً في جداول الناخبين وكعضوات في مجلس النواب.

٤- دراسة (منال عبد السلام ٢٠٠٣): بعنوان دور المرأة في الجمعيات الأهلية[1]

تناولت هذه الدراسة دور المرأة في تدعيم وتنمية الجمعيات الأهلية وذلك من خلال تتبع دور المرأة المصرية في العمل الأهلي خلال مراحل تاريخية منذ القرن التاسع عشر وحتى القرن العشرين، لغرض التوصل إلى نشاط المرأة المصرية في العمل العام، والمعوقات التي تعوق العمل الأهلي النسائي والعوامل المشجعة له وتفعيل دور المرأة فيه. وقد استخدمت الباحثة منهج المسح الاجتماعي، ومنهج دراسة الحالة واستعانت باستمارة الاستبيان ودليل المقابلة وكان من الملاحظات التي توصلت إليها لدراسة أن الدافع الديني أهم دوافع العمل التطوعي إلى جانب الرغبة في خدمة المجتمع وأن من أهم الأسباب التي تعوق العمل التطوعي العادات والتقاليد، وتفضيل العمل بأجر وانخفاض قيمته وأهمية العمل التطوعي بشكل عام. كما أن هناك معوقات خاصة بالجمعيات منها أن عضوية المرأة في الجمعيات الأهلية يتحدد بنمط نشاط الجمعية، وتتمركز في الأنماط التقليدية التي ينشط في مجال الأمومة والطفولة وتنظيم الأسرة.

---

(1) منال عبد السلام بدوي: دور المرأة في الجمعيات الأهلية، دراسة ميدانية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة عين شمس، ٢٠٠٣م.

٥- دراسة (عائشة العبد الله – ٢٠٠٢): بعنوان المرأة وإدارة العمل الأهلي في دولة الإمارات[1].

تهدف هذه الدراسة إلى أن هناك دوافع وعوائق قد تحد من فاعلية المرأة الإماراتية في العمل التطوعي، على اعتبار أن هناك سمات معينة تمتاز بهما المرأة المشاركة في العمل الطوعي، والمرأة الغير مشاركة إلى جانب أنماط المشاركة والنشاط المستهدف ونوع الجمعيات المفضلة لمشاركة المرأة.

وقد استعانت الباحثة بالمنهج المقارن بين جمعية النهضة النسائية وجمعية توعية ورعاية الأحداث، مستخدمة أداة المقابلة مع مسئولين الجمعيات وكذلك استمارة الاستبيان مع عينة من النساء وتوصلت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها:

أن من أهم سمات المرأة المشاركة في العمل التطوعي من ذوات المستوى التعليمي العالي ومن العاملات في القطاع الحكومي، واللاتي ينتمين إلى الفئة العمرية المتوسطة والشابة، وأن من أهم دوافع الانضمام للعمل الأهلي هو خدمة المجتمع واستثمار أوقات الفراغ وتفضيل المرأة للعمل الذي يوفر أجر إلا أن منع الزوج والأسرة المرأة الانضمام إلى الجمعيات، كما أن من أهم الأسباب التي تحد من مشاركة المرأة أن نسبة التطوع في الجمعيات النسائية أكثر وخاصة المهتمة بالأسرة والطفل بينما تقل نسبة تطوع المرأة في الجمعيات الأخرى.

---

(1) عائشة أحمد العبد الله: المرأة وإدارة العمل الأهلي في دولة الإمارات العربية المتحدة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٢م.

٦- ***منشورات (جامعة اليرموك ٢٠٠١): بعنوان دور مؤسسات المجتمع المدني في وصول المرأة إلى البرلمان[1].***

هذه الدراسة عبارة عن مجموعة دراسات وأوراق عمل قدمت في ندوة حول مؤسسات المجتمع المدني في الأردن وتحتوي على عدة محاور كان أهمها دور مؤسسات المجتمع المدني في وصول المرأة إلى البرلمان وهو المحور الذي تدور حوله الدراسة في هذا المحور، وتناولت الدراسة الدور الذي لعبته بعض الأحزاب الأردنية وتوصلت الدراسة إلى عدد من الملاحظات أهمها:

أنه لا يوجد للمرأة أي تمثيل في بعض الأحزاب التي يبلغ عددها سبعة عشرة حزباً، ما عدا في أربعة أحزاب فقط في تلك الأحزاب وفي أهم هيئة لصنع القرار وهو المكتب السياسي كما أنه توجد خمسة أحزاب من أصل سبعة عشرة حزباً، وليس للمرأة وجود أو تمثيل في هيئاتها التأسيسية وباستثناء ثلاثة أحزاب فإن تمثيل المرأة في الأحزاب المتبقية لا تتعدى كونها رمزية كما أن منصب الأمين العام للحزب وكل الأمناء العاملين للأحزاب هم من الذكور، وكلما تم التدرج إلى الأعلى في مواقع صنع القرار في الأحزاب، كما قلت نسبة النساء أو انعدمت كلياً. وأن تمثيل المرأة في المواقع السياسية المهمة، وخاصة تلك المرتبطة بصنع القرار السياسي ما تزال ضعيفاً في الأحزاب السياسية، وأن أغلب الأحزاب السياسية المرخصة في الأردن لا تعالج قضية المرأة بشكل جدي وفعال ومستقل في برامجها، وأن الإشارة إلى قضية المرأة لا تتعدى مرحلة الشعارات النابعة من عدم معرفة حقيقة الواقع للمرأة كما

(1) منشورات جامعة اليرموك، دور مؤسسات المجتمع المدني في وصول المرأة إلى البرلمان، أربد، الأردن، ٢٠٠١م.

أكدت الدراسة أن الحديث عن الدور الهامشي للمرأة الأردنية في الحياة الحزبية لا يعني تجاهل أو إغفال أو التقليل من دور النساء اللواتي انخرطن في الأحزاب السياسية، منذ مطلع الخمسينيات، وما قسمت به من دور هام حتى في أقصى ظروف القمع والإرهاب.

٧- دراسة (أميلي نفاع، أمينة لمريني - ١٩٩٩): بعنوان المرأة في المنظمات الأهلية العربية[1].

هي عبارة عن مجموعة دراسات لبعض الباحثين العرب حول وضع المرأة في المنظمات الأهلية العربية، وهي (الأردن، المغرب، فلسطين، اليمن، مصر، الكويت) هدفت هذه الدراسة إلى رصد البعد التاريخي لنشأة الجمعيات النسائية والملامح والأدوار الراهنة لها، واحتوت على عينة من دراسات حالة لبعض الجمعيات النسائية العربية، كما تحاول الدراسة التركيز على معرفة مدى مشاركة المرأة في هذه الجمعيات، بالإضافة إلى أهم أهدافها وأنشطتها ونوعية القضايا التي تهتم بها بالنسبة للمرأة العربية في تلك الأقطار المبحوثة وقد استعان الباحثون بعدد من المناهج والأدوات الملائمة لوضع المرأة في تلك الأقطار المدروسة مراعين في ذلك الخصوصية السياسية والاجتماعية والاقتصادية لوضع المرأة في هذه الدول وكان من المناهج المستخدمة، المنهج التاريخي لرصد نشأة وتطور الجمعيات النسائية منذ الاستعمار حتى الآن وكذلك المنهج المقارن لمقارنة هذه الجمعيات مع بعض البلدان العربية الأخرى، كذلك منهج دراسة الحالة، لدراسة بعض حالات تلك

(1) إميلي نفاع، أمينة لمريني، وآخرون: المرأة في المنظمات الأهلية العربية تحديد، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، دار المستقبل العربي، الطبعة الأولى، القاهرة، ١٩٩٩م.

الجمعيات، بالإضافة إلى أن الباحثين استعانوا بالمقابلة والاستبيان لجمع البيانات المتعلقة بوضع تلك الجمعيات النسائية وتوصلت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها:

ضعف مشاركة النساء في الجمعيات النسائية، وخاصة الأجيال الشابة ويرجع ذلك إلى عدم قدرة الجمعيات النسائية على تجديد مفاهيم العمل التطوعي، كما أن الجمعيات النسائية في بعض الدول العربية تعبر عن مطالب النساء وخاصة النساء العاملات إلى جانب الحقوق السياسية، كما لقيت المنظمات النسائية في بعض الدول العربية في مكافحة الأمية بين النساء وفي التقليل من آثار الفقر ولعبت دوراً في القضايا الوطنية ومواجهة العدوان والاحتلال، كما أنه يغلب على العمل النسائي المنظم في الجمعيات والأندية، مفهوم العمل الخيري والاجتماعي الخاص بمجالات إعالة وتنظيم الأسرة، واتسم نشأة التنظيمات النسائية في بعض الدول العربية والتي كانت خاضعة للاستعمار بأنها كانت بتوجيه أحزاب سياسية درست بعضها بالخارج وتأثرت بالفكر العربي والأيديولوجية الماركسية، وكانت الوصاية الحزبية واضحة على العمل النسائي كما ترتفع مشاركة النساء في الجمعيات التي تعمل في مجالات إعالة الأسرة وتنظيمها، ورعاية الطفولة والأمومة، كما أن الأحزاب السياسية والثقافية ما تزال محتفظة بنظرتها الهامشية للمرأة، حيث تخلت أحزاب كثيرة عن مساندة عضواتها اللاتي رشحن أنفسهن لصالح الرجال من الحزب نفسه.

٨- دراسة (فؤاد الصلاحي -١٩٩٩): بعنوان المرأة في المنظمات الأهلية (نموذج اليمن)[1]

تعتبر هذه الدراسة من أهم الدراسات التي أجريت في اليمن حول المرأة في المنظمات الأهلية كونها قد أجريت في ضوء غياب أي دراسات سابقة في مجال المنظمات النسائية الأهلية في اليمن، حيث تقدم صورة بانورامية تعكس طبيعة الجمعيات الأهلية النسائية وأدوارها وحجمها وعلاقاتها المتعددة وقد استخدم الباحث المنهج التاريخي لتحليل السياق المجتمعي العام الذي ظهرت فيه الجمعيات النسائية كونها ليست وليدة اللحظة بقدر ما هو من الضروري الكشف عن جذورها التاريخية ووسطها المجتمعي العام الذي تمارس عملها فيه، كما استخدمت الدراسة المنهج المقارن وذلك لإجراء مقارنات بين المجتمع اليمني والجمعيات العربية الأخرى، أو بين فترات زمنية داخل المجتمع اليمني نفسه وخاصة أن اليمن قد شهد منذ الستينيات وجود دولتين مختلفتين سياسياً وأيدلوجياً، الأمر الذي ترتب عليه اختلاف تعاملها مع المرأة وجمعياتها الأهلية، كما استعان الباحث بالاستبيان والمقابلة والإحصاءات لغرض جمع المادة العلمية عن نشأة وحجم الهيئات الإدارية والتوزيع الجغرافي، ومصادر التمويل وعلاقتها بالدولة ونوعية الأنشطة التي تقوم بها. حيث قام الباحث بتوزيع الاستبيان على عدد (١٠٩) جمعية أهلية نسائية موزعة جغرافياً على كل المناطق في اليمن وجميعها كما تشير الدراسة تعمل في مجال الأمومة والطفولة وتعليم المرأة وتدريبها على الخياطة والتدبير المنزلي، وبعض الأعمال الخيرية للأسرة الفقيرة وهو المجال

(1) فؤاد الصلاحي: المرأة في المنظمات الأهلية (نموذج اليمن): أملي نفاع وآخرون، مرجع سابق، ص ص ١٩٣- ٢٨٧.

الأساسي والحيوي، حيث غابت الأنشطة الدفاعية وحقوق الإنسان ويرجع الباحث ذلك إلى طبيعة تلك الجمعيات التي تعمل في إطار تكاملي مع الدولة وتسعى جاهدة لتمثيل الخطاب السياسي الرسمي وتحديداً أجندتهما وفق رؤية الدولة، أي أنها لا تسعى للصراع والتصادم مع الدولة في نشاطاتها، ولهذا السبب لم تعرف اليمن حركة نسائية منظمة ومؤطرة سياسياً ولم تعرف قيادات نسائية معارضة للدولة والذي على أساسه يمكن القول أن مدخلاً للعمل العام والمشاركة السياسية وتوصلت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها:

عدم وجود توازن بين الجمعيات النسائية في التوزيع بين الريف والحضر وبين المحافظات التي تسيطر عليها أكبر نسبة من الجمعيات، بالإضافة إلى عدم وجود توازن بين الجمعيات النسائية وبين حجم المرأة من سكان المجتمع اليمني إلى جانب قلة عدد الجمعيات النسائية مقارنة بإجمالي عدد منظمات المجتمع المدني الحديث في اليمن، بالإضافة إلى عدد من المعوقات تعوق تطور الجمعيات الأهلية النسائية في اليمن على السياق المجتمعي العام ويؤثر على نشاط الجمعيات كونه مجتمع تقليدي لا يزال للقبيلة ومنظومة القيم التقليدية المترابطة فاعلية كبرى في تحديد الأدوار والممارسات الخاصة للمرأة، حيث تختص المرأة كقاعدة عامة بالمجال الخاص، ويختص الرجل بالمجال العام، بالإضافة إلى معوقات ترتبط بالجمعيات النسائية نفسها من حيث ضعف التمويل، ونقص الكوادر العربية والمؤهلة في مجال العمل الأهلي، علاوة إلى ضعف الوعي بهذا المجال وفلسفته والذي انعكس في عدم فاعلية هذه الجمعيات في خلق تقبل المجتمع لدور المرأة في المجال العام، الأمر الذي ترتب عليه ضعف حشد المتطوعين من الذكور والإناث للعمل الأهلي إلى جانب ضعف البناء المؤسسي، وغياب الممارسة الديمقراطية في

الجمعيات النسائية الأهلية، الأمر الذي يقلل من بلورة الوعي السياسي ويضعف من فاعلية النساء العاملات في الجمعيات الأهلية لصالح سيادة الرؤية والممارسة النخبوية لهذه الجمعيات مما يؤثر على نشاط الجمعيات وأدائها العام.

المحور الرابع: التطوع والمشاركة في الجمعيات الأهلية

يعتبر العمل التطوعي هو اللبنة الأولى للعمل الأهلي، فميلاد العمل الأهلي يرتبط بالتطوع النابع عن المبادرات الشعبية التي تعتبر عن الضرورات والحاجات الأساسية للمجتمع في مختلف المجالات الصحية والثقافية والعلمية وبالرغم من الاهتمام المتزايد من قبل المجتمعات والهيئات العاملة في مجال خدمة المجتمع وتنميته بالمتطوعين وعلى رأسهم هيئة الأمم المتحدة، حيث أعلنت (٢٠٠١) عاماً للمتطوعين لغرض تشجيع المتطوعين الانخراط في العمل التطوعي، لرفع كفاءة المنظمات الأهلية لمواجهة الفقر والبطالة وتسرب الأطفال من التعليم والجفاف وتنمية المجتمعات المتخلفة اقتصادياً وثقافياً وسياسياً وخاصة بلدان العالم الثالث. بالرغم من الحاجة الماسة للمتطوعين من قبل المجتمعات، إلا أن هناك ممانعة وإحجام من قبل أفراد المجتمع من الانضمام إلى المؤسسات والمنظمات والجمعيات الأهلية ماعدا انضمام أعداد قليلة لا تفي بغرض تلك المهام التي تقوم بها لمواجهة الكوارث الطبيعية والغير طبيعية التي تحدث في العالم إلا أن الباحثين الاجتماعيين والمتخصصين يهتمون بالدراسات في المجال التطوعي والتي مازالت قليلة جداً والتي سوف تعرض لبعض منها في هذا المحور:

١- دراسة (فتحي مصطفى الشرقاوي - ٢٠٠١): بعنوان الدوافع النفسية ودورها في تفعيل العمل التطوعي[1].

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة الوقوف على الدافعية وراء السلوك التطوعي لدى بعض الأفراد الذين يقدمون بالفعل إسهاماتهم التطوعية، لغرض التعرف عليها وتحديد ملامحها وكيفية تفعيلها إلى أقصى حد ممكن بطريقة إجرائية من خلال عدداً من التساؤلات عن مفهوم المشاركة التطوعية والعوائق التي تحول دون تحقيقها، وكيفية التغلب عليها، كما يدركها المتطوع بالفعل، بالإضافة إلى ما مدى إحساس الفرد المتطوع وقيمة مشاركته التطوعية ومعرفة خصائص الفرد المتطوع ومدى وعي الفرد المتطوع بأبعاد الشيء موضوع المشاركة التطوعية، إلى جانب ذلك معرفة مصادر الدعوة إلى التطوع في العمل الاجتماعي كما يراها الفرد المتطوع.

وقد استخدم الباحث في الإجابة على تلك التساؤلات منهج تحليل المضمون للاستجابات المفتوحة لعدد من الاستبيانات التي تم تطبيقها على عدد (١٣) متطوعاً من العاملين في بعض الجمعيات والمؤسسات الأهلية في مدينة القاهرة. مراعياً في ذلك السن والنوع والحالة الاجتماعية وطبيعة ونوعية المؤهل العلمي للمتطوع، وتوصلت الدراسة إلى النتائج أهمها:

---

(1) فتحي مصطفى الشرقاوي: الدوافع النفسية ودورها في تفعيل العمل التطوعي، بحث ميداني، مقدم للمؤتمر السنوي الثالث للاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الخاصة، (تحرير: عبد الهادي الجوهري، للفترة ١٨- ١٩ إبريل ٢٠٠١، القاهرة، ص ص ٣٩٩- ٤١٥.

يوجد العديد من الدوافع وراء السلوك التطوعي ومنها الدوافع الشخصية والدوافع الوطنية والدوافع الاقتصادية والدوافع الاجتماعية والدوافع العلمية. إلى جانب دوافع العمل التطوعي كما يدركها الفرد المتطوع كاقتناع الفرد بأهمية العمل التطوعي ودوره في خدمة أفراد المجتمع، إلى جانب وجود متسع من الوقت لدى المتطوع بحيث لا يؤثر على حياته الاجتماعية والمادية والعلمية إلى جانب حب الانتماء لمصر والرغبة في تقديم الخدمة من أجلها، بالإضافة إلى الحصول على المكافآت المالية المحددة وكذلك قيام المتطوع في إطار تخصصه العلمي قد يسهم في إكسابه مزيداً من الخبرة العلمية والتطبيقية في مجال تخصصه العلمي، أما فيما يخص خصائص المتطوعين فتؤكد الدراسة أن أكثر المتطوعين هم من الشباب المثقفين ومن الخريجين الحديثي التعيين ومتوسطي الدخل من الموظفين والذين يشعرون بصعوبة الحياة وعدم القدرة بالوفاء بأدنى متطلباتهم المعيشية فيندفعون إلى البحث عن منافذ أخرى يمكن من خلالها سد احتياجاتهم المعيشية بالإضافة للمرونة واللياقة والقدرة على الإقناع من جانب التخصصات العلمية ذات المضمون النوعي الإنساني كالخدمة الاجتماعية، الاجتماع، علم النفس) قد يجعل الشخص أكثر إحساساً لطبيعة المشكلات وأكثر إقداماً في المشاركة في حلها من خلال السلوك التطوعي، أما عن نتائج الإحجام في السلوك التطوعي قد أرجعتها الدراسة إلى القصور الواضح في وسائل الاتصال الجماهير في تعريف الأفراد بمفهوم التطوع وأهدافه ووسائله بالإضافة إلى ابتعاد المناهج عن قيمة التطوع إلى جانب قصور الجمعيات والمؤسسات الأهلية في التعبير عن نفسها والإعلان عن أهدافها إلى جانب عدم إطلاع المتطوعين على الجرائد والمجلات اليومية، وعدم وجود فراغ لدى الفرد نتيجة انشغاله بتحسين أحواله

المعيشية والجهل بمشكلات المجتمع وعدم الوعي بالأضرار الناجمة عن تلك المشكلات تعد من أحد أسباب الإحجام عن المشاركة التطوعية.

٢- دراسة (موسى شتيوي – ٢٠٠٠): بعنوان التطوع والمتطوعين في العالم العربي[1].

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على طبيعة العمل التطوعي وكذلك خصائص المتطوعين في إطار السياق الاجتماعي التاريخي الثقافي العربي، من خلال تطبيق الدراسة على ثلاث دول عربية هي (مصر، الأردن، فلسطين) وذلك لاعتبارات تاريخية وسكانية واستعمارية لمعرفة أسباب التطوع وأكثر الفئات الاجتماعية القابلة للمشاركة في العمل التطوعي من خلال مجموعة من المؤشرات التي من خلالها تم التعرف على أسباب ودوافع التطوع وقد استعانت الدراسة بالمنهج التاريخي الثقافي ومنهج دراسة الحالة واستمارة المقابلة مع المسئولين في المنظمات الأهلية في الأقطار التي أجريت فيها الدراسة، وقد توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها:

أن الذكور أكثر من الإناث في مجال العمل التطوعي، وأن الفئات العمرية والشبابية الوسطى أكثر إقبالاً على العمل التطوعي إلى جانب المتزوجون وأصحاب الدخول المتوسطة والعليا، وأن هناك دوافع دفعت بالمتطوعين بالانخراط في العمل التطوعي وأن هناك تباين بين مجتمعات الدراسة ويرجع ذلك إلى الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي يعيشها كل قطر، حيث احتلت الرغبة والمشاركة في خدمة المجتمع الموقع الأول لدى الدول الثلاث، واحتل الدافع الديني

(1) موسى شتيوي وآخرون: التطوع والمتطوعين في العالم العربي، دراسة حالة، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، القاهرة، ٢٠٠١م.

المرتبة الثانية في مصر ثم الرغبة في المساهمة بالتنمية، واحتل الدافع الديني المرتبة الثالثة في الأردن، أما بالنسبة لأسباب ودوافع العمل التطوعي في فلسطين يرتبط بالاحتلال وحب الظهور إلى جانب تقييم العمل التطوعي لدى التنظيمات التطوعية، وتقديم الحوافز المالية والمعنوية للمتطوعين وإدخال مفهوم العمل التطوعي في مناهج الدراسة وتزايد الاهتمام والوعي بالعمل التطوعي وسياسة الإصلاحات الديمقراطية في بعض البلدان العربية.

٣- دراسة (راشد محمد راشد – ١٩٩٢): بعنوان المشاركة بالعمل التطوعي في دولة الإمارات[1].

تناولت هذه الدراسة الأسباب والدوافع التي تسهم في المشاركة بالجمعيات الأهلية إلى جانب التعرف على المشاركة في العمل التطوعي بدولة الإمارات العربية وذلك من خلال معرفة الأسباب التي تحد من الانخراط في العمل التطوعي بالإضافة لمعرفة الأهداف التي يحققها الأفراد من العمل التطوعي ومدى ارتباطه بالخدمة العامة والدوافع الشخصية إلى جانب ارتباطه بمتغيرات النوع والتخصص والحالة الاجتماعية للأفراد والمتطوعين وقد استعان الباحث بمنهج المسح الاجتماعي واستمارة الاستبيان وذلك بتطبيق ذلك على مجموعة من المتطوعين من كلا الجنسين إناث وذكور إلى استخدام استمارة المقابلة لغرض الحصول على نتائج أكثر عمقاً.

وتوصلت الدراسة إلى أن أسباب الانضمام إلى الجمعيات هي الخدمة العامة وتحقيق الرغبة الذاتية، أما عن أسباب العزوف عن

---

(1) راشد محمد راشد: المشاركة بالعمل التطوعي في دولة الإمارات، دراسة ميدانية، شئون اجتماعية، العدد (٣٣)، السنة التاسعة، ١٩٩٢، ص ص ٥٥-٦٣.

المشاركة فهي المسئوليات العائلية، وعدم وجود وقت فراغ، أما عن الأهداف التي يحققها الأفراد من ممارسة العمل التطوعي فهي المشاركة في عملية التنمية وتحقيق الذات والشهرة والكسب المادي، وأن الذكور أكثر ميلاً للأهداف الذاتية بينما المرأة تعد أكثر ميلاً إلى الأهداف العامة.

تعقيب على الدراسات السابقة:

لقد تعرض هذا الفصل للتراث السيوسيولوجي البحثي للمجتمع المدني والجمعيات الأهلية في الوطن العربي في أربعة محاور مرتبة حسب أهمية الدراسة من حيث الموضوع التي تتناوله ولم يتناول الباحث الدراسات الأجنبية في المحاور التي تتناولها وذلك ليس إهمالاً منه لها ولكن لعدم وجود بيانات متكاملة عن تلك الدراسات من حيث المنهج والأدوات المستخدمة في تلك الدراسات وهي القضايا الأساسية التي يمكن أن يستفيد منها الباحث في دراسته الحالية وذلك اقتصر الباحث على الدراسات العربية والتي تتعلق بقضايا المجتمع المدني في الوطن العربي من خلال عدة محاور.

حيث تناول **المحور الأول (التحول الديمقراطي والمجتمع المدني)** كآلية للتحول متناولاً فيه ما مجموعة عشر دراسات في بعض الأقطار العربية (كمصر، ولبنان، والإمارات، والأردن، واليمن، وليبيا، وتونس، والسودان، والبحرين، والكويت، وعمان، وفلسطين) جميعها تلك الدراسات وأغلبها تتفق من حيث الموضوع ومناقشتها للعلاقة بين المجتمع المدني والديمقراطية وديناميات واحتكار الدولة للسلطة على حساب المجتمع خاصة وهو ما زال في طور التشكل الجنيني في بعض الدول العربية وعلاقة ذلك بالتحولات التي حدثت على

المستوى الدولي أو المحلي وخرجت تلك الدراسات بعدة ملاحظات أن العلاقة بين المجتمع المدني والدولة تتصف بهيمنة السلطة علية وأحياناً توصف بالتكاملية وأخرى بالجمود وأحياناً أخرى بالصراع وخاصة مع الجمعيات ذات التوجيه الإسلامي وهذا ما اتفقت به الدراسة مع الدراسة الحالية بطريقة التعامل مع المنظمات بشكل عام، أما بالنسبة للمناهج والأدوات التي استعانت بها تلك الدراسات فتختلف من دراسة إلى أخرى حسب طبيعة القضية التي يتناولها الباحث فقد اعتمدت هذه الدراسة على المقابلة بدلاً من الاستبيان، وقد استفاد الباحث من تلك الدراسات في دراسته الحالية من حيث أن تحديده لمفاهيم الدراسة والعينة والأطر المنهجية وعالجت به الدراسة الحالية المشكلة فقد اعتمدت هذه الدراسة على المقابلة بدلاً من الاستبيان كأداة لجمع البيانات، وقد اتفقت نتائج هذه الدراسات مع الدراسة الحالية من حيث علاقة المجتمع المدني بالدولة وخاصة فيما يخص المنظمات الحقوقية وهيمنة السلطة عليه.

أما المحور الثاني (دور الجمعيات الأهلية في التنمية): يتناول هذا المحور حوالي تسع دراسات تتعلق بدور الجمعيات الأهلية في تنمية المجتمعات المحلية من خلال الأنشطة التي تقوم بها سواء كانت رعائية أو تنموية إلى جانب الإسهام الاقتصادي والاجتماعي لها بجانب الدولة سواء كانت دولة رعية أو قومية أو ليبرالية لغرض خلق نوع من التوازن بين الشرائح الاجتماعية أي الأغنياء والفقراء أو على الأقل التخفيف من وطأة الفقر.

وتعد السياسات الاقتصادية التي انتهجتها بعض الدول وأثرت بشكل كبير على قطاع كبير من أفراد الشعب وخاصة في البلدان الفقيرة والتي منها اليمن والتي سوف يتناولها الباحث في دراستها في هذا

البحث مستفيداً من تلك الدراسات استفادة عملية كونها تتعلق بموضوع الدراسة من حيث الموضوع والمفاهيم والأطر النظرية والمنهج والأدوات التي سوف يستعين بها الباحث في دراسته الحالية. بالتطبيق على المجتمع الحضري اليمني وهذه الدراسة تتطابق مع بعض الدراسات التي طبقت في حضر المجتمع المصري مع اختلافها مع بعض الدراسات التي طبقت على المجتمع السعودي والكويتي والفلسطيني والتي تناولت تلك الجمعيات كاملة من خلال أخذ عينات قصدية أو عمدية وتم إجراء الدراسات عليها، أما بالنسبة لنتائج تلك الدراسات فتتفق جميعها أن للجمعيات الأهلية دوراً بارزاً في تنمية تلك المجتمعات وأنها تعاني من نقص التمويل وضعف الكادر إلى جانب ضعف البيانات عن المستهدفين وعدم وجود شراكة حقيقية بين الدولة والقطاع الخاص وتلك الجمعيات لمواجهة الفقر وانتشاره في المجتمع.

فقد اتفقت هذه الدراسة مع الدراسات السابقة في الدور التنموي الذي تقوم به هذه المنظمات في المجتمع واختلفت معها من حيث أداة جمع البيانات فقد استعانت الدراسة باستمارة المقابلة بدلاً من الاستبيان، وأنها تناولت قضية التنمية في المجتمع الحضري اليمني ولم تتناول الريف كون المنظمات في اليمن ظاهرة حضرية، وهذه النتائج اتفقت مع بعض الدراسات التي أجريت في بعض البلدان العربية سواء الغنية منها أو الفقيرة مع فارق الإمكانيات المادية لتنفيذ المشاريع التنموية الكبيرة التي تخدم الفئات المستهدفة لغرض رفد التنمية المجتمعية.

المحور الثالث (مشاركة المرأة في تنظيمات المجتمع المدني):

يتناول هذا المحور ثمان دراسات عن مشاركة المرأة في المجتمع المدني وخاصة في الجمعيات الأهلية في الوطن العربي في كلاً من اليمن،

ومصر، والإمارات، والأردن، والمغرب، وفلسطين، والكويت) حول مدى تلك المشاركة وعلاقة التحولات الاجتماعية في بعض البلدان على تغيير دور المرأة في تلك الجمعيات وكان يغلب على تلك الدراسات الطابع السياسي والتنموي باختلاف البلدان التي أجريت فيها الدراسة ففي مصر واليمن والأردن وبعض البلدان العربية الأخرى يغلب عليه دور المرأة السياسي وذلك بسبب التحولات السياسية التي حدثت في الماضي والحاضر، بينما بعض البلدان مثل الإمارات يغلب عليه الطابع التنموي والأنشطة التي تتعلق بالمرأة والطفل بسبب نظرة المجتمع الخليجي للمرأة ودورها السياسي في التنمية السياسية للمجتمع، وقد استفادت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة من حيث الأطر النظرية وحجم الدور الذي تؤديه المرأة العربية وخاصة اليمنية في الجوانب المختلفة لخدمة التنمية في المجتمع اليمني.

فقد أوضحت الدراسة أن دور المنظمات الأهلية في اليمن وخاصة المغلقة على النساء وهي المنظمات التي تعمل في التنمية وخاصة التنمية البشرية والتي توصف بأنها أعمال تقليدية وليست تنموية شاملة وذلك لضعف إمكانياتها، وهذا يتفق مع بعض نتائج الدراسات التي أجريت في الدولة العربية الفقيرة مثل مصر وبعض الدول الأفريقية ويختلف إلى حد ما في نتائج الدراسات في الدول الغنية كدول الخليج وذلك لتركز النشاط في تلك الدول على العمل الخيري بسبب ارتفاع مستوى دخل الفرد في هذه الدول.

وفي المحور الرابع (التطوع والمشاركة في الجمعيات): على اعتبار أن التطوع أساس العمل الأهلي فقد تناول الباحث في هذا المحور ثلاث دراسات تطرقت إلى الدوافع النفسية ودورها في تفعيل المتطوعين

إلى جانب مشاكل التطوع في العمل الأهلي لدى الشباب وخاصة منهم الإناث بالإضافة إلى معرفة طبيعة العمل التطوعي في العالم العربي، فجميع تلك الدراسات تناولت العمل التطوعي من زوايا مختلفة وهي بالفعل ما يعاني منه الجمعيات الأهلية في الوطن العربي من نقص للمتطوعين، وقد استفادت هذه الدراسة من الدراسات السابقة بأنه أفرد محوراً في الإطار النظري للدراسة الحالية ناقشت النظريات السيولوجية التي تناولت العمل الطوعي بشكل عام وأوضحت الدراسة أن التطوع في المنظمات الأهلية اليمنية لا تعاني كثيراً منه وذلك بسبب ارتباط ذلك بثقافة العمل الخيري عند اليمنيين قديماً، وعلى الرغم من اختلاف تلك الثقافة ما بين الريف والحضر وكون الدراسة أنها أجريت في الحضر فقد بينت الدراسة أن نقص المتطوعين في المنظمات الأهلية اليمنية يرجع لأسباب تتعلق بالظروف الاقتصادية للمجتمع اليمني وعامل استغلال الوقت من قبل المتطوعين لإيجاد موارد أخرى تخدم الأسرة وتقوم المنظمات بالتغلب على هذا النقص سواء في الذكور أم الإناث عن طريق إعطاء حوافز، وهذا يتفق مع نتائج الدراسة الحالية بشأن التطوع والمشاركة في الجمعيات، وعلى ضوء ذلك يتم في الفصل الثالث التعرض للجدل الفلسفي حول مفهوم المجتمع المدني من خلال الرؤى الفكرية المختلفة ومحاولة الربط بين نتائج هذه الدراسات.

***

الفصل الثالث

الإطار النظري لدراسة المجتمع المدني

تمهيد:

أولاً : الاتجاهات النظرية المفسرة للمجتمع المدني.

١- الجدل الفكري حول مفهوم المجتمع المدني.

٢- النسق الاجتماعي والمجتمع المدني.

٣- الجمعيات الأهلية كنسق.

ثانياً : الاتجاهات النظرية المفسرة لدور القطاع الثالث في المجتمع.

ثالثاً : تطور القطاع الثالث في ظل العولمة.

رابعاً : الاتجاهات النظرية المفسرة للتطوع.

خامساً: نحو إطار نظري لتفسير تفاعلات المجتمع المدني اليمني.

تمهيد :

يعتبر الإطار النظري أهم الأطر المرجعية في البحث؛ حيث يوظف الباحث النظرية في البحث، بمعنى آخر أن النظرية هي التي تساعد في توفير إطار عام متسق وموجه للبحث، كما أنها توفر لغة مشتركة للاتصال بين مختلف الباحثين، وتساعد على كشف الثغرات في المعرفة تلك التي تحتاج إلى بحوث لاستكمالها، هذا بالإضافة إلى كونها تشكل إطاراً منظماً تشتق منه قضايا البحث وفروضه(١).

ويعد الإطار النظري جزءاً أساسياً في الدراسة العملية؛ حيث تقوم النظرية بعدة وظائف وذلك من خلال إعطاء معنى لنتائج البحث لتصبح ممكنة الاستيعاب وليست منفصلة عن الواقع، حيث أن العلاقة بين البحث والنظرية تبادلية، فالبحث يحول لمعلومات جديدة نابعة من الواقع، كما أن البحث لا يمحص النظرية فقط بل يعمل على تطويرها من خلال اختيارها؛ لذا فالنظرية تعد أحد مكونات الإطار المرجعي لتفسير نتائج البحوث والدراسات(٢).

وعلى ضوء ذلك فقد تناول الباحث في هذا الفصل الاتجاهات النظرية المفسرة لنشوء المجتمع المدني وانفصاله عن المجتمع الطبيعي والسياسي، من خلال الجدل الفلسفي حول المفهوم عند فلاسفة العقد الاجتماعي والماركسية والبنائية الوظيفية في إطار السياق الفكري

---

(١) علي ليلة: النظرية الاجتماعية المعاصرة، دراسة لعلاقة الإنسان بالمجتمع "الانساق الكلاسيكية"، جامعة عين شمس، كلية الآداب، القاهرة، ٢٠٠٤،ص٢٦.

(٢) David Sille, (ed), International Encyclopdia of the social Sciehces, vol.11-12, New York, the macmillan, company, 1988,p.436.

والتاريخي، حتى وصل إلى ما هو عليه في ظل العولمة في الألفية الثالثة، كما سيتناول الباحث نظرية النسق الاجتماعي لارتباطها المباشر بدور مؤسسات المجتمع المدني في تنمية المجتمعات بشكل عام والمجتمع المدني بشكل خاص، كما سيتعرض الباحث للنظريات المفسرة للعمل التطوعي على اعتبار أن ثقافة التطوع ترفع من كفاءة العمل الأهلي في أي مجتمع من المجتمعات سواءً في الدول المتقدمة أو المتخلفة، كما سيتناول دور العولمة في تطور المجتمع المدني، واتساع انتشاره وتشتته على مساحة واسعة من بلدان العالم لمواجهة آثار الليبرالية الاقتصادية، أو الإصلاح الاقتصادي التي أثرت بشكل كبير على الحياة المعيشية لمعظم سكان العالم وأدت إلى ظهور مشكلة الفقر بعد أن تآكل دور الدولة في تقديم خدماتها إلى مواطنيها والتي منها اليمن.

الدراسة تهدف من خلال الأطر النظرية التي سوف تتعرض لها في إطار هذا الفصل إلى الوصول إلى إطار نظري لتفسير تفاعلات المجتمع المدني ليكون متناسباً مع موضوع الدراسة ومجتمع البحث.

أولاً: الاتجاهات النظرية المفسرة للمجتمع المدني

١ – الجدل الفكري حول مفهوم المجتمع المدني:

بالرغم من أن الصياغة الليبرالية لمفهوم المجتمع المدني، بدءاً من القرن السابع عشر كانت محكومة بسياق التحول الأوروبي من العصور الوسطى إلى الأزمنة الحديثة (أي من الاستبداد إلى

الديمقراطية)، فإن تاريخ هذا المفهوم يشير إلى عدم وجود تعريف عالمي دقيق له[1].

إذا كان من الجائز، وحتى من الطبيعي أو الضروري أن يختلف الباحثون حول تعريف المجتمع المدني فإن هناك واقعة أساسية وبديهية لا يمكن أن تكون موضوع اختلاف، وهي أن المجتمع هو أولاً وقبل كل شيء، مجتمع المدن، وأن مؤسساته هي التي ينشئها الناس بينهم في المدينة لتنظيم حياتهم الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، فهي إذن مؤسسات إرادية، أو شبه إرادية، يقيمها الناس وينخرطون فيها أو يحولونها أو ينسحبون منها، وذلك على النقيض تماماً من مؤسسات المجتمع البدوي القروي التي تتميز بكونها مؤسسات طبيعية يولد الفرد منتمياً إليها ممزوجاً فيها، ولا يستطيع الانسحاب منها (القبيلة الطائفة.. الخ)، إذن فالبحث في حضور أو غياب مؤسسات المجتمع في قطر من الأقطار لابد أن ينطلق من النظر في وضعية (المدينة)، وفي ذلك القطر هل هي التي تهيمن على المجتمع باقتصادها ومؤسساتها وتقاليدها وتراثها أم أن المجتمع البدوي القروي هو السائد بمؤسساته وتقاليده وسلوكياته وقيمه وفكره[2].

---

(1) عبد الله بهنساوي محمد: المجتمع المدني وعلاقته بالأمن والتربية، الفكر الشرطي، مركز بحوث شرطة الشارقة، الإمارات العربية المتحدة، ج١٤، العدد ٣، أكتوبر ٢٠٠٥، ص٢٢٥.

(2) محمد عابد الجابر: إشكالية الديمقراطية والمجتمع المدني في الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت – لبنان، العدد ١٦٧، يناير ١٩٩٣، ص٨.

إذن ميلاد المجتمع المدني مقترن بظهور مبدأ (التملك) وبظهور هذا المبدأ ظهر الشر والفساد وبالتالي فإن ميلاد المجتمع صنو لميلاد الشر عند مؤلف رسالة في أصل التفاوت بين البشر ولكن هذه البداية تسلم إلى حصول سرعة شديدة في تلاحق الشرور وتتابعها فشهوة الامتلاك ستتبعها شهوات أخرى غيرها وبظهور (التفاوت)والاختلاف بين من يملك ومن لا يملك، ستظهر أصناف أخرى من التفاوت والاختلافات ومعها سيكون (الخيلاء) والاحتقار من جهة أولى والخجل والحسد من جهة ثانية وتتعاظم الفروق والتفاوت وتجمع السلطة في جانب، والنقص والحرمان في جانب آخر سيصير الناس إلى حال أخرى من المساواة، حالة جديدة يصيرهم إليها الطاغية المستبد بقوة استبداده وسلطانه المطلق[1].

بيد أنه كان لبروز فكرة المجتمع المدني في القرن السابع عشر نتيجة لكوارث النظام الاجتماعي التقليدي الذي أصبحت كل مبادئه وأساسياته موضع التساؤل بما جلبته على المجتمع من حرب أهلية، وصراعات دينية حطمت كل النماذج القديمة لفكرة النظام، في الصراع بين الكنيسة والملك والبرلمان إلى جانب الكوارث العامة الخاصة بالأراضي ورأس المال ونمو اقتصاد السوق، ويبدو تقدير **هوبز** لحالة الطبيعة وصف للمجتمع المدني بعقلية السوق في أقصى أشكاله المدمرة، حيث يتنافس البشر من أجل مصادر الثروة التي تجعلهم قادرين للحصول على القوة، وكان **هوبز** واعياً بتأثير علاقات السوق في تفكير البشر وفي عقولهم عندما أكد أن قوتنا كأفراد مرتبطة بثمننا – أي الثمن الذي يدفعه الآخرون مقابل خدماتنا – ونستطيع اكتساب مزيد من القوة

(1) سعيد بن علوي: المرجع السابق، ص٥٦.

إذا رفعنا من قيمتنا أو سعرنا وذلك يعتمد دائماً على أحكام الآخرين وحاجاتهم، وإذا وجد الآخرون ما نقدمه لم يعد له قيمة بالنسبة لهم فإننا سنفقد قدرتنا على ما يجعلنا في قوة[1].

ويرى **هوبز** حالة الطبيعة هي الحالة التي فيها "الإنسان الحق في كل الأشياء" إنها حالة الحرية التامة بلا ضوابط أو قيود – أي حالة استعمال الفرد لحقه الطبيعي أي حريته وفقاً لرغباته وميوله. وبلا قوانين منظمة أو حكومة قوية، وهو ما يخالفه فيه **لوك** فممارسة الحق الطبيعي في حالة الطبيعة محكوم بقانون الطبيعة فقانون الطبيعة له حضوره وفاعليته في حالة الطبيعة، هو المحدد والموجه للحرية التامة في سلوك البشر في حالة الطبيعية ولكن ليس معنى هذا أن **هوبز** ينكر قانون الطبيعة، إلا أنه يرى أن الأقوى فاعلية في حالة الطبيعة هو الرغبة[2].

استغرقت هذه الفترة قرنين من الزمان تقريباً من منتصف القرن الرابع عشر حتى منتصف القرن السادس عشر حيث وقعت تفاعلات عديدة أثناء هذه المرحلة أسهمت في وضع بداية تبلور المجتمع السياسي، متضمناً المجتمع المدني القائم على العلاقات الطوعية الإرادية وانفصاله عن المجتمع الطبيعي بعلاقاته الاجتماعية المستندة إلى التراث الديني أو العائلي أو العرقي، حيث تشكلت مؤسسات المجتمع المدني بصورة تلقائية وحسب طبيعته، وقد حدثت تفاعلات عديدة تبلورت على

(1) فريال حسن خليفة: المجتمع المدني عند توماس هوبز وجون لوك، ط١، مكتبة مدبولي، القاهرة، ٢٠٠٥، ص١٤.

(2) علي ليلة: مرجع سابق، ص١٧.

هيئة مجموعة من الظروف التاريخية التي دفعت إلى انفصال المجتمع السياسي البيئة الخاصة لنمو المجتمع المدني[1].

أما في القرن السابع عشر كان هناك ترادف بين المجتمع المدني والمجتمع السياسي في سياق **نظرية العقد الاجتماعي** في هذه النظرية أصبح مفهوم المجتمع المدني يترادف مع مفهوم المجتمع السياسي أي المجتمع المؤسس بناءً على العقد، على هذا النحو نجد أن المجتمع المدني عند **توماس هوبز** هو المجتمع القائم على التعاقد، حتى ولو اتخذ شكل الحكم المطلق، حيث السلطة تستند في هذا الشكل من الحكم إلى إرادة الأفراد المستندة إلى قانون العقل، وإلى احترام التعاقد ويعني ذلك أن ميلاد المجتمع المدني عند **توماس هوبز** ارتبط بميلاد الدولة، وهذا يعني أنه لا يمكن التفكير في المجتمع المدني مع إلغاء اقتصاد الدولة الحديثة المصاحبة له، وإنما هما مجالات ملتحمان أشد ما يكون الالتحام، فهما بمثابة وجهين لعملة واحدة، وهكذا أكد **توماس هوبز** على الرابطة العضوية الكاملة بين المجتمع المدني والدولة الحارسة له وعلى نقيض **هوبز** نجد أن **جون لوك** يؤكد على أن التعاقد غاية معلومة لا تتسق مع العبودية والخضوع، التي يعني وجودها نفي لهذه الغاية المطلقة وإقصاء لها. فالملكية المطلقة التي يزعم بعضهم أنها نقيض الحكم الوحيد لا تتفق مع طبيعة المجتمع المدني لكونها ليست شكلاً من أشكال الحكم المدني. واستناداً إلى ذلك يرى **لوك** إمكانية عزل السلطة إذا خرجت على العقد الذي وقعته وعلى هذا النحو نظر **جون لوك** إلى المجتمع المدني باعتباره مصدراً لشرعية الدولة وهو قادر على مراقبتها وعزلها. وهو

(1) المجتمع المدني العربي، قضايا المواطنة وحقوق الإنسان، ط١، مكتبة الأنجلو المصرية، ٢٠٠٧، ص٢١

يفضل العزل المنظم عن طريق الانتخابات الدورية بدلاً من العصبيات والعنف والحرب الأهلية[1].

واتساقاً مع ذلك، يؤكد **جان جاك روسو** على هذا المعنى حينما يؤكد أن الإرادة العامة لابد أن تكون عامة أو لا شيء، وفي مؤلفه الاقتصاد السياسي يحلل العلاقة بين مختلف المنظمات والدولة، ويصل إلى التأكيد على أنه ليست هناك أي رابطة تنم عن الولاء أو الارتباط والتساند الاجتماعي ما عد تلك التي تتطلبها الإرادة العامة، وهو ما يعني أن **نظريات العقد الاجتماعي** لكونها قد أسست المجتمع السياسي، فقد حاولت أن يكون له كل التأثير وليس المجتمع الطبيعي، فيما يتعلق بتنشئة البشر وضبط تفاعلهم، وارتباطاً بذلك نجدها – أي **نظريات العقد الاجتماعي** – قد استبعدت كل التنظيمات المرتبطة عضوياً به – أي المجتمع الطبيعي – ونظرت إلى المجتمع باعتباره يشكل كل التنظيمات الحديثة التي أعيد اصطفاف الأفراد من خلالها وهي التنظيمات الأكثر ارتباطاً بالمجتمع السياسي[2].

وفيما يتعلق بموقف **هيجل وماركس** من الدولة كتنظيم سياسي يشكل إطاراً معاصراً للمجتمع المدني نجد خلافاً **ماركسياً هيجلياً** أيضاً. فالمجتمع المدني الذي يتضمن بالنسبة **لهيجل** كل العلاقات الاقتصادية والعائلية الخارجة عن البناء السياسي والتشريعي للدولة يعتبر مجالاً أساسياً للأنانية المطلقة، حيث يقف كل إنسان ضد أي إنسان آخر. غير أن البشر يصبحون كائنات بشرية عاقلة ومنظمة إلى الدرجة التي

---

(1) المرجع السابق، ص٢٦.

(2) علي ليلة: دور المنظمات الأهلية في مكافحة الفقر، مرجع سابق، ص ص ٢٤، ٢٥.

يوافقون في إطارها على النظام المرتبط بقيام الدولة، حيث تعتبر مجالاً شاملاً يقضي على المصالح الخاصة للأفعال البشرية التي ينبغي إنجازها في إطار المجتمع البشري. ووفقاً **لهيجل** فإن الدلة ليست منفصلة فقط عن حياة أفراد المجتمع المدني، ولكنها تبدو على أنها سابقة منطقياً على الفرد ومن ثم يخضع الفرد، الصانع الحقيقي للتاريخ لمثل هذه المشاركة السياسية المتجسدة في الدولة، التي تبدو على هذا النحو قوة دافعة للتطور الاجتماعي.

في مواجهة ذلك يؤكد **كارل ماركس** أنه إذا كان **فوبرياخ** قد أظهر أنه فيما يتعلق بالدين يشارك البشر في عالم خيالي غير واقعي يتصف بالانسجام والجمال والرضاء، فيما يعيشون في عالم الحياة اليومية الواقعي في ألم وبؤس، فإن الدولة بالمثل هي عبارة عن شكل من أشكال النشاط السياسي المغترب الذي يتضمن حقوقاً شاملة ثانية كالحال فيما يتعلق بعالم الدين المثالي، وأنه إذا كان أساس وجهة نظر **هيجل** أن حقوق التمثيل السياسية تتوسط بين الفردية الأنانية للمجتمع المدني وبين النزعة الشمولية للدولة، نجد أن **ماركس** يؤكد أنه لا يوجد في الواقع مثل هذا الشكل من الدستور السياسي، ففي الدولة الواقعية تعتبر المشاركة العامة في الحياة السياسية نوعاً من المثالية، ولكن السعي التحقيق المصالح الفئوية هي الحقيقة الواقعة ومن ثم فيما يبدو بالنسبة **لهيجل** على أنه منفصل عن المصالح الخاصة بأفراد المجتمع المدني أو خاضع لها، هو في الحقيقة مشتق عنها.

فإذا شكلت قضايا النظام الألماني، ووضع البرولوليتاريا في هذا النظام، ثم علاقة الفكر بالوجود، ثم الدولة كتعبير استغلالي من وجهة نظر **ماركس** ابتكرها المجتمع المدني ومنطق التفاعل الجدلي، نقاط خلاف بين كل من **ماركس وهيجل**، فإن هناك نقاط التقاء بينهما، فاتفاقاً

مع **هيجل** وخلافاً مع الوضعية يفهم **ماركس** فلسفة التاريخ على أنها تدرك التطور البشري كعملية مستمرة نحو هدف محتم. وبرغم اختلاف طبيعة العملية التاريخية ومنطق تفاعل عناصرها عند كل منهما، فإن كليهما يذهب إلى تضمن كل مرحلة من مراحل التطور لزيادة كمية وكيفية عن المرحلة السابقة فرغم تسليمهما بوجود استمرارية في عملية التطور ككل، فإن كل مرحلة تشكل نسقاً محدد المعالم مختلف عن الأنساق الأخرى فيما يتعلق بمبدأ التنظيم. ثم يذهب **ماركس** سيراً على ما يؤكد **هيجل** أنه بينما نجد أن تعيين المراحل التطورية المستمرة يتم بشكل تعسفي في الوضعية فإنه ليس كذلك في العملية الجدلية[1].

ولعل من أكثر الصياغات الحديثة وضوحاً لمفهوم المجتمع المدني هي تلك الصياغة التي قدمها عالم الاجتماعي **إميل دوركيم** وذلك حينما عرض لمجتمع التضامن العضوي وهو المجتمع الحديث الذي تطور أو تأسس على استلاء مجتمع التضامن الآلي أو المجتمع الطبيعي. وإذا كان مجتمع التضامن العضوي يتشكل من مجموعة من الوحدات الإنتاجية والاجتماعية التي تعيش استناداً إلى صيغة الاعتماد المتبادل، فإن **دوركيم** يرى أن المجتمع الحديث يتميز بنمو ظاهرتين، الأولى نمو الفردية، وتتمثل الثانية في نمو الدولة وإذا كان الفرد قد أصبح عارياً وضعيفاً بعد إقصاء التنظيمات الطبيعية كالدين والقرابة في مقابل تضخم الدولة التي أصبحت لها قوتها الباطشة، فقد رأى **دوركيم** أنه من الضروري أن تتأسس تنظيمات المجتمع المدني لتأخذ الطابع المهني، حيث تشغل الجماعات المهنية الفضاء الكائن بين الفرد والدولة.

---

(1) علي ليلة: النظرية الاجتماعية المعاصرة، الأنساق الكلاسيكية، جامعة عين شمس، كلية الآداب، المكتبة المصرية، القاهرة، ٢٠٠٤، ص ص ١٣-١٤.

وفي هذا الإطار فقد نظر **دوركيم** إلى الجماعة المهنية باعتبارها الوحدة المفوضة بممارسة الضبط الأخلاقي بالنسبة لأعضائها، وفي الوقت نفسه فهي تعبر عن التوسع غير المحدود لمصالح الفردية، وفي هذا الإطار فإنه من المنطقي أن تختلف قواعد وقوانين كل جماعة عن نظائرها في الجماعات الأخرى، فليس هناك بناء أخلاقي واحد يمكن تطبيقه في كل الظروف التي تحتاج إلى تنظيم على غرار ما كان قائماً في المجتمع الطبيعي، وبذلك سوف تحاول كل جماعة مهنية فرض معايير مشتركة ومحددة لأعضائها، ومن ثم فسوف تستدعي كل جماعة ذات الوحدة والتماسك الذي كان يميز الجماعة في المجتمع الطبيعي، وتنقلها إلى المجتمع الحديث.

وهو يرى أن الجماعة المهنية – جماعة طوعية – تؤدي ثلاث وظائف أساسية، الأولى أنها تحمي المجتمع من الفردية المطلقة التي لعبت دوراً أساسياً في بعثرة الأفراد في قضاء المجتمع دون أن تجمعهم أهداف مشتركة وهي الحالة التي سماها **إميل دوركيم** حالة **الأنومي Anomie** عن طريق خلق سياق مباشر يعمل من خلال الفرد بدعم من الجماعة في تطوير المجتمع، والثانية أن تقوم الجماعة المهنية بحماية الفرد من بطش الدولة عن طريق تأسيس حاجز يتمثل في بنيتها يعوق وطأة الدولة وقوتها الباطشة، فهي تشكل عروة قد تحمي الفرد أحياناً، وقد توقع عليه العقاب المؤكد لعقاب الدولة، إذا هو قد خرج على قوانين المجتمع أحياناً أخرى، بينما تتصل الوظيفة الثانية بالعمل على إحياء الجماعات القديمة ذات السلطة الأخلاقية – التي كانت سائدة قبل ظهور المجتمع المدني الحديث – وهي التي تجسده قوة الضمير الجمعي، هذا بالإضافة إلى أنها تمنع قيام الصراع الاجتماعي الذي يهدد بنشر الفوضى في السياق الاجتماعي، بحيث يمكن القول بأن **دوركيم** قد

تصور متقدماً في عصره لتنظيمات المجتمع المدني وهو الدور الذي يمكن أن تلعبه، سواء بالنسبة للبشر أو الدولة أو المجتمع الطبيعي[1].

وتعد الإسهامات التي قدمها المفكر الإيطالي **أنطونيو جرامشي** لمفهوم المجتمع المدني من أكثر التطويرات التي قدمت فيما يتعلق بمفهوم المجتمع المدني، فقد عاد مفهوم المجتمع المدني إلى الظهور بعد نهاية الحرب الكونية الأولى مع المفكر الإيطالي **(أنطونيو جرامشي)** (١٨٩١ – ١٩٣٧) حيث اتخذا المفهوم عنده دلالات ومعاني جديدة، فيشير **جرامشي** في كتاباته عن المجتمع المدني إلى أنه مجموعة التنظيمات الخاصة بالتي ترتبط بوظيفة الهيمنة، ذلك أن **جرامشي** ينظر إلى المجتمع المدني على العكس من **ماركس** باعتباره جزء من البنية الفوقية، هذه البنية التي تميز فيها بين المجتمع المدني والمجتمع السياسي ووظيفة الأولى **الهيمنة Hegomony** عن طريق الثقافة والأيديولوجية، ووظيفة الثاني السيطرة والإكراه ويرى **جرامشي** في إطار تعريفه للمجتمع المدني أنه يمكن تحديد مستويين رئيسيين للأبنية الفوقية أحدهما ما يمكن أن نسميه (المجتمع المدني) أي مجموعة الهيئات التي توصف بعادة بأنها هيئات خاصة، والمستوى الآخر هو (المجتمع السياسي).

فالمجتمع المدني عند **جرامشي** يحتوي على العلاقات الثقافية والأيديولوجية ويهتم بكل النشاط (الروحي والعقلي) ممثلاً بالبنية الفوقية للمجتمع، فإذا كان المجتمع السياسي فضاء السيطرة السياسية بواسطة القوة، السلطة، فإن المجتمع المدني هو فضاء الهيمنة الثقافية الأيديولوجية **ووظيفة الهيمنة** Hegomony هي وظيفة توجيه السلطة

(1) علي ليلة: دور المنظمات الأهلية في مكافحة الفقر، مرجع سابق، ص ص٢٥-٢٦.

الرمزية التي تمارس بواسطة التنظيمات مثل دور العبادة والنقابات والأحزاب السياسية والمدارس والجامعات والجمعيات الثقافية، تلك المنظمات والهيئات التي تتجسم في هيئة شبكة معقدة من الممارسات والعلاقات الاجتماعية بين الأفراد، كما تتمايز عن عملية الإنتاج ومجال البنية الاقتصادية التحتية عموماً، كما تنفصل عن الأجهزة القمعية والقهرية.

ولا يعتبر **جرامشي** المجتمع المدني قاصراً على مجالات الصراعات والتناقضات الطبيعية انطلاقاً من تصادم الأهداف والمصالح الاقتصادية، بل يعده أيضاً ساحة للنضالات الديمقراطية والشعبية وبالأخص السياسية والثقافية والأيديولوجية بين الطبقات بعضها البعض وذلك بالنظر إلى محددات كثيرة كالنوع والسن والجيل والجماعة المحلية والإقليم[1].

لم تكن رحلة البحث عن المجتمع المدني إلى رحلة لتفسير غياب الحالة الطبيعية الافتراضية أو التاريخية وهي رحلة وازت تطور المجتمعات الحديثة. لكن الثابت في هذه الرحلة هو أن المجتمع المدني كمفهوم ظهر في البداية ليشير لحالة الاتفاق بين الأفراد على ميثاق أو عقد يجمعهم في حياة الغاب التي مثلتها الحالة الطبيعية أو التي مثلها غياب الحالة الطبيعية أو التي يتمنونها في سبيل حياة أكثر أمناً، وأياً كان الحال متطوراً لمفهوم ارتبط ارتباطاً وثيقاً بحركة نمو الكيانات السياسية وهي حركة شهدت ازدهاراً متواصلاً للبنى الوسيطية في المجتمع في المساحة بين الفرد والله، في البداية ظهرت الدولة بوصفها من يشغل هذه

(1) أنطونيو جرامشي: كراسات السجن، ترجمة عادل غنيم، دار المستقبل العربي، القاهرة، ١٩٩٤، ص ص ١٣-١٤.

المساحة ثم تقطعت المساحة لتصبح بين الفرد والدولة بعد ذلك تقطعت المساحة لتستثني المجتمع السياسي برمته. إن المفهوم في عملية نمو وتطور لا يمكن معهما الجزم بصيغة ثابتة له[1].

من خلال ما تم عرضه يمكن القول أن الصياغة المفهومية للمجتمع المدني لم تتم دفعة واحدة وليس على يد فيلسوفاً واحداً أو في سياق مجتمع واحد، بل إن هناك مدارس فكرية متعددة قد أسهمت في صياغة وبلورة الأسس الفكرية الكبرى التي ينقض عليها، والجذور المعرفية التي يرتد إليها مفهوم المجتمع المدني في إطار الواقع والحضارة الغربية، على مدار القرنين السابع والثامن عشر مدرسة الحق الطبيعي أو على مدار القرنين التاسع عشر والعشرين المدرسة الماركسية، وتطوراتها حتى سقوط الاتحاد السوفيتي وظهور الموجة الثالثة والتي اجتاحت دول المعسكر الشرقي سابقاً وبعض دول العالم الثالث.

٢- نظرية النسق الاجتماعي Social System theory:

يعد مفهوم النسق الاجتماعي واحداً من المفاهيم المركزية في الاتجاه الوظيفي حيث يفهم هذا الاتجاه المجتمع بوصفه نسقاً[٢].

وترتبط فكرة النسق ارتباطاً وثيقاً بمفاهيم البناء الاجتماعي والنظم الاجتماعية وتدور الفكرة الأساسية للنسق في تطور المجتمع كوحدة متكاملة تتمتع بدرجة عالية من الاستمرار في الوجود ولكنها

---

(1) عاطف أبو سيف: المجتمع المدني والدولة، قراءة تأصيلية مع إحالة للواقع الفلسطيني، دار الشروق للنشر، القاهرة، ٢٠٠٥، ص٤٨.

(٢) محمود عودة: أسس علم الاجتماع، مؤسسة نبيل للطباعة والكمبيوتر، القاهرة، ٢٠٠٤، ص٩٦.

تنقسم في الوقت ذاته من الداخل إلى عدد من الوحدات الصغيرة التي تتفاعل معاً وتتساند وظيفياً بطريقة تكفل المحافظة على كيان المجتمع واستمرار بنائه(١).

كما يستخدم مفهوم النسق كمرادف لكلمة البناء الاجتماعي حيث يعني كل مركب ومنظم لأجزاء أو أشياء متصلة ومنظمة ولذلك فإن النسق الاجتماعي يعني ترابط ثابت بين أنماط مختلفة داخل المجتمع وهذا النسق له هدف محدد وهو يحتوي ميكانيزمات داخلية ولذا فهو ينظم ذاتياً ويحافظ على نفسه بنفسه(٢).

والنسق عبارة عن ذلك الكل المركب والذي يتكون من مجموعة من الأنساق الفرعية هذه الأنساق الفرعية في حالة ديناميكية مستمرة، بحيث أن كل نسق فرعي يتفاعل مع باقي الأنساق الفرعية الأخرى يؤثر فيها ويتأثر بها بحيث أن تفاعل هذه الأنساق الفرعية يؤدي في النهاية إلى تحقيق أهداف البناء الكلي الذي يتكون منها(٣).

ويعتبر **تالكوت بارسونز** على رأس المهتمين بدراسة النسق الاجتماعي، وقد انطلق **بارسونز** من تصور التنظيم بوصفه نسقاً اجتماعياً يتألف من أنساق فرعية مختلفة، كالجماعات والمؤسسات، والأسر، وهو لا تعد مجتمعات بل هي أنساق فرعية تدخل في نطاق

---

(١) أحمد أبو زيد: البناء الاجتماعي، مدخل لدراسة المجتمع، الجزء الثاني الأنساق، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٦٧، ص١.

(٢) Michael Mann: the Mac Millan Student Encyclopedia of Socilogy, Mac Millan Press, pp:378 – 369.

(٣) سمير نعيم: النظرية في علم الاجتماع، دار المعارف المصرية، القاهرة،١٩٩٧، ص١٥.

نسق اجتماعي أكبر وهو المجتمع، وهو شكل خاص من الأنساق الاجتماعية[1].

ولقد استخدم **بارسونز** نموذج الوظائف الأربعة لتحليل أنساق المجتمع الفرعية حيث ميز من خلاله بين أنساق فرعية أربعة:

١- ***النسق الاقتصادي*** ويشمل مجموعة الأنشطة الخاصة بالإنتاج والتوزيع، يحقق وظيفة التكيف، أي أنه يمكن المجتمع من خلال عملية تنظيم الإنتاج من أن يتكيف مع البيئة ويسيطر عليها لكي يستمر الوجود.

٢- ***النسق السياسي*** وهو يشتمل على مجموعة الأنشطة التي تتصل باتخاذ القرارات وتعبئة الموارد فيحقق وظيفة تحقيق الهدف أي أنه يرسم للمجتمع أهدافه ويعمل على تعبئة الموارد الممكنة لتحقيق هذه الأهداف.

٣- ***الروابط المجتمعية*** وهي مجموعة النظم التي تعمل على إقامة علاقات متبادلة بين الأفراد والجماعات ويجعلهم يحققون درجة عالية من التضامن مثل القانون والدين والنظم القضائية وكل المؤسسات التي تجمع الناس على أهداف معينة تحقق وظائف التكامل أي أنها تفرض التنسيق اللازم لاستمرار المجتمع بدون كثير من الفوضى.

٤- ***وتمثل التنشئة الاجتماعية النسق الرابع*** الذي يقوم بوظيفة المحافظة على نمط المجتمع، فعن طريق التنشئة الاجتماعية يتم نقل ثقافة المجتمع إلى الأفراد الذين يستدمجونها وتصبح عاملاً هاماً في خلق الدافعية للسلوك الملتزم.

---

(١) محمد عارف: تالكوت بارسونز رائد الوظيفية المعاصرة، ط١، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٨٢، ص٧٩.

وترتبط هذه الأنساق الأربعة بعلاقة اعتماد متبادل فكل نسق فرعي من أنساق المجتمع يهدف إلى تحقيق وظيفة تعد مستلزماً أساسياً للنسق ككل إذا غابت ينهار النسق ويجعل الأداء الوظيفي لبقية الأنساق الفرعية، فالاقتصاد مثلاً – والذي يسعى إلى تحقيق التكيف مع البيئة من خلال تنظيم عمليات الإنتاج والتوزيع والاستهلاك – لا يستطيع أن يؤدي وظيفة دون النسق السياسي الذي يرسم الأهداف وينظم الأساليب التي من خلالها يتم توزيع الموارد وتعبئتها، وكلاهما لا يمكن أن يؤدي وظيفته دون التأثير الذي تمارسه الروابط المجتمعية ودون وجود الأفراد الملتزمين الذين تخلقهم التنشئة الاجتماعية(1).

إذن كل الأنساق الاجتماعية تتكون من أنشطة محددة لعدد من الأفراد هذه الأنشطة تعتمد على بعضها البعض حتى يكون هناك مخرجات محددة(2)، وللنسق الاجتماعي أربعة متغيرات أساسية هي المدخلات، المعالجة التحويلية، المخراجات، التغذية العكسية والتي تعني ردود أفعال مخرجات النسق، حيث تتمثل التغذية العكسية في شكل مدخلات جديدة مثل المطالب، الموارد، فقد يطلب بعض المواطنين المزيد من الخدمات أو تحسين الخدمة الحالية لتفي بحاجات معينة لم تشبع من قبل(3).

---

(1) أحمد زايد: علم الاجتماع "النظريات الكلاسيكية والنقدية، ط٢، جامعة القاهرة، كلية الآداب، القاهرة ١٩٩٧، ص ص ١٢٤-١٢٥.

(2) سمير نعيم أحمد: النظرية في علم الاجتماع، دراسة نقدية، دار المعارف، القاهرة، ط٣، ١٩٨٢.

(3) انظر، إبراهيم عبد الرحمن رجب وآخرون: نماذج ونظريات تنظيم المجتمع، الكتاب الثالث، سلسلة قراءات تنظيم المجتمع، دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٨٣، ص ص ٤٩-٥٨.

وبتطبيق نظرية النسق على مؤسسات المجتمع المدني خاصةً أهم جزأين منها الأحزاب السياسية والجمعيات الأهلية العاملة في تنمية المجتمع يمكن القول أن:

الأحزاب السياسية والجمعيات الأهلية... الخ، هي عبارة عن نسق اجتماعي مفتوح كما يلي:

- تتكون تلك المؤسسات من مجموعة الأنساق الفرعية على مستوى الحزب تتضمن أمين، أمين مساعد، أمناء لجان، ولجان الأقسام الإدارية، وعلى مستوى جمعيات تنمية المجتمع تتكون من مجلس الإدارة، الجمعية العمومية، مدير الجمعية، أخصائيين اجتماعيين، إداريين، وغيرها من الأقسام.
- أما المدخلات فعلى مستوى الحزب تتضمن الموارد والإمكانات المادية والبشرية، أفراد المجتمع، احتياجات ومشكلات المجتمع، بينما على مستوى جمعية تنمية المجتمع فهي تتمثل في الموارد والإمكانيات المادية والبشرية، العملاء، احتياجات المجتمع.
- أما فيما يتعلق بالعمليات التحويلية فتتضمن الإجراءات والعمليات للاستفادة من خدمات جمعيات تنمية المجتمع من خلال تحديد الأهداف وإعداد الخطط الخاصة بالبرامج والأنشطة وتنفيذها ومتابعتها وتقويمها.
- أما المخرجات فتتمثل في العائد على المجتمع المحلي سواء كان منظمات أو جماعات أو أفراد والاستفادة من موارد وإمكانات هذه المؤسسات بما بينهم في تنمية المجتمع.

٣- الجمعيات الأهلية كنسق:

تعتبر الجمعيات (الجمعيات الأهلية) في إطار نظرية النسق الاجتماعي نسقاً اجتماعياً مفتوحاً، حيث أن المؤسسة في حالة من التغير المستمر حسب ما يتطلبه المجتمع في التنمية في جوانبها المختلفة، كما أن الجمعية كنسق فرعي لا تعمل بمعزل عن المجتمع كنسق كلي، بل هي في حالة تفاعل معه، فالجمعيات الأهلية تستمد المتطوعين والموارد المالية والمواد العينية من المجتمع الذي وجدت فيه مدخلات النسق ثم تقوم الجمعية (الجمعيات الأهلية) بالأنشطة المختلفة في تنمية المجتمع فبذلك تحقق رغبات المجتمع وحاجاته (المخرجات) ووظيفة الجمعية هي جزء من المجتمع ككل، فالمطلوب العناية والاهتمام بالجمعيات الأهلية لأنها نسقاً فرعياً يؤثر في تحقيق أهداف المجتمع كنسق كلي، ومواجهة احتياجات الفئات المستهدفة في المجتمع تنموياً ورعائياً وثقافياً.. الخ، وهي وظيفة النسق الاجتماعي، وتعمل هذه الجمعيات على تفعيل أنشطة عديدة لتحقيق التوازن الاجتماعي بين الفقراء (الفئات المستهدفة) مع المجتمع والأنساق الفرعية الأخرى في المجتمع بشكل عام.

وتأتي هنا أهمية ربط أنشطة مؤسسات المجتمع المدني وخاصة الجمعيات الأهلية التي تقوم بخدمة المجتمع وتنميته كنسق فرعي بأهداف المجتمع كنسق كلي.

ثانياً: الاتجاهات النظرية المفسرة لدور القطاع الثالث

تطورت دراسة المنظمات غير الحكومية والقطاع الثالث، في إطار عدة علوم اجتماعية، مثل الاقتصاد والسياسة والتاريخ والقانون والانثربولوجيا فهذا المجال البحثي يتسم بكسر الحدود التقليدية بين العلوم الاجتماعية، فالباحث في مجال السياسة مثلاً لا يستطيع في

دراسته وتفسيره للظاهرة أن يغفل الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية المرتبطة بها ولا يستطيع أن يتجاهل العوامل التاريخية أو المكون الديني الذي ارتبط وما زال بنشأة ونمو القطاع، إذن رغم أننا سنشير إلى المراحل المختلفة والنظريات التي تفسر دور المنظمات غير الحكومية إلا أنها تتسم بالتكامل والارتباط[1].

وعلى الرغم من نشأة المنظمات الأهلية في الغرب منذ القرن السابع عشر، إلا أنها كانت تعمل أساساً في إطار مفهوم الخير والإحسان Philant thropy، وتستند إلى القيم الدينية، وترتبط في معظم الأحيان بالكنيسة، غير أن هذا المضمون قد تطور واتسع استجابة لتغير الظروف الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في هذه الدول، بحيث أصبح لهذه المنظمات مضمون جديدة ودور أكثر فاعلية في مجتمعاتها، كما اتجهت دول الغرب الرأسمالية بعد الأزمة الاقتصادية عام ١٩٢٩، وتحت تأثير **نظرية كنز الاقتصادية**، إلى الدعوة إلى تدخل الدول في محاولات اقتصادية واجتماعية عديدة من أجل إنقاذ النظام الرأسمالي من أزمته، وقد نتج عن هذا التدخل نشوء الديمقراطية الاجتماعية Social Democrats، ودول الرفاهية The Welfre States التي تحملت فيها الدولة عبء تقديم الخدمات الأساسية للشعب.

وقد استمر ذلك طيلة فترة الانتعاش الاقتصادي التي أعقبت الحرب العالمية الثانية حتى منتصف الستينيات، حيث بدأت أزمة النظام الرأسمالي التي عرفت بأزمة الدول الرفاهية في الظهور بشكل دوري

---

(1) أماني قنديل: المجتمع المدني في مصر في مطلع ألفية جديدة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ٢٠٠٠، ص ص ١٠٦-١٠٧.

ومستمر، وكانت الأزمة السياسية هي أزمة التراجع في تراكم رأس المال[1].

وقد حاول المفكرون الغربيون تنظير هذا التوجه في إطار الفكر الرأسمالي، فذهبوا بداية إلى أن هناك اتفاقاً عاماً على وجود نوعين من التنظيمات الأساسية، هما الدولة والسوق، بينما لا يوجد اتفاق بعد على وجود أو حدود نوع تنظيمي آخر يمكن تسميته بالقطاع الثالث ورغم أن هذا القطاع بسماته المتميزة وآلياته يحظى بقبول متزايد، إلا أن وجوده كقطاع ما زال مطروحاً للنقاش على مستويات كثيرة، ومن أهم أسباب ذلك تعدد الكيانات ذات السمات المختلفة التي تجمع داخل هذا القطاع وتعدد محاولات البحث عن السمات المشتركة بينها، ولذلك ما زالت هناك صعوبات في تطوير أرضية نظرية واضحة لهذا القطاع مقارنة بالقطاعين الآخرين الدولة السوق اللذان حققا قدراً عالياً من الاستقرار الهيكلي والقوة النفوذ في العصر الحديث، كما ارتبط نجاحهما باختراعات وفلسفات ونظريات لتفسيرهما وتبرير وجودهما مما شكل لغة الخطاب الخاص بهما، فخلقت مسميات مثل الرأسمالية والاشتراكية والماركسية والليبرالية والديمقراطية الاجتماعية لتمييز أنماط بديلة لهذين المجالين مما لم يتحقق بهذا المستوى بالنسبة للقطاع الثالث رغم اتجاهه في كثير من الدول الغربية لأن يكون قوة اقتصادية، وأن يستطيع تعبئة قوى اجتماعية وسياسية لم ينجح في تحريكها القطاعان الآخران[2].

---

(1) شهيدة الباز: المنظمات الأهلية العربية على مشارف القرن الحادي والعشرين، مرجع سابق، ص١٧.

(2) مرجع سابق، ص١٩.

وفي هذا الإطار لا يمكننا الحديث عن نظرية للتنمية متكاملة، تفسير دور المنظمات غير الحكومية، ولكننا نلمح ملامح مدخل تنموي لدراسة الظاهرة فقد مثل واقع الدول النامية، بأبعاده الثقافية، وأبعاده الاجتماعية والاقتصادية والسياسية نوعاً من التحدي للنظريات الغربية التي تفسر واقعاً يختلف عما يحدث في الدول النامية وفي دول شرق أوروبا، ومن ثم تحققت اجتهادات مختلفة توجه الاهتمام نحو دور المنظمات غير الحكومية في التنمية تتمثل في ممارسة الديمقراطية، وتوسيع المشاركة الشعبية، ومواجهة مركزية الدول، إلى جانب مواجهة الآثار السلبية لسياسات الإصلاح الاقتصادي، إلى جانب التعامل مع الفئات المهمشة اجتماعياً واقتصادياً، كذلك اجتذاب المواطن إلى قلب عملية التنمية المستدامة(1).

وعلى ضوء ذلك يمكن القول أن عدداً من النظريات التي تفسر النوع والاختلاف في الإسهام الاقتصادي والاجتماعي للقطاع الثالث وهي ترتبط بشكل أساسي بسيادة آليات السوق والديمقراطية ومن هذه النظريات التي تناولت إسهام المنظمات غير الحكومية في تنمية المجتمع والتي منها ***نظرية إخفاق الحكومة إخفاق السوق*** وهي تعد النظرية المهيمنة، ونقطة البداية فيها المحددات النواقص التي برزت في النظرية الاقتصادية والكلاسيكية، وذلك في قدرة السوق في توفير سلع عامة للجميع بغض النظر إلى القدرة الشرائية أن هذا القصور في السوق وفقاً للنظريات الكلاسيكية يوظف كمبرر للحكومة للتدخل الاقتصادي، حيث يظهر البعد السياسي في النظرية وهو انعكاس الإخفاق الاقتصادي في

(1) أماني قنديل: المجتمع المدني في مصر في مطلع ألفية جديدة، مرجع سابق، ص١٠٨.

إشباع الاحتياجات المتنوعة، بغض النظر عن القدرة الشرائية، يقابله أحياناً إخفاق الحكومة في إشباع هذه الاحتياجات، وهذا الإخفاق تتزايد احتمالاته في المجتمعات المتنوعة غير المتجانسة، في هذه الظروف يبرز دور القطاع الثالث أو القطاع غير الربحي، حيث يتوجه نحو إشباع الاحتياجات المتنوعة غير المتجانسة التي أخفق أمامها السوق والحكومة[1].

أما نظرية جانب التوفير أو الإمداد Supply Side Thery

بينما تركز السابقة على الطلب غير المشبع من السلع العامة والتي أخفق في مواجهتها السوق والدولة، فإن هذه النظرية تتعامل مع هذا البعد أيضاً ولكن ليس كشرط كاف لتفسير النمو أو التنوع في القطاع الثالث غير الربحي، إلى جانب **نظرية الثقة Truust Theory**، وتتبع هذه النظرية من إخفاق القطاع الخاص وعدم توافر الثقة لدى العملاء في نوعية السلع والخدمات المقدمة منه خاصة حين تكون معلومات العملاء أو المستهلكين محدودة عن السلعة أو الخدمة (دار حضانة أو خدمة صحية)، وسبب قيد عدم توزيع الأرباح في حالة القطاع غير الربحي أو القطاع الثالث، فإن إقبال العملاء على الخدمة أو السلعة التي تقدم منه يتزايد، النظرية إذن تفترض أن مجال أو دائرة القطاع الخاص يتسع ذلك التوقع بأن أكبر مصدر لتمويل القطاع الثالث هو مقابل السلع والخدمات، كما أن **لنظرية دولة الرفاهية** Welfare State Theory، اهتماماً بدور القطاع الثالث في السياسات العامة، فالتوسع في دولة الرفاهية يعني زيادة حجم ونوعية الإنفاق على السياسات الاجتماعية وشبكات الأمان الاجتماعي، وهذا يقلل من اتساع القطاع الثالث وتحل

(1) مرجع سابق، ص ١٠٩.

محله، **فنظرية دولة الرفاهية التقليدية** تعمل على ارتفاع مستوى التنمية الاقتصادية مما أدى إلى إشباع مخصصات الدولة إزاء سياسات الرفاهية خاصة في الخدمات وهو ما يؤدي إلى التأثير سلباً على حجم نمو القطاع الثالث غير الربحي، ولكن هناك نظريات أخرى **كنظرية الاعتماد المتبادل Interdependence Theory** والتي تطرح رؤية مختلفة للعلاقة بالدولة، فالنظريات السابقة تفترض أن العلاقة بين القطاع الثالث غير الربحي والدولة تتضمن صراعات أو منافسة، ومن ثم يبدو هذا القطاع وكأنه نتاج لتراجع دور الدولة وعدم قدرتها على إشباع الاحتياجات المتنوعة، إلا أن هذه النظرية ترى أن النموذج الصراعي ليس هو الطريقة الوحيدة لرؤية العلاقة بين القطاع الثالث والدولة، فهناك عوامل مهمة تهيئ للشراكة والاعتماد المتبادل بين الطرفين، فإخفاق الحكومة وإخفاق السوق من جانب واحتياج القطاع غير الربحي لمساندة سياسية من الحكومة من ناحية أخرى هذا بدوره يؤسس لتعاون وشراكة في مواجهة المشكلات الاجتماعية وتوفير الخدمات الإنسانية، ومن ثم فإن هذه النظرية تفترض أن تزايد اتفاق الحكومة على سياسات الرفاهية تؤدي إلى اتساع القطاع الثالث، من خلال عقود شراكة وأن هذا الاتساع يكون في الصحة والخدمات الاجتماعية، وهذا بدوره يفترض أن دعم الحكومة المالي للقطاع الثالث غير الربحي يكون كبيراً في ظل هذا الوضع، **أما نظرية اقتراب الأصول الاجتماعية Social Origins**، هذه النظرية أسهم في طرحها وتطويرها كل من **ليستر سالمون وهيلموت انهير** الباحثين اللذين أدارا مشروع جامعة جونز هوبكنز فالباحثان يؤكدان على إمكانيات الشراكة أو التعاون بين القطاع الثالث والحكومة تتحدد بظروف لا يمكن فهمها ببساطة كنتاج خطي لعامل واحد، وتعكس علاقات تفاعل أكثر تعقيداً بين الطبقات والأفراد والمؤسسات ويدخل

ضمنها أبعاد القوة والسلطة بين الطبقات الاجتماعية وبين الدولة والمجتمع، فالمنظمات غير الربحية أو المنظمات الأهلية في كل البلاد التي درست فيها كان بها علاقات واضحة بين القطاع والمؤسسة الدينية، ثم الدولة ويطلق على هذه النظرية **نظرية الجذور الاجتماعية** فهي تتبع علاقات السلطة والتفاعل على مستوى منظمات القطاع مع الدولة، وتنطلق من ذلك وتتحدث عن أربعة أنماط في العلاقات بين الطرفين **أولهما** يتم في إطار النظام الليبرالي **وثانيها** يتم في إطار النمط الاشتراكي الديمقراطي، **وثالثها** في إطار الدولة الشمولية **ورابعها** في إطار نظام الدمج أو Corporatist ففي كل نمط أن نموذج من النماذج السابقة هناك دور للدولة يتسع أو ينخفض فيه إنفاقها على السياسات الاجتماعية، ومن ثم يختلف نمو القطاع غير الربحي وتختلف طبيعة علاقته بالدولة، ففي النمط الليبرالي هناك إنفاق حكومي محدود يرتبط بقطاع ثالث كبير نسبياً، ومن ثم فإن الطبقة المتوسطة تلعب دوراً مهماً في حفز القطاع الثالث، وفي النمط الاشتراكي الديمقراطي يتسع إنفاق الحكومة على السياسات الاجتماعية وتتوافر نظم حماية اجتماعية فتكون المساحة محدودة لنمو القطاع الثالث وفي هذه الحالة يظهر دور مهم لعناصر الطبقة العاملة، وفي نمط الدولة الشاملة فإن الدولة قوية ويلعب القطاع غير الربحي دوره كجزء مدمج في الدولة[1].

(1) انظر، عبد الله الخطيب، هاشم الحسيني وآخرون: الإسهام الاقتصادي والاجتماعي للمنظمات الأهلية في الدولة العربية، تحرير أماني قنديل، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي، القاهرة، ١٩٩٩، ص ص ٢٤-٢٧.

خلاصة القول أن النظريات التي تم عرضها في تفسير دور القطاع الثالث في التنمية كل منها له قدرة وكفاءة على أن يجدد ويفسر العناصر المسئولة عن نمو وتطور القطاع الثالث غير الربحي، مع التأكيد أن جميع هذه النظريات هي اجتهادات غربية انطلقت من ظروف الديمقراطية، إلا أن هناك يمكن التساؤل عن مدى قدرت هذه النظريات على تفسير دور القطاع الثالث في العام العربي، حيث يتطور النظام الرأسمالي وآليات السوق بشكل مختلف تماماً عن الغرب، وليس نتيجة تطور تاريخي طبيعي، وأيضاً حيث تجهض الديمقراطية.

ثالثاً: تطور المجتمع المدني في ظل العولمة

أدت التطورات العالمية منذ بداية التسعينيات إلى ظهور آليات جديدة لإعادة تشكيل العالم اقتصادياً وسياسياً وثقافياً، في إطار نظام عالمي جديد، يقوم على قطبية واحدة متمثلة في النظام الرأسمالي العالمي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، وفي هذا الإطار نشأت الظاهرة المعروفة بالعولمة؛ أي خضوع العالم بكل كياناته لآليات تدفعه إلى الترابط والتفاعل اقتصادياً وسياسياً وثقافياً باعتباره كياناً واحداً يرتبط بسوق عالمية واحدة وتبرز آليات العولمة في تيارين أساسيين. ينزع التيار **الأول** إلى تخطي الكيانات القومية عن طريق إضعاف الدولة القومية المركزية سياسياً، لصالح فئات المجتمع المحلي في إطار تشجيع ما يسمى بالمجتمع المدني، واقتصادياً عن طريق دمج الاقتصاديات الوطنية دمجاً كاملاً في الاقتصاد الرأسمالي العالمي مع تأمين حرية انتقال رأس المال والإنتاج، وهذا ما يحدث لدول الجنوب واقتصادياتها، **أما التيار الثاني** فيتمثل في الاتجاه إلى إنشاء تكتلات وكيانات سياسية واقتصادية غير قومية تتخطى قدراتها وإمكاناتها قدرات الدولة القومية

بهدف تعظيم قوة الدولة والكيانات في إطار النظام العالمي الجديدة. ويعبر هذا الاتجاه في حركة تطور دول الغرب الرأسمالي[1].

على أن هذا الخطاب العالمي حول المنظمات الأهلية لم يستمر سوى عقد واحد، بالنظر إلى اختراق نذر العولمة للمجتمع المدني في مطلع التسعينيات، وحرص قواها على توظيفه ليكون بديلاً عن الدولة الوطنية، التي تنسحب من أدوارها التقليدية ومسئوليتها في دعم الفئات الفقيرة كمحاولة لتخفيف حدة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية، الناجمة عن تطبيق سياسات التكيف الهيكلي، واعتباراً من أن المجتمع المدني هو بمثابة قوة محركة بالنسبة لنشاطات ونمو القطاع الخاص، وهو ما يؤكد تعريف البنك الدولي للمنظمات الأهلية، على أنها مؤسسات وجماعات متنوعة الاهتمامات، مستقلة كلياً أو جزئياً عن الحكومات، وتتسم بالعمل الإنساني والتعاون، وليس لديها أهداف تجارية، يضاف إلى ذلك إصرار قوى العولمة على ضرورة بناء مجتمع مدني عالمي، خارج الفضاء الخاص بالدولة الوطنية، يقوم على أساس بناء شبكات عالمية، مما يضعف من قدرة المنظمات الأهلية ومؤسسات المجتمع المدني على العمل المستقل داخل مجتمعاتها، ويعرضها لضغوط متزايدة من قبل هذه الشبكات العالمية ومن المانحين، فتتأثر بها توجهاتها وبرامجها، حيث عولمة المنظمات الأهلية تؤدي إلى تكريس دورها الوظيفي في دول العالم الثالث، إلى جانب جعلها آلية لتنفيذ رؤى وخطط تنموية، تهدف أساساً لإدماج هذه الدول في إطار النظام العالمي الجديد ومن ثم تكريس تبعيتها وتخلفها[2].

---

(1) شهيدة الباز: المنظمات الأهلية العربية على مشارف القرن الحادي والعشري، محددات الواقع وآفاق المستقبل، مرجع سابق، ص ص ٢٥٩-٢٦٠.

(2) محمد حافظ دياب: الخطاب الأهلي- مساءلة نقدية، مرجع سابق،ص ص٧٦-٧٧.

وتواجه المجتمعات الإنسانية اليوم مشكلة تعدد الثقافات وتعدد السلالات داخل المجتمع نفسه، وأصبحت المفاهيم الخاصة بالأفراد أكثر تعقيداً من خلال الاعتبارات الخاصة بالجنس والسلالة، وظهرت حركة الحقوق المدنية، وأصبح النظام الدولي أكثر سيولة، وانتهى النظام الثنائي القومية وزاد الاهتمام في هذه المرحلة بالمجتمع المدني العالمي والوطنية العالمية وتم تدعيم نظام الإعلام الكوني[1].

وإذا كانت العولمة بأيديولوجيتها وسياساتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية تسعى إلى إعادة تشكيل عالمنا المعاصر في اتجاهات متناقضة مما يساعد على تحقيق أهدافها إذ تسعى العولمة من ناحية إلى تأسيس تجانس ثقافي يصنع بعض جوانبه التدفق الإعلامي والإعلاني الذي تقوم به تكنولوجيا الاتصال والمعلومات الحديثة، بينما هي – أي العولمة – تعمل في المقابل خدمة للأهداف الاقتصادية، على توحيد أسواق العالم لتصريف سلع القوى الاقتصادية الكبرى، فإنه من الطبيعي أن تتصادم ثقافة العولمة مع الثقافات القومية، غير أنها قد تتحالف مع ثقافة الأقليات إن وجدت، ومن الطبيعي أن تكون هناك آثار اقتصادية واجتماعية ذات وطأة بالنسبة للشرائح الاجتماعية التي تتولى المنظمات الأهلية التعامل معها[2].

وفي محاولة فهم العلاقة بين العولمة – كأيديولوجيا – وبين المنظمات غير الحكومية كفاعل يعيد تشكيل عالمنا المعاصر فإننا نطرح

---

(1) عمرو عبد الكريم: في قضايا العولمة، إشكالات قرن قادم، تقديم عبد الوهاب المسيري، سما للنشر،القاهرة، ١٩٩٩، ص٣٧.

(2) علي ليلة: دور المنظمات الأهلية في مكافحة الفقر، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، مرجع سابق، ص٤٣

للحوار ثلاث قضايا فيما يتعلق بهذه العلاقة، وتتعلق **القضية الأولى** بتكاثر المنظمات غير الحكومية على المستويات القومية والدولية، وهل يمكن النظر إلى هذا التكاثر بصفته متماكن ومتزامن Coincident مع العولمة، أم أن في عمليات العولمة ظروف تساعد على تفريخ هذه التنظيمات، وتتعلق **القضية المهمة الثانية** بمدى التأثير المتوقع لهذه التنظيمات على عمليات العولمة ذاتها، هل هذه التنظيمات سوف تساعد على التعجيل من العولمة عن طريق العمل على محو الحدود القومية، وإعادة توحيد البشر على سطح المعمورة وفق التزامات أو قناعات إيديولوجية مشتركة، أم أن هذه التنظيمات سوف تعوق العولمة عن طريق إتاحتها الفرصة لهؤلاء الذين يشعرون بأن عملية العولمة تفرض عليهم إكراهاً، ومن ثم فإن عليهم أن يطوروا مناطق أو آليات جديدة يخففون بها من آثار العولمة، **وتسعى القضية الثالثة** إلى التعرف على طبيعة التأثير المتوقع أن تمارسه التنظيمات غير الحكومية أو تنظيمات المجتمع المدني عموماً من أجل تحقيق السيطرة الذاتية Governance، على المستويين القومي والدولي، هل سوف تعمل هذه التنظيمات غير الحكومية على دعم المسئولية الديمقراطية وأن تجعل الحكومات أكثر استجابة لإرادة شعوبها، وهل يمكن لهذه التنظيمات أن تساعد مواطنيها في التعامل مع المؤسسات الاقتصادية والسياسية المتزايدة القوة أو أن هذه المنظمات سوف تشكل آليات لتحقيق أهداف الفاعلين الاجتماعيين المتباينة من حيث درجة حساسيتها الذين يجدون في المنظمات غير الحكومية ومنظمات ومؤسسات العون المصادر التي تدعمهم[1].

(1) مرجع سابق، ص ص ٤٥-٤٦.

إذن يمكن أن نستخلص أن الفاعل الدولي الجديد – أي المنظمات غير الحكومية متعددة الجنسيات – تلعب دورها بدعم ومساندة فاعلين دوليين سواء صناديق ومؤسسات اقتصادية عالمية، أو دولة كبرى أو شركات كبرى متعددة الجنسيات، ومن ثم فإن هذا الأمر يرجح دورها حتى الآن كفاعل دولي مساعد بالنظر إلى اعتمادها في مصادر تمويلها الكبرى على فاعلين آخرين(1).

وكان لشيوع العولمة بالغ الأثر في انتشار مثل هذه المنظمات العابرة للقوميات فالمثاليون في الفكر السياسي ينظرون إلى المنظمات غير الحكومية بوصفها حاملة لواء المجتمع المدني الكوني حديث الميلاد، ومرد تلك الريادة المنسوبة لهذه المنظمات هو ما يقال عن تقويضها السلطوية الدولة الوطنية بجانب تجاوزها رأس المال متعدد الجنسيات(2).

كما تلعب أيديولوجيا العولمة دورها في إضعاف الدولة ودعم القطاع الأهلي من خلال ثلاثة أبعاد رئيسية، يتمثل **البعد الأول** في إضعاف الدولة القومية، ذلك أن الدولة القومية هي الكيان الذي يجسد التطور الاجتماعي للمجتمع، ومن ثم فهي التي تكسبه هويته وبالنسبة للعولمة فإن تكوينات كالدولة القومية بتأكيدها على الحدود والهوية، تصبح تكوينات معوقة للعولمة، بحيث أصبح إضعاف الدولة القومية أهم الأهداف الأساسية الأيديولوجية للعولمة، ويتمثل **البعد الثاني** في دعم

(1) أماني قنديل: المجتمع المدني في مصر، في مطلع ألفية جديدة، مرجع سابق، ص١٧١.

(2) عاطف أبو سيف: المجتمع المدني والدولة، قراءة تأصيلية مع إحالة للواقع الفلسطيني، مرجع سابق، ص٥٥.

أيديولوجية العولمة للشركات المتعددة الجنسيات، حيث تعمل هذه الشركات على خلق شراكة عالمية بيدها القرار الاقتصادي المؤثر على كثير من الدول وعلى الصعيد العالمي، حيث تتجاوز القوة الاقتصادية لبعض هذه الشركات، القوة الاقتصادية لدولة أو لعدة دول، وهو ما أدى إلى تقلص دور الدولة السيادي إزاء هذه الشركات، وهكذا أصبحت الشركات متعددة الجنسية إحدى آليات العولمة في إضعاف الدولة القومية، عن طريق تقليص أدوارها الحيوية أو السيادية وعلى رأسها الأدوار والوظائف الاقتصادية، **ويشكل الاهتمام بالقطاع الأهلي البعد الثالث** في هذا الإطار، وإذا كانت الشركات المتعددة الجنسية، وكذلك القطاع الخاص يتوليان القيام بجهود التنمية والتطور الاقتصادي في المجتمع، فإن المنظمات الأهلية تلعب دورها في تعبئة الجماهير للحفاظ على تماسك المجتمع، تارة من خلال القيام ببعض الوظائف والأنشطة التي تشبع من خلالها بعض الحاجات الجماهيرية، أو تقديم بعض الخدمات التي تعمل على إشباع هذه الحاجات، أو أنها تساعد في القيام بجهد تنموي عن طريق إقامة بعض المشروعات الإنتاجية ذات العائد الاقتصادي والتي ترفع من المستوى المعيشي للناس التي تشارك في هذه المشروعات، وعلى ذلك تتولى المنظمات الأهلية تنظيم الناس في أنشطة متنوعة ومتداخلة بما يساعد على الحفاظ على بقاء المجتمع متماسكاً وفعالاً، حتى ولو كان ذلك في ظل دولة هشة أو ضعيفة[1].

بالإضافة إلى زيادة تدفق المعلومات، ومعدلات السفر والتنقل، واتفاقيات التجارة العالمية ساعدت على تشكيل وفاعلية المنظمات غير

(1) سلوى حسني العامري: تدريب المنظمات الأهلية العربية في مطلع الفية جديدة، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، القاهرة، ٢٠٠١، ص ص ١٧-١٨.

الحكومية الدولية والمنظمات القومية، وجعلتها أيسر وأسهل وأقل تكلفة، كذلك ساهمت العولمة في ظهور مشكلات جديدة، ومن ذلك ظهور مشكلات بيئية غير متوقعة، وذلك مثل الزيادة في ارتفاع درجات حرارة الجو وطبقات الأوزون وغير ذلك، لذلك ظهرت هذه التحالفات بين المنظمات لتستجيب للمشكلات التي أفرزتها العولمة في مجالات عديدة مثل الاستجابة للكوارث وتقديم الخدمات، حقيقة أن الاستجابة للكوارث في مختلف مناطق العالم ليس بالأمر الجديد، ولكن كان يقع على عاتق منظمات الأمم المتحدة بالأساس، ولكنه أصبح الآن من أكثر المجالات التي تساهم فيها الشبكات العالمية للمنظمات غير الحكومية، والتي ظهر معظمها في الدول الصناعية وأصبحت لها فروع في مناطق عديدة من العالم، وكذلك مشروعات كبرى في الدولة النامية[1].

وعليه يمكن القول أن العولمة هي التأثير من بعد على المجتمعات مما يؤدي إلى تغير في القيم الثقافية والسياسية والاقتصادية وتعمل على مجتمع عالمي عبر الانتشار الثقافي والاتفاقيات التجارية والتشبيك مع المنظمات الأهلية... الخ.

رابعاً: الاتجاهات النظرية المفسرة للعمل التطوعي في المجتمع المدني

التطوع في منظمات المجتمع المدني: يعد التطوع من الركائز الأساسية التي تقوم عليها منظمات المجتمع المدني فهي تقوم على تبني منظومة قيم أساسها عدم الربحية وقبول الآخرين والطوعية في المشاركة مع الغير لبلوغ هدف مشترك وتحتاج منظمات المجتمع المدني إلى العمل التطوعي الذي انتقل بفعل التحولات السياسية والاقتصادية

(1) مرجع سابق، ص ص ٢٠-٢١.

والاجتماعية والثقافية في فلسفة العمل الخيري والبر والإحسان وأصبح جزءاً من فلسفة التنمية الشاملة في المجتمع المدني، فوجود المتطوعين في المنظمات غير الربحية ليس فقط لنقص قدراتها المالية، ولكن من أجل زيادة مواردها المتاحة واكتسابها أبعاداً جديدة يضيفها المتطوع للمنظمة وتتمثل هذه الأبعاد، بأن المتطوعين مصدر ثمين للمنظمة يمثل العنصر البشري لتنمية الموارد، فالمتطوعين يحظون بالثقة نظراً لعملهم بدون أجر، إلى جانب تقديمهم الخدمة بدون أي غرض شخصي، كما أن لهم حريتهم في النقد والتعبير، ويتمتعون في حالات كثيرة بالمرونة والقدرة على تخطي العوائق وتقديم أفكار جديدة، فجوهر العمل التطوعي يقوم على فكرة المبادرة الذاتية للفرد من منطلق قناعته وإيمانه بقدرته على الفعل والتأثير في محيطه الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والثقافي، فالتطوع حركة اجتماعية، تهدف إلى تأكيد قيم التعاون، وإبراز الوجه الإنساني للعلاقات الاجتماعية، وإبراز أهمية التفاني في البذل والعطاء عن طيب خاطر في سبيل سعادة الآخرين[1].

ويستمد العمل التطوعي أهميته من كونه تعبيراً مهماً عن حرية وديناميكية الجماهير ومدى أيجابيتها، حيث أصبح مقياس تقدم المجتمع الإنساني بحجم المنظمات التطوعية وإعداد المتطوعين حيث يؤدي التطوع إلى تحقيق إنجازين مهمين[2]، أنه يساعد على خلق مجتمع مستقر ومتناغم، كما يمثل قيمة إضافية على الخدمات التي تقدمها

(1) موسى شتيوي: التطوع والمتطوعون في العالم العربي، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، القاهرة، ٢٠٠٠، ص٢٠.

(2) لان دانجل وآخرون: دليل عمل لقياس التطوع، ٢٠٠١، العام الدولي للمتطوعين، ترجمة الشبكة العربية للمنظمات الأهلية بالتعاون مع المركز الثقافي الأمريكي بالقاهرة، دار نوبار للطباعة، القاهرة، ٢٠٠١، ص١٦.

الدولة، ولا تقتصر قيمة العمل التطوعي على المردود الاقتصادي، وإنما تتجاوزه إلى البعد الاجتماعي الثقافي، حيث يعزز العمل التطوعي قيم المشاركة والإحساس بالمسئولية الاجتماعية والتكافل والعطاء والانتماء للجماعة والوطن[1].

وبالرغم من أهمية التطوع إلا أنه يلاحظ أن منظمات المجتمع المدني في الوطن العربي تواجه مشكلة نقص المتطوعين بشكل دائم قد تصل إلى نسبة ٥٠% من إجمالي المنظمات في الوطن العربي[2].

وعلى ضوء ما تم تقديمه حول نقص أعداد المتطوعين في المنظمات الأهلية فإنه لابد من أطر نظرية مفسرة للتطوع في العمل الأهلي في ضوء الإسهام الاقتصادي والاجتماعي في تنمية المجتمعات الغنية والفقيرة على حد سواء من خلال الأطر النظرية المفسرة للتطوع.

١ – نظريات التطوع:

إنه لابد من وجود علاقة توافقية إيجابية بين حركة عجلة الدولة من جانب وحركة عجلة الهيئات الأهلية بما فيها من ملايين المتطوعين من جانب آخر[3]، وهناك نظريتان تفسر ذلك هما:

أ) نظرية السلم الامتدادي التي نادى بها "سيدني ويب Sidny Wib" :

وهو عالم من علماء الاقتصاد، والاقتصاديون رجال أعمال، يخضعون كل شيء لمعايير ومقاييس مقننة، وحتى لا يخرج صاحب هذه

---

(1) موسى شتيوي: مرجع سابق، ص٢١.

(2) شهيدة الباز: مرجع سابق، ص٢٦.

(3) إبراهيم المليجي: الخدمة الاجتماعية من منظور تنظيم المجتمع رؤية واقعية، كلية الخدمة الاجتماعية، الإسكندرية، ديسمبر ١٩٩٠م، ص٧٥.

النظرية عن المذهب التحليلي في الاقتصاد، فقد وضع لنظريته عدة افتراضات أو مسلمات، إن لم تتوفر، تفقد هذه النظرية أهم مقوماتها وهذه الافتراضات هي:

الافتراض الأول: أنه ليس هناك في حكومة ديمقراطية بغير مسئولية محددة، هذه المسئولية ينص عليها في دستور تلتزم به، وعدم التزامها بمسئوليتها يعتبر نكوصاً وبالتالي لا يكون وجودها دستوري.

وعليه يمكن القول: ينبغي على الدولة إعلان مسئولياتها قبل كل التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية، محددة دور الوزارات الخدمية، بحيث تكون هذه المسئوليات حقوق لابد من أدائها للشعب جميعاً وإلا تكون قد قصرت في حق الشعب

الافتراض الثاني: أن تحافظ الدولة على ما تسميه بالحد الأدنى لمستوى المعيشة، وعلى هذا الحد الأدنى في المستوى تتضح لنا حدود مجموعات الخدمات التي يجب أن تلتزم الدولة بأدائها للناس، وبحيث لا يكون هناك أي مواطن محروم من هذه الخدمات، مادام شرط الاقتناع متوفر فيه.

الافتراض الثالث: أن يوضع في الاعتبار أن كل ما تقدمه الدولة من خدمات، مرتبط دائماً بما تملكه من مواد وإمكانيات، ومن ثم فسوف يظهر على الخط الحد الأدنى لمستوى المعيشة بعض الثغرات الناتجة من قلة موارد الدولة، وقصور إمكانياتها، وهنا يجب أن ينطلق الشعب بالجهود التطوعية عن طريق الجماعات، والهيئات، والتنظيمات الأهلية، لسد هذه الثغرات، وبذلك تكون هناك شراكة في المسئولية الاجتماعية، بين ما هو حكومي وبين ما هو أهلي من جانب آخر.

الافتراض الرابع: أن مؤسسات المجتمع المدني (الجمعيات الأهلية) لا تستطيع تعميم خدماتها لكل الناس كالأجهزة الحكومية وذلك لضعف مواردها، وقصور إمكانياتها فهي إذن تقتصر خدماتها على مناطق معينة، أو على فئات خاصة ألا إن أهم ما يميز هذه الجهود الأهلية أنها تنطلق بصورة مرنة في الابتكار والإبداع والتجديد[1].

ب) نظرية الأعمدة المتوازية:

نادى بها جراي (Gray) وهي من وجهة نظر صاحبها أكثر عملية في نظرية **سيدني ويب**، حيث لاحظ أن كثيراً من الحكومات تتعهد أمام شعوبها بتنفيذ خطط وبرامج ضخمة، ثم لا تستطيع أن تفي بعهودها، وربما كانت هذه العهود وهمية تتخذها بعض الحكومات كدعاية لها، لتحتل عن طريقها بعض مراكز السلطة، كما أن هناك أزمات تواجه الدول كما حدث في الحروب التي حدثت في اليمن بعد الثورة وفي فترة السبعينيات، والثمانينات بين شطري اليمن قبل الوحدة أو أثناء حرب الانفصال في عام ١٩٩٤م، أو الحرب التي تعرضت لها مصر في ١٩٥٦، وحرب ١٩٧٣، هذه الحروب امتصت معظم ما تملكه الدولة من موارد وإمكانيات وتحملها مسئوليات لم تتوقعها، فلا تستطيع الدولة الالتزام بالحد الأدنى في مستويات المعيشة.

ومن خلال ما تقدم يقول صاحب هذه النظرية: أنه لا يمكن قيام مجتمع يسعى لتحقيق الرفاهية الاجتماعية، ويعتبر وجود شراكة، وتعاون، وتضامن بين الأجهزة والهيئات الحكومية من جانب والأجهزة والهيئات الأهلية من جانب آخر، فكلاهما متمم للآخر. لكن صاحب هذه

(1) مرجع سابق، ص ص ٧٦- ٧٧.

النظرية يشترط شرطاً هاماً، مؤداه أنه ينبغي ألا تتكرر الخدمات التي تقدم للناس في كلا الجهتين الحكومية والأهلية، وألا تتعارض مع بعضها البعض، فإذا أخذت الدولة على عاتقها مسئولية التعليم الابتدائي، فقد لا تستطيع تغطية احتياجات الناس جميعاً وتوفير مكاناً لكل تلميذ، ومن هنا تبدو في الميدان جهود الهيئات الأهلية، والحلول الذاتية، التي يقدمها الناس طواعية، كالمستشفيات والمدارس الخاصة، المهم ألا يتكرر العمل من جهة واحدة، ولذلك سميت هذه النظرية بالأعمدة المتوازية، فلا تتعارض أو يقطع بعضها مسار الآخر، فيحدث التداخل أو التكرار[1].

جملة القول: أن التطوع لم يعد نوعاً من البر والإحسان بل أصبح ركيزة للتنمية وأسلوباً فعالاً للمشاركة وأحد وسائل الحد من المشاكل في مجالات تتطلب التعاون بين الشركاء، لأنه في ظل المطالب المختلفة لفئات المجتمع الحديث فإن التطوع لا يصبح عملاً إضافياً، ولكنه يتحول إلى دور أساسي لا يمكن إسقاطه من حسابات عملية التنمية. كما أن العمل التطوعي لا يقتصر على المنظمات الأهلية، بل يتجاوز ذلك إلى الإسهام في العديد من المؤسسات الحكومية وخاصة في مجالات الصحة والتعليم والثقافة.

خامساً: نحو إطار نظري لتفسير تفاعلات المجتمع المدني اليمني

إن الجدل الفلسفي الذي يدور حول نشوء المجتمع المدني في سياقه التاريخي بدأ من المجتمع الطبيعي إلى المجتمع السياسي، فالجدل حول مفهوم المجتمع المدني وما ينطبق عليه من مفاهيم في السياق التاريخي والاجتماعي لنشوء الدولة منذ القرن السابع عشر حتى الألفية

(1) مرجع سابق، ص٧٨.

الثالثة، وعلى ضوء ذلك نستطيع التوصل لجملة من القضايا النظرية لتفسير وفهم تفاعلات المجتمع المدني اليمني في تشكله في مراحله المختلفة، قبل الاستقلال والثورة، وبعد الاستقلال والثورة وبعد قيام الوحدة وربطه بالسياق التاريخي والسياسي والاجتماعي والاقتصادي بنشوءه مع مراحل ظهور الدولة اليمنية في الماضي والحاضر من خلال الاتجاهات النظرية المفسرة للمجتمع المدني على مختلف الرؤى الفكرية، كالجدل الفكري حول المفهوم بالإضافة إلى التفاعل بين النسق الاجتماعي والمجتمع المدني على اعتبار المنظمات غير الحكومية كنسق، إلى جانب الاتجاهات النظرية المفسرة لدور القطاع الثالث في المجتمع اليمني بالإضافة لتطور القطاع الثالث في ظل العولمة، إلى جانب دور ثقافة التطوع في رفد المنظمات غير الحكومية وزيادة أدائها في خدمة المجتمع، ويمكن أن نعرض لأهم تلك القضايا لفهم وتفسير تفاعلات المجتمع المدني اليمني.

أولاً: فهم المجتمع المدني اليمني من خلال الجدل الفلسفي حول المفهوم

يعد مفهوم المجتمع المدني من المفاهيم التاريخية التي شهدت تحولات عديدة، باختلاف التعريف ودلالاته تبعاً لكل مرحلة تاريخية، فقد تعذر الوصول إلى تعريف جامع لهذا المفهوم الذي ذاع في القرن العشرين وتعددت وظائفه واستخداماته، فهو تارة يستخدم كمقابل للدولة والمجتمع السياسي وتارة كمقابل للدين وتارة كمقابل للنظم العسكرية والبنى الاجتماعية التقليدية.

وتشكل قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان والحريات العامة مجموعة من القواعد التي يستند إليها هذا المفهوم، وقد برزت هذه القضايا وهذا يرجع لعدة أسباب منها انهيار النموذج الاشتراكي في

الاتحاد السوفيتي وأوروبا الشرقية، وبروز ظاهرة العولمة بكافة مستوياتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإعلامية، وقد ساهمت عدة مدارس في صياغة المفهوم كمدرسة العقد الاجتماعي من خلال رواد تلك المدرسة التي يمثلونها كلاً من (توماس هوبز، جون لوك، جان جاك روسو) [١]، ويمكن فهم المجتمع المدني اليمني من خلال رواد مدرسة العقد الاجتماعي، فكان للوضع السيء الذي يعيشه المجتمع اليمني في الجنوب وفي الشمال قبل الاستقلال والثورة، فالجنوب اليمني المحتل سابقاً عاش حالة تمزيق وشتات ولم يشكل وحدة سياسية واحدة بقدر ما مزقه المستعمر وغذى تشتته، وكان لمستعمرة عدن نظامها الخاص الذي يختلف عن الأنظمة في باقي المناطق الأخرى، فكانت المناطق الأخرى تشكل أنظمتها السياسية حسب علاقتها ببريطانيا التي كانت تستعمر البلاد حتى أصبحت سلطنات ومشيخات وإدارات، حتى تأسست حكومة اتحادات إدارات الجنوب العربي، ثم اتحاد الجنوب العربي، حيث أضفت ولايات عدن وولاية دثينة وهاتين المنطقتين كان لهما وضعهما الخاص[٢]، ومن مدينة عدن انطلقت الحركة العمالية المنظمة حيث التجمعات العمالية من جميع أنحاء اليمن ومن خارجه، حيث اتجه أبناء المناطق اليمنية المتعددة في كيفية مساعدة بعضهم البعض وتقديم العون والمساعدة لأبناء مناطقهم الذين يبحثون عن عمل أو العاطلين عن العمل لغرض توفير لقمة العيش المستمرة، وتطوير

---

(١) انظر، علي عبد الصادق: مفهوم المجتمع المدني، قراءة أولية، سلسلة العلوم الاجتماعي، مكتبة الأسرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٧،ص٨

(٢) وزارة الشئون الاجتماعية والعمل، المركز اليمني للدراسات الاجتماعية وبحوث العمل، العمل التطوعي في اليمن من التعاون البسيط إلى منظمات المجتمع المدني، ط١، صنعاء، ديسمبر ٢٠٠٤، ص٢٢.

مناطقهم التي كانت حياة البؤس والحرمان، فقاموا بتأسيس جمعيات اجتماعية ثقافية وأندية اجتماعية ثقافية وأطلقوا عليها تسميات بأسماء مناطقهم وعشائرهم[1] سواء في الشمال أو الجنوب، مستغلين اتساع هامش الديمقراطية في عدن التي وجدت مع وجود الاستعمار البريطاني لكلاً من أبناء الجنوب وأبناء الشمال الذين كانوا يعملون كعمال في عدن أو كمعارضين لحكم الإمامة في الشمال وفارين من بطش الإمام هناك، حيث أن المملكة المتوكلية لم تشهد أي عمل تعاوني قبل الثورة، وعلى ضوء ذلك فقد كان المجتمع المدني اليمني قبل الثورة والاستقلال وجد له حاضنة سياسية متمثلة بالاستعمار في عدن، وكما يرى توماس هوبز أن المجتمع المدني هو مجتمع السلطة المطلقة بالنسبة لأبناء المناطق المختلفة من أبناء الشمال والجنوب فأبناء الجنوب نظموا أنفسهم في نقابات وأندية اجتماعية وثقافية وخدمية وكذلك أبناء الشمال شكلوا جمعيات إما الغرض خدمة التنمية في مناطقهم أو لمعارضة الحكم الإمامي وهذا ما أكده جون لوك بأن المجتمع المدني هو المجتمع الضامن للحقوق المتساوية لكل الأفراد، ومجتمع الإرادة العامة الذي يجمع طاقات الشعب وهيأ الشعب اليمني في كلا الشطرين سواء في الجنوب أو الشمال للانتفاضة ضد الاستعمار في الجنوب وقيام ثورة ٢٦ سبتمبر ضد حكم الإمامة في الشمال.

وبتطبيق رؤى المدرسة الهيجلية (هيجل) على هذه المرحلة والتي ترى أن المجتمع المدني لا يستطيع بمفرده بعيداً عن الدولة تحقيق العدالة والحرية، حيث تكون الدولة هي الإطار القوي القادر على تحقيق هذه الغاية، وهذا بالفعل ما ينطبق على الدولة الاستعمارية والتي هيأت

---

(١) نفس المرجع، ص٦٣.

مناخ سياسي على الرغم من أنها دولة مستعمرة وفي كنفها تشكل المجتمع المدني اليمني وضم أبناء الجنوب والشمال، بينما أن الدولة القمعية في الشمال لم تمكن أبناءها من تأسيس أي منظمة حتى وإن كانت جمعيات خيرية.

أما بالنسبة للمدرسة الماركسية فيمكن فهم المجتمع المدني اليمني في نشوءه في تلك المرحلة أن كل من قاموا بتأسيس تلك المنظمات والنقابات هم من المثقفين العمال الذين أطروا أنفسهم في تلك المنظمات نتيجة للحراك الاجتماعي والاقتصادي والصراع بين مختلف الشرائح الاجتماعية والتيارات السياسية المختلفة والتي تطالب بالاستقلال من الاستعمار في الجنوب والقضاء على حكم الإمامة في الشمال فكانت ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢ هي الثورة الأم لثورة ١٤ أكتوبر ١٩٦٣ ضد الاستعمار في الجنوب وهو ما أكدته رائد المدرسة الماركسية كارل ماركس بأن المجتمع المدني هو ميدان الصراع الطبقي المؤسس للدولة، وهو ما أدى بالفعل إلى رحيل الاستعمار وقيام الدولة في الجنوب والشمال.

أما بالنسبة لنشوء الدولة في المرحلة الثانية، مرحلة ما بعد الاستقلال في الجنوب والثورة في الشمال، ظهرت دولتان ذات توجهات إيديولوجية مختلفة فالدولة في الجنوب كان توجهها ماركسياً هذا التوجه أصدر تشريع لقيام منظمات حرافية تتبع الحزب الحاكم فقط وتخدم توجهاته الشيوعية لفترة، بحيث تكون في الظاهر منظمات تطوعية لكنها حكومية الجوهر والإدارة تخدم النظام السياسي ولصيقة به، أو ما يسمى بمنظمات الكونكوز، ورغم أن بروز منظمات الكونكوز كان ظاهرة لصيقة بدول أوربا الشرقية وروسيا، إلا أنها سرعان ما وجدت طريقها

كذلك لبعض الدول العربية واليمن الجنوبي خاصة ذات الخبرة بالأنظمة الشمولية[١].

إن غياب أي حضور للمنظمات غير الحكومية كما هو غياب أدوار القوى والمنظمات السياسية، من غير تلك الفاعلة في الدولة، لا ينفي حضوراً فاعلاً لمجتمع مدني فحسب، إنما يحجب ويضعف من إمكانية تشكله وبالتالي بروز فاعليته في السياق المجتمعي العام، فلا مجتمعاً مدنياً فاعلاً بدون ديمقراطية قابلة للحياة والتطوير ولا ديمقراطية بدون حضور ووجود لقوى وتجمعات سياسية من غير الأحزاب الرسمية، الفاعلة والمؤثرة ومن دون تداول للسلطة وسيادة للقانون، وعلى الرغم من أن الأحزاب الشمولية تشكل جزء في المجتمع السياسي في مواجهة المجتمع المدني والذي يضم كل القوى والتنظيمات الأخرى التي لا يشكل الوصول للسلطة أحد أهدافها، وإن كانت السياسة أحد أنشطتها غير المباشرة[٢].

أما في الشمال فكان لظهور الدولة ذات توجه شبه ليبرالي أعطى استقلال نسبي للمجتمع المدني عن الدولة في الشمال وصدر قانون رقم (٢٦) لسنة ١٩٦٣ الذي نظم قيام الجمعيات التعاونية الذي أنشئت بموجبه العديد من الجمعيات التعاونية المختلفة، مارست أنشطة مختلفة في المجال الثقافي والاجتماعي والتعاوني، وكان يطلق على تلك المنظمات منذ قيام الثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢ ما بين عامي (١٩٦٦-١٩٦٧) الجمعيات التعاونية وهي فترة حرب أهلية طاحنة غذتها

---

(١) باقر سليمان النجار: المجتمع المدني في الوطن العربي، واقع يحتاج إلى إصلاح، المستقبل العربي، العدد ٣٥٨ن نيسان/ أبريل ٢٠٠٧، ص٦١.

(٢) المرجع السابق نفسه، ص٦١.

الأقطاب الدولية، وكانت مهمتهما الدفاع عن الثورة والجمهورية هي المهمة الأولى أمام البلد وجميع قواها الوطنية فكان ظهور التعاون الإصلاحي والتعاون المهادن يرتبط بتطور الأحداث والمواقف على ا لساحة اليمنية حينذاك، وهذا التشابك سواء في الأداء أو الأفكار أو التطبيق لا يستطيع أحد أن يجزم الإنسان أنه كان بالإمكان لأحد أن يلقي الآراء والأفكار التعاونية غير الإصلاحية و المهادنة أو أنه لا وجود لها على الإطلاق[1].

إلا أنه كان لظهور فكرة التعاون من جديد بشكل أشمل وإطار أوسع في منتصف السبعينيات على أسس نظرية تعاونية وسياسية تعاونية وهو ما كان يسمى في ذلك الوقت بالاتحاد العام لهيئات التعاون الأهلي للتطوير والذي منحته الدولة الدعم الكامل والاستقلالية التامة وبالفعل كان لتلك الفترة حتى عام ١٩٨٥م فترة ازدهار العمل الأهلي في اليمن الشمالي سابقاً حيث قامت هذه المنظمات بعدد كبير من مشاريع البنية التحتية العملاقة في معظم محافظات الجمهورية العربية اليمنية سابقاً، إلى أن تدخلت الدولة وضمته في عام ١٩٨٥ إلى السلطة المحلية، وكان ذلك يمثل انطفاء وارتداد للمجتمع المدني في ذلك الوقت، وفي السياق ذاته يمكن القول أنه ينطبق على المجتمع المدني اليمني في تلك الفترة مقولات المهتمين الأوائل بمفهوم المجتمع المدني تزيد من جدلية الصراع بين الدولة والمجتمع المدني فالمجتمع المدني لا يظهر في إطار الدولة المستبدة في رأي جون لوك على عكس توماس هوبز وهو يعمل وفقاً لمنطقه الخاص وبالتمايز عن الدولة في رأي هيجل وهو الذي

---

(١) العمل التطوعي في اليمن من التعاون البسيط إلى منظمات المجتمع المدني، مرجع سابق، ص٧٩.

يحدد طبيعة الدولة وفقاً لما ذهب إليه كلاً من كارل ماركس وغرامشي، ونتيجة هذا الصراع والجدل وجدت ثنائية الدولة والمجتمع المدني في اليمن في تلك المرحلة[1].

أما فيما يخص المرحلة الثالثة وهي مرحلة قيام الوحدة اليمنية المباركة في ٢٢ مايو ١٩٩٠ بين شطري اليمن الجنوبي والشمالي سابقاً، فكان لذوبان النظامين السياسيين ذات التوجهات الأيديولوجية المختلفة في نظام سياسي واحد وفق دستور جديد يضمن كافة الحقوق السياسية والاجتماعية والاقتصادية لكافة أفراد الشعب اليمني، إلا أن ذلك الاندماج لم يكن على مستوى الفكر وإنما كان على مستوى البنى التحتية والمادية مما أدى إلى ظهور صراعات شديدة بين مختلف القوى السياسية والمتمثلة في السلطة سواء على مستوى الحزبين الحاكمين أو على مستوى الأحزاب الأخرى سواء الموالية لهذا أو ذاك أو التي تطمع في الوصول إلى سدة الحكم على أنقاض تلك الأحزاب وخاصة الأحزاب الإسلامية، فكانت تلك الفترة بالنسبة للمجتمع المدني اليمني هي نقطة ا لانطلاق الأولى فاتسع كماً ونوعاً إلا أنه لم يكن بعيداً عن تلك الصراعات التي حدثت في اليمن منذ قيام الوحدة حيث قامت الحرب الأهلية في منتصف صيف ١٩٩٤ وأدت إلى خروج عدد من القطاعات الحكومية من أركان النظام السياسي بالدولة للانفصال والعودة باليمن إلى ما قبل ٢٢ مايو ١٩٩٠ إلا أن الوحدة كانت أكبر وأسمى من كل المصالح، وهنا سقطت الأقنعة عن كل من كان يتشدق باسم الوطن عن قيام دولة مدنية ومحاربة للفساد أو غير ذلك من الأهداف المعلنة والغير

---

(١) انظر، علي عبد الصادق: مفهوم المجتمع المدني، قراءة أولية، مرجع سابق، ص٥٢-٥٣.

معلنة والتي انتهت بانتهاء الانفصال، وبدأ المجتمع المدني يتبلور بشكل جديد مبتعداً إلى حد ما عن الولاءات الضيقة والاتجاه نحو تبني سياسة وطنية تخدم اليمن والتنمية بالشكل العام.

وبهذا المعنى فالمقصود بالمجتمع المدني اليمني في مرحلة ما بعد الوحدة بأنه الشبكة الواسعة من المؤسسات والتنظيمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تطورت خلال مراحله المختلفة والتي تقوم بوظائفها وأدوارها في استقلال نسبي عن الدولة وأجهزتها الرسمية للارتقاء بالمجتمع ككل سياسياً واقتصادياً واجتماعياً باعتباره نتاج الديمقراطية نفساها وليس قاعدتها وأن الديمقراطية هي الجانب السياسي للمجتمع المدني انطلاقاً من كونه صيغة سليمة لإدارة الاختلاف والتنافس والصراع طبقاً لقواعد متفق عليها من قبل كل الأطراف ولهذا يصبح المجتمع المدني هو الضمانة الأساسية لتداول السلطة والتي تكفل الحرية للفرد والمجتمع عبر الخيار الديمقراطي ولذلك فإن العبرة في نجاح أي تجربة ديمقراطية ليست بإقامة الهياكل الديمقراطية في مجالس نيابية وأحزاب وغير ذلك ولكن في أن يشتغل الجميع بجانب اهتمامهم بإقامة الهياكل والمؤسسات الديمقراطية بتقوية خلايا المجتمع المدني اليمني بحيث يصبح بمقدوره أن يحول دون العبث بقيم الديمقراطية من قبل النظام السياسي وأن العدول عن النهج الديمقراطي سيكون أمراً باهظ التكلفة وهذا التحدي الحقيقي الذي يضاعف من عبئه وجسامته قوة الدولة الحديثة وجبروتها بما توافر لها من أدوات وصلاحيات[1].

ولتطوير المجتمع المدني إذا كان هناك رغبة من قبل الدولة وصانعي السياسات والقرارات وتوفرت رغبة وقناعة فعلية بقيمة

---

(١) المرجع نفسه، ص٥٧-٥٨.

مشاركة وشراكة المجتمع المدني فهناك مسئوليات أساسية ملقاة على عاتق الدولة لتطوير مؤسسات المجتمع المدني اليمني أن تهيئ المناخ السياسي، بمعنى آخر خلق بيئة سياسية مواتية تؤكد الحريات والديمقراطية وتحترم المشاركة[١].

وبتطبيق الفكر الماركسي عند كلاً من كارل ماركس وغرامشي، على المرحلة الثالثة لنشوء المجتمع المدني اليمني بعد الوحدة نجد أن وفقاً لفكر كارل ماركس أن الدولة هي القوة المحركة للمجتمع المدني اليمني من خلال تبنيها الدستور الجديد يسمح لأفراد الشعب القيام بتنظيم أنفسهم في منظمات وأحزاب سياسية وهو ما تم بالفعل على أيدي عدداً كبيراً من أبناء الشعب اليمني المثقفين والذين يحملون شهادات عليا سواء من الداخل أو الخارج وهذا ما أكده غرامشي في كتاباته حول هيمنة الطبقة المثقفة على تلك المنظمات والظهور بها إلى حيز الوجود والممارسة الفعلية في الواقع إلى جانب الدولة والقطاع الخاص.

وعليه يمكن القول بأن العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني ليست في هيئة نفي أو استبعاد متبادل على أساس أن الدولة كيان مستبد ومتسلط بطبيعته فيما المجتمع المدني أميل في الغالب إلى الديمقراطية، إذن المجتمع يمكن اعتباره مظهر من مظاهر الديمقراطية ولكنه في الوقت نفسه ليس هو الديمقراطية بعينها.

---

(١) انظر، أماني قنديل: مؤسسات المجتمع المدني، قياس الفاعلية ودراسة حالات، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ٢٠٠٥، ص١٧.

ثانياً: فهم المجتمع المدني اليمني عند تالكوت بارسونز

يمثل المجتمع المدني في إطار نظرية النسق الاجتماعي نسقاً مفتوح تنطبق وجهة نظر هذه النظرية على المجتمع المدني اليمني خلال مراحل نشوءه المختلفة قبل الاستقلال والثورة وبعد الاستقلال والثورة، حتى قيام الوحدة المباركة، فالمجتمع المدني اليمني تشكل في الجنوب قبل الاستقلال وكان يعتبره الاستعمار نسقاً من أنساق الدولة المدنية وجدت مع اتساع هامش الديمقراطية التي وفرها المستعمر لأبناء الجنوب وأبناء الشمال المغتربين في الجنوب بينما لم يكن للمجتمع المدني في الشمال قبل الثورة أي وجود يذكر بسبب إغلاق حكم الإمامة أي نشاط سياسي أو ثقافي أو اجتماعي فكانت منظمات المجتمع المدني التي تمثل كل الجاليات الأجنبية وأبناء اليمن من الشمال والجنوب فكان للمتطوعون العاملون في تلك المنظمات بمثابة مدخلات لتلك المنظمات، بينما النشاط الذي قامت به تلك المنظمات في الجنوب أو الشمال ضد الاستعمال في الجنوب أو حكم الإمامة في الشمال أو خدمة أبناء مناطقهم وتنمية مناطقهم بمثابة مخرجات لتلك المنظمات الغير حكومية وهذا ما تتبناه وجهة نظرية النسق الاجتماعي.

أما مرحلة ما بعد الاستقلال في الجنوب وقيام الثورة في الشمال على الرغم من التباين الأيديولوجي بين النظامين إلا أنهما تبنا منظمات المجتمع المدني التي تعمل في التنمية وتخدم توجهات الحزب في الجنوب أو الدولة في الشمال، وتم اعتبارها نسقاً اجتماعياً مفتوحاً تتلقي الدعم من قبل النظامين مما أدى إلى ازدهار العمل الأهلي في الجنوب والشمال منذ الستينيات حتى منتصف الثمانينيات إلا أنه سرعان ما تدخلت الدولة ونظمته بشكل كامل إلى النسق السياسي العام للدولة فخرج

عما كان يعرف بالعمل الأهلي إلى النشاط الموالي للحزب في الجنوب أو نشاط السلطة المحلية في الشمال.

أما في مرحلة ما بعد الوحدة وفي ضوء وجهة نظر النسق الاجتماعي، تشكل نظام سياسي قائم على الحرية السياسية من خلال الدستور اليمني الجديد، فكان بمثابة تهيئة أطر قانونية تنهي سلطة الدولة على المجتمع المدني، أي تشريعات تيسر عملية تسجيل وإشهار المنظمات إلى جانب متطلبات الإعفاء الضريبي، والحد الأدنى من العضوية لتحقيق الاستقلال الذاتي، فقد شرعت الحكومة اليمنية في عملية إعادة بناء الفضاء السياسي مفسحة المجال أمام المزيد من الحريات لكافة القوى والتيارات السياسية للتعبير عن آراءها والمساهمة في إعادة بناء الفضاء السياسي، وكانت قوى مؤسسات المجتمع المدني اليمني ومن بينها المنظمات الأهلية من أول الكيانات التي لعبت دوراً هاماً في هذا الإطار(١).

إلا أن تعاظم المشكلات الاجتماعية كالفقر والبطالة والجريمة هذه الظواهر بمجملها أظهرت عجز الدولة في اليمن في الاستجابة لهذا الحجم الكبير من الأعباء والمشكلات المتنوعة، بالإضافة إلى ذلك فلا يمكن إهمال دور العامل الخارجي في التأثير على العمل التطوعي في اليمن، والذي تتلخص أهميته في توفير الدعم المالي والفني للمنظمات الأهلية اليمنية سواء كان بطريقة مباشرة من خلال تزايد الوجود الفعلي لهذه المنظمات في اليمن(٢).

---

(١) أمجد خليل الجباس: البرلمان والجمعيات الأهلية، دراسة حالة لمشروعي قانون الجمعيات الأهلية في مصر، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ٢٠٠٥، ص٧.

(٢) موسى شتيوي: التطوع والمتطوعين في العالم العربي، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، نوبار للطباعة، القاهرة، ٢٠٠٠، ص١٩.

وبتصوري أن المنظمات الغير حكومية في اليمن ما هي إلا منظمات حداثية في الشكل والمضمون وهي في ذلك تقوم ببعض أنشطتها على العمل التطوعي الذي لا يهدف إلى ربح إلا أن البعض من أعضائها يعملون وفق إرادتهم وخيارهم الشخصي والبعض الآخر تفرض عليهم انتماءاتهم القبلية والعائلية والدينية والمذهبية، وهو واجهات لبعض القوى والتجمعات القبلية أو الدينية أو العرقية أو المذهبية مثل القبيلة والطائفة والجماعة الأثنية أجزاء من المجتمع المدني اليمني وعلى الرغم من فاعلية البعض من هذه التجمعات في العمل السياسي والاجتماعي في اليمن(١).

وتزداد أهمية المجتمع المدني اليمني ونضج مؤسساته لما يقوم به من دور في تنظيم وتفعيل مشاركة الناس في تقرير مصائرهم ومواجهة السياسات التي تؤثر في معيشتهم وتزيد من إفقارهم وما يقوم به من دور في نشر ثقافة خلق المبادرة الذاتية، وثقافة بناء المؤسسات، وثقافة الإعلاء من شأن المواطن اليمني والتأكيد على إرادة المواطنين في الفعل التاريخي والمساهمة بفاعلية في تحقيق التحولات الكبرى للمجتمع اليمني.

والقيام بدائرة واسعة من الأنشطة التي تدور حول مصالح أفرادها والقوى الاجتماعية المكونة لها أو لتقديم خدمات للمواطنين أو ممارسة أنشطة إنسانية متنوعة، فإنها تضم في صفوفها تنظيمات تطوعية تجتذب إلى ساحة الفعل وتأثير القوى اجتماعية واسعة وخاصة النقابات المهنية العمالية والحركات الاجتماعية والجمعيات الأهلية

(١) باقر سليمان النجار: المجتمع المدني في الوطن العربي، واقع يحتاج إلى إصلاح، مرجع سابق، ص٦٣.

والتعاونية والغرف التجارية والغرف الصناعية وجمعيات رجال الأعمال والمنظمات الدفاعية عن حقوق الإنسان والمرأة والبيئة والمنظمات التنموية[١].

وعلى الرغم أن المنظمات الغير حكومية اليمنية تنشط في مجالات متنوعة إلا أنها لا يوجد بينها وبين الدولة والقطاع الخاص شراكة حقيقية على الرغم من الحديث عن مفهوم الشراكة بعدد من المفاهيم مثل التنمية بالمشاركة ومسألة المجتمعات المحلية و إدماج الفئات المهمشة، أو الاتجاه نحو اللامركزية، والحكم الجيد، ويرسي مفهوم الحكم الجيد الأساس الذي تمارس من خلاله الشراكة في إدارة الشأن العام بالمجتمع، وهو يشير إلى أسلوب استخدام السلطات السياسية والاقتصادية والإدارية في إدارة شئون البلاد في كافة المستويات، إذ يتمثل في الآليات والعمليات والمؤسسات التي يتمفصل عبرها المواطنون مع مصالحهم ويوسطون خلافاتهم ويمارسون حقوقهم، ويتسم الحكم الجيد في منظمات المجتمع المدني اليمني من حيث الشراكة والشفافية والمساءلة بأنها ممارسة شكلية فقط وتفتقر إلى النضج والوعي الحقيقي المثمر الذي يقوي دور هذه المنظمات في المستقبل[٢].

---

(١) عبد الغفار شكر: نحو تفعيل شبكات المجتمع المدني، المجتمع المدني ودوره في التكامل الأفريقي، تحرير أحمد عبد الرحمن، عزة خليل، مركز البحوث العربية والأفريقية، مركز المجتمع المدني، جامعة ناتال، القاهرة، ٢٠٠٤، ص١٠١.

(٢) عبد الغفار شكر: الدور التنموي والتربوي للجمعيات الأهلية والتعاونية في مصر، سلسلة العلوم الاجتماعية، مكتبة الأسرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٥، ص١٨٥.

وتعد الشراكة موضوعاً أساسياً في الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة، إلى جانب الشركات العالمية متعددة الجنسيات، والمؤسسات الأكاديمية (جامعات ومراكز بحث) ومن هنا فإن الشراكة أضحت مسألة جوهرية وعملية بناء شراكات فاعلة في اليمن وبعض الدول العربية وخاصة دول الخليج[١].

ورغم أن المنظمات الغير حكومية في اليمن تعاني من ضعف الشراكة الحقيقية فإنها تفتقر لفاعلية التشبيك بسبب عدم توفر رؤية واضحة للأهداف المحددة التي يسعى إليها التشبيك بالإضافة إلى عدم وجود تصور واضح للأولويات، إلا أنه بالقطع هناك مساحة مشتركة فيما بينهم ينبغي أن ينطلقوا منها كتعدد وتنوع منظمات حقوق الإنسان، مع اختلاف التيارات الفكرية لنشطاء حقوق الإنسان، إلى جانب فتح أبواب الشراكة بين مؤسسات المجتمع المدني اليمني والحكومة والقطاع الخاص، وهو أمر يقوي ويدعم من المجتمع المدني اليمني، بالإضافة إلى التخطيط الدقيق للأنشطة وعملية التشبيك، والتعاون والتنسيق الدائمين للتحرك نحو الأهداف المشتركة، إلى جانب تكامل موارد المؤسسات المدنية معاً لتحقيق إمكانات التواصل والتفاعل بين الأطراف وتنفيذ الأنشطة في الواقع الاجتماعي اليمني.

وعلى ضوء ذلك يمكن القول بأن التشبيك مجموعة من العمليات والأنشطة التي تقوم بها منظمات المجتمع المدني اليمني بتحقيق التضامن

---

(١) أماني قنديل: شراكة هشة أم شراكة حقيقية، بناء شراكة المنظمات الأهلية العربية لمواجهة تحديات التنمية، التقرير السنوي الخامس للمنظمات الأهلية العربية، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، نوبار للطباعة، القاهرة، ٢٠٠٥، ص١٦.

والتساند فيما بينها[1]، ولكي تقوم منظمات المجتمع المدني بتنمية المجتمع اليمني لابد من الاعتماد على مصادر تمويل ذاتية من خلال الانتظام من قبل الأعضاء في دفع الاشتراكات المقررة إلى جانب قيام الجمعيات الأهلية باستثمار أموال الجمعية في مشروعات تنموية تدر من خلالها أموالاً ليست ربحية وإنما أموال تقوم بتوظيفها في خدمة الفئات المستهدفة حتى تتمكن من القيام بواجبها والاستقلال في صنع القرار على المستوى الداخلي، ولتكون بعيداً عن تأثيرات الدولة والمنظمات الخارجية الداعمة، ليكون مجتمعاً مدنياً وطنياً وليس تابعاً لمنظمات إقليمية أو دولية تخدم توجهات خارجية.

ثالثاً: فهم المجتمع المدني اليمني على ضوء النظريات الاقتصادية والعولمة

يعد الإسهام الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للمنظمات الغير حكومية في اليمن مهماً إلى جانب الدولة خلال مراحل تشكله المختلفة قبل الاستقلال في الجنوب الثورة في الشمال وبعد الاستقلال وقيام الثورة في الشمال، وأثناء قيام الوحدة المباركة حتى الآن، فقبل الاستقلال في الجنوب كان يقوم بمشاريع ثقافية واجتماعية وتنموية إلى جانب الاستعمار وتقديم خدمات توفير السكن والعمل لأبناء المحافظات الشمالية والذين كانوا يأتون إلى عدن للبحث عن العمل أو الدراسة، أما بعد الاستقلال في الجنوب فنشوء المنظمات الحكومية كانت وفق توجه النظام السياسي وكان مكمل لدور الدولة في الجنوب وهذا لا يختلف عنه في الشمال أن النظام السياسي مكن المنظمات الغير حكومة من

(١) انظر، أماني قنديل: تطوير مؤسسات المجتمع المدني، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، نوبار للطباعة، القاهرة، ٢٠٠٤، ص٩٠-٩٤.

الاستقلال التام في فترة السبعينيات حتى منتصف الثمانينيات ومنحها الدعم والرعاية الكاملة لتتمكن خلال هذه الفترة من القيام بأغلب مشاريع البنية التحتية إلا أنه سرعان ما تم احتواء تلك المنظمات وضمها إلى النظام السياسي ضمن السلطة المحلية حتى قيام الوحدة، وأثناء قيام الوحدة، وفي ظل العولمة انتهجت الدولة سياسة الإصلاح الاقتصادي والخصخصة فتخلت الدولة عن تقديم الخدمات الرئيسية للشعب اليمني، مما أدى إلى ارتفاع الأسعار وارتفاع قيمة الخدمات، وانتشار مساحة الفقر بشكل كبير فكان للمنظمات الغير حكومية الظهور بقوة للقيام بواجبها تجاه المجتمع والفئات المستفيدة والمستهدفة إلا أن القصور المؤسسي وضعف الدعم المالي أدى إلى فشل بعض المنظمات في القيام بخدمة أفراد المجتمع وهذا يتطلب من الجهات ذات العلاقة كالدولة والقطاع الخاص والجامعات إعادة تأهيل المنظمات للقيام بواجبها.

وعليه يمكن القول أن تهيئة بيئة سياسية وقانونية ونشر ثقافة التطوع في المجتمع إلى جانب الشراكة والتشبيك وتوفير مصادر تمويل ذاتي مثلت السياق الفكري والاجتماعي والقانوني والاقتصادي لنشأة وتطور المجتمع المدني في اليمن في السياق التاريخي والسياسي والاجتماعي والثقافي حتى قيام الوحدة المباركة في ٢٢ مايو ١٩٩٠ وما تبعها من تطور كمي ونوعي.

الاستنتاجات:

- كان لوجود الاستعمار البريطاني في الجنوب أثره في العمل على توسيع هامش الديمقراطية والتي أدت بدورها بالتشكل الجنيني لمنظمات المجتمع المدني لأبناء المحافظات الجنوبية والشمالية قبل الاستقلال في الجنوب وقيام الثورة في الشمال.
- مثل قيام الثورة ضد حكم الإمامة في الشمال والثورة في الجنوب ضد الاستعمار البريطاني إلى نشوء نظامين سياسيين ذات أيديولوجية مختلفة كل نظام عمل تشكيل منظمات وجمعيات وفق توجهاته السياسية وخدمة لمصالحة الخاصة ولم تعتمد على المبادرات الشعبية للمجتمع المدني الحديث.
- بعد قيام الوحدة اليمنية المباركة متزامن مع انتهاء الأقطاب المتعددة التي كانت تحكم العالم وظهور القطبية الأحادية التي سيطرت على العالم وحاولت تشكيله وعولمته وفق نظام عالمي واحد اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً، إلا أن اختلاف البناء الاجتماعي والاقتصادي لدول العالم الثالث أدى إلى اصطدام هذه القوة مع تلك الشعوب مما أدى بها إلى استخدام القوة العسكرية لاحتلال بعض هذه الشعوب محاولة السيطرة على ثرواتها ومقدراتها الاقتصادية تحت مسميات وفق التباين الثقافي والاجتماعي والإثني على مستوى القطر الواحد أو الأقطار ذات الهوية الواحدة.
- قيام المجتمع المدني اليمني بعد الوحدة نتيجة تهيئة بيئة سياسية وتشريعة له أدت إلى تطوره الكمي والنوعي، إلا أنها تعاني من القصور المادي والمؤسسي.

***

الفصل الرابع

نشأة وتطور المجتمع المدني في اليمن

تمهيد:

أولاً : واقع العمل الطوعي في اليمن.

١- واقع المنظمات الأهلية في اليمن.

٢- الملامح العامة للمنظمات الأهلية.

٣- الشراكة.

ثانياً : متغيرات العمل الأهلي في اليمن.

ثالثاً : تطور وتوزيع المنظمات غير الحكومية

١- نشأة المجتمع المدني في اليمن.

٢- الحجم الكمي والتوزيع الجغرافي للمنظمات الأهلية.

رابعاً : مجالات نشاط المنظمات غير الحكومية.

- الفئات المستهدفة من أنشطة المنظمات الأهلية.

خامساً: مستقبل القطاع الأهلي بعد صدور قانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية رقم (١) لسنة ٢٠٠١.

الاستنتاجات.

تمهيد:

تلعب الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية في أي مجتمع من المجتمعات دوراً محورياً في نمو وتطور مؤسساته المختلفة وقد كان لهذه الظروف التي سادت في اليمن في مراحله المختلفة دوراً أساسياً في نشوء وتطور منظمات المجتمع المدني.

ولهذا فإن الحديث عن الجذور التاريخية للمجتمع المدني في اليمن لا يمكن تناولها بمعزل عن السياق التاريخي والسياسي والاجتماعي والاقتصادي لنشوء وتطور المجتمع المدني في العالم العربي.

فظهور وتأسيس المنظمات الأهلية من المجالات الحديثة التي برزت على الساحة العربية، ولذلك فإن الاهتمام العلمي والأكاديمي بها لا يزال ضئيلاً وهو الأمر الذي يتطلب منا وضع المنظمات الأهلية في أولوية أجندة البحث العلمي وفقاً لمستويان، المستوى العلمي الذي يستهدف معرفة حجم الإسهام الاقتصادي والاجتماعي للمنظمات الأهلية وكيفية إدماجها في تنفيذ برامج وسياسات التنمية الشاملة خاصة مع تبني سياسة الخصخصة وإعادة الهيكلة وانسحاب الدولة من المجال الاجتماعي، والمستوى العلمي مدى قدرة المؤسسات العلمية والأكاديمية العربية من تبني المفاهيم الحديثة اجتماعياً وسياسياً، وثقافياً وبلورتها وتبيئتها أي اكتسابها معاني ودلالات تعبر عن حركية الواقع المجتمعي[1].

---

(1) فؤاد الصلاحي: واقع المنظمات الأهلية في اليمن، النشأة، التطور، مجالات النشاط، المعوقات، (دراسات يمنية، **مجلة فصلية تصدر** عن مركز الدراسات والبحوث اليمني، العدد ٧٣، أبريل – يوليو ، صنعاء، ٢٠٠٤، ص٤٣.

فالمجتمع المدني العربي شهد طوال تاريخه أشكالاً متعددة من هذه المنظمات، لعبت دوراً فاعلاً في الممارسة المنظمة للعطاء والتطور والتكامل الاجتماعي والمشاركة الإيجابية في أعمال الخير ودرء المخاطر، ونشر الوعي والتعاون والاستنارة، واتسمت بتراكم تقاليد وممارسات متواصلة.

فكان للمسجد منذ فجر الإسلام دوراً مهماً في هذا السياق لم يقتصر على أداء الشعيرة ولكنه مثلْ مؤسسة تعليمية ثقافية واجتماعية، وخاصة في فترات غياب الدولة، وتردي أحوال المجتمع، حيث أُعتبر مكاناً لتلقي العلم على أيدي متطوعين من العلماء ورجال الدين، فيما عرف باسم (الزوايا) في ليبيا والجزائر، و (الخلاوى) في السودان، و (المحضرة) في المغرب وموريتانيا، و (الكتاتيب) في مصر، والتي كانت جميعها بمثابة بنى تعليمية شعبية اتخذت من المساجد مكاناً لها، كذلك لعب الوقف الإسلامي الذي نشأ بعد الهجرة بفترة، دوراً تاريخياً في تغذية العمل الخيري وتمويل المنظمات الأهلية، وانتشر في العالم العربي، وبخاصة في عهد السلاجقة، وتضمنت أشكاله الوقف الأهلي ذا الطبيعة الأُسرية والوقف الخيري ذي الطبيعية الجماعية والأغراض الخيرية، ويعرف الوقف بأنه تخصيص أطيان أو عقارات وغيرها لمنفعة وخدمة الفقراء والمحتاجين، ويكون له منه حق التمتع الدائم بالريع الناتج عنه، ويسمى أحياناً "الحبس" لأنه بمجرد أن يسجل تغدو ملكيته غير قابلة للتصرف فيها أو التنازل عنها أو توزيعها.

وقد اتجهت مخصصات الوقف لتحقيق العديد من الأعمال الخيرية، مثل حفر الآبار وغرس الأشجار وتعبيد الطرق، وإنشاء

المارستانات والمساجد والمدارس ودور المجذومين ومرضى العقول والمقابر والملاجئ[1].

وبجانب المسجد والوقف، كانت الطرق الصوفية والتي عكست هي الأخرى هذا الارتباط بين الدين والمبادئ التي ينطوي عليها من جانب، والعمل الخيري والتكافل الاجتماعي من جانب آخر، والطرق الصوفية هي منظمات تطوعية غير رسمية نشأت في القرنين الأول والثاني الهجري، تضم مجموعة من المسلمين الذين التفوا حول معلم أو قائد ديني من أجل التقرب إلى الله من خلال العبادة والعمل الخيرية، والطرق الصوفية كانت ومازالت أشهر المنظمات التطوعية غير الرسمية، ذات الجذور الشعبية في المنطقة العربية والدول الإسلامية، إلى جانب الدور الذي تلعبه الزكاة في تمويل الجمعيات والمؤسسات الخاصة[2].

كما كان للمثقفين ورجال الدين وبعض فئات النخبة التقليدية مثل الأعيان والأمراء وكذل العنصر النسائي في حركة تطور المجتمع المدني في بعض الأقطار العربية مثل السعودية حيث كان للمرأة دور رائد في تأسيس الجمعيات الخيرة، وكذلك في فلسطين في العشرينيات والثلاثينيات من القرن الماضي بسبب الظروف السياسية والحظر على تجمع الرجال، ولعبت المرأة أيضاً دوراً رائداً في قيادة العمل الاجتماعي والسياسي من خلال الجمعيات في مصر.

(1) محمد حافظ دياب: الخطاب الأهلي،مساءلة نقدية، مرجع سابق،ص ص١٤-١٥

(2) أماني قنديل: المجتمع المدني في العالم العربي، دراسة للجمعيات الأهلية العربية، مرجع سابق، ص٢٩.

بالإضافة إلى تأثير الإرساليات التبشيرية الدينية الوافدة من الغرب، إلى جانب تأثير الأقليات الدينية والعرقية، وكذلك تأثير الاستعمار على تشكل الجمعيات الأهلية وأنماط نشاطها[1].

وفي اليمن أدت الظروف البيئية الصعبة إلى نشوء عادات وتقاليد معينة دعمت دور التعاونيات بحيث جعلت منها الدعامة الرئيسية لمنظمات القطاع الثالث، وإذا كانت التعاونيات في تجربة الغرب ومفهومه تعتبر حالة حدية تقف على الخط الفاصل بين المنظمات الطوعية والمنظمات الهادفة إلى الربح، فإن التعاونيات في حالة اليمن تشمل جهداً جماعياً وعملاً طوعياً نابعاً من مبادرات شعبية، وهي تنهض بدور بارز في سداد احتياجات المجتمعات المحلية فيما يتعلق ببناء المدارس والمستشفيات والطرق والمساكن[2].

من خلال ما جمع من مادة علمية يمكن القول بأن الاختلافات بين الأقطار العربية في النشأة الأولى لهذه المنظمات والتي عرفت منذ بداياتها باسم الجمعيات، بعضها يعود إلى بدايات القرن التاسع عشر (مصر ١٨٢١)، وبعضها الآخر يعود إلى الربع الأخير من القرن التاسع عشر، وأوائل القرنين العشرين (تونس ١٨٦٧، العراق ١٨٧٣، لبنان ١٨٧٨، الأردن ١٩١٢، فلسطين ١٩٢٠)، أما في أقطار الخليج العربي، فقد كانت نشأة المنظمات التطوعية الخاصة من خلال النوادي الثقافية في البحرين(١٩١٩)، والكويت (١٩٢٣)، ثم كانت الطفرة في

(1) انظر، مرجع سابق، ص ص ٣٧، ٣٩.

(2) أماني قنديل: القطاع الثالث في العالم العربي، مواطنون، دعم المجتمع المدني في العالم، سيفيكوس التحالف العالمي لمشاركة المواطنين، ١٩٩٤، ترجمة دار المستقبل العربي، القاهرة، ١٩٩٥، ص١٥٣.

الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين، حيث توالى إنشاء هذه المنظمات في السعودية والكويت وقطر وسلطنة عمان[1].

أما بالنسبة لليمن فقد كان البداية الحقيقة للمجتمع المدني لا تبتعد كثيراً عن مثيلاتها في بعض البلدان العربية والتي سوف نتعرض لها من خلال التغيرات التي أدت إلى نشوء العمل الأهلي وتطوره ونشاطه وواقع العمل الأهلي وحجمه في الواقع اليمني.

أولاً: واقع العمل الطوعي في اليمن

شهد تاريخ اليمن الحديث تنامياً للعمل الجماعي والتطوعي في عقدي السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين في إطار تجربة هيئات التعاون الأهلي للتطوير، ومع ذلك يلاحظ تراجع العمل التطوعي ومحدوديته في منظمات المجتمع المدني، إذ لا يتوافر لديها متطوعون دائمون باستثناء أعضاء مجالس الإدارة، ويتفاوت نقص المتطوعين لدى المنظمات وفقاً للمنظمة ومجال وتاريخ بداية نشاطها.

فالمنظمات حديثة التأسيس والتي تنشط في المدن وخاصة في مجال الثقافة، والمعلوماتية، والحقوق، الحريات تعاني من قلة المتطوعين في شكل يفوق وضع المنظمات الريفية التي تنشط في مجال التنمية المحلية لاسيما تلك التي تأسست منذ فترة بعيدة[2].

كما أن التطوع ينشط في حالة الكوارث الطبيعية مما يجعله موسمياً، فضلاً عن أن المتطوعين غالباً ما يكونون من الذكور، فتشير

---

(1) أماني قنديل: المجتمع المدني في العالم العربي، دراسة للجمعيات الأهلية العربية، ص٣٧.

(2) وزارة التخطيط والتنمية، تقرير التنمية البشرية في اليمن، ٢٠٠٠-٢٠٠١، ص٣٨.

نتائج الدراسات التي أجريت على عينة من المنظمات في اليمن إلى أ، نسبة (٤٠%) من إجمالي المنظمات التي أجريت عليها الدراسة تعاني دائماً من نقص المتطوعين الذكور مقابل نسبة (٣٥%) من إجمالي المنظمات تعاني دائما من نقص المتطوعين من الإناث[1]، ويمكن القول أن تراجع العمل التطوعي في اليمن يرجع إلى عدة أسباب أهمها:

١- اتجاه الأفراد نحو استغلال أوقاتهم في أعمال إضافية بأجر مادي لتحسين ظروفهم المعيشية في ظل تراجع مستوى دخل الفرد وتوسع ظاهرة الفقر.

٢- عدم توافر الوعي الكافي لمفهوم العمل التطوعي لدى العديد من المتطوعين وعدم تقديرهم لمدى أهمية العمل التطوعي في تنمية المجتمع.

٣- تدني قيم المشاركة والعمل التطوعي نظراً لأن نشاط الكثير من المنظمات يغلب عليها الطابع الرعائي بأساليبه التقليدية وعدم قدرتها على تجديد أنشطتها وآليات عملها وعلاقاتها مع أفراد المجتمع.

٤- عدم التواصل المستمر بين منظمات المجتمع المدني والفئات المستفيدة من خدماتها وبرامجها وعدم إشراكهم في إدارة الأنشطة الموجهة إليهم، يؤدي إلى سيادة روح اللامبالاة وتراجع روح التطوع.

٥- استمرار نفس القيادات على رأس بعض منظمات المجتمع المدني ولفترات طويلة وتسخير نشاطها لخدمة أغراض تلك القيادات ولد

(1) نورية حمد: قائد الشرجبي: مرجع سابق، ص٧٣.

شعوراً عاماً بعدم الرضاء والسخط في المجتمع مما جعل آثاره تنعكس على عزوف الأفراد عن التطوع لشعورهم بأن تلك المنظمات لا تعمل إلا لتحقيق مصالح قياداتها.

٦- عجز منظمات المجتمع المدني عن جذب المتطوعين والتواصل معهم وتكوين صورة إيجابية عن المنظمات وأهدافها نظراً لضعف قدراتها الاتصالية والإعلامية ورغم تأثير العوامل السابقة على العمل التطوعي في منظمات المجتمع المدني في اليمن إلا أن ذلك لا يعني اختفاء العمل التطوعي من المجتمع اليمني، بل يشير إلى فشل المنظمات في هذا الجانب وإلى ضرورة قيامها بإيداع برامج وآليات لاستنهاض الروح التطوعية لدى أفراد المجتمع[1].

١- واقع المنظمات غير الحكومية في اليمن:

إن العمل الأهلي التطوعي في اليمن إلى حد كبير له طبيعته الخاصة التي تعكس طبيعة البنية الاجتماعية التي يوجد عليها بكل عناصرها المتناقضة والمختلفة، والتي تتمفصل فيما بينها لتشكل الواقع الاجتماعي للمجتمع اليمني، وهي التناقضات التي تستقطبها عناصر عديدة ابتداء من القبلية في أقصى صورها التقليدية في مقابل الصفوة الحديثة في أكثر حالاتها تشبعاً بالثقافة الغربية، وكذلك الاستقطاب الواقعي بين الثراء والغنى في مواجهة الفقر المدقع والموحش، ذلك بالإضافة إلى بالاستقطابات الأيديولوجية الحادثة على أرض الواقع اليمني، وهو الواقع الذي يحقق تكاملاً بين المتناقضات بغير تنافر وهي

(1) عليان الهيصمي: مرجع سابقن، ص ص ٧٦-٧٧.

الطبيعة التي تمنح الواقع اليمني خصوصية، وهي الخصوصية التي ألقت ببعض ظلالها على حالة العمل التطوعي[1].

وفي واقع الحال إذا كانت العوامل الداخلية، من تطور سياسي، وتعددية سياسية وحزبية وديمقراطية سائدة وتطور تشريعي قد أسهمت في تنامي وتداعي قيام المنظمات والمؤسسات الأهلية وأسهمت في ترسيخ دعائم المجتمع المدني في اليمن، فإنه من جانب آخر لعبت المتغيرات الدولية دوراً هاماً في هذا التطور الحادث، وخاصة أن العالم الخارجي قد سبق بمسافات واسعة إلى الاهتمام بالعمل الاجتماعي الأهلي، وأخذ يركز على مسائل حقوق الإنسان، والمرأة والطفل، والفقر، والبيئة، ويطرح بشدة المشاركة الشعبية وتعبئة المواطنين في المجالات التنموية المختلفة، وقد طرح دور المنظمات الأهلية والنشاط الجماهيري في المؤتمرات الدولية ومن أهمها مؤتمر السكان لقاهرة ١٩٩٤، مؤتمر المرأة بكين ١٩٩٥، مؤتمر التنمية كوبنهاجن ١٩٩٥، وغيرها من المؤتمرات.

ولم يعد المجتمع المدني اليمني بمعزل عن مجريات الأحداث والتطورات العالمية، بل أصبح متفاعلاً معهما وذلك بالمشاركة في كل هذه المؤتمرات والملتقيات الدولية أو بانضمامه إلى جملة الاتفاقيات والمقررات الدولية ولعل أهمها على سبيل الذكر.

- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة.

---

(1) علي ليلة: دور المنظمات الأهلية في مكافحة الفقر، مرجع سابق، ص ص ٢٥١-٢٥٢.

- اتفاقية القضاء على أشكال التمييز ضد المرأة.
- العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.
- اتفاقية حقوق الطفل، وغيرها من الإعلانات والاتفاقيات التي تعزز من التطور الاجتماعي[1].

وقد صادقت اليمن على جميع الاتفاقيات المذكورة وتضمنها الدستور اليمني والتشريعات المنبثقة عنه[2].

ومع بداية التسعينيات وقيام دولة الوحدة وانتهاج الديمقراطية والتعددية السياسية والحزبية نشأت ظروف وشروط سياسية وقانونية لإحداث مزيد من التطوير لنظرة الدولة للعمل الأهلي والتعاوني واعتباره شريكاً أساسياً للجهود الرسمية في عملية البناء والتنمية وظهر واضحاً أمام الدولة وفي ظل توجهاتها الجديدة التي تفسح المجال واسعاً أمام القطاع الخاص والقطاع الأهلي وتركيز وظيفتها على تلك المجالات الرئيسية قد اتخذت خطوات عملية لتأمين مشاركة واسعة للعمل الأهلي في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ومن هذه الإجراءات التعديل الكامل للقوانين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ومن هذه الإجراءات التعديل لكامل القوانين القديمة الخاصة بهذا القطاع وإصداء قوانين وتشريعات جديدة تنسجم مع ما تضمنه الدستور من نصوص متقدمة ومشجعة بشأن حرية المواطنين وتشكيل منظماتهم الطوعية وهذه

---

(1) وزارة الشئون الاجتماعية والعمل، المسح الميداني للجمعيات والمؤسسات الأهلية في اليمن، مرجع سابق، ص ص ١٨-١٩.

(2) انظر: الجمهورية اليمنية، منشورات اللجنة الوطنية العليا لحقوق الإنسان، الاتفاقيات والمواثيق الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان التي صادقت عليها اليمن، ط٢، اليمن الحديثة للطباعة، صنعاء،٢٠٠٢، ص٩-٢٣.

القوانين هي: القانون رقم (١) لعام ٢٠٠١ بشأن الجمعيات والمؤسسات الأهلية، والقانون رقم (٣٩) لعام ١٩٩٨) بشأن الجمعيات والاتحادات الأهلية، والقانون رقم (٣٥) بشأن تنظيم النقابات.

ومما يميز هذه القوانين مشاركة الجمعيات والاتحادات والنقابات خلال المؤتمرات والاجتماعات الموسعة التي تنظمها وزارة الشئون الاجتماعية والعمل وهو أمر ساهم إلى حد كبير في إيجاد صياغات تتغلب على الكثير من المصاعب والقيود التي كانت تكبل العمل الأهلي والتعاوني وتقف أمام تفاعله ونموه بما يتناسب مع احتياجات ومتطلبات التنمية[1].

إن التحولات السياسية التي ارتبطت بدولة الوحدة خلقت مناخاً ليبرالياً ساعد على اتساع الفضاء الجمعوي حيث ظهرت عشرات الأحزاب والجمعيات والنقابات والاتحادات ومراكز الأبحاث[2]، ويوضح الجدول التالي الحجم الكمي وفق مسار التطور التاريخي للمنظمات الأهلية.

(1) على صالح عبد الله: مرجع سابق، ص ص ٦١-٦٢.

(2) فؤاد الصلاحي: دراسات يمنية، مرجع سابق، ص٥٦؟

جدول (١) التطور التاريخي للمنظمات الأهلية منذ قيام الوحدة حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٦ في اليمن(*)

العـــــــام	العـــــــدد
١٩٩٠	٢٨٦
١٩٩١	٩٣
١٩٩٢	١٧٥
١٩٩٣	١٥٩
١٩٩٤	٦١
١٩٩٥	١٢١
١٩٩٦	١٢٣
١٩٩٧	٦١
١٩٩٨	٣٤٨
١٩٩٩	٤٩٥
٢٠٠٠	٣٩٩
٢٠٠١	٥٤٦
٢٠٠٢	٦٣٧
٢٠٠٣	٨٠٥
٢٠٠٤	٥٨٣
٢٠٠٥	٧١٥
٢٠٠٦	٢٥
الإجمـــــــالي	**٥٦٣٢**

المصدر: تم تصميم الجدول من قبل الباحث بالاعتماد على المصادر التالية:

١- عليان الهيصمي: تطور منظمات المجتمع المدني في اليمن، جدول رقم (٢)، ص٦٦. .

٢- عبد الحكيم الشرجبي: بناء شراكة المنظمات الأهلية لمواجهة تحديات التنمية، التقرير السنوي الخامس للمنظمات الأهلية العربية، ص٣١٣، ص٣٢٦.

٣- وزارة الشئون الاجتماعية والعمل، البيانات الصادرة عن الإدارة العامة للجمعيات والاتحادات.

(*) لم يحصل الباحث على أي بيانات أو إحصائيات أخرى بطريقة مباشرة أو غير مباشرة عن تأسيس أي منظمة حتى إعداد هذا البحث.

من قراءتنا للجدول نلاحظ أن منظمات المجتمع المدني تضاعفت بشكل كبير، إلا أن حجمها لا زال محدوداً مقارنة بحجم السكان.

٢ – الملامح العامة للمنظمات غير الحكومية في اليمن:

يمكن تحديد الملامح العامة للمنظمات الأهلية العاملة في الواقع الاجتماعي في اليمن بالرجوع إلى السياق التاريخي لتلك المنظمات من حيث النشأة والأنشطة التي تقوم بها إلى جانب التمويل الذي تعتمد عليه المنظمات في تنفيذ أهدافها التي تأسست من أجلها ويمكن إجمال تلك الملامح في الآتي:

- حداثة النشأة، فمن الملاحظ أن واقع العمل الأهلي في اليمن أن نسبة محدودة منه كانت قائمة فيما قبل ١٩٥٩، الأمر الذي يشير إلى الحداثة التاريخية للعمل الأهلي بمعناه الحديث في المجتمع اليمني.
- تنوع وتعدد نشاطات المنظمات الأهلية أدى إلى بروز عدة حقائق تتمثل في ارتفاع نسبة الأنشطة العلمية والثقافية بين أنشطة هذه الجمعيات، وذلك يرجع إلى أن هذه الأنشطة تخدم احتياجات الصفوة المثقفة ذاتها، ونظراً لأنها الصفوة التي تلعب دوراً أساسياً في نشأة العمل الأهلي بمعناه الحديث، إلى جانب ارتفاع نسبة أنشطة التوعية ضمن أنشطة الجمعيات، وذلك يعكس كذلك رغبة الصفوة المثقفة للارتقاء بواقعها الاجتماعي، بحيث بلغت نسبة هذه الأنشطة نحو ٧٩,٣% ثم تأتي بعد ذلك مجموعة الأنشطة التي تشكل خدمات لصالح الجماهير الفقيرة التي تحاول الصفوة المثقفة الارتقاء بواقعها، وذلك باعتبار أن غالبية المنظمات الأهلية أسستها الصفوة المثقفة بالأساس، سواء تعلقت هذه الخدمات بالجوانب الصحية أو التعليمية أو الرعاية الاجتماعية أو السكنية والبيئية، فالمعتقد أن

معظم الأنشطة التي تؤدي هذه الخدمات موجهة بالأساس للشرائح الفقيرة في المجتمع اليمني.

- يعتبر التمويل ركيزة أساسية في العمل الأهلي لكي يؤدي وظيفته بكفاءة عالية ويتمكن من تحقيق أهدافه واهتماماته، فأغلب المنظمات الأهلية تعتمد على التمويل المحلي بالرغم من فقر المجتمع اليمني، إلا أنه يعتقد رجوع ذلك إلى العواطف الدينية التي تساعد على تعبئة البشر من أجل تمويل الأعمال الخيرية، بالإضافة إلى الزكاة التي يمكن جمعها لدعم العمل الأهلي، خاصة الموجه لتطوير أوضاع الفقراء، إلى جانب التمويل الأجنبي والذي يأتي في المرتبة الثانية، لإدراك المنظمات الأجنبية حالة الفقر التي عليها المجتمع اليمني، هذا بالإضافة إلى مؤسسات التمويل الدولي والدول الغربية يهمها أن تخلق حالة من الاستقرار الاجتماعي في المجتمع اليمني، ثم يأتي التمويل العربي متأخراً، وكان من المتوقع أن يسبق التمويل الأجنبي، بخاصة التمويل الصادر عن بعض دول الخليج، إلا أنه يبدو أن الأخيرة تساعد الدول العربية والتي منها اليمن بأساليب أخرى، بالطرق الرسمية[1].
- التداخل الواضح بين الثقافة التقليدية والثقافية المدنية الحديثة.
- تزايد الحجم الكمي للمنظمات والمؤسسات الأهلية مقابل تدني حجم فاعليتها.
- استمرار إغلاق وتجميد عدد من الجمعيات والمنظمات كل عام نتيجة للصراعات المحتدمة بين قيادات العمل الأهلي وغياب الممارسة الديمقراطية.

(1) انظر: علي ليلة، مرجع سابق، ص ص ٥٢-٥٨.

- عدم استمرارية بعض الجمعيات نتيجة لموت أو سفر مؤسسها.
- تسييس العمل الأهلي أحد أسباب ظهور وانقطاع عدد من الجمعيات والمؤسسات وبسبب الانشقاقات في عدد من الجمعيات والمنظمات.
- ضعف العوامل الاجتماعية والثقافية للمجتمع المدني.
- موسمية النشاط الأهلي وتكراره من حيث المجال وفي نفس الحيز السكاني.
- تمركز النشاط الأهلي في المراكز الحضرية ومحدوديته في الريف.
- محدودية العمل الأهلي في إطار التخصص في الأنشطة والمجالات.
- ضعف كبير في عملية التنسيق والتكامل (التشبيك).
- غالبية الإسهام الأهلي في المجال الرعائي الخدمي من منظور البر والإحسان.
- ظهور تحول بطيء في العمل الأهلي نحو الدور التنموي.
- غياب كلي للإسهام الأهلي في مجال حقوق الإنسان والمرأة يعتمد بشكل أساسي أجندة المانحين.
- بالرغم من إقرار الحكومة اعتماد الشراكة مع المنظمات الأهلية إلا أن هذه الأخيرة لا يزال دورها ضعيف وغير فاعل، والأولى غير جادة بتوسيع فرص المشاركة الأهلية.
- يتضاءل حجم الجمعيات والمنظمات الأهلية العاملة في مجالات حقوق الإنسان والعمل الدفاعي، البيئة، المهمشين، التدريب، العاطلين عن العمل.

- استمرار ملامح الضعف التنظيمي والهيكلي والإداري (ضعف الماسسة) في غالبية المنظمات الأهلية.
- غياب الشفافية في نشاط المنظمات الأهلية التي لا تفصح عن مصادر تمويلها وحجمه أو حتى عن مجالات عملها وما تحقق منها.
- محدودية كبيرة في حجم الجمعيات والمنظمات الأهلية التي تغطي في نشاطاتها عموم الجمهورية.
- مجمل النشاط الأهلي وإسهاماته في مكافحة الفقر يعمل فقط على التخفيف من حدة الفقر والتحسين الآني للمستهدفين دون العمل على تغيير واقع الفقراء.
- الضعف الكبير في القاعدة الاجتماعية (قاعدة التأييد والمناصرة والاستجابة).
- الممارسة الانتقائية في نشاطات مؤسسات المجتمع المدني.
- بروز عدد من المنظمات الأهلية التي تأسست بغرض المكسب المادي والوجاهة الاجتماعية.
- تزايد حضور المنظمات الأهلية اليمنية ومشاركتها في عدد من المؤتمرات الإقليمية والدولية خاصة منذ بداية حقبة التسعينيات من القرن الماضي.
- تعكس نشأة وتطور المنظمات المدنية الأهلية ملامح ليبرالية في النظام السياسي كمؤشر إيجابي لعملية التحول الديمقراطي المعلنة منذ عام ٩٠.
- شكلت المنظمات الأهلية آليات مؤسسية وتنظيمية من شأنها تمكين المرأة من المشاركة في النشاط العام وإدماجها في التنمية[1].

(1) فؤاد الصلاحي: دراسات يمنية، مرجع سابق، ص ص٨٧-٨٩.

٣ – الشراكـــــــة:

في السنوات الأخيرة اكتسبت المشاركة الشعبية في شئون المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية أهمية كبيرة على مستوى العالم، وقد أتاح التطور الديمقراطي للجمهورية اليمنية الظروف والمجال للمنظمات غير الحكومية للتكاثر والانتشار والتنوع والمشاركة في اتخاذ القرار وتصميم البرامج خاصة في المجالات المتصلة باحتياجات السكان وقضايا المرأة وتمكينها.

وقد بات الآن واضحاً الدور المعول على هذه المنظمات والهيئات في إيصال الخدمات الصحية والاجتماعية إلى المجتمعات المحلية والصغيرة التي قلما تصلها تلك الخدمات في التثقيف والتوعية، وذلك بفضل التكوين الإداري المبسط لهذه المؤسسات ومرونتها واتصالها بالمجتمعات المحلية[1].

وفي إطار علاقة الشراكة لن تحل المشكلة بتقليص دور الدولة بسبب محدودية قدرتها لصالح باقي الشركاء، بل على العكس يجب إضافة مهمة أساسية إلى مهامها وهي تهيئة البيئة والعمل على تعزيز وبناء قدرات كافة المؤسسات والتنظيمات المجتمعية، وبذلك تحقق الشراكة بين دولة قوية ومجتمع مدني قوي يحقق أقصى النتائج الإيجابية، مما يؤكد على أهمية بناء وتنمية القدرات وليس رسم حدود هذا القطاع أو ذاك[2].

---

(1) الجمهورية اليمنية، المجلس الوطني للسكان الأمانة العامة، السياسة الوطنية للسكان في الجمهورية اليمنية، ٢٠٠١ – ٢٠٢٥، برنامج العمل السكاني، ٢٠٠١ – ٢٠٠٥، ص٣٩

(2) محمد علي الحاج: المجتمع المدني والشراكة مع الحكومة من أجل تنمية مستدامة، الجمهورية اليمنية، الأمانة العامة للمجلس الوطني للسكان بالتنسيق مع نقابة المهن التعليمية والتربوية والأمانة، وثائق المنتدى الوطني لقيادات مؤسسات المجتمع المدني، صنعاء، خلال الفترة من ١٤–١٦ مايو ٢٠٠١، ص١٩٤.

وفي سياق الشراكة بين منظمات المجتمع المدني والدولة في اليمن فإن طبيعة الشراكة اقتصرت حتى الآن على مشاركة منظمات المجتمع المدني المختارة ضمن مجموعة عمل في بعض المشاريع المختارة ضمن عمل المجتمع المدني في التخطيط ووضع التصورات فقط، ومازال الوقت مبكراً لمعرفة ما إذا كان سيتم إشراك هذه المنظمات في عملية التنفيذ ومتابعة وتقييم ما تم التخطيط له، فقد ساهمت منظمات المجتمع المدني في مراقبة تنفيذ الاستراتيجية، وأصدرت بعض التقارير حول ذلك رفعها تقرير المواطنين عن متابعة ومراقبة تنفيذ بعض المشروعات التنموية التي تهدف إلى التخفيف من الفقر في بعض المناطق والمحافظات، كما ساهمت اللجنة الوطنية للمرأة في العملية التخطيطية وفي رسم سياسات تمكين المرأة وتحسين المساواة بين الجهتين سواءً في وضع احتياجات المرأة اليمنية في تقرير تحديد الاحتياجات لتخفيف أهداف الألفية أو غير ذلك من الخطط والاستراتيجيات مثل الخطة الخمسية الثانية ٢٠٠١ – ٢٠٠٥ واستراتيجية التخفيف من الفقر ٢٠٠٦ – ٢٠١٠، كما ساهمت اللجنة الوطنية للمرأة في عمليات متابعة ومراقبة تنفيذ كل من الخطة الخمسية الثانية أو استراتيجية التخفيف من الفقر، ولم تساهم في عمليات التنفيذ إلا في بعض الأنشطة المتعلقة بالتوعية والتدريب والتأهيل لرفع الوعي في أوساط النساء أنفسهم، وخاصة ما يتعلق بالتوعية بحقوق النساء وزيادة مشاركتهم في الحياة العامة، ويرجع عدم مساهمة اللجنة الوطنية للمرأة في عملية التنفيذ للمشروعات إلى طبيعة عمل اللجنة كجهة استشارية وتأهيلية أكثر من كونها جهة تنفيذية، حيث تقوم اللجنة بمتابعة الجهات المختلفة ومراقبة تنفيذها للمشروعات ولا تقوم بالتنفيذ بشكل مباشر.

وفي سياق الشراكة بين الصندوق الاجتماعي للتنمية والدولة والمانحين الدوليين، تكاد تكون مكتملة، حيث تتم الشراكة مع الصندوق في

عملية التخطيط ورسم السياسات، كما تتم الشراكة معه في عملية التنفيذ، إذ يقوم الصندوق بتنفيذ المشروعات المختلفة وفي المجالات المختلفة التي يغطيها الصندوق مثل إقامة المشروعات التعليمية والصحية ومشروعات الحماية الاجتماعية ومشروعات الموروث الثقافي وبرامج التدخل المتكامل وبرامج المياه والبيئة والرعاية الاجتماعية والبناء المؤسسي للمنظمات المدنية... الخ، كما يشارك الصندوق وبفاعلية في عمليات المتابعة والمراقبة للمشروعات المنفذة، كما يجري الصندوق بالإضافة إلى كل ذلك بعمليات تقييم لأثر أو قيام الأثر للمشروعات المنفذة وللفئات المستهدفة من هذه المشروعات[1].

وللوصول إلى مفهوم واضح للتنمية الشاملة يقوم على المشاركة الحقيقة للمواطنين، ومن ثم يحمل بالضرورة مضموناً تعبوياً يرتبط بتعظيم قدرات المواطنين وفرصهم المجتمعية مع إيجاد الآليات التي تضمن الأسس الديمقراطية للمشاركة، وتبني رؤية جديدة للقطاع الأهلي باعتباره طرفاً في العملية التنموية على أساس الشراكة القائمة على المساواة في علاقات القوى بين الأطراف، وتحدد على أساس هذه الرؤية حقوق وواجبات كل طرف بحيث يعتبر القطاع الأهلي شريكاً للدولة وليس وكيلاً لها، كما يجب العمل على تطوير المنظمات الأهلية لتنتقل من دورها الوظيفي القائم على الأنشطة الخيرية والقومية والرعائية إلى دورها البنيوي المرتبط بالتنمية والتغيير الاجتماعي، كما أن العمل على تقوية المنظمات الأهلية كجزء من المجتمع المدني ليس إضعافاً للدولة أو إلغاء دورها الاجتماعي بالكامل، ولذلك فإن الدعوة إلى تقوية القطاع الأهلي

(1) عبد الحكيم الشرجبي: بناء شراكة المنظمات الأهلية العربية لمواجهة تحديات التنمية في اليمن، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، التقرير السنوي الخامس، القاهرة، ٢٠٠٥، ص ص ٣٣٣-٣٣٤.

يجب أن تتكامل مع الدعوة إلى وجود دولة عصرية قوية تقوم على أساس الديمقراطية والعدالة الاجتماعية، ويعتبر ذلك الضمان الوحيد لوجود شراكة حقيقية بين الدولة والقطاع الأهلي.

فتشجيع التطوع في المنظمات الأهلية بالعمل على القضاء أو على الحد من المعوقات الموضوعية للتطوع بالإضافة إلى تقديم بعض الحوافز المعنوية مثل تكريم المتطوعين، وكذلك الحوافز المادية الرمزية والعمل على نشر ثقافة التطوع عن طريق مؤسسات التنشئة الاجتماعية، بالإضافة إلى اعتماد المنظمات الأهلية في مصادر دخلها على مصادرها الذاتية أساساً ثم المصادر الوطنية مع دفع القطاع الخاص وتشجيعه على المساهمة الجادة في تمويل هذا القطاع، ويجب أن يكون تعاملها مع الجهات الأجنبية المانحة مشروطاً بتحقيق الندية، وتأمين الاستقلالية، والعمل عن طريق القوانين واللوائح والتوعية بالديمقراطية على تغيير الممارسات غير الديمقراطية في داخل المنظمات الأهلية، والتأكيد على دوران السلطة وإتاحة الفرصة لظهور قيادات جديدة، والتخلص من الممارسات الشكلية لآليات الديمقراطية داخل المنظمات الأهلية، وتوسيع دور الجمعية العمومية والتأكد من جيدته حتى لا يحتكر صنع القرار في المنظمات من قبل الأقلية المسيطرة على المراكز القيادة وتشجيع المشاركة النسائية حتى تتساوى من مشاركة الذكور كماً وتأثيراً عن طريق التأكد من وصولها إلى مراكز صنع القرار وبهذا المجال يمكن الإلزام قانونياً بتخصيص نسبة معينة للنساء في عضوية المنظمة بكل مستوياتها[1].

وعليه يمكن القول: بأنه بالرغم من التنامي المستمر في أعداد هذه المنظمات واتساع مجالاتها وانتشار خدماتها، لا يزال المجال واسعاً لإحداث التطور المنشود في عملها وصولاً إلى تحقيق هدف الشراكة

(1) انظر، مرجع سابق، ص٣٣٥

الفاعلة.

ثانياً: متغيرات العمل الأهلي في اليمن

هناك عدة متغيرات أثرت على العمل الأهلي في اليمن أثناء مراحل تطوره المختلفة، فالثقافة التقليدية والبناء القبلي للمجتمع اليمني، إلى جانب الطبيعة الجغرافية للأرض اليمنية، وعدم الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي منذ مرحلة ما قبل الاستقلال وما قبل الثورة إلى مرحلة الاستقلال وما بعد الثورة ما عاشته اليمن من صراع في عهد التشطر حتى قيام الوحدة ١٩٩٠ وما تلاها من حرب أهلية في صيف ١٩٩٤، جميع تلك العوامل أثرت على العمل الأهلي سواء بالسلب أو الإيجاب إلى جانب مشكلة التمويل والتمويل الأجنبي، وتخلف التعليم وغياب البحث العلمي، وسنستعرض لها بإيجاز شديد من خلال الآتي:

١- الثقافة التقليدية: تظهر معالم الواقع الثقافي بالمعنى الواسع لهذا المفهوم في عملية إنتاج القيم والأفكار والممارسات وتسيير النظم واستثمار المعارف وأسلوب إدارة المؤسسات وطريقة التعامل مع قضايا التنمية في المجتمع على مستوى مؤسسات الدولة والنخب والشرائح المثقفة والمتعلمة وأدوار القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني، بالإضافة إلى علاقة كل هذه الأطراف بأفراد المجتمع وبقضاياهم التنموية المختلفة. وهو ما يمثل الجانب الإيجابي للثقافة أما الجانب السلبي للثقافة فهر تكرس الثقافة التقليدية بقيمها وعاداتها الجمود الاجتماعي والثقافي، وتعرقل عملية التنمية والتحديث، والميل إلى التقليد، وتقبل كل ما هو قائم من غير تجديد، وعدم الاهتمام بتطوير السلوك وأساليب التفاصيل، وعدم القدرة على

بلورة قيم مشتركة يمكن الالتقاء حولها، ناهيك عن النظرة المتدنية للمرآة ولدور العلم والمعرفة والتقنية والتغيير والتنمية، كما تقوم هذه الثقافة على تهميش قيم العمل والإنجاز والمشاركة والمنافسة عند تقييم موقع الفرد ومكانته في المجتمع، وتغيب العناصر المحفزة للتجديد والنهوض والتغيير المختزنة في التراث الثقافي اليمني والعربي والإسلامي والمرجعيات الحضارية والتاريخية والسياسية والدينية في تاريخ اليمن القديم والوسيط والحديث.

وفي الوقت الذي تتطلب فيه التنمية البشرية تفعيل دور مؤسسات الدولة والمجتمع المدني والقطاع الخاص والنخب المثقفة في تجديد النظم الاجتماعية القائمة والانتقال بها إلى ثقافة المواطنة المتساوية وبلورة الهوية الوطنية المشتركة ضمن نظام اجتماعي وسيادة الدولة التي تقوم على أساس الحقوق والواجبات، تجد استمرار تداخل دور القبيلة بأعرافها وقيمها مع دور الدولة، باعتبارها مراجع بديلة أو مساعدة للمؤسسات الرسمية في الاتصال مع أفراد المجتمعات المحلية، فقد استمرت الدولة تتعامل مع الأعراف القبلية وحمل السلاح والثأر في المناطق القبيلية بالآلية القديمة نفسها القائمة على التسويات الاجتماعية من خلال الاستعانة بالمشايخ والوجاهات الاجتماعية بعيداً عن التعامل المؤسسي للدولة ويكرس استمرار الولاء التقليدي للقبيلة[1].

(1) وزارة التخطيط والتنمية: تقرير التنمية البشرية الوطني الثالث، اليمن، صنعاء، ٢٠٠٤، ص ص٣٠، ٣١.

لقد سار التطور الاجتماعي في اليمن باتجاه تكريس الثقافة التقليدية(*) رغم ما يبدو عليه من مظاهر الحداثة الشكلية، فعلى الصعيد السياسي رغم التوجهات الديمقراطية المعلنة فإن الأرستقراطية التقليدية تهيمن على مجلس النواب، وعلى المؤسسات والأجهزة السياسية والتنفيذية والقضائية والعسكرية والأمنية، وعلى الصعيد الاقتصادي رغم إعلان تبني توجهات اقتصادية تقوم على حرية السوق، فإن الممارسة والواقع الاقتصادي يشيران إلى أن السوق محكومة بقوانين سياسية تخضع لتوزيع القوة وليست محكومة بقوانين اقتصادية ولا تخضع لقانون المنافسة.

وفي ظل هذه التوجهات فإن رأس المال الرمزي يفوق في أهميته رأس المال الاقتصادي أو المالي، وتقصد برأس المال الرمزي المكانة الاجتماعية والوجاهة التي يتمتع بها القادة التقليديون، والتي استثمروها لتحقيق مكاسب اقتصادية وسياسية، فقد تحول شيوخ القبائل من مجرد قادة محليون ووسطاء بين الدولة والقبيلة أو المجتمع المحلي إلى فاعلين أساسين في المجالين الاقتصادي والسياسي ومن ثم فقد كونوا جماعة اقتصادية سياسية محافظة ذات امتيازات، يعتمد بقائها وضمان مصالحها على استمرار التطور الاجتماعي والاقتصادي والسياسي المشوه، لذلك تعمل على الحفاظ على الثقافة التقليدية وتعارض أي تحديث ثقافي.

لقد أفرز التطور التاريخي للمجتمع اليمني صراعاً ثقافياً وقيمياً بين قوى التحديث والتغيير وقوى التقليد والمحافظة، وعلى الرغم من

(*) الإبقاء على العادات السابقة دون تغيير على الرغم من التغيير في المجال السياسي وظهور أحزاب ومنظمات.

أهمية ما تحقق من إنجازات تحديثية إلا أن الثقافة التقليدية لازالت مهيمنة، لذلك يمكن وصف التغيير الذي شهده المجتمع اليمني خلال العقود الأخيرة بأنه تطور مشوه، فلا هو كرس ثقافة الحداثة ولا حافظ على المكونات الإيجابية للثقافة التقليدية[1].

وعلى الرغم من ذلك فقد لعب المثقفين دوراً بارزاً في نشأة وتطور المجتمع المدني خلال التطور التاريخي والسياسي والاجتماعي للمجتمع اليمني وكان أكثر وضوحاً في تزايد أعداد المنظمات الأهلية خاصة بعد مرحلة قيام الوحدة منذ التسعينيات وحتى الآن.

٢- البناء القبلي للمجتمع اليمني: تتمثل المؤسسة التقليدية في اليمن في المنظومة السياسية بالمؤسسة القبلية، وبالعادات والتقاليد والعلاقات الاجتماعية التقليدية والوعي الاجتماعي التقليدي وبالجزء الذي يلائمها في الجماعات الدينية، حيث تحاول المؤسسة القبلية في سياق بحثها عن غطاء أيديولوجي مناسب التأكيد على مجموعة من المفاهيم القبلية وحتى الجاهلية ونسبتها إلى العقيدة والمذهب، في إطار مفهوم للدين، قد يكون خاص بها في حين أنها في كثير من الحالات لا تحتكم للقواعد الشرعية وإنما إلى الأعراف والعادات القبلية المتوارثة، وتقوم مقومات النسق السياسي القبلي على عدم الاستعداد للخضوع للسلطة الإدارية للدولة، وتوزع السلطة بين مختلف الأقسام والمكونات التي تتألف منها المؤسسة القبلية، وما نتج عن هذه النزعة الاستقلالية من صعوبات وعوائق أمام بسط

(1) عادل مجاهد الشرجبي: جدل الثقافة والاقتصاد، المعوقات الثقافية للقطاع الخاص في اليمن، مجلة فصلية تصدر عن المؤتمر الشعبي العام، العدد(١٩)، (أبريل، يونيو)، صنعاء، صيف ٢٠٠٦، ص ص ١١٥-١١٦.

سيادة الدولة، واعتمادها في حل المشكلات والخلافات سواء الداخلية منها أو تلك التي تنشب مع جيرانها على الأعراف والتوازنات الخاصة بالمؤسسة القبلية[1].

وعليه يمكن القول: إن تأثير المؤسسة القبلية في العملية الديمقراطية يتمثل في انكفاء المؤسسة القبلية على نفسها وتمنعها من قبول تدخل الدولة في إدارة شئون القبيلة، إلى جانب أن المؤسسة القبلية بسلوكها هذا لا تعرقل تطبيق مبدأ المساواة أمام القانون فحسب بل وتعيق تكون شرعية غير عصبية للدولة، الأمر الذي يخل بأهم مبادئ المجتمع المدني مثل المواطنة، ومؤسسات المجتمع المدني الأخرى[2].

٣- الطبيعة الجغرافية للأرض اليمنية: يتناول الباحث في هذا الجزء أهم الجوانب المرتبطة بالنطاق الأيكولوجي كموقع اليمن وتقسيماتها الطبيعية ومناخها[3]، وعلاقة هذه الظروف بدور الجمعيات الأهلية في تنمية المجتمع المدني في اليمن.

- الموقع: تقع الجمهورية اليمنية في الجنوب الغربي لشبه الجزيرة العربية، وتبلغ مساحتها ٥٥٠,٠٠٠ كيلو متر مربع (بدون الربع الخالي)، ويحدها من الشمال المملكة العربية السعودية،

---

(1) انظر فضل علي أحمد أبو غانم: البنية القبلية في اليمن بين الاستمرار والتغيير، ط٢، دار الحكمة اليمانية، صنعاء، ١٩٩١، ص١١٥ وما بعدها.

(2) انظر أحمد عبد الخالق الجنيد: الوحدة اليمنية والإنجاز الديمقراطي، الشروط الموضوعية للممارسة الديمقراطية، دراسات يمنية، مجلة فصلية تصدر عن مركز الدراسات والبحوث اليمني، العدد ٦٥، أبريل، يونيو، صنعاء، ٢٠٠٥، ص٢٦٨.

(3) انظر الملحق رقم (٣) خريطة للجمهورية اليمنية تبين أقسام السطح.

ومن الجنوب البحر العربي وخليج عدن، ومن الشرق سلطنة عمان، ومن الغرب البحر الأحمر.

- التقسيمات الطبيعية والمناخ: تنقسم اليمن من حيث التكوينات الطبيعية إلى خمس مناطق هي:

أ) *المناطق الجبلية:* تكونت جبال اليمن من حمم بركانية نتيجة التصدع الإفريقي الذي أحدثه الأخدود، وأدى إلى تكوين البحر الأحمر وخليج عدن ومكوناتها الجيولوجية من الصخور البركانية، ويتدرج ارتفاعها من ١٠٠٠-٣٦٠٠م حيث تبلغ أعلى قمة في جبل النبي شعيب ٣٦٦٦م، وهي أعلى قمة في الجزيرة العربية والشام، ويقع خط تقسيم المياه في هذه الجبال حيث تنحدر مياهها شرقاً وغرباً وجنوباً لوديان تصب في البحر الأحمر.

وتتخلل السلسلة الجبلية على طول امتدادها قبيعات وأحواض مستوية تسمح بإقامة حواجز للسيول وسدود تغذى عبر قنوات للري مساحات زراعية واسعة.

ب) *المناطق الهضبة: تقع إلى الشرق والشمال من المرتفعات الجبلية وموازية لها، لكنها* تتسع أكثر باتجاه الربع الخالي، وتبدأ بالانخفاض التدريجي، وتتداخل أطراف هذه المناطق حدودياً من الناحية الشمالية بالربع الخالي، وهذه المناطق هي صعدة، الجوف، شبوه، حضرموت والمهرة.

ج) *المناطق الساحلية:* وتشمل السهول الساحلية المطلة على البحر الأحمر وخليج عدن والبحر العربي، وهي متصلة ببعضها البعض ومكونة شريط ساحلي، وتمتد من الحدود العمانية إلى

باب المندب حتى حدود السعودية، ويبلغ طولها ٢٠٠٠ كيلو متر تقريباً.

د) *منطقة الربع الخالي:* وهي من المناطق الصحراوية اليمنية التي تتخللها بعض النباتات البرية، وتشكل تجمعات الوديان الموسمية (واحات) مساحات صالحة للرعي والاستيطان ويسكنها لبدو والرحل.

هـ) *مجموعة الجزر اليمنية:* تنتشر في المياه الإقليمية لليمن في البحر الأحمر والبحر العربي، ولها مناخها وطقسها وبيئتها الخاصة ولها تضاريسها وتكويناتها الطبيعية، وتتركز أكثرها في البحر الأحمر، أكبرها جزيرة (كمران) المأهولة بالسكان وبعض الحيوانات البرية النادرة، أما الجزر اليمنية في البحر العربي فتتواجد متقاربة من بعضها وأشهرها جزيرة سقطرى موطن أشجار العندم ودم الأخوين.

ويعتبر مناخ اليمن بشكل عام صحراوياً حاراً ورطباً على الشريط الساحلي ومعتدلاً في الجبال[1].

وعليه يمكن القول: أن النطاق الأيكولوجي لموقع اليمن وتقسيماته الطبيعية ومناخها جعل اليمن من الدول التي تتعرض للكوارث الطبيعية، فقد تعرضت بعض المناطق اليمنية لكوارث طبيعية متكررة وذلك بسبب عدة عوامل إما جيولوجية أو مناخية أو نتيجة لطبيعة تضاريس الأرض، فاليمن تعرضت لزلزال مدمر قتل الآلاف في

(1) وزارة التخطيط والتنمية، الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي لعام ١٩٩٧، صنعاء، ١٩٩٨، ص ص ٣-٩.

محافظة ذمار في عام ١٩٨٢ كما يتعرض اليمن لهزات أرضية خفيفة متواصلة تهدد السكان بين الحين والآخر، كذلك تحدث انزلاقات صخرية متكررة على بعض المناطق السكانية حيث حدث في مارس ٢٠٠٦ انهيار منطقة جبلية في منطقة الظفير بمحافظة صنعاء أدى لقتل عدد ٦٠ شخص وإصابة العشرات من المواطنين، أما التغيرات المناخية وهطول الأمطار الغزيرة في موسم الصيف وما يصاحب هذه الأمطار من صواعق رعدية تؤدي إلى قتل البشر والحيوانات وتدمر بعض المنازل كل هذه الحالات تتكرر في موسم الأمطار في أغلب الأحيان، كل هذه الأسباب شكلت عائق أمام الجمعيات الأهلية بسبب صعوبات الطرقات في الجبال وتشتت السكان في مناطق متباعدة ولذلك تجد المنظمات الأهلية نفسها عاجزة في الوصول إلى المتضررين من تلك الكوارث.

٤- الصراع السياسي: على الرغم من أن اليمن شهدت عبر تاريخها انقساماً سياسياً، ولم تتأسس فيها دولة مركزية سوى لفترات محدودة من تاريخها، إلا أن سكان اليمن والشعوب المجاورة، كانوا ينظرون إلى اليمن باعتبارها وحدة جغرافية تضم شعباً واحداً، وهو أمر ينطبق على تاريخ اليمني المعاصر، فعلى الرغم من الانقسام السياسي وقيام سلطتين سياسيتين في شطري اليمن منذ عام ١٩٦٧، إلا أن الوحدة الثقافية والاجتماعية ظلت قائمة، فكان المواطنون في الشمال والجنوب ينظرون إلى أنفسهم باعتبارهم شعباً واحداً، وكانت السلطتان كذلك تعتبران اليمن دولة واحدة مقسمة بين سلطتين، وقد تباينت رؤى السلطتين حول أسلوب وطرق توحيد الشطرين، فتغلب في الشمال رؤية تؤيد ضم الجنوب بالقوة، فيما السلطة في الجنوب كانت ترى أن يتم تغيير توجهات السلطة في الشمال ودفعها إلى

تبني توجهات اشتراكية، ثم يتم توحيد السلطتين في سلطة واحدة بأساليب سلمية، وقد شهدت العلاقة بين السلطتين خلال العقدين السابع والثامن من القرن العشرين خلافات وصراعات عديدة[1].

فقد حدثت في اليمن حروب متتالية بسبب الصراع على السلطة أو الحدود واختلاف الأيديولوجيات السياسية وكانت آخر تلك الحروب الحرب الأهلية في اليمن التي دارت بين أقطاب النظام السياسي الموحد بسبب الاختلاف الأيديولوجي، وقيام بعض أطراف النظام السياسي بمحاولة الانفصال عن الشرعية الدستورية، ونتيجة لتلك الحرب فقد قامت الجمعيات الأهلية بدعم الوحدة والشرعية الدستورية وقدمت المساعدة للجيش والأمن والمتضررين من تلك الحرب من خلال المجهود الشعبي الذي قدم لأبناء المناطق التي دارت فيها الحرب وتضررت ممتلكاتهم وفروا من مناطق القتال مما أدى إلى تهدئة النفوس[2]، وعليه يمكن القول أن المجتمع المدني في ظل التشطر كان تارة يظهر وينشط وتارة يجمد أو يتكامل مع دور الدولة سواء في الشمال أو الجنوب ولم يستقل إلا بعد الوحدة.

٥- مشكلة التمويل: يعتبر التمويل من أهم القضايا المؤثرة في العمل الأهلي في كل مراحله، بداية بإنشاء المنظمة وطيلة نشأتها ونشاطها، فبدون توافر المصادر المالية التي توفر تكاليف الإنشاء

---

(1) عادل مجاهد الشرجبي: أزمة التحول الديمقراطي في اليمن، مظاهره، انعكاساتها على منظومة القيم الاجتماعية ومتطلبات إصلاحها، مؤسسة العفيف الثقافية، ط١، أكتوبر، صنعاء، ٢٠٠٦، ص ص ٤٥-٤٦

(2) بلانديين دستريمو: نظام التخفيف من حدة الفقر ودور الجمعيات في اليمن، نبيل عبد الفتاح وسارة بن نفيسه وآخرون، مرجع سابق، ص٤٢٣.

والحصول على المقر والإنفاق على المشروعات والخدمات، ودفع أجور العاملين وغير ذلك من النفقات، لا يمكن للمنظمة أن تقوم أو أن تحقق أهدافها[1].

وإذا كان التمويل يمثل صعوبة أمام الأفراد، فإنه يعد المشكلة الأساسية أمام منظمات المجتمع المدني كما يصبح اعتماد المنظمات على ما تتلقاه من الدول ومن جهات أجنبية ومن تبرعات المواطنين والقطاع الخاص عاملاً يفقدها في كثير من الأحيان الاستقلال بقراراتها والقدرة على تحقيق أهدافها والقيام بمهامها فضلاً عن ضمان الاستدامة، وقد وعت بعض منظمات المجتمع المدني أهمية ذلك وبدأت في العمل على تحقيق أكبر قدر من الاستقلال الذاتي في مواردها من خلال قيام منظمات المجتمع المدني بأنشطة إنتاجية أو خدمية بهدف الاستثمار وتحقيق الربح، ويتيح لها ذلك النشاط تعزيز مصادر تمويلها الذاتية لدعم وتمويل أنشطتها غير الربحية، وتتمتع تلك المنظمات بإعفاءات جمركية وضريبية تمكنها بالتضافر مع الكفاءة والفاعلية في استخدام الموارد المتاحة لها واستثمارها في أنشطة تحقق عوائد مرتفعة[2].

ورغم حداثة تجربة المنظمات غير الحكومية الأجنبية في اليمن وتمويلها لبعض مشاريع مؤسسات المجتمع المدني فإن الثقافة الشعبية والرسمية التي ترسخت بالذهن عن الدعم والتمويل الأجنبي للمنظمات الأهلية المحلية بأنه يشكل تبعية وتدخل في قرارات هذه المؤسسات وأنه

---

(1) شهيدة الباز: مرجع سابق، ص١٦١.

(2) وزارة التخطيط والتنمية، تقرير التنمية البشرية، ٢٠٠٠-٢٠٠١، مرجع سابق، ص٨٥.

يناقض مفهوم الأمن الوطني ويشكل خطراً لا زالت تسيطر بتأثيرها على أداء المنظمات الأجنبية لنشاطها إلى حد ما[1].

وتكمن أهمية التمويل بالنسبة لمنظمات المجتمع المدني في كونه المحور الأساسي الذي تقوم عليه هذه المنظمات، ويمكن توضيح مدى أهمية التمويل بالنسبة للمنظمات من خلال النقاط التالية:

١- التمويل يساعد المنظمات على تحقيق أهدافها من خلال تنفيذ الأنشطة البرامج التي تحقق رسالة المنظمة.

٢- التمويل ضروري لتوسيع ونمو المنظمة واستمرارية بقائها.

٣- يساعد على بناء قاعدة شعبية تدعم المنظمة.

٤- يعمل على استقلال المنظمة عن تأثيرا الآخرين في سياستها.

٥- يطور البناء الإداري للمنظمة.

٦- يوفر الاحتياجات المادية للمنظمة كأجهزة الكمبيوتر وغيرها من الاحتياجات المؤسسية.

٧- يقوي من إجراء الدراسات والبحوث وبناء قاعدة البيانات التي تحتاجها المنظمة[2].

ومن خلال المادة العلمية التي جمعت من الدراسة المدنية التي أجريت على عدد من منظمات المجتمع المدني في اليمن، اتضح أن

---

(1) محمد مغرم: رؤية قانونية لشراكة فاعلة بين مؤسسات المجتمع المدني والدولة في ضوء التشريعات النافذة في الجمهورية اليمنية، جامعة صنعاء، كلية الشريعة والقانون، أكتوبر، عدن ٢٠٠٤، ص١٣.

(2) عليان الهيصمي: مرجع سابق، ص ص ٧٩-٨٠.

غالبية المنظمات لا تعتمد على ذاتها في مسألة التمويل وإنما تعتمد على المصادر التالية:

- مصادر ذاتية: اشتراكات الأعضاء.
- مصادر حكومية: إعانات تقدمها الدولة للمنظمات بشكل دائم كإيجارات للمقرات.
- هبات وتبرعات محلية: من الأغنياء والقطاع الخاص.
- مصادر أجنبية: إما من منظمات إقليمية (أهلية عربية أو أجنبية أو من وكالات الأمم المتحدة أو من قبل بعض السفارات الأجنبية العاملة في اليمن، وهذه المصادر قد حددت في الفصل الرابع من الباب الثالث من المادة (٣٩) من قانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية رقم ١ لسنة ٢٠٠١[1].

وعلى الرغم من هذه المصادر لا تمكن المنظمات الأهلية بالقيام بواجبها تجاه المجتمع والفئات المستهدفة نظراً لانتشار مساحة الفقر وازدياد متطلبات المجتمع.

٦- **تخلف التعليم وغياب البحث العلمي:** شهد اليمن، ولا سيما بعد تحقيق الوحدة، تحولات جذرية أوجبت على النظام التربوي استيعابها وترجمتها في أطر فكرية واستراتيجيات وسياسات وخطط توجه مسارات العملية التربوية وتحدد اختياراتها، وقد تجلى ذلك في استناد التعليم إلى قواعد دستورية وقانونية، إذ كفل الدستور اليمني

(1) مجلس النواب اليمني، القوانين التي أقرها للفترة من مايو ١٩٩٢ إلى نوفمبر ٢٠٠١، صنعاء، ص٦٣٧.

تكافؤ الفرص لجميع المواطنين سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً، كما صدر القانون العام للتربية والتعليم رقم ٤٥ لسنة ١٩٩٢ والذي أعلن الفلسفة التربوية وحدد مبادئها وأهدافها ورغم ما تحقق لليمن من تطور تعليمي ملحوظ أفقياً ورأسياً خلال العقد المنصرم، إلا أن هذا التطور وارتباطه بالمبادئ والأهداف المعلنة وانسجام مسارات التعليم مع اتجاهات التنمية البشرية بما في ذلك ملائمة مخرجاته مع متطلبات التنمية، يظهر أن التحسن الكمي لا زال غير كاف ناهيك عن القصور الكيفي في التعليم والذي يجعله عاجزاً عن الوفاء بهذه المهام التنموية.

فقد انطلقت مداخل هذه العملية وأولوياتها من التركيز على مسائل فرعية دون أن تلامس المسألة وتحديد أولويات تطويره، فالأطر المرجعية التي جسدتها الفلسفة التربوية يعوزها الكثير من مقومات المنهجية العلمية في بنائها وصياغتها وتحديد إجراءات تنفيذها[1].

أما فيما يخص البحث العلمي، يحتل اليمن المرتبة العاشرة بين الدول العربية في عدد مراكز البحث العلمي، وتتعدد مراكز ومؤسسات البحث العلمي في اليمن سواء الحكومية أو الأهلية، رغم أن نشاط معظمها مبتدئ وبسيط، ويفتقد إلى الترابط والتنسيق فيما بينها ومع المؤسسات المختلفة ويتركز البحث العلمي في عدد من المؤسسات هي:

- الجامعات والمراكز العلمية والبحثية التي تتبعها.
- مؤسسات ومراكز البحث العلمي الحكومية المستقلة عن الجامعات.

---

(1) وزارة التخطيط والتنمية، تقرير التنمية البشرية الثالث، مرجع سابق، ص ص ٦٧-٦٨.

- وحدات أو أقسام البحث العلمي في بعض الوزارات والمؤسسات الحكومية.
- مراكـــز البحث العلمي والتأهيل التابعة لمنظمات المجتمع المدني[1].

وعليه يمكن القول: أن مراكز البحث العلمي اليمنية في الجامعات الحكومية ما زالت في مراحلها الأولى، كما أن أغلبية مراكز ومؤسسات البحث العلمي الأهلية لا تمتلك مقومات العمل البحثي المتقدم مما أدى إلى تأخر البحث العلمي بشقيه الحكومي والأهلي وهذا بدوره انعكس على التنمية في اليمن بشكل عام.

ثالثاً: تطور وتوزيع المنظمات غير الحكومية

١- **نشأة المجتمع المدني في اليمن:** اختلف المؤرخون الاجتمـــاعيون اليمنيون في تحديد تاريخ نشأة المجتمع المدني الحديث والمنظمات غير الحكومية في اليمن، إلا أن معظم الدراسات وأكثرها رصـــانة تعيد نشأة المجتمع المدني الحديث في اليمن إلى ثلاثينيـــات القـــرن العشرين، حينما ارتبط تكوين مؤسسات المجتمع المـــدني الأولـــى بالحركة الوطنية اليمنية التي تكونت فـــي منتـــصف الثلاثينيـــات لمعارضة نظام الحكم الإمامي في شمال الـــيمن، فبـــدأت بالنـــصح أسلوباً لنقد النظام الإمامي، ثم تحولت حركة النقد إلى حركة رفض غير منظمة في بدايتها، ثم إلى حركة معارضة منظمة سرية فيمـــا بعد، اتخذت أشكالاً تنظيمية متعددة كالأحزاب والجمعيات الثقافيـــة والأدبية.

(1) مرجع سابق، ص١٠٤.

ويرجع اختلاف تاريخ النشأة للمجتمع المدني الحديث في اليمن إلى اختلاف المؤرخين في تحديد مفهوم المجتمع المدني والمفاهيم المرتبطة به، واختلافهم حول طبيعة بنى المجتمع المدني ووظائفه وأنشطته[1].

وعليه يمكن القول أن المجتمع المدني في اليمن قد مر بثلاث مراحل.

المرحلة الأولى: ما قبل الاستقلال في الجنوب وما قبل الثورة في الشمال(*)

شهدت مدينة عدن في جنوب اليمن سابقاً، ظهور التنظيمات غير الحكومية لأول مرة، ونظراً لوقوع عدن آنذاك تحت الاستعمار البريطاني فقد شهدت تدفقاً كبيراً من الهجرات للأجانب الذين توافدوا إليها من المستعمرات البريطانية المختلفة، وظهرت الحاجة عندهم لإقامة بعض النوادي الترفيهية والرياضية ليلتقي فيها الوافدون إلى عدن من الجنسيات المختلفة[2].

إن نشأة المجتمع المدني في اليمن ترقى إلى أواخر القرن التاسع عشر، عندما أسس نادي للجالية الفارسية عام ١٨٨٧، في مدينة عدن

---

(1) عادل مجاهد الشرجبي: النوع الاجتماعي والمواطنة ودور المنظمات غير الحكومية في بلدان الأسكوا المتأثرة بالنزاعات، دراسة حالة اليمن، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، سلسلة دراسات عن المرأة العربية في التنمية، الأمم المتحدة، نيويورك، ٢٠٠٢، ص١٩.

(*) ما قبل الاستقلال في الجنوب: تعني قبل قيام الاستقلال عن الاستعمار البريطاني ١٩٦٧، أما ما قبل الثورة في الشمال، تعني قبل قيام ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢ ضد حكم الإمامة.

(2) ألفت محمد عبد الولي الدبعي: مرجع سابق، ص٧٣.

التي كانت خاضعة للإدارة الاستعمارية البريطانية، وفي عام ١٩٠٢، تأسس نادي التنس العدني، الذي فتح باب العضوية لأبناء الجاليات الأجنبية المقيمين في مدينة عدن، فضلاً عن بعض الأعيان من لحج وعدن وكبار موظفي الإدارة الاستعمارية من العرب، إلا أنه لم يسمح للمواطنين اليمنيين بالانضمام إليه، لقد سمحت الإدارة الاستعمارية لأبناء الجاليات الأجنبية في عدن بتأسيس الأندية والجمعيات، ولم تمنح العرب(*) هذا الحق خوفاً من أن تتحول الأندية والجمعيات إلى مراكز لمناهضة الاستعمار؛ لذلك يمكن وصف هذه المنظمات بأنها منظمات غير حكومية في اليمن، وليست منظمات غير حكومية يمنية.

لأن أبناء الجاليات الأجنبية هم الذين أسسوها، ولم ينشط في إطارها اليمنيون، استمر حظر الإدارة الاستعمارية على انخراط المواطنين اليمنيين في المنظمات غير الحكومية حتى عام ١٩١٠، حينما تأسس نادي الترقية الموحد في مدينة عدن، وسمح لجميع المقيمين في المدينة بالانضمام إليه، ويعزى عدم تأسيس اليمنيين منظمات غير حكومية أو منظمات مجتمع مدني في تلك الفترة إلى حظر السلطات الاستعمارية وليس إلى عدم وعيهم بأهميتها، فقد أسس المهاجرون اليمنيون من أبناء حضرموت منظمة غير حكومية هي الرابطة العلوية في مدينة جاكرتا في أندونيسيا عام ١٩٠٣، وكان الهدف من تأسيسها خدمة بعض أبناء حضرموت المقيمين في أندونيسيا، إلا أنها قدمت خدمات وأنشطة في حضرموت ذاتها، وبغض النظر عن مكان تأسيس الرابطة العلوية، لا يمكن اعتبارها جزءاً من المجتمع المدني الحديث،

(*) كان اليمنيون من أبناء الجنوب يطلق عليهم اسم العرب من قبل الحكومة البريطانية.

الذي يقوم على أساس قيم وثقافة المواطنة، وكانت الرابطة العلوية على خلاف هذا الطابع، قائمة على أساس القرابة والسلالة، أسسها أفراد ينتمون إلى فئة السادة لتحقيق التضامن بين أفرادها والحفاظ على امتيازاتهم ومكانتهم، وهذا ما يفسر الصراع الذي دار بينها وبين جمعية الإصلاح والإرشاد التي أسستها مجموعة من أنباء حضرموت، ينتمون إلى الفئات الاجتماعية الأخرى في جاكرتا عام ١٩١٤، لذلك اتخذ البناء التنظيمي للرابطة العلوية شكلاً حديثاً، إلا أنها ظلت متأثرة بالعلاقات وأشكال الوعي التقليدية، وهذا ما يسمح بالقول إنها كانت تنتمي إلى المجتمع الأهلي، وليس المجتمع المدني، أي تمثل نوعاً من التنظيمات التي مهدت للانتقال من المنظمات التقليدية إلى منظمات المجتمع المدني الحديثة.

لم يمنع حظر الإدارة الاستعمارية اليمنيين في مدينة عدن من تأسيس بعض المنظمات، وأسسوا هيئة شعبية لرعاية المسنين عام ١٩٠٦، تبنت حملة لجمع التبرعات من أجل بناء دار للعجزة والمسنين وقد بنيت هذه الدار فعلاً في حي الشيخ عثمان، فضلاً عن ذلك هناك من يشير إلى تأسيس جمعية خيرية في مدينة عدن عرفت باسم الجمعية الخيرية الإسلامية التي بنت مدرسة أهلية عام ١٩١٢، سميت مدرسة بازرعة الخيرية الإسلامية، لذلك من المرجح أن تكون هذه الجمعية قد تأسست في العقد الأول من القرن العشرين، أما أول جمعية خيرية غير حكومية خارج مدينة عدن، فقد تاسست في مدينة تريم في حضرموت عام ١٩١٧ تحت اسم جمعية الحق وفي تريم أيضاً تأسست جمعية نشر الفضائل عام ١٩١٨، وجمعية الأخوة والمعاونة في المدينة نفسها عام ١٩٢٩، وفي عدن تأسس نادي الأدب العربي عام ١٩٢٥، ونادي

الإصلاح العربي عام ١٩٣٠، وعدد كبير من الجمعيات في مدينة عدن في الأربعينيات بعد إصدار قانون النقابات عام ١٩٤٢.

كانت السلطات الاستعمارية قبل ١٩٤٢ تحظر تأسيس النقابات لذلك شكل العمال والمهنيون تجمعاتهم الأولى وأسموها جمعيات أو نوادي فأسس النجارون جمعية أسموها جمعية النجارين في مدينة عدن عام ١٩٣٥، وظلت تقدم المساعدات لأعضائها في حالات المرض أو الإصابات أثناء العمل وفي حالات الوفاة، ورغم صدور قانون النقابات عام ١٩٤٢ لم تستكمل هذه الجمعية إجراءات التسجيل إلى عام ١٩٤٧ عندما سجلت باسم جمعية النجارين اليمنيين، وأجريت أول انتخابات فيها في نيسان أبريل ١٩٤٩، وفي أيلول سبتمبر ١٩٤٩ تأسست جمعية المواطنين العدنيين، ثم توالى تأسيس النقابات العمالية التي وصل عددها إلى نحو ٢٥ نقابة في مدينة عدن عام ١٩٥٦، وتكون فيها مؤتمر عدن للنقابات في ٢٠ آذار مارس ١٩٥٦، الذي يمكن اعتباره أول شبكة يمنية للمنظمات غير الحكومية، ومنذ نهاية الأربعينيات ومطلع الخمسينيات، بدأ تشكيل الأحزاب السياسية في اليمن.

وتمثلت أهم أنشطة المنظمات غير الحكومية في مدينة عدن ومناطق جنوب اليمن في العقدين الثاني والثالث من القرن العشرين في بناء المدارس وتأمين الخدمات التعليمية، وفي الأربعينيات توسع نشاط منظمات المجتمع المدني ليشمل رعاية الأحداث والتنمية الثقافية ورعاية الشباب، والتنمية المحلية، وفي الخمسينيات ازداد هذا النشاط وتوسع ليشمل الحقوق النقابية والسياسية، أما الاهتمام بقضايا المرأة فلم يبدأ قبل عام ١٩٦٠ عندما تأسست أول جمعية تعنى بالمرأة، في مدينة عدن، هي

جمعية المرأة العربية[1]، وبلغ عدد المنظمات التي تأسست خلال هذه المرحلة حتى عام ١٩٦٧ بعد الثورة والاستقلال (٤٠) جمعية تعمل في أنشطة مختلفة ويغلب على أنشطتها الإنتاج الزراعي الذي يخدم مصالح الاستعمار[2].

أما في شمال اليمن في ظل حكم الإمامة فلم تعرف مؤسسات المجتمع المدني كما في الجنوب، إلا فيما ندر، ويكاد هذا الأمر يقتصر على المدرسة التي أنشأها أحمد نعمان في الحجرية بمحافظة تعز في النصف الأول من الثلاثينيات، وقد أسس إلى جانب المدرسة نادياً ومكتبة للاطلاع، وكان يشرف عليها النعمان شخصياً ومحمد صالح حيدره.

ويعتبر ذلك المجتمع أول مؤسسة تعليمية مدنية حديثة بالمملكة المتوكلية، فقد كانت أول من تولى تدريس العلوم الحديثة مثل الجغرافيا والتاريخ والأدب والتربية الوطنية والبدنية والموسيقى.

هذا بالإضافة إلى مجلة الحكمة التي أصدرها أحمد الوريث في نهاية ثلاثينيات القرن العشرين كأحد أشكال الهيئات غير الحكومية في ظل حكم الإمامة[3].

وترجع نشأة المنظمات الحديثة إلى عام ١٩٣٤، تكون عدد من الجمعيات الأدبية والاجتماعية التي اتخذت طابعاً سرياً وكانت محدودة العضوية، ولم تعمل بروح صدامية ضد النظام الإمامي، إلا أن القمع

---

(1) عادل مجاهد الشرجبي: المرجع السابق، ص٢٠.

(2) انظر وزارة الشئون الاجتماعية والعمل، المركز اليمني للدراسات الاجتماعية وبحوث العمل، العمل التطوعي في اليمن من التعاون البسيط إلى منظمات المجتمع المدني، ديسمبر ٢٠٠٤، ص٦٧.

(3) ثائر شعلان: المنظمات غير الحكومية، دراسات يمنية، مرجع سابق، ص١٦٦.

الشديد الذي مارسته السلطة الإمامية ضد الناشطين فيها والمثقفين اليمنيين عموماً أدى إلى توقف تأسيس المنظمات غير الحكومية في الشمال، فانتقل بعض الناشطين السياسيين من الشمال إلى مدينة عدن في الجنوب حيث أسسوا عدد من المنظمات السياسية منها حزب الأحرار عام ١٩٤٤، والجمعية اليمنية الكبرى عام ١٩٤٦، والاتحاد اليمني، فضلاً عن ذلك، أسس أبناء القرى والمناطق اليمنية الشمالية جمعيات وأندية لخدمة أبناء هذه المناطق العاملين في مدينة عدن ولتأمين الخدمات التعليمية والصحية ولقراهم ومناطقهم في الشمال، نظراً إلى طبيعة البنى التنظيمية وممارسات هذه الجمعيات والأندية، يمكن تصنيفها باعتبارها الأشكال الأولى للمنظمات غير الحكومية النشطة في مجال التنمية المحلية[1]، وعليه يمكن القول بأن المملكة المتوكلية اليمنية لم تشهد أي عمل تعاوني مؤسسي تطوعي حتى قيام ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢ ولذلك لا يوجد إحصائية دقيقة عما أسس من منظمات قبل الثورة ما عدا ما أسس منها في عدن كمعارضة وسبق الإشارة إليها.

وفي السياق التاريخي يبدو أن العمل الاجتماعي – الأهلي قد نشط مبكراً في مناطق الجنوب أكثر من مناطق الشمال، كما بدأ أكثر نمواً في حقبتين الثلاثينيات والخمسينيات من القرن العشرين وذلك لأسباب داخلية وخارجية عديدة فالاستعمار البريطاني كان يريد أن يحسن من صورته الاستعمارية فلم يكن يعارض قيام المنظمات الأهلية التي استطاعت أن يكون لها حراك جيد، ويعزو بعضهم تميز عدن والمحافظات الجنوبية بالعمل الأهلي الطوعي مبكراً إلى ما شهدته عدن بالتحديد من تطور في مجال التعليم والخدمات التي كان يوفرها

(1) عادل مجاهد الشرجبي: المرجع السابق، ص٢١.

الاستعمار البريطاني وبالذات في مناطقه المباشرة، هذا إلى جانب أن عدن اعتبرت ميناءً حراً مما خلق فيها حركة اقتصادية واجتماعية وثقافية وعمالية وجعلها مركز جذب لأبناء اليمن من محافظات مختلفة وبخاصة محافظات الشمال التي كانت أكثر من غيرها تعاني ركوداً سياسياً واجتماعياً واقتصادياً وثقافياً، وقد ظلت المنظمات الجماهيرية التي نشأت في محافظات الشمال تعمل بصورة سرية وحذرة حيث كان محظوراً أي نشاط أهلي – جماهيري من قبل النظام الإمامي وظل الحال كذلك حتى قيام الثورة اليمنية في سبتمبر من العام ١٩٦٢، وقد كان من بين أهدافها ومبادئها إنشاء مجتمع ديمقراطي تعاوني.

وفي جانب مهم استخدمت هذه الأعمال الاجتماعية الخيرية سواء ما كان منها في الجنوب أو كان منها في الشمال لإيقاظ الوعي الجماهيري وبث روح الدفاع والمقاومة باتجاه الاستعمار الإنجليزي أو الحكم الإمامي، وبالتالي فإن العمل الاجتماعي الجماهيري قبل الثورة اليمنية (ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢، وثورة ١٤ أكتوبر ١٩٦٣) وظف في أكثر من اتجاه، اجتماعي، خيري، إنساني، وقائي، سياسي، ودفاعي[1].

المرحلة الثانية: ما بعد الاستقلال في الجنوب وما بعد الثورة في الشمال

بعد اندلاع الثورة في الشمال في أيلول سبتمبر ١٩٦٢، ونيل الجنوب استقلاله، في تشرين الثاني نوفمبر ١٩٦٧، منعت الدولة العمل الحزبي دستورياً في الشمال والجنوب، أما الجمعيات الخيرية والمنظمات

(1) وزارة الشئون الاجتماعية والعمل، المركز اليمني للدراسات الاجتماعية، وبحوث العمل، المسح الميداني للجمعيات (المنظمات) والمؤسسات الأهلية في اليمن، ديسمبر ٢٠٠٤، ص١٦.

النقابية، فسمحت الجمهورية العربية اليمنية (الشمال) بتأسيسها بمقتضى القانون رقم ١١ لعام ١٩٦٣، بينما شمل الحظر في الجنوب الجمعيات القائمة على أساس مناطقي وسمح باستمرار نشاط المنظمات النقابية والزراعية وبلغ عددها (٢٥٩) تعمل في العمل الحرفي والاستهلاكي[1]، وسعت الدولة الشطرية، عامة في الشمال والجنوب إلى الهيمنة على النقابات والمنظمات غير الحكومية، ففرضت عليها ألا يتعارض نشاطها مع سياسات الحزب الحاكم واتجاهاته وأهدافه في الجنوب، أما في الشمال، فاتجهت الدولة إلى التحكم بالنقابات العمالية إلى حد أن رئيس الاتحاد العام للنقابات كان يعين بقرار من رئيس الجمهورية، كما تدخلت الدولة من خلال السلطات الواسعة التي منحها القانون لوزارة الشئون الاجتماعية، ومن ضمنها حق إلغاء أو تجميد نشاط الجمعيات والنقابات، وتدخلت أجهزة الدولة في شئون المنظمات غير الحكومية بحجج عديدة، فأنشأت منظمات غير حكومية موالية للسلطة، وشلت دور المنظمات التي حاولت الدفاع عن استقلاليتها من خلال تفتيتها وزرع النزاعات بين أعضائها.

وفي ظل هذا الوضع، عرفت الجمهورية العربية اليمنية (الشمال) تجربة رائدة في مجال التنمية المحلية خلال الفترة ١٩٧٠ – ١٩٨٥، وهي تجربة هيئات التعاون الأهلي، يرى البعض أن منتصف السبعينيات شهدت يقظة الحركة التطوعية والبعض يرفع مكانة هذه الفترة ويطلق عليها أنها فترة التأسيس الحقيقي للحركة التطوعية، وقد حققت الحركة التطوعية إنجازات مهمة ملموسة في تنمية المجتمع

(1) انظر: وزارة الشئون الاجتماعية وبحوث العمل، العمل التطوعي في اليمن من التعاون البسيط إلى منظمات المجتمع المدني، مرجع سابق، ص٧٧.

المحلي في جميع الاختصاصات رغم جملة المصاعب، فقد استطاعت هذه الهيئات الأهلية أن تنجز خلال مدة لا تتجاوز الثلاث سنوات شق ما يزيد على (٧٠٠) خط طريق فرعي للسيارات إلى مختلف المناطق الريفية والجبلية الصعبة يتجاوز مجموع طولها (٦٠٠٠) كيلو متر، كما استطاعت إنجاز وتشغيل أكثر من (٦٨٠) مدرسة ابتدائية وأكثر من (٨٥٠) مشروع مياه ما بين حفر آبار وترميم سدود ونقل منابع مياه سطحية لتمويل القرى بمياه الشرب النقية، ومن بين (٢٣) مشروع مياه رئيسي في المدن الرئيسية لثمان محافظات قامت هيئات التعاون الأهلي بتنفيذ (١٨) مشروعاً منها بمفردها وشاركت الدولة في ثلاثة منها وانفردت الدولة باثنين منها هما مشروع مدينة تعز ومشروع مدينة الحديدة حيث نفذ هذان المشروعان قبل بداية التجربة التعاونية تشكيل هيئات التطوير في هاتين المدينتين، بما يدل أن ما أنجزه العمل التعاوني في مدة ثلاث سنوات أكثر مما أنجزته المملكة المتوكلية اليمنية في تلك المجالات خلال طول عمرها الممتد من (١٩١٨) حتى (١٩٦٢) وهذا مثالاً ملموساً يسجله العمل التعاوني في اليمن ليؤكد أهمية توحيد وتنظيم القدرات الاجتماعية منها الفكرية والمادية والبشرية[1].

حيث بلغ عدد هيئات التعاون الأهلي والتطوير العاملة حينذاك (٢٨) هيئة نوعية محلية بالإضافة لعدد (٩٦) من الجمعيات الزراعية والاستهلاكية والسمكية والحرفية والإسكان، فبلغ إجمالي عدد المنظمات (١٢٤) في الفترة (١٩٧٠-١٩٩٠) جمعية ومنظمة[2].

(1) المرجع السابق، ص٨٠-٨١.

(2) انظر المر جع نفسه، ص ٧٩-٨٦.

إلا أن هذه التجربة أجهضت عام ١٩٨٥ عندما صدر القانون رقم (٥) عام ١٩٨٥ الذي فرض هيمنة الدولة على هذه الهيئات من خلال تحويلها إلى مجالس محلية، فتحولت إلى منظمات شبه حكومية[1].

وقد اتسمت هذه المرحلة بوجود نظامين سياسيين متباينين بين الدولة الشطرية (١٩٦٢-١٩٩٠) وقيام الدولة المركزية بقيادة عملية التحديث والتنمية بالإضافة إلى دورها في دعم تكوين منظمات المجتمع المدني إلا أنهما تماثلا في رفض التعددية السياسية والفكرية وما أدى إليه ذلك من السيطرة على نشاط المجتمع المدني وربطه بمؤسسات الدولة الرسمية بشكل أو بآخر.

المرحلة الثالثة: مرحلة دولة الوحدة ١٩٩٠

في بداية التسعينيات نشأت ظروف وتحولات عديدة على الساحة الدولية لم تكن بلادنا بمنأى عن تأثيراتها وتطوراتها وجاءت الوحدة اليمنية في ٢٢ من مايو ١٩٩٠، لتخلق ظروفاً مواتية لقيام دولة يمنية تنتهج الديمقراطية والتعددية السياسية والحزبية وتكفل للمواطن حقوقه ومساهمته في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية بشكل يحفظ كرمته وحقوقه وحريته، وفي الاتجاه نفسه سعت الدولة نحو تركيز وظيفتها الاقتصادية على تلك المجالات الرئيسية المتعلقة بتحقيق الاستقرار الاقتصادي وتحسين البنية التحتية وتطوير الخدمات الاجتماعية الأساسية وخصوصاً الصحة والتعليم وتنفيذ برنامج إصلاح اقتصادي ومالي يعمق من تطبيقات الاقتصاد الحر القائم على آليات المنافسة ويؤكد على الدور الجديد الذي يفسح المجال واسعاً أمام القطاع الخاص والقطاع الأهلي ليعملا جنباً إلى جنب مع الدولة في شراكة

(1) عادل مجاهد الشرجبي: المرجع السابق، ص٢١

ثلاثة تأخذ بالاعتبار احتياجات السكان والمجتمعات المحلية وتتصدى للفقر والبطالة وغيرها من الظواهر التي تزيد من معاناة الناس وتلحق الأضرار بهم.

وفي ضوء ذلك يمكن القول إنه نشأت بعد قيام الوحدة عوامل وظروف مناسبة لنشوء كثير من المؤسسات والجمعيات الأهلية وانتشرت على مستوى كافة محافظات الجمهورية خلال السنوات (١٩٩٠-٢٠٠٦) ووصل عددها وفقاً للإحصائيات المسجلة بوزارة الشئون الاجتماعية والعمل حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٦ إلى (٥٦٣٢) منظمة أهلية وتعاونية[1].

من الملاحظ أن منظمات المجتمع المدني تضاعفت بشكل كبير، إلا أن حجمها لا زال محدوداً مقارنة بحجم السكان والبالغ حوالي ١٩,٦٨٥,١٦١ مليون نسمة تقريباً حسب نتائج التعداد السكاني العام ٢٠٠٦.

٢- **الحجم الكمي والتوزيع الجغرافي للمنظمات الأهلية:** تنتشر الجمعيات العاملة في مجال التنمية المحلية في جميع المحافظات في حين ينحصر تواجد المنظمات التي تعمل في بعض المجالات كحقوق الإنسان أو التنمية الثقافية في محافظات دون غيرها وتتركز تلك المنظمات عادة في عواصم المحافظات أو في المدينة التي تليها في الكبر بحيث تقل نسبة تواجدها في المدن الثانوية وتندر في

(1) علي صالح عبد الله: وكيل وزارة الشئون الاجتماعية والعمل لقطاع التنمية الاجتماعية، العمل الاجتماعي ومنظمات المجتمع المدني، قراءة في الواقع ومتغيراته، مركزعبادي للدراسات والنشر، ط١، صنعاء، ٢٠٠٥، ص ص ٦٧-٦٨.

الريف، رغم أن نشاط بعض تلك القائمة في المراكز يتجه لخدمة سكان الريف[1].

الجدير بالذكر أن العاصمة صنعاء يتواجد بها الحجم الأكبر من مؤسسات المجتمع المدني علماً بأن جميع تلك المؤسسات تتركز في المدن والمراكز الحضرية في اليمن يعكس تزايداً كمياً في حجم مؤسساته فإن هذا الحجم لا يزال ضئيلاً مقارنة بحجم السكان سواء على المستوى العام أو على مستوى عدد الجمعيات في كل محافظة مقارنة بحجم السكان.

وتتباين مؤسسات المجتمع المدني من حيث مجالات النشاط وحجمه وحجم الفئات المستفيدة منه وحجم العاملين بها (ذكوراً وإناثاً) من الموظفين بأجر دائم أو أجر موسمي أو من المتطوعين، ومن حيث تعدد النشاط أو أحاديته ومن حيث المستوى التعليمي لقيادات المؤسسات الأهلية وموظفيها ومدى وعيهم بالعمل المدني الحديث ضمن مؤسسات المجتمع المدني وثقافتها المدنية الحديثة، وتتباين علاقات المجتمع المدني بالدولة وفقاً لطبيعة القوى الاجتماعية، أي قيادات العمل الأهلي في الجمعيات والمنظمات، ومجالات النشاط، مدى تلقي الدعم المادي، كما يتباين حجم التأثير القبلي على مؤسسات المجتمع المدني فيكون التأثير كبير في الجمعيات الخيرية والتعاونية ويقل في منظمات حقوق الإنسان، كما أن تباين حجم الجمعيات في المحافظات تكمن محدداته بتباين حجم التحديث الاجتماعي والاقتصادي بين المحافظات وبمستوى التعليم والتحضر والهجرة ومدى قوة العلاقات القبلية أي قوة البناء القبلي

(1) وزارة التخطيط والتنمية، تقرير التنمية البشرية، ٢٠٠٠-٢٠٠١، مرجع سابق، ص٢٩.

وسيطرة المشائخ وقوة منظومة القيم العصبوية ومدى تغير النشاط الاقتصادي التقليدي إلى نشاط حديث[1].

(1) فؤاد الصلاحي: دراسات يمنية، مرجع سابق، ص ٥٩.

جدول (٢)

الحجم الكمي والتوزيع الجغرافي للمنظمات الأهلية حسب عدد السكان

المدينة	عدد المنظمات	عدد السكان
الأمانة + الديوان العام	١٠٦٣	١,٧٤٧,٨٣٤
عدن	٥٠٦	٥٨٩,٤١٩
تعز	٥٢٩	٢,٩٣٩,٤٢٥
لحج	٣٢٣	٢٢٧,٦٩٤
أبين	٣٧٠	٣٤٤,٨١٩
إب	٣٠٠	٢,١٣١,٨٦١
الحديدة	٥٠٦	٢,١٥٧,٥٥٢
حضرموت	٢٨٦	١,٠٢٨,٥٥٦
شيوة	١٥٨	٤٧٠,٤٤٠
حجة	١٩٥	١,٤٧٩,٥٦٨
صنعاء	٢٠٧	٩١٩,٢١٥
ذمار	١٥٤	١,٣٣٠,١٠٨
البيضاء	٩٧	٥٧٧,٣٦٩
صعدة	٩٧	٦٩٥,٠٣٣
مأرب	٧٧	٢٣٨,٥٢٢
الجوف	٤٤	٤٤٣,٧٩٧
المحويت	١٤٣	٤٩٤,٥٥٧
المهرة	٨٩	٨٨,٥٩٤
عمران	١٨٣	٨٧٧,٧٨٦
الضالع	١٣٣	٤٧٠,٥٦٤
ريمة	٥٤	٣٩٤,٤٤٨
الإجمالي	٥٦٣٢	١٩,٦٨٥,١٦١

المصدر: ١- وزارة الشئون الاجتماعية والعمل، إدارة الجمعيات والمنظمات الأهلية، الإحصائية العامة للجمعيات والاتحادات التعاونية والجمعيات والمؤسسات والمنظمات الجماهيرية، مراكز رئيسية وفروع على مستوى الجمهورية حتى ٣١ ديسمبر٢٠٠٦.

٢- الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي، عام ٢٠٠٤/ ٢٠٠٤، صنعاء، مايو، ص١٣١.

ومع كل التطور في مؤسسات المجتمع المدني، واتساع رقعتها الجغرافية وحراكها الاجتماعي إلا أنها ما تزال بحاجة إلى مزيد من التطوير والعمل الجاد حتى تقوم بمهامها على أحسن وجه، فهي وإن كانت تقوم على الديمقراطية والمشاركة الشعبية إلا أن الوعي بأهمية ودور العمل الاجتماعي بشكله الحديث ما يزال غير كاف بين بعض القائمين عليه، كما أنه ليست جميعها قد نجحت في الممارسة الديمقراطية أو نجحت في تحقيق التفاعل الإيجابي مع المواطنين، هذا بالإضافة إلى عدم توافر الخبرة الكافية واللازمة لعدد كبير من المنتظمين والمتخصصين في العمل الجماهيري المنظم، فيما عدا المؤسسات والمنظمات التخصصية الأدبية الثقافية والعلمية أو المراكز البحثية التي ينتظم فيها الكادر المؤهل ولهذا نرى أن نجاح منظمات المجتمع المدني ونجاح أهدافها وبرامجها مرهون بمزيد من التطوير فيها ومزيد من الوعي الفكري والاجتماعي بها والاعتقاد الراسخ بالديمقراطية والممارسة الفعلية لها، ومن ثم العمل المشترك باتجاه نشر ثقافة المجتمع المدني على كافة الأطر الرسمية والمجتمعية والشعبية وتفعيل ثقافة المجتمع المدني في مختلف المجالات الحياتية[1].

رابعاً: مجالات نشاط المنظمات غير الحكومية والفئات المستهدفة من أنشطتها

١- **مجالات نشاط المنظمات غير الحكومية:** يرتبط نشاط المنظمات الأهلية بالأهداف التي أنشأت من أجلها تلك المنظمات في مجالات متعددة لتمارس دورها في المجتمع كقطاع ثالث إلى جوار كل من

(1) وزارة الشئون الاجتماعية والعمل، مرجع سابق، ص١٩.

الدولة والقطاع الخاص لبناء شراكة ثلاثية فعالة لتحقيق التنمية البشرية المرجوة.

بيد أن منظمات المجتمع المدني تنشط في مجالات تقليدية مثل التنمية المحلية ومحو الأمية والطفولة والتعاونيات ومكافحة الفقر، كما ظهرت مؤسسات نوعية لم تكن معروفة من قبل مثل المنظمات العاملة في مجال الحقوق والحريات العامة أو في مجال حقوق المرأة والأمومة أو الطفولة والجماعات المهمشة والبيئة والمؤسسات الثقافية والمنظمات ذات الطابع المهني والثقافي.

وبوجه عام يمكن تحديد خمسة مجالات رئيسية لنشاط منظمات المجتمع المدني في اليمن[1] وهي:

أ) **المجال الرعائي الخدمي الخيري:** والذي يستهدف الفئات الفقيرة والمحتاجة في المجتمع، ويعد هذا المجال من المجالات التقليدية ويستحوذ على العدد الأكبر من منظمات المجتمع المدني العاملة في هذا المجال، وتكمن أهميته في مواجهة اتساع وتنامي ظاهرة الفقر وتدني مستويات المعيشة في اليمن.

ب) **المجال التنموي:** وهو المجال الذي يمكن للمنظمات العاملة فيه دعم جهود الدولة للتسريع في تحقيق التنمية خاصة في مجتمع كاليمن، الذي يعد من المجتمعات ذات التنمية البشرية المنخفضة، وعلى الرغم من أهمية العمل في هذا المجال، إلا

(1) مجلس الشورى، منظمات المجتمع المدني في اليمن الواقع وآفاق المستقبل دراسة تحليلية، لجنة حقوق الإنسان والحريات ومنظمات المجتمع المدني، صنعاء، ٢٠٠٣، ص ص ١٧-١٩.

أن معدل اهتمام منظمات المجتمع المدني به ما زالت دون المستوى المطلوب.

ج) **المجال الثقافي:** يعد من المجالات الحديثة التي تسعى منظمات المجتمع المدني للعمل فيه، ويمثل ركيزة أساسية من ركائز عمل منظمات المجتمع المدني، حيث يشمل إحداث تغيير وتجديد في الأطر الثقافية والمعرفية والقيمية المصاحبة للديمقراطية ونشاطات منظمات المجتمع المدني، والذي يقتضي نشر فلسفة المجتمع المدني ليتعلمها ويتدرب عليها الفاعلون اجتماعياً.

د) **المجال البيئي:** تنشط العديد من منظمات المجتمع المدني في المجال المهني بقضايا البيئة، وقد تنوعت اهتمامات المنظمات العاملة في هذا المجال، كما أنها تجد دعماً من المنظمات غير الحكومية الدولية العاملة في نفس المجال.

هـ) **المجال الحقوقي:** يتمثل في حقوق الإنسان بالمفهوم العام والذي يرتبط بهذه الحقوق بمختلف مجالات الحياة وتسعى منظمات المجتمع المدني العاملة في هذا المجال إلى رفع مستوى الوعي الحقيقي والسياسي لمختلف الفئات الاجتماعية وتمكينها من الدفاع عن مصالحها والتعبير عن أداءها وقضاياها، بالإضافة إلى عدد الأنشطة المختلفة التي تقوم بها المنظمات والتي تم عرضها في نتائج الدراسة الميدانية.

٢ – الفئات المستهدفة من أنشطة المنظمات غير الحكومية في اليمن:

تقوم الجمعيات الأهلية بأنشطة مختلفة يستفيد منها فئات مختلفة مثل المجتمع المحلي ككل والنساء والمعوقين والشباب والأطفال

والمسنون والمرضى والفقراء ومتضرري الكوارث الطبيعية مثل الزلازل والسيول والكوارث الغير طبيعية مثل الحروب، وسوف نعرض للأنشطة المختلف التي تقدم لهذه الفئات المستهدفة على حدة بعد أن نوجز صفات الفئات المستهدفة والتي استخلصت من قبل الباحث وهي كالتالي:

أولاً: صفات الفئات المستهدفة:

١- هناك خصائص اجتماعية، وجسمية، ونفسية، وعقلية، وديموجرافية[1]، وتختلف باختلاف الفئات المستهدفة من حيث الدرجة.

٢- عدم وجود بيانات قومية دقيقة عن التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية مصنفة على المستوى المحلي، بحيث يمكن للمنظمات الأهلية الاعتماد عليها في تحديد الفئات المستهدفة.

٣- عدم استقرار بعض الفئات المستهدفة وتنقلها من مكان لآخر خلف العمل والمرعى.

٤- صعوبة المواصلات للوصول إلى المستهدفين في قمم الجبال والأودية وبطون الصحراء.

٥- عدم تجاوب الفئات المستهدفة مع الجمعيات العاملة في هذا الجانب[*].

---

(1) انظر، سهير مصطفى معيط: الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية في مجال رعاية المسنين، د.ن، ٢٠٠٥ ص٤٢.

(*) ضعف مصداقية المنظمات لدى المستهدفين بسبب الوعود المتكررة.

٦- عدم توافر الوعي الكافي لدى المستهدفين بحاجاتهم.

٧- تمنع العادات والتقاليد بعض الأسر الإفصاح عن وجود شخص معوق في الأسرة[1].

ثالثاً: أنماط الفئات المستهدفة:

هناك عدداً من الفئات المستهدف والمستفيدة من نشأة مؤسسات المجتمع المدني وخاصة الجمعيات والمؤسسات الأهلية وقد وردت في دراسة لواقع حالة الجمعيات الأهلية في اليمن ودورها في مكافحة الفقر وهذه الأنماط المستهدفة يمكن أن نسردها في الآتي:

١- المجتمع المحلي:

تعمل أغلب الجمعيات في المجتمع المحلي الحضري وأكثر في المجتمع الريفي كون أن ظهور الجمعيات وتركز مقراتها في المدن الرئيسية حيث يعتبرها البعض بأنها ظاهرة حضرية وانعكاساً لمجمل الظروف والأوضاع، تنشط غالبية تلك المنظمات والمؤسسات في مجالات تقليدية مثل التنمية المحلية ومحو الأمية والتعاونيات وتمارس معظم أنشطتها في إطار مكاني محدود كالمجتمع المحلي، مع ضعف تواجدها وانتشار خدماتها في الريف حيث تقطن غالبية السكان والفقراء، كما تكرر كثير من أنشطة بعضها البعض، وأحياناً لنفس الفئات المستهدفة[2].

---

(1) انظر، شهيدة الباز: مرجع سابق، ص ص ٢٣٧-٢٤٠.

(2) صالح الصوفي، وتوفيق المخلافي: دور المنظمات الأهلية في التعليم الغير نظامي في اليمن، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، مديحة السفطي وآخرون: دور المنظمات الأهلية العربية في التعليم غير النظامي (السودان، فلسطين، مصر، المغرب)، القاهرة، ٢٠٠٥، ص٢٩٥.

٢- النساء:

لما كان المجتمع اليمني مجتمعاً تقليدياً فإن معظم السكان يعيش في الريف حيث النشاط الزراعي التقليدي هو الأساس في العملية الاقتصادية، وتلعب المرأة هنا أدواراً مهمة في المنزل والحقل في آن واحد، وهذا الوضع التقليدي للمرأة كرسه تخلف المجتمع وتأخر تحديثه، إلا أنه مع ذلك يمكن القول أن نشاط المرأة الريفية في المجتمع اليمني يتطلب تحديد مقاييس ومعايير خاصة به، فعملها المنزلي والحقلي له تكلفة اجتماعية كبيرة كما أن له تكلفة اقتصادية أيضاً.

وإذا عرفنا أن نسبة سكان الريف تصل إلى ٧٧% فإن حجم النساء اللاتي يعشن ضمن سياق اجتماعي تقليدي عصري يفوق كثيراً حجم النساء في المراكز الحضرية حديثة النشأة، ومن هنا يمكن القول أن أي عمل تنموي تحديثي لم يكتب له النجاح ما لم ينتشر في أعماق الريف اليمني ويتم تحديثه إلى حد تتفكك معه البنية الاجتماعية التقليدية الموروثة والتي تشكل أهم العوائق أمام المرأة[1].

وهناك عدداً من الجمعيات النسائية الأهلية في اليمن تتركز في المدن الرئيسية وخاصة صنعاء التي تستحوذ على ثلث عدد الجمعيات والمنظمات الأهلية بشكل عام وتقدم معظم خدماتها في نفس الإطار المكاني الذي تتواجد فيه، بل أن بعضها تحصر نشاطها في إطار ضيق يدور حول المنطقة الجغرافية التي تشكل حارة أو جزء في منطقة كبير داخل المدينة وتستهدف النساء حيث تقوم بتدريب النساء الفقيرات والأرامل والمطلقات في المدن والريف على بعض المهارات والمهن

(1) فؤاد الصلاحي: المرأة في المنظمات الأهلية في اليمن، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، مرجع سابق، ص ص ٢١٢-٢١٣.

الحرفية التي تساعدهن في ممارسة عمل يدر دخلاً عليهن ومن هذه المهن تستفيد منها النساء في المدن ذلك أنه من الصعوبة بمكان تنقل المرأة الريفية إلى المدينة للتعلم في هذه المهن إضافة إلى أن كل الجمعيات النسائية لا يتواجد لها فروع فاعلة داخل التجمعات الريفية.

بصفة عامة يمكن القول أن هذه الأنشطة وغيرها رغم أهميتها في الواقع الاجتماعي اليمني إلا أنه يتم تكرارها من قبل مختلف الجمعيات بما في ذلك الجمعيات الخيرية الدينية التي تعتبر أكثر عدداً وانتشاراً في اليمن[1].

٣- المعاقين حركياً وذهنياً:

هناك منظمات تنشأ لخدمة فئات خاصة مثل المعاقين والأطفال والنساء، والشباب، والمثقفين وغيرها ونتيجة لمسح الاجتماعي أجري في اليمن للفئات المستفيدة في الواقع الاجتماعي اليمني من نشاط الجمعيات الأهلية فوجد أن المعاقين يستفيدون بنسبة ٣١% من الخدمات المقدمة لأفراد العينة من المنظمات[2].

٤- الشباب:

يعتبر الشباب عماد الأمة، فإذا صلح الشباب صلحت الأمة ولذلك لابد من رعايتهم حتى يتكنوا من مساعدة أنفسهم ومساعدة الآخرين، فهم يمثلون قوة هائلة في التركيب الديموغرافي لسكان اليمن ونيتجة لاهتمام الجمعيات الأهلية بهم فهم يأتون في المرتبة الرابعة من حيث الاهتمام

(1) الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، مرجع سابق، ص٢٧٧.

(2) نورية حمد، قائد الشرجبي: المنظمات الأهلية في اليمن، واقع ومستقبل المنظمات الأهلية العربية، الشبكة العربية للجمعيات الأهلية، القاهرة، ص٧٠،

ونيتجة للدراسة التي أجريت فإن نسبة ٣٥%[1] من أنشطة الجمعيات الأهلية موجهة لهم.

٥- الأطفال:

يعتبر الأطفال عدة الوطن وذخيرته، فيشكل الأطفال حسب الإحصاء السنوي لعام ١٩٩٧ نسبة ٤٦,٩٨% من إجمالي السكان (أقل من ١٥ سنة)، وتزداد نسبة الذكور والإناث في الريف عن الحضر، كما تزداد نسبة الذكور الكلية عن الإناث.

وهذا يوضح أن حجم الأطفال ذو دلالة مهمة في بنية المجتمع اليمني، وتفسر هذه الزيادة النمو السنوي الطبيعي وارتفاع معدلات الخصوبة وقلة الوفيات بين الأطفال[2].

لذلك نشأ عدداً من الجمعيات ووجهت أنشطتها لخدمة هذه الفئة فالخدمات التي تقدمها الجمعيات في رعاية الأطفال اليتامى ودفع مصاريف الدراسة لبعضهم وكفالة الأطفال الممارسين للتسول ذكوراً وإناثاً أو المتسربين من المدارس ويعملون في عمالة الأطفال التي تهدد حياتهم فكانت نسبة الخدمات التي تقدم لهم بنسبة ٣٧%[3].

٦- المسنون:

---

(1) مرجع سابق، ص٧٠.

(2) محمد عبده الزغير: عنف الأطفال – الأبعاد الاجتماعية لظاهرة العنف لدى الأطفال في المجتمع اليمني، دراسة ميدانية للأطفال (تلاميذ الحلقة الثانية من مرحلة التعليم الأساسي بمدينة صنعاء)، مطابع الشرطة، مايو، ٢٠٠٣، ص٩٩.

(3) مرجع سابق، ص٧٠.

المجتمع اليمني مجتمع تقليدي يقدس الأبوة ويحترم الشيخوخة، ومازال النظام الأسري السائد فيه نظام الأسرة الممتدة التي تظل تحت رعاية الجد، لذلك فأغلب المسنون يتلقون الرعاية الكاملة من قبل أسرهم والمجتمع وخاصة القبيلة، فالمسنون لا يمثلون إشكالية اجتماعية في المجتمع، ما عدا أعداد قليلة لأسباب تخص المسن كتخليه عن عائلته وهجرته إلى المدينة أو عدم وجود أبناء ذكور أو عدم وجود ممتلكات في القرية، فيلجأ إلى التسول في المدن، فقد اهتمت المنظمات الأهلية بهذه الفئة، وكانت الخدمات التي تقدم لهم بنسبة ١٢% من الأنشطة التي تقوم بها الجمعيات الأهلية[1].

٧- المرضى:

يعاني المجتمع اليمني من حالة صحية متردية في معظم مناطقه الريفية وبعض المناطق الحضرية وذلك بسبب انتشار الأمراض والأوبئة القاتلة التي كانت متجذرة في بعض المناطق اليمنية قبل الثورة وخاصة في المناطق الشمالية، فتخلف الجانب التعليمي أدى على تخلف الجانب الصحي وانتشار أمراض قاتلة مثل الكوليرا والجدري وشلل الأطفال وحمى التيفود والحصبة والتي قتلت وأصابت العديد من أبناء الشعب اليمني بعاهات مستديمة والتي مازال البعض من جيل ما قبل الثورة وبعدها المصاب بالعاهات ماثل أمامنا حتى الآن، هذه الأمراض وإن اختفى البعض منها مع قيام ثورة سبتمبر ١٩٦٢، ضد حكم الإمامة فاهتمت بالمواطن اليمني من خلال الاهتمام ببناء المستشفيات المتخصصة والوحدات الصحية، والقيام بحملات التلقيح ضد الأمراض الفتاكة والمعدية، إلا أن القطاع الصحي يعاني من نقص تام في الكادر الصحي

(1) مرجع سابق، ص٧٠.

والمعدات الفنية المتخصصة لمعالجات أمراض جديدة ظهرت في المجتمع مثل السرطان بأنواعه المختلفة، بسبب انتشار استخدام المبيدات الزراعية للقات والخضروات ودخول مواد خطيرة دون رقابة فعلية من قبل الجهات المختصة متمثلة بالوزارات المعنية في الدولة، واستخدامه بطريقة عشوائية كان له انعكاسات خطيرة في انتشار مساحات هذه الأمراض على كثير من مناطق اليمن، حيث تعج المستشفيات المصرية هذه الأيام بآلاف اليمنيين المصابين بمرض السرطان والقلب والفشل الكلوي وانزلاقات الفقرات والكسور العظمية المختلفة، ومرض السكر، ونيتجة لانتشار هذه الأمراض تأسست جمعية مرضى القلب والسرطان والفشل الكلوي لمساعدة هؤلاء المرضى إما بتقديم العلاج لهم أو مساعدتهم في شراء العلاء أو مساعدتهم بمبالغ نقدية للسفر للعلاج خارج اليمن، أو تقديم مساعدات طبية كصرف جهاز سحب السائل الدماغي للأطفال المصابين بهذا المرض، وافتتاح مراكز صحية، وكفالة الأمراض المزمنة، وتأسيس وتجهيز مستشفى للأمراض النفسية والعصبية للرجال، وتسيير قوافل طبية لزيارة المديريات المنتشرة فيها الأمراض الوبائية مثل الملاريا وهذا ما تقوم به بعض الجمعيات العاملة في هذا المجال، كجمعية الإصلاح الاجتماعية الخيرية[1].

ويعكس استمرار التدني في حجم ومستوى الخدمات الصحية – أيضاً – عدم عدالة توزيعها بين المناطق والمحافظة وبين الأغنياء والفقراء على حد سواء فمن حيث التفاوت بين المحافظات تظهر بيانات مسح ظاهرة الفقر العام ١٩٩٩، أن الطبيب الواحد في محافظة الجوف يقابله ٨٢,٤٥٣ نسمة، بينما لا تتجاوز النسبة في محافظة عدن ١,٦٤٣

(1) انظر: علي ليلة، مرجع سابق، ص ص ٢٦٦-٢٦٧.

نسمة، وفي أمانة العاصمة ١,٥٠٠ نسمة، ومن حيث توافر الخدمات الصحية للفقراء وغير الفقراء، تظهر بيانات المسح أن نسبة الأسر التي تتوفر لها خدمات المستشفيات تصل إلى ٢٢,٥% للأسر غير الفقيرة، بينما لا تتجاوز النسبة ١٤,٢% للأسر الفقيرة، ويبرز نفس التحيز لصالح غير الفقراء في بقية المؤشرات مثل خدمات المستوصفات (٣٤,٨% للأسر الفقيرة و ٧٢,٢ للأسر غير الفقيرة)، وخدمات الوحدات الصحية (٣٦,٢% للأسر غير الفقيرة و ٢٩,٣ للأسر الفقيرة)، وخدمات مراكز الأمومة والطفولة (٢١,٧% للأسر غير الفقيرة و١٥,٦ للأسر الفقيرة).

ويؤدي تدني مستوى الخدمة وضعف الثقة في المرافق الصحية على مستوى القرية والمديرية إلى تخطي تلك المرافق واللجوء إلى المرافق الصحية على مستوى المحافظة أو المستوى المركزي، مما يزيد من الضغوط على الخدمات المركزية ويحمل المنتفع تكلفة عالية تتمثل في تكلفة الانتقال والانتظار بل وفي حالات كثيرة يحتمل غالبية المرضى مرضهم وخاصة المرأة التي لا تستطيع الانتقال إلى منطقة أخرى للحصول على الخدمات الصحية دون أن يرافقها رجل من أقاربها (محرم)[1].

٨- الفقراء:

اتسعت مساحات الفقر في المجتمع اليمني بشكل كبير جداً بسبب عوامل كثيرة بعضها طبيعي مثل قلة الأمطار، وقلة المساحة الزراعية وكذلك تفتت الملكية الزراعية بسبب الزيادة السكانية التي لا تتوازى مع

(1) الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتنمية، استراتيجية التخفيف من الفقر، ٢٠٠٣-٢٠٠٥، ص٥٩.

الموارد الطبيعية[1]، مما أدى إلى عدم كفاية تلك الموارد لمواجهة الانفجار السكاني إلى جانب تحول جانب كبير من السكان من مجتمع منتج إلى مجتمع مستهلك فقط، وهجرة العديد من سكان القرى إلى المدن، مما أدى إلى انتشار مساحة الفقر في المدن وخاصة الأحياء الشعبية والتي تقع في تخوم المدن الرئيسية، وفي بعض الأحيان في وسطها فيبنون مساكنهم من العشش والخرق البالية كالمهمشين، أو ما يسمى في المجتمع اليمني بالخدم، إلى جانب فقر عدد كبير من أبناء الشعب اليمني بسبب عدد المغتربين من السعودية، ودول الخليج، بسبب حرب الخليج الثانية، وموقف اليمن المؤيد للعراق وكذلك الحرب الأهلية التي عاشتها اليمن في صيف ١٩٩٤، وكذلك بسبب انتهاج الدولة لسياسة الاقتصاد الحر والتثبيت الهيكلي والتي على أساسها قامت بإلغاء الدعم عن المواد البترولية، وكذلك المواد الغذائية وإلغاء الدعم عن القمح والدقيق والسكر، مما أدى إلى ارتفاع الأسعار بشكل جنوني ونتيجة لذلك ظهرت العديد من الجمعيات الأهلية لمواجهة ظاهرة الفقر المادي والغذائي التي يعيشها المجتمع اليمني وبدأت هذه الجمعيات تطلق الأصوات تحت مسميات مختلفة منها حقوقي مثل حماية المستهلك ومنها رعائي وتنموي مثل جمعية الإصلاح والأغابرة والأعروق وجمعيات نسائية مختلفة[2].

وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها الدولة من خلال زيادة شبكة الأمان الاجتماعي إلى أن أعداد الفقراء قد ازدادت بشكل كبير جداً ووصلت إلى الفقر المدقع وأصبح لها آثار اجتماعية كبير على أمن

---

(1) انظر: وزارة التخطيط والتنمية، استراتيجية التخفيف من الفقر، مرجع سابق، ص٥٥.

(2) علي ليلة: مرجع سابق، ص٢٤٢.

المجتمع، فانتشرت الجريمة بأنواعها المختلفة كالسرقة وجرائم هتك العرض، ومع هذا تعاني شبكات الأمان الاجتماعي من عدة معوقات منها قصور ميزانيتها ومحدودية دورها الاجتماعي واعتمادها على تحويل أجنبي يخضع لشروط صارمة في مواجهة حالة الفقر التي ألمت بالسواد الأعظم من الشعب اليمني[1].

وعلى ضوء ذلك قامت الدولة بحملة لمكافحة المتسولين في صنعاء لكن دون جدوى إن لم يكن هناك حلول فعلية لتلك المشكلات في الواقع الاجتماعي.

٩- متضرري الكوارث الطبيعية:

(الزلازل، السيول، الانزلاقات الأرضية الصخرية، الصواعق الرعدية)

سبق أن أشرنا سابقاً أن الظروف البيئية والتركيب الجيولوجي للأرض اليمنية وسقوط الأمطار الغزيرة في فصل الصيف تؤدي إلى حدوث كوارث نتيجة لجرف السيول المنازل وتشريد أصحابها، وبناء على ذلك قامت بعض الجمعيات بتقديم مساعدات لهؤلاء المتضررين إلى جانب الدولة للتخفيف من معاناتهم وقد حدث ذلك في بداية موسم الأمطار لهذا العام عندما قدمت عدداً من البيوت في محافظة ريمة في أواخر شهر فبراير ٢٠٠٧.

١٠- متضرري الكورث الطبيعة (الحروب):

منذ احتلال بريطانيا ميناء عدن وهو الميناء والمنفذ الوحيد على المحيط الهندي لكامل المنطقة العدنية من اليمن في عام ١٨٣٩، فقد شهد تاريخ اليمن السياسي خلال فترة الاستعمار البريطاني أهمية بالغة حيث

(1) بلاندين دستريمو: مرجع سابق، ص٤١٨.

أدت في النهاية إلى تقسيم اليمن إلى جزئين منفصلين بينهما حدود دولية، أما شمال اليمن فكان يرزح تحت الحكم الإمامي المتخلف الذي ساهم هو الآخر في عزل شمال الوطن عن جنوبه، فكان لقيام ثورة سبتمبر في الشمال ضد حكم الإمامة وثورة ١٤ أكتوبر ضد الاستعمار البريطاني في الجنوب، ومما لا شك فيه أن الحدث الذي نشأت بموجبه دولتان مستقلتان بكل منهما سيادة تامة على جزء من اليمن، هو أهم حدث في تاريخ الوطن الواحد، كما لم يعد بإمكان صنعاء عاصمة الجمهورية العربية اليمنية سابقاً أن تطالب بعودة الجنوب إلى الوطن الأم أو أن تدعي السيادة بمقاييس القانون الدولي الحديث، ولكن تكوين الشعب اليمني وعمق جذوره الحضارية والتاريخية الواحدة قد فرضا على قيادتي الشطرين منذ ٣٠ نوفمبر ١٩٦٧ وحتى حتمية قيام كيان يمني واحد مهما اختلفت الطرق والأساليب، فالسلام بينهما لا يستتب إلا باسم الوحدة اليمنية والحرب بينهما لم تحتدم إلا باسم الوحدة اليمنية، ونتيجة لذلك حدثت حروب كثيرة تبدأ من الصدام العسكري بين الجنوب وشماله في ٢٠ فبراير شباط ١٩٧٢، وما تلاه من حروب تكررت بين الشطرين في ١٩٧٩ كل تلك الأحدث عمقت العداء بين أجهزة السلطتين وعقدت أكثر فأكثر عملية التواصل الشعبي بين الشعب اليمني، وعلى ضوء ذلك شجع كل نظام نخب ضد النظام في الشمال أو الجنوب فظهرت الجبهة الوطنية في الشمال تحارب النظام، وحدثت في الجنوب أحداث ١٣ يناير ١٩٨٩ بين أعضاء الحزب الحاكم في الجنوب، وكانت كل الأطراف متأثرة بالحرب الباردة ونتيجة لذلك الصراع بين الشمال والجنوب حدثت اتفاقات عديدة توجت بقيام الوحدة اليمنية وذاب النظامين في دولة واحدة في ٢٢ مايو ١٩٩٠ لم تنهي

الصراع والاقتتال الأهلي فكان للحرب الأهلية في صيف ١٩٩٤، حلقة من حلقات الحرب الأهلية والأزمات التي يمر بها الشعب اليمني[1].

إن تحقيق الوحدة اليمنية يعتبر من أعظم وأنبل الأهداف التي ترتبط بمصالح ومصير الشعب اليمني بأسره في الحاضر والمستقبل، وليس من قبيل الصدفة أن هذه القضية كانت ولا تزال مثار الصراع النظري والسياسي الحاد بين قوى الثورة اليمنية والقوى المعادية[2].

ونتيجة للصراع السياسي فالمجتمع المدني في اليمن لم يكن بمعزل، فقد كانت الدولة خلال الستينيات والسبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين تمارس تشدداً تجاه المجتمع المدني في الشمال والجنوب، وقد تمكنت الدولة في الجنوب من السيطرة على المجتمع المدني من خلال أجهزة الدولة المركزية القوية والمؤسسة العسكرية شديدة الولاء للحزب الحاكم فضلاً عن أجهزة الحزب القمعية الأخرى كالمؤسسات الأمنية والميليشيات الحزبية.. الخ، أما في الشمال فالدولة على الرغم من مركزيتها الشديدة إلا أنها كانت ضعيفة، الأمر الذي فرض عليها التحالف مع القوى التقليدية بما في ذلك شيوخ القبائل، فاستطاعت توظيف مكانتهم الاجتماعية في مناطقهم واستخدمتها كأدوات أيديولوجية لتحقيق هيمنتها على المجتمع المدني، وفي موازاة ذلك وظفت قوتهم العسكرية في تحقيق

(1) انظر: خالد بن محمد القاسمي، الوحدة اليمنية مسيرة وإنجاز، تنفيذ مؤسسة دار الكتاب الحديث بلبنان، دار الثقافة العربية للنشر والترجمة والتوزيع، ط١، الإمارات العربية المتحدة، الشارقة ١٩٩٧، ص ص ٣٤-٧٨.

(2) محمد علي الشهاري: جدل حول الثورة والوحدة اليمنية، ودور عبد الله باذيب، مكتبة مدبولي، ط١، القاهرة، ١٩٩٠، ص١٦٩.

الهيمنة على المجتمع المدني والانتصار عليه في جولات الصراع المسلح[1].

أما عن دور منظمات المجتمع المدني في اليمن فقد بدأ دورها أكثر أهمية وإلحاحاً منذ أن تعرض المجتمع وهو في مسيرة التحولات السياسية والاجتماعية والاقتصادية لعدد من الهزات والأزمات الاجتماعية والاقتصادية التي نتجت عن عدد من المتغيرات الدولية والظروف المحلية الداخلية والخارجية ولعل أهمها حرب الخليج الأولى والثانية، وما نتج عن الحرب الثانية من عودة عدد كبير من المهاجرين اليمنيين إلى البلاد وهم في ظروف اقتصادية صعبة، سياسة الإصلاحات الهيكلية، حرب الانفصال وما صاحبها من انشغالات سياسية هامة عام ١٩٩٤، وقد ترتب على هذه الأزمات وغيرها تراجعاً ملموساً في الخدمات العامة التي تقدمها الدولة بل وحدث تخلي الدولة عن بعض التزامات مثل توقف التوظيف الذي أدى إلى انتشار البطالة وبالتالي ازدياد حدة الفقر، هذا بالإضافة إلى حدة النمو السكاني، وتصاعد الأسعار وتدهور قيمة العملة المحلية، فأدى هذا إلى أن يبرز قطاع المنظمات الأهلية كشريك فاعل في عملية التنمية وفي مواجهة الاحتياجات الضرورية وبصورة سريعة أو مرنة بعيداً عن التعقيدات الروتينية، ولقد أدركت الدولة الدور المهم لهذه المنظمات فعمدت إلى تشجيعها بمختلف الطرق ومن ذلك تقديم الإعفاءات الجمركية والضريبية، والتخفيف من حدة البيروقراطية لمنحها مساحة في العمل

(1) عادل مجاهد الشرجبي: مرجع سابق، ص ص ٤١-٤٢.

والتحرك وتسهيل إجراءات إنشائها وهي اليوم تعمل في مختلف الأنشطة الحيوية[1].

وعليه يمكن القول: نتيجة للصراع السياسي بين شطري اليمن سابقاً وكذلك بين بعض القبائل والأحزاب على السلطة، وتدخل أطراف خارجية مجاورة أو دولية عقب الحرب الباردة، فقد حدثت في اليمن حروب وصراعات على السلطة أو الحدود واختلاف الأيديولوجية السياسية، وكانت آخر تلك الحروب، الحرب الأهلية اليمنية التي دارت بين أركان النظام السياسي الموحد، وقيام بعض أطراف النظام بمحاولة الانفصال عن الشرعية الدستورية، فقد تضرر المواطنين بهذه الحرب وعلى ضوء ذلك فقد قامت الجمعيات الأهلية بمساعدة المتضررين النازحين من مناطق القتال مما أدى لتخفيف المعاناة عن المتضررين.

ثالثاً: المساعدة العينية:

تعتبر المساعدات العينية ضمن الأنشطة التي تقوم بها المنظمات الأهلية للفئات المستهدفة، وعلى الرغم من أن المساعدات العينية تقدم للأسر الفقيرة ولكن بصورة موسمية من قبل بعض الجمعيات المستقلة أو الجمعيات التي تتبع في ولائها للأحزاب الكبيرة والتي في السياق السياسي في المجتمع اليمني إلا أنها لا تفي بالاحتياجات الأساسية لتلك الفئات مقارنة بكثافة تلك المؤسسات والجمعيات وخاصة في المدن الرئيسية إلا أن البعض منها ليس له وجود فعلي في تقديم العون والمساعدة لذوي الحاجة من المواطنين وذلك لعدة أسباب:

---

(1) وزارة الشئون الاجتماعية والعمل، المسح الميداني للجمعيات (المنظمات) والمؤسسات الأهلية في اليمن، مرجع سابق، ص ص ٢٣-٢٤.

١- أن تلك الجمعيات قام باستغلالها أشخاص لمصالحهم الخاصة.

٢- الخلافات التي تدور بين أعضاء تلك الجمعيات بسبب قيام البعض من الأشخاص بالاستيلاء على أموال الجمعية والتصرف بها لصالحهم.

٣- الخلافات الحزبية بين أعضاء تلك الجمعيات ومحاولة طرف من الأطراف توجيه العمل بداخلها لصالح أعضاء حزب معين والابتعاد عن العمل الطوعي.

٤- ضعف الكفاءة والقدرة لإدارة العمل الطوعي.

٥- عدم وجود برامج واضحة لخدمة المحتاجين وعدم القدرة للوصول إليهم.

٦- عدم الحصول على التمويل من الجهات الممولة سواء من المنظمات الإقليمية أو الدولية وذلك لعدم التزام تلك الجمعيات بتنفيذ برامج قدمتها لتلك المنظمات وأخذت بموجبها أموال وتم التصرف بها لصالح أعضاء الجمعية مما حدا بتلك الجمعيات إلى إغلاقها ومطالبة الجهة المانحة قضائياً باسترجاع تلك الأموال.

٧- قيام بعض الأشخاص بتلك الأعمال قوض العمل الطوعي وشوه صورته أمام الجهات المانحة مما أدى بتلك الجهات إلى الإحجام عن تقديم المساعدة المادية لعدد كبير من الجمعيات وتجميد بعض الجمعيات وتوقف الأخرى.

٨- قيام بعض الأشخاص بشخصنة تلك المؤسسات والجمعيات[1].

---

(1) نورية حمد، وقائد الشرجبي: مرجع سابق، ص٨٦

ورغم تأثير العوامل السابقة على العمل التطوعي في منظمات المجتمع المدني في اليمن إلا أن ذلك لا يعني اختفاء العمل التطوعي من المجتمع اليمني، فهناك عدد كبير من الجمعيات كسبت ثقة الجمهور (المستهدفين) وثقة الجهات المانحة وتؤدي دورها في مجالات مختلفة سواءً في المجال الرعائي أو التنموي وإن كان المجال الرعائي تقوم به أغلب الجمعيات في اليمن، سواءً في مجال رعاية الأسرة الفقيرة أو المعاقين أو المرضى وتقديم يد العون والمساعدة من خلال تقديم المساعدات العينية في الظروف العادية أو الاستثنائية (حالات الكوارث)، كالسكر، والأرز، والقمح، والدقيق، والتمور، والزيت، واللحوم، والملابس، والحقيبة المدرسية من قبل بعض الجمعيات العاملة في الواقع اليمني، مثل جميعة الإصلاح الاجتماعية الخيرية وجمعية الأغابرة والأعروق وجمعية الإحسان الخيرية، ومؤسسات الرئيس الصالح الخيرية، والجمعية الشعبية، وإن كان ذلك العمل موسمياً يقدم في المناسبات كالمساعدات التي تقدم في شهر رمضان والأعياد بالإضافة إلى المساعدات والخدمات التي تقدم لبعض المواطنين كصرف الأدوية للمرضى وإن كانت هذه المساعدات محدودة لأن التمويل المرصود لها محدود لنقص التمويل العام[1].

وبصفة عامة يمكن القول: أن تنوع نشاط المنظمات بتنوع أهدافها وهناك أنشطة أخرى تقوم بها إلى جانب النشاط الرعائي الخيري مثل النشاط الخدمي، والتنموي، والثقافي، والبيئي، والدفاع عن حقوق الإنسان، والحريات العامة، والطفل، والمستهلك، عادة ما ترتبط مثل هذه الأنشطة بأهداف المنظمة، ويلاحظ أن معظم المنظمات لها أنشطة متعددة ومتداخلة

(1) علي ليلة: مرجع سابق، ص٢٨٠.

مع غيرها من المنظمات، ولكن السيادة والغالبية للنشاط الخيري والرعائي والخدمي.

رابعاً: المساعدات النقدية:

من ضمن الأنشطة التي تقوم بها الجمعيات الأهلية في اليمن أنشطة رعائية والتي بدورها تنقسم إلى رعاية الفقراء والأيتام والمكفوفين من خلال تقديم المساعدات المادية والعينية فالمساعدات المادية تقدم الجمعيات الأهلية مبالغ نقدية شهرية للعائلات الفقيرة وتكفل الأيتام والمكفوفين.

ولمعرفة عدد المستفيدين نتيجة دراسة أجريت في اليمن وجد أن أعدادهم ضئيلة من ناحية إلى جانب ضآلة مشروعات الرعاية المقدمة لهم من ناحية أخرى وفقاً لنتائج الدراسة[1].

١ – المشاريع الرعائية:

تعتبر مشاريع الرعاية الاجتماعية التي تقوم بها بعض الجمعيات الأهلية في اليمن والتي لها وجود في الواقع الاجتماعي اليمني وهي تلك المشاريع الجماعية الرعائية مثل، مشروع كفالة اليتيم، ومشروع إفطار الصائم، ومشروع الأضاحي، ومشروع الحقيبة المدرسية، ومشروع كسوة العيد[2]....الخ

وعليه يمكن القول: أن تلك المشاريع التي تقوم بها الجمعيات الأهلية المختلفة بعضها دوري أي كل ثلاثة أشهر والبعض الآخر سنوي مثل كسوة العيد والأضاحي وعلى الرغم من انتشار تلك المشاريع في

(1) انظر، نورية حمد: قائد الشرجبي: المرجع السابق، ص ص ٨٣-٨٤.
(2) علي ليلة: المرجع السابق، ص٢٦٣.

أغلب المدن اليمنية إلا أن الجمعيات الأهلية في اليمن لم تقدم بيانات دقيقة لعدد المستفيدين من تلك المشاريع ولا تتوفر دراسات دقيقة تحدد حجم النشاط واتجاهاته ما عدا ما تنشره بعض الجمعيات الكبيرة على مواقعها على شبكة الإنترنت العالمية ولذلك ما زال هذا الجانب مجال واسع للدراسة وهو ما تناولته الدراسة في الجزء الميداني.

٢ – المشاريع التنموية:

هناك عدداً من المشاريع التنموية قامت بعض الجمعيات الأهلية بتنفيذها أو بالإشراف عليها بالتعاون مع بعض الجهات المانحة سواءً المحلية أو الدولية (كالمؤسسات والجمعيات الخيرية والصندوق الاجتماعي للتنمية والوكالة الأمريكية الدولية... الخ) مثل مشروع المركز الوطني للتنمية الحرفية والذي يقوم بتدريب المستفدين على الحرف الإنتاجية أو الإنشائية، وكذلك مشروع الأسر المنتجة والذي يهدف إلى الرفع من مستوى الأسرة معيشياً، وتنمية مقدرتها على العمل، والاستفادة من الطاقات المعطلة في الأسرة مما يساعد تلك الشرائح المعوزة على الاعتماد على نفسها حيث تتحول بدورها من طور الاستهلاك إلى الإنتاج في عملية التنمية الاجتماعية، إلى جانب مشروعات أخرى، كمشروع التدريب على المصنوعات الجلدية، ومشروع تنمية المشروعات الصغيرة، بالإضافة إلى مشاريع قطاع النشاط النسائي، مثل المشاريع الاجتماعية، ومشاريع الخدمات التعليمية والخدمات الصحية، كون المشاريع التنموية لا تقتصر على الرجال دون النساء، فبدأ السبق والتنافس على الخير والبر بين البشر من الجنسين دون تمييز من أجل إحداث التنمية في المجتمع اليمني والنهوض بالمستوى الاجتماعي والاقتصادي للفقراء والتخفيف من

معاناتهم[1]، وهناك أنشطة أخرى بسيطة لا تستطيع أن تقدم لها إحصاءات كونها لم تبرز كنشاط واضح يمكن قياسه من خلال الفئات المستهدفة والمجتمع.

خامساً: مستقبل القطاع الأهلي في اليمن بعد صدور قانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية رقم (١) لسنة ٢٠٠١

إن قراءة القانون الجديد الخاص بالجمعيات والمؤسسات الأهلية في اليمن يحتم علينا أن نشير إلى بعض القضايا الهامة قبل الدخول في استعراض القانون نفسه وتتمثل هذه القضايا بالآتي:

أولاً: أن هذا القانون هو حصيلة حراك قانوني طالت فترته فقد مرَّ بمراحل متعددة ونقاش إلى أن وصل إلى صيغته الحالية كان لمؤسسات المجتمع المدني دور كبير في ظهوره بشكله الحالي.

ثانياً: أن هذا القانون يأتي في إطار التحول الديمقراطي الذي شهدته اليمن منذ بداية التسعينيات والذي يعني ضمن ما يعنيه الانتقال من العقلية السلطوية الشمولية إلى عقلية تعددية تقبل بالتداول السلمي للسلطة والديمقراطية كنهج وتعني أيضاً بالنسبة لهذا القانون أنه يجب أن يتبنى فلسفة جديدة شاملة للعمل المدني الأهلي تختلف عن تلك التي كانت سائدة سابقاً ويجب أن تهدف إلى إقرار عدد من المبادئ العامة هي:

١- التيسير من إجراءات تأسيس الجمعيات والمؤسسات الأهلية.

٢- إطلاق حرية الجمعيات في العمل على أساس ديمقراطي.

(1) انظر: موقع جمعيات الإصلاح اليمنية، www.cssw.org.ye

٣- التأكيد على مبدأ الديمقراطية الداخلية لهذه المؤسسات عن طريق الانتخابات للهيئات القيادية منها.

٤- جعل القضاء هو المختص بحسم المنازعات الناشئة بين جهة الإدارة ومؤسسات المجتمع المدني[1].

بيد أن هناك ملاحظات حول القانون تتمثل في أن القانون في النصوص الواردة في المواد (٨ – ١٦) والخاصة بإجراءات التسجيل وبإشهار الجمعيات والمؤسسات، تتطلب بعض الإجراءات ليست معقدة ولكنها مطولة نوع ما حيث يجب الانتظار شهر للرد على الموافقة على التسجيل والمفروض الاكتفاء بالإشهار والتسجيل دون الانتظار ولا ندري ماذا ستطلب اللائحة التنفيذية المفسرة للقانون من شروط، أما من حيث حرية وديمقراطية إدارة الجمعيات المؤسسات نجد موقف المشرع معقولاً في شروطه القانونية للمواد (٢٤ – ٣٥) ما عدا بعض التدخلات من قبل الجهة المختصة في المادة (٣١) حيث أقحم جهة الإدارة في الدعوة إلى عقد اجتماع للجمعية العمومية في حالة عدم كفاءة أعضاء الهيئة الإدارية والمفروض أن يترك ذلك لأعضاء الجمعية العمومية أنفسهم أو من له مصلحة بالطعن أمام القضاء دون تدخل جهة الإدارة، هذا في القانون أما اللائحة لا أحد يعلم ماذا ستشترط، كما أن هناك تدخل آخر لجهة الإدارة (الوزارة) في المادة (٣٥) من القانون حيث أوردت استثناء لا مبرر له في الجمع بين العمل في الوزارة وغيرها من الجهات المشرفة على مؤسسات المجتمع المدني، بناءاً على موافقة الوزير لأسباب تقتضيها المصلحة العامة، وهذا لا مبرر له، إلى جانب اعتماد المشرع اللجوء إلى القضاء نجد في الكثير من النصوص قد أرجع حل معظم الخلافات بين الجهة

(1) محمد عبده سعيد مغرم: مرجع سابق، ص٨.

المشرفة والجمعيات والمؤسسات إلى القضاء، ولكن سبب اللجوء ومن يلجأ هذا ما لم يوفق فيه المشرع حيث جعل ذلك للجمعية أو من له مصلحة فقط وكان الأولى في بعض الحالات أن ترجع جهة الإدارة نفسها، وفشل ذلك في حالة الطعن برفض التسجيل والإشهار، فالمفروض أن يتم التسجيل والإشهار وإذا اعترضت الجهة المشرفة فلها الرجوع إلى القضاء وليس العكس، بالإضافة إلى الجهة المشرف شأنها شأن الجهات الحكومية الأخرى لا تلتزم بما يقرره القضاء أحياناً وهذا يرتبط بعدم الالتزام بمبدأ استقلالية القضاء[1].

الاستنتاجات:

- أن المجتمع المدني في اليمن نشأ في بداية القرن التاسع عشر وتطور في منتصف الخمسينيات واعتبر الفترة ١٩٥٨ هي البداية الحديثة للمجتمع المدني اليمني، وأن هذه النشأة كانت ليست بمعزل عن الظروف السياسية والاجتماعية التي كان يعيشها العالم العربي في ذلك الوقت.
- هناك عدداً من المتغيرات أثرت في العمل الأهلي في اليمن، وهي العادات والتقاليد التي يتصف بها أفراد المجتمع اليمني وتدعو إلى التعاون والمحبة والإخاء ونشر العمل الخيري، بالإضافة إلى عودة المثقفين والذين تلقوا تعليمهم خارج الوطن وانتهاء التشطر، إلى جانب التحول السياسي والاقتصادي في الآونة الأخيرة في اليمن.
- نشأة وتطور المجتمع المدني في اليمن مر بثلاث مراحل وهي تلك المراحل التي مر بها بعض نشأة وتطور المجتمع المدني في معظم البلدان العربية.

---

(1) مرجع سابق، ص ص ٩-١٠.

- نشأة وتطور المجتمع المدني في اليمن وخاصة منها الأحزاب السياسية والجمعيات الأهلية (المنظمات الأهلية) وهما أهم جزءان رئيسيان من المجتمع المدني فرضتهما ضرورتان: ضرورة داخلية مثل التحول السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي يعيشه المجتمع اليمني في السنوات الأخيرة وخاصة بعد الوحدة، أما الضرورة الخارجية تتمثل في نشوء منظمات حقوقية ترتبط بتوجهات دولية ممثلة بالعولمة والنظام العالمي الجديد ومصادر التمويل.
- ازداد حجم نمو وتطور المنظمات الأهلية وخاصة بعد أن كفل الدستور اليمني الجديد بعد الوحدة حق تكوين المنظمات الأهلية وازداد نمواً خاصة بعد صدور قانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية رقم (١) لسنة ٢٠٠١.
- يرتبط نشاط المنظمات الأهلية بالأهداف التي أنشأت من أجلها كتنمية المجتمع المحلي ككل والاهتمام بالأطفال والمسنين والشباب والمعاقين وفئات أخرى... الخ.
- المجتمع المدني في اليمن يعاني من نقص المتطوعين وخاصة القطاع النسائي ويرجع ذلك إلى الموروث الثقافي للشعب اليمني والذي يعتبر المرأة وخروجها إلى هذه المنظمات من العيب وينظر لها بعدم احترام ونوع من الشك والريبة.
- المجتمع المدني في اليمن يجمع بين أنشطة مختلفة كما أنه ليس لديه تصور واضح عن المستهدفين وليس هناك تشابك بين المنظمات على المستوى المحلي بين المنظمات النوعية في النشاط ويعاني من نقص التموين.

- الشراكة بين المجتمع المدني والحكومة والقطاع الخاص، تتمثل في تنفيذ بعض المشاريع والإشراف عليها أو الاستشارة وهذه الشراكة تحتاج إلى مزيداً من الشراكة من أجل بناء المجتمع والنهوض به.
- منظمات المجتمع المدني العاملة في اليمن بعضها مغلق على الرجال والبعض الآخر مغلق على النساء وهذا يعزز الفصل بين الرجال والنساء ويجعل المجتمع غير متماسك وهذا يخالف ما جاء به الإسلام حيث اشتركت المرأة والرجل في المعارك الإسلامية وفي القيام ببعض الأعمال التي تخدم مصالح المسلمين والدولة الإسلامية.
- إن التشريعات التي تنظم عمل المنظمات الأهلية في اليمن تعطي للهيمنة الإدارية التنفيذية الصلاحية الكبرى أثناء قيادة المنظمات وهذا يعزز دور المنظمات حيث يمكن هؤلاء الأشخاص من السيطرة عليها وربما شخصنتها وهذا يلغي دور العدد الأكبر من الجمعية العمومية التي أسست تلك المنظمات، وعليه يجب أن يتضمن التعديل في القانون رقم (١) لسنة ٢٠٠١ إعطاء صلاحية أكبر لأعضاء الجمعية العمومية في المنظمات حتى تمنع أي أعمال غير قانونية تقوم بها الهيئة الإدارية والتنفيذية في تلك المنظمات، بالإضافة إلى إلغاء جهة الإشراف على تلك المنظمات من قبل الوزارات الأخرى، ما عدا وزارة الشئون الاجتماعية والعمل فيما يخص الأعمال الإدارية، وترك توقيت أعمالها وإلغائها في حالة أي مخالفة للقضاء.

***

الفصل الخامس

الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية

تمهيد:

أولاً : نوع الدراسة.

ثانياً : المنهج المستخدم في الدراسة.

ثالثاً : أدوات البحث.

رابعاً : مجالات الدراسة.

خامساً: عينة البحث.

سادساً : أسلوب تحليل البيانات (المعالجة الإحصائية).

سابعاً : الصعوبات التي واجهت الباحث .

الاستنتاجات.

تمهيد:

كثيرة هي المشكلات والقضايا المطروحة قيد البحث والدراسة في علم المناهج، وعديدة أيضاً التساؤلات التي تتصل بالمنهج العلمي وتطبيقاته في ميدان العلوم الاجتماعية، ولقد أدت هذه الكثرة وذلك التعدد إلى تباين واختلاف وجهات النظر التي تعالج فيها مسائل المنهج[1].

وقد يكون من المفيد أن نعيد التأكيد أن تقدم أي علم من العلوم يتوقف بدرجة كبيرة على وجود منهج محدد واضح المعالم للبحث، يساعد في التوصل إلى معرفة دقيقة ومنظمة بجوانب الواقع، بحيث يعتمد الدارسون على هذه المعارف في بناء النظريات العلمية وفي إعادة فحصها من جديد للتأكد من صدقها أو إضافة عناصر جديدة إليها حتى تصبح أكثر شمولاً وتكاملاً، والبحث هو عملية تقصي الوقائع باستخـــدام طريقة منظمة لتحقيق هدف من الأهداف[2]، ومع حاجتنا إلى البحث الاجتماعي من أجل التخطيط لحياة أفضل، ولمواجهة مشكلات التغير الاجتماعي، فلا غنى لنا عن البحث العلمي الذي يهدف إلى إثراء العمل بالحقائق والنظريات، والذي يهيئ لنا فرصة الإسهام الإيجابي مع العالم في تقدم وتطور العلم، والبحث النظري إلى جانب قيمة النظرية، لا يعيش منعزلاً عن الجانب العملي، ولا يمكن أن ينفصل التطبيق عن الواقع، فعن طريقه يستطيع الباحث أن يستنبط المبادئ والقوانين المنظمة لظواهر الحياة، وبمعرفة القوانين يستطيع الإنسان أن يتنبأ بما يحدث

---

(1) محمد علي محمد: البحث الاجتماعي، دراسة في طرائق البحث وأساليبه، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٥، ص٥.

(2) صلاح الفوال: علم الاجتماع، المفهوم والموضوع والمنهج، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٨٢،ص١٦٣.

للظواهر المختلفة تحت ظروف معينة، وبتطبيق القوانين يستطيع الإنسان أن يساهم في حل المشكلات الاجتماعية، ويتحكم في توجيه ظواهر الحياة لخدمة الإنسانية جمعاء[3].

أولاً: نوع الدراسة

تعتبر هذه الدراسة من الدراسات الوصفية التحليلية حيث أن الدراسات الوصفية ذات أهمية في العلوم الاجتماعية بصفة خاصة وقد يكون هذا الرصيد أو الوصف كيفياً أو كمياً ويعبر عنه رقمياً، كما أنه قد يتركز على وضع قائم في وقت معين لحالة شيء ما[4] سواء كان هذا الشيء مجموعة أو مؤسسات أو أنماط في التفاعل داخل تلك المؤسسات الأهلية وخارجها وربطها بالواقع الاجتماعي لمجتمع الدراسة وتقديم صورة واضحة عن دور الجمعيات الأهلية في تنمية المجتمع اليمني في الواقع الاجتماعي، وقد عرف البحث العلمي الاجتماعي عدة أساليب يناسب كلاً منها نوعية معينة من المشكلات ويتطلب إجراءات متميزة في البحث وتعرف هذه الأساليب بالأسلوب الاستطلاعي والأسلوب الوصفي، والأسلوب التاريخي، والأسلوب التجريبي، والأسلوب المقارن، وفي بعض الأحيان يستعين الباحث بأكثر من أسلوب إن كانت طبيعة مشكلة بحثه تتطلب ذلك[5].

---

(3) عبد الباسط محمد حسن: أصول البحث الاجتماعي، مرجع سابق، ص ص ٩-١٠.

(4) سمير نعيم أحمد: المنهج العلمي في البحوث الاجتماعية، ط٧، دار الهاني للطباعة، القاهرة، ٢٠٠٣، ص١٢٢.

(5) سمير نعيم أحمد: المنهج العلمي في البحوث الاجتماعية، مرجع سابق، ص٩٧.

وقد تحدد نوع الدراسة في كونها دراسة وصفية لعدة أسباب منها:

١- وجود دراسات سابقة في مجال المجتمع المدني، ودور المجتمع المدني في التنمية في بعض الأقطار العربية.

٢- تهدف الدراسة إلى تحديد الفئات المستهدفة والخدمات التي تقدم لها.

٣- تهدف الدراسة للتعرف على الدور التي تقدمه مؤسسات المجتمع المدني (المنظمات الأهلية) في اليمن في تنمية حضر المجتمع اليمني، وكيفية تصور هذا الدور في المستقبل.

ثانياً: المنهج المستخدم في الدراسة

يستخدم المنهج في استعمالات شتى متباينة من بينها الإشارة إلى الأساليب التي يستخدمها علم من العلوم في جمع البيانات وفي اكتساب المعرفة(6).

فلما كانت العلوم الاجتماعية تختلف عن بعضها اختلافات واضحة جلية من ناحية الموضوعات التي تدرسها لذلك يحاول المنهج الإجابة على مثل هذه الأسئلة إلى أي حد تقترب العلوم الاجتماعية من الطرق والإجراءات المتبعة في العلوم الطبيعية(7).

وعند هذه المرحلة يمكن أن يشرع الباحث في تخطيط الاستراتيجية الفعلية لإجراء البحث وأن يأخذ في اعتباره أن المنهج

---

(6) عبد الهادي الجوهري: معجم علم الاجتماع، المكتب الجامعي الحديث، الأزريطة، الإسكندرية، ١٩٩٨-١٩٩٩، ص١٨٢.

(7) المرجع نفسه، ص١٨٣.

المناسب يرتبط إلى حد كبير بنوع التساؤلات التي ستجيب عنها كما يرتبط بالمثل بالموارد المتاحة لدعم جهوده في البحث[8].

كما يشير المنهج المستخدم إلى الوسيلة التي استخدمها الباحث للإجابة على تساؤلات الدراسة التي تثيرها المشكلة موضوع الدراسة وقد أعتمدت الدراسة على المنهجين، الوصفي التحليلي، والمسح الاجتماعي بالعينة.

١- ***المنهج الوصفي التحليلي:*** وذلك للوقوف على وصف الظاهرة وطبيعتها ورصد تطورها والآثار المترتبة عليها.

٢- ***منهج المسح الاجتماعي بالعينة:*** ويهتم منهج المسح الاجتماعي بجمع الحقائق بصورة مطردة ومنتظمة عن الناس الذين يعيشون في منطقة جغرافية وثقافية وإدارية معينة بالإضافة إلى معالجة عدد كبير من الجوانب المتصلة بإحدى المشاكل الاجتماعية وهي توفير البيانات التي تحتاج إليها الجهات المتخصصة أكثر من توفيرها البيانات اللازمة لتنمية النظرية السوسيولوجية وهي تتضمن غالباً مادة توضيحية أو وصفية إلا أنها على العموم كمية، ولذلك فإن تاريخ المسح الاجتماعي يرتبط ارتباطاً قوياً بتطوير أساليب الإحصاء[9] لأنه يعطي صورة واقعية عن الموقف أو الظاهرة وبالتالي تساعد على التخطيط للمستقبل ووضع الحلول وكذلك التنبؤ العلمي[10]. وقد تم تحديد استراتيجية الدراسة في منهج المسح

---

(8) علي عبد الرؤوف، محمد أحمد بيومي، وآخرون: علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الأزاريطة، الإسكندرية، ٢٠٠٤، ص١٣٢.

(9) عبد الهادي الجوهري: مرجع سابق، ص٢٣٤.

(10) انظر محمد الجوهري، عبد الله الخريجي: طرق البحث الاجتماعي، دار الكتاب، القاهرة، ط٣، ١٩٨٢، ص١١٥.

الاجتماعي بأسلوب العينة لعدة أسباب هي:

١- ملائمة هذا المنهج للدراسة الوصفية.

٢- يركز هذا المنهج على الآنية للظاهرة.

٣- يستخدم المنهج للكشف عن مدى الخدمات التي تقدمها المنظمات الأهلية في تنمية حضر المجتمع اليمني أو أي مجتمع آخر.

٤- ضخامة مجتمع الدراسة وصعوبة جمع البيانات من مجتمع الدراسة على مستوى اليمن.

ثالثاً: أدوات البحث

بعد أن قام الباحث بصياغة مشكلة الدراسة وأهدافها وتساؤلاتها ومن دراسة الاطار النظري للدراسة والدراسات السابقة واستطلاع آراء الخبراءفي مجال علم الاجتماع والمجتمع المدني، تم تحديد استمارتي المقابلة كأداة أساسية لجمع البيانات والمعلومات عن المبحوثين من أعضاء الهيئة الادرية والتنفيذية في المنظمات والمستهدفين من أنشطتها بالإضافة إلى السجلات والوثائق والتقارير التي تصدر عن المنظمات الأهلية ونظام عملها الداخلي والنشاط الخارجي لها وكذلك الاستفادة من الإحصائيات والبيانات التي تصدر عن نشاط الجمعيات من الوزارات التي لها علاقة بنشاطها لتحقيق أهداف البحث، والإجابة على تساؤلاته.

١- المقابلـــــــة:

تستخدم المقابلة في كثير من مجالات الحياة، فالباحث الاجتماعي يستخدم المقابلة كأداة لجمع البيانات، كما تستخدم في الدراسات الوصفية والسببية للتحقق من صحة التساؤلات التي يضعها الباحث، فيتجه العاملون في مختلف المهن إلى إجراء مقابلات دراسية يهدفون من

ورائها إلى جمع البيانات والحصول على المعلومات المتعلقة بالأشخاص والمواقف المحيطة بهم[11].

وللمقابلة أنواع كثيرة وتصنيفات متعددة وتختلف هذه الأنواع بعضها عن بعض من حيث شكلها وموضوعها ومجالها، ولما كانت المقابلة تستخدم لجمع البيانات المتعلقة باتجاهات الأفراد وعقائدهم ودوافعهم ومشاعرهم نحو موضوعات معينة، معتمدة على التقدير الذاتي للمبحوث، في موقف مواجهة يقوم على التفاعل المستمر، والتأثير المتبادل بين شخصين كلاهما غريب عن الآخر[12].

وبناء على ذلك فقد قام الباحث بتصميم استمارتي المقابلة حدد الباحث نوعية البيانات والمعلومات المطلوبة وقام بتصنيفها إلى اثني عشر محور يتعلق كل محور بجانب من جوانب البحث، وهذه المحاور هي:

- **المحور الأول:** أسئلة تتعلق بالبيانات الأولية الخاصة بالمبحوثين من أعضاء الهيئة الإدارية والتنفيذية والمبحوثين من المستهدفين من أنشطة المنظمات.
- **المحور الثاني:** أسئلة تتعلق بأنشطة المنظمات الرئيسية.
- **المحور الثالث:** أسئلة تتعلق بالمشاريع التي نفذتها المنظمة خلال العام ٢٠٠٥، ٢٠٠٦، ٢٠٠٧.

(11) عبد الباسط محمد حسن: أصول البحث الاجتماعي، مرجع سابق، ص ص ٣٣٤-٣٣٥.

(12) المرجع نفسه ، ص٣٣٩.

- **المحور الرابع:** أسئلة تتعلق بالعلاقة بين المنظمات والدولة والقطاع الخاص.
- **المحور الخامس:** أسئلة تتعلق بالإطار السياسي والقانوني الذي ينظم نشاط المنظمات.
- **المحور السادس:** أسئلة تتعلق بمصادر تمويل المنظمات وكيفية مواجهة مشكلة التمويل.
- **المحور السابع:** أسئلة تتعلق بالحكم الرشيد ودوران السلطة داخل المنظمات.
- **المحور الثامن:** أسئلة تتعلق بالمهارات والخبرات الإدارية المتوفرة في المنظمات.
- **المحور التاسع:** أسئلة تتعلق بالمتطوعين العاملين في المنظمات.
- **المحور العاشر:** أسئلة تتعلق بالعقبات والمشكلات التي تعوق نشاط المنظمات وتحد من فاعليتها.
- **المحور الحادي عشر:** أسئلة تتعلق بمشاركة المنظمات في صنع القرارات والسياسات التنموية مع الدولة.
- **المحور الثاني عشر:** أسئلة تتعلق بتصورات الدور المستقبلي للمنظمات في التنمية.

يتعلق كل محور بجانب من جوانب البحث وتم صياغتها في صورة تساؤلات تفصيلية بلغ عددها ٦٦ سؤال بعضها مغلق يتضمن بدائل للإجابات المحتملة ليختار منها المبحوث بديلاً أو أكثر، وبعضها نصف مغلق يتضمن بدائل إجابات محددة وتتضمن أيضاً فرصة للمبحوث لإضافة إجابات جديدة، وبعض هذه الأسئلة مفتوحة لإعطاء المبحوث حرية كتابة الإجابات التي يرى أنها مناسبة.

بحيث تحتوي استمارتي المقابلة العناصر الأساسية لمشكلة الدراسة، من خلال إجراء المقابلة مع أعضاء الهيئات الإدارية للجمعيات الأهلية من المنتخبين والمتطوعين، إلى جانب عينة من المستهدفين من أنشطتها المختلفة في تنمية حضر المجتمع اليمني واعتمد الباحث على أستمارتي المقابلة والملاحظة لجمع البيانات لتعزيز متطلبات الدراسة.

وعليه فقد قام الباحث بتصميم استمارتي المقابلة وتم مراعاة الاعتبارات التالية:

١- أن تغطي استمارتي المقابلة كافة جوانب المشكلة وأن تتناولها بشكل متعمق.

٢- الاطلاع على استمارتي المقابلة التي سبق تطبيقهما في دراسة مشابهة من خلال مراجعة أسئلتها والاستفادة منها[13].

٣- تجنب الأسئلة التي تحتمل التحيز وعدم الدقة.

٤- تجنب الأسئلة الإيحائية.

٥- وضوح الأسئلة وسهولتها ودقتها.

٦- ألا تتضمن استمارتي المقابلة أسئلة يكون لدى الباحث فكرة واضحة عنها في تحقيق أهداف البحث.

---

(13) استند الباحث في تصميم استمارة المقابلة على الدراسات التالية:

- محمود عودة، وآخرون: واقع ومستقبل المنظمات الأهلية العربية، مرجع سابق.
- شهيدة الباز: المنظمات الأهلية العربية على مشارف القرن الحادي والعشرين، محددات الواقع وآفاق المستقبل.
- نمشان خالد نمشان الرشيدي: المجتمع المدني في الكويت، مرجع سابق.

٧- مراعاة عدم التداخل بين البدائل وأن يكون كل بديل متعلقاً باحتمال واحد فقط في حالة تعدد البدائل المحتملة لإجابات أي سؤال.

٢- عينة المستهدفين:

لجأ الباحث باستهداف بعض المستهدفين من نشاط المنظمات الأهلية باستخدام استمارتي المقابلة للتحقق من أنشطة الجمعيات من خلال ما يعرف بالدراسات الاجتماعية لقياس الأثر الاجتماعي لعمل تلك الجمعيات في الواقع الاجتماعي اليمني وبلغ عدد المستهدفين من أنشطة المنظمـــات الأهليـــة (٢٦٠) فرد تم استبعاد ١٣ فرد منهم لعدم تجاوبهم مع الباحث.

٣- السجلات والوثائق:

تعتبر السجلات والوثائق والأدبيات والتقارير والإحصائيات التي تصدر عن المنظمات الأهلية والوزارات ذات العلاقة بنشاط المنظمات الأهلية من أهم البيانات التي يستطيع الباحث من خلالها الوصول إلى معرفة الأهداف الرئيسية لتلك المنظمات إلى جانب معرفة الفئات المستهدفة التي أنشأت من أجلها تلك المنظمات، بالإضافة إلى أن تلك البيانات تساعد الباحث بإثراء المعلومات حول البحث الميداني والذي يبحث عن تلك البيانات المنشورة والتي يحصل عليها من الواقع الاجتماعي، فيخرج البحث بنتائج تعبر عن ذلك الواقع.

٤- اختبار الصدق والثبات:

يشير مفهوم الصدق إلى ما إذا كانت أدوات القياس تقيس بالفعل ما يراد قياسه، كما يشير مفهوم الثبات Reliability إلى اتساق أداة القياس

أو إمكانية الاعتماد عليها وتكرار استخدامها في القياس[14].

ولتحقيق الصدق والثبات لاستمارة المقابلة قام الباحث بتطبيق الإجراءات التالية:

١- تحديد المعلومات والبيانات المطلوب جمعها في ضوء مشكلة الدراسة وأهدافها وتساؤلاتها.

٢- تقسيم استمارتي المقابلة إلى فقرات متتابعة ومتناسقة بحيث تغطي كل فقرة في الاستمارة جزء من تساؤلات الدراسة.

٣- إعداد استمارتي المقابلة في صورتها الأولية، ثم عرضها على محكمين من أساتذة علم الاجتماع جامعة عين شمس وجامعة القاهرة وجامعة صنعاء ومعهد البحوث والدراسات العربية، والمتخصصين في مناهج البحث(*)؛ لمراجعتها والتأكد من صلاحيتها وصدق قياسها لمتغيرات الدراسة وتوجيه الباحث إلى نقاط الضعف والقصور فيها.

٤- قام الباحث بمراجعة استمارتي المقابلة وتعديلها في ضوء ملاحظات وتوجيهات الأساتذة المحكمين.

٥- تم إجراء اختبار قبلي لاستمارتي المقابلة على عينة قوامها(١٠) منظمات من إجمالي عينة الدراسة بهدف معرفة ما إذا كانت هناك ضرورة لتعديل أو تغيير بعض الأسئلة أو إضافة أو حذف أسئلة أخرى بالإضافة لمعرفة مدى فهم واستيعاب مفردات

---

(14) محمد محمود الجوهري، عبدالله الخريجي: طرق البحث الاجتماعي، مطبعة العمرانية للأوفسيت بالجيزة، القاهرة، ٢٠٠٠-٢٠٠١، ص٧٣.

(*) انظر الملحق رقم (٤)

العينة للمفاهيم والأسئلة والألفاظ والمصطلحات المستخدمة في الاستمارتين وكذلك معرفة أنواع الإجابات البديلة المحتملة للأسئلة والوقت الذي تستغرقه عملية جمع المعلومات والبيانات والملاحظات والتعليقات المختلفة على جميع أسئلة استمارتي المقابلة شكلاً وموضوعاً.

٦- أعاد الباحث تطبيق استمارتي المقابلة بعد مرور شهر من التطبيق الأول لاستمارتي المقابلة على عينة قوامها (١٠) منظمات من إجمالي عينة الدراسة للتأكد من ثبات قياس استمارتي المقابلة للظاهرة المدروسة، وقدرة الحصول على نفس الإجابات والبيانات عند تطبيقها مرة أخرى، وقد وجد الباحث أن إجابات المبحوثين في التطبيق الأول والثاني قد تماثلت إلى حد كبير وخاصة فيما يتعلق بأسئلة الحقائق.

٧- استمرت عمليات المقابلة مع مفردات العينة وجمع البيانات المطلوبة لمدة خمسة أشهر (يناير، فبراير، مارس، أبريل، مايو ٢٠٠٨).

٥- إجراءات المقابلة:

قام الباحث بإجراء المقابلة من خلال الآتي:

عينة المستهدفين من أعضاء الهيئة الإدارية:

تم الاتصال بالمسئولين المباشرين عن تلك المنظمات وتحديد أوقات عملهم، وبناءً على ذلك وجد الباحث أن المنظمات الأهلية العاملة في حضر المجتمع اليمني إما تكون مغلقة على الرجال فقط أو على النساء فقط وأن أغلب المنظمات الموجودة في الواقع هي المنظمات النسائية ولها مقرات وتعمل البعض منها في الفترة الصباحية، والغالب منها تعمل في الفترة المسائية وهذه المنظمات تنقسم إلى منظمات منفتحة

تسمح للباحث بالدخول إلى مقراتها ومقابلة أعضاء المنظمة وكذلك المستفيدين من تلك المنظمات، أما القسم الآخر فهي لا تتكلم مع ا لباحث سوى من باب المنظمة أو من خلف الباب، وتأخذ الأوراق وتطلب تأجيل المقابلة إلى وقت آخر بعد أن تطلع على أسئلة المقابلة بعدها نفاجأ أنها قد أجابت عليها في البيت تاركة الأسئلة التي تتعلق بالموازنة والجانب المالي للمنظمة، أما المنظمات المغلقة على الرجال فتنقسم قياداتها إلى قسمين؛ منظمات ترأس قياداتها شخصيات إسلامية أغلبهم أئمة المساجد وتوجد تلك المنظمات في ملحق للجوامع أو في الحي التي يوجد فيه الجامع وهي تعمل في الواقع ويغلب على أنشطتها العمل الرعائي، وقد قام الباحث بإجراء المقابلة معهم في الجوامع أثناء أوقات الصلاة المختلفة وفي داخل مقرات الجمعيات.

بالنسبة لقيادات المنظمات الأخرى فبعضها لديها غرفة لمضغ القات داخل المنظمة وتدير عملها من خلاله أثناء الظهيرة ولا تعمل في الفترة الصباحية وقيادات هذه المنظمات لا تتواجد في المقر إلا في أوقات متفاوتة والحصول عليها صعب جداً.

وهناك بعض المؤسسات والمنظمات الكبيرة مثل (مؤسسات الرئيس الصالح، وجمعية الإصلاح الاجتماعي الخيرية، وجمعية الحكمة اليمانية، وجمعية الإحسان الخيرية، بالإضافة إلى لمؤسسات مكة وشوذب، ومؤسسات الفتاة اليمنية، وجمعية صنعاء الخيرية التنموية فهي تعمل في دوام رسمي بالنسبة للهيئة الإدارية، وقد تم إجراء المقابلة معهم أثناء الدوام الصباحي وفقاً لشروط إجراء المقابلة.

أما عينة المستهدفين فقد تم مقابلتهم وفق الإجراءات الآتية:

تم تحديد المستفيدين من أنشطة المنظمات وفقاً لنشاط المنظمة

وهدفها التي أنشئت من أجله وعلى ضوء ذلك وجد أن هناك منظمات تعمل في نشاط أحادي والبعض الآخر تعمل في أنشطة متعددة ولكن يغلب على هذه الأنشطة الهدف الذي أنشئت من أجله المنظمة.

فتم مقابلة بعض المستفيدين من الجمعيات العاملة في المجال الرعائي، خاصة رعاية الأيتام والأسر المنتجة إما في الجمعيات أثناء استلام الرواتب أو النزول إليهم في منازلهم سواء كانوا ذكوراً أم إناثاً أو من الأسر، بعد أن تم أخذ كشف بأسمائهم من المنظمات التي ترعاهم، وأكثر ما تكرر هذا الأسلوب وخاصة مع الغالبية من تلك المنظمات التي تنشط في هذا المجال، أما بالنسبة للمنظمات الأهلية النسائية، فقد تم مقابلة المستفيدين داخل المنظمات لأن غالبتهم يتدربون داخل المنظمات بشكل يومي أو بعض أيام الأسبوع في مجالات مختلفة مثل محو الأمية، والإسعافات الأولية، والخياطة والتطريز ونسج الأحزمة الرجالية وهو ما يعرف باليمن بالسيم، أو التعليم على الكمبيوتر، واللغات والتدبير المنزلي والكوافير، صناعة التمور، والخزف، والتحف الورقية، بالإضافة إلى برامج التوعية البيئية والصحية.

وهناك بعض المنظمات والمؤسسات الكبيرة والتي يتبعها مراكز لتدريب المستهدفين فقد تم مقابلة المستهدفين من خلال المراكز التابعة لتلك المؤسسات والمنظمات والتي تعمل في أنشطة متعددة كالطفل والمرأة والأيتام وبناء القدرات، بالإضافة إلى أنشطة أخرى، وبعد أن قام الباحث بجمع البيانات قام بتفريغ البيانات واستخراج النتائج الخاصة بخصائص العينة من أعضاء الهيئة الإدارية والتنفيذية والمستهدفين من أنشطة المنظمات من المستهدفين من خلال الخصائص النوعية وحالة الزواج والمستوى التعليمي والعمر والوضع الوظيفي والاقتصادي والجداول

الآتية توضح نتائج هذه الدراسة.

جدول (٣)

الخصائص الاجتماعية لعينة المبحوثين من أعضاء الهيئة الإدارية

البيان		النوع					
		ذكر		أنثى		المجموع	
		العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
السن	أقل من ٢٠ سنة	0	%٠.00	1	%2.22	1	%٠.90
	من ٢٠-٣٩ سنة	52	%78.79	36	%80.00	88	%79.28
	من ٤٠-٥٩سنة	14	%21.21	8	%17.78	22	%19.82
	60سنة فأكثر	0	%٠.00	0	%٠.00	0	%٠.00
	المجموع	٦٦	%١٠٠	٤٥	%١٠٠	١١١	%١٠٠
المستوى التعليمي	أمي	0	%٠.00	0	%٠.00	0	%٠.00
	يقرأ ويكتب	0	%٠.00	1	%2.22	1	%٠.90
	تعليم أساسي	5	%7.58	2	%4.44	7	%6.31
	تعليم ثانوي	8	%12.12	6	%13.33	14	%12.61
	تعليم تقني	1	%1.52	0	%٠.00	1	%٠.90
	تعليم فني	1	%1.52	0	%٠.00	1	%٠.90
	دبلومات	9	%13.64	1	%2.22	10	%9.01
	تعليم جامعي	28	%42.42	26	%57.78	54	%48.65
	تعليم فوق الجامعي	14	%21.21	9	%20.00	23	%20.72
	المجموع	66	%100	45	%100	111	%100
الحالة الزواجية	أعزب	8	%12.12	16	%35.56	24	%21.62
	متزوج	58	%87.88	28	%62.22	86	%77.48
	مطلق	0	%٠.00	0	%٠.00	0	%٠.00
	أرمل	0	%٠,٠٠	1	%2.22	1	%٠.90
	المجموع	66	%100	45	%100	111	%100
عدد الأبناء	0 =<	6	%10.34	8	%27.59	14	%16.09
	2-1	10	%17.24	8	%27.59	18	%20.69
	4-3	20	%34.48	9	%31.03	29	%33.33
	5+	22	%37.93	4	%13.79	26	%29.89
	المجموع	58	%100	29	%100	87	%100
الحالة المهنية	لا يعمل	3	%4.55	6	%13.33	9	%8.11
	عامل	0	%٠.00	0	%٠.00	0	%٠.00
	طالب	1	%1.52	5	%11.11	6	%5.41
	موظف	53	%80.30	25	%55.56	78	%70.27
	متقاعد	2	%3.03	1	%2.22	3	%2.70
	أعمال خاصة	5	%7.58	8	%17.78	13	%11.71
	مهني متخصص	2	%3.03	0	%٠.00	2	%1.80

البيان	النوع					
	ذكر		أنثى		المجموع	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
المجموع	66	%100	45	%100	111	%100

أولاً: خصائص المبحوثين من أعضاء الهيئة الإدارية:

١- **النوع:** يعتبر النوع مؤشر إذ يستدل من خلاله على حالة المجتمع وعمره إن كان فتياً أو هرماً، كما يبين مصطلح النوع في المرحلة الحالية إلى الوظيفة التي يؤديها الذكور والإناث في الأعمال المختلفة دون تمييز بين المرأة والرجل وإنما يقاس ذلك بمقدار ما ينجزه من العمل القدرة والكفاءة التي يتمتع بها الفرد في عمله، كما أنه يدعم المساواة بين الجنسين من الذكور والإناث.

٢- **الفئة العمرية:** كماتشير نتائج الدراسة في الجدول رقم (٣) أن الذكور الذين يتقلدون العمل التطوعي يتركزون ما بين سن (٢٠ – ٣٩) ونسبتهم (٧٨%)، وكذلك الإناث ما بين سن (٢٠ – ٣٩) بنسبة (٨٠%) من إجمال العينة المستهدفة، أي بنسبة عالية لكل من الذكور والإناث (٧٩,٢٨%) وهذا يؤكد أن فئات الشباب من أكثر فئات الأعمار تحرك العمل في المنظمات الأهلية ويكاد ينعدم في الفئة العمرية الأقل من عشرين سنة ويوجد بشكل بسيط ما بين سن (٤٠ – ٥٩) بنسبة (١٩,٨٢%) لدى كلاً من الذكور والإناث.

٣- **المستوى التعليمي:** يعتبر التعليم مؤشراً لمدى ما وصل إليه أي شعب من الشعوب؛ لأن التعليم هو محور التنمية لدى الأمم به تسمو وترتفع إلى مصاف الدول المتقدمة، وفي اليمن بدأ انتشار التعليم على نطاق واسع داخل المدن وفي الأرياف بعد قيام الثورة اليمنية ١٩٦٢م على الرغم من أن التعليم في جنوب الوطن أسبق عنه في

الشمال بسبب وجود الاستعمار البريطاني هناك فكان من محاسن الاستعمار الاهتمام بالتعليم وبعد قيام الوحدة كان التعليم محوراً أساسياً للقيادة السياسية وكان من أولويات التنمية البشرية لديها وماتوضحه نتائج الجدول رقم (٣) للمستويات العمرية للفئات المستهدفة من هذه الدراسة إلا دليل واضح على مدى اتساعه في اليمن، حيث أكدت الدراسة أن الغالبية من قادة المجتمع المدني في الجنسين هم من المتعلمين وخاصة من حملة مؤهلات التعليم الأساسي والثانوي والدبلومات والجامعي وما فوق الجامعي وأن نسبة التعليم تتفاوت من مستوى تعليمي وآخر بين الجنسين، فالأمية تكثر بين النساء وتقل لدى الرجال وهذا يعتبر طبيعي في ظل مجتمع قبلي كان قبل فترة الثورة وبعدها يحرم على المرأة الخروج من البيت إلى المدرسة فنسبة الأمية عند النساء حوالي (١٤%) من العينة المستهدفة ولدى الرجال حوالي (٦%)، بينما التعليم الجامعي ارتفع بين الرجال إلى نسبة (١٨%) كما ارتفع لدى النساء إلى (١٤%) بينما نسبة الامية بين الذكورهي (٦%) وهذا ما يؤكد التوسع النسبي للتعليم في اليمن بعد الثورة والوحدة وإن كانت الأمية ما زالت تضرب بجذورها لدى الفئات العمرية الكبيرة التي عاصرت حكم الامامة والثورة.

٤- **الحالة الزواجية:** هي الحالة الشخصية للفرد بالنسبة لقوانين الأحوال الشخصية في أي قطر من الأقطار والأعراف السائدة في ذلك القطر، وحالة الزواج يعتمد عليها الباحثين في دراسة بعض القضايا التي تخص الرجل والمرأة في مشاركتها في الحياة الزوجية ومن جوانب مختلفة والجدول رقم (٣) يوضح أن (٨٧,٨٨%) من الذكور المتزوجين، (٦٢,٢٢%) من الإناث المتزوجات يساهمون

من خلال مؤسسات المجتمع المدني بالإسهام الاجتماعي والاقتصادي في تنمية المجتمع والأسرة في اليمن، فالحالة الزواجية للمستهدفين من الرجال والنساء سواء من أعضاء الهيئة الإدارية أو المستهدفين من أنشطة تلك المنظمات في الواقع الاجتماعي كما هو موضح في الجدول رقم (٤) أن(٦٢,٣٧%) من المتزوجين الذكور، (٣١,١٧%) من الإناث المتزوجات هم من الأسر الفقيرة والذين هم بحاجة لإسهام المجتمع المدني والدولة والقطاع الخاص، بالإضافة إلى (٣٦,٥٦%) من الشباب الذين يحتاجون للمساعدة في الحصول على وظائف تساعدهم على بناء المستقبل وبناء أسرة، أما الإناث فإن (٥٥,١٩%) كذلك يحتجن إلى مساعدة في توفير العمل لهن أيضاً أسوة بالذكور، أما بالنسبة لوجود أولاد لدى العاملين في الهيئة الإدارية للمنظمات من الذكور أو الاناث هذا يؤكد أن ذلك سوف يؤثر على مستوى أدائهم لدى تلك المنظمات خاصة النساء التي يتطلب منهن القيام بدور رعاية الأطفال داخل المنزل، وهذا ما أكدته الدراسة من خلال خصائص العينة الاجتماعية أن غالبية العاملين في مؤسسات المجتمع المدني سواء من الذكور أو الإناث هم من الأشخاص الذين لديهم أطفال وأن أغلبهم ممن يعولون أكثر من خمسة أطفال، وكانت نتائج العينة بالنسبة للذكورتقدر بنسبة (٣٧,٩٣%) أما بالنسبة للإناث (١٣,٧٩%) وهذا ما يؤكد أنهم يوفقون بين تربية أولادهم والعمل في منظمات المجتمع المدني، أما بالنسبة لعينة المستهدفين من أنشطة المنظمات كما يوضح الجدول رقم (٤) أن نسبة الذكور (٤٩,١٥%) أما بالنسبة للإناث (٣٧,٣١%) وهذا يؤكد أن الأسر المحتاجة لدعم المنظمات الخيرية

هي من الأسر التي تعول عدد كبير من الأطفال ولا تستطيع أعالتهم.

٥- **الحالة المهنية:** تعتبر المهنة مصدراً مهماً من مصادر الدخل لدى القوى العاملة سواءً في الوظائف الحكومية أو القطاع الخاص أو الزراعة والرعي والصيد البحري، فأغلب فئات الشعب اليمني تعمل في النشاط الزراعي والرعي والفئة القليلة تعمل في وظائف حكومية وفي القطاع الخاص فمن خلال نتائج الخصائص الاجتماعية للعينة المشمولة بالبحث من أعضاء الهيئة الإدارية لمنظمات المجتمع المدني أكدت الدراسة أن أغلب من هم على رأس تلك المنظمات الأهلية هم من الموظفين المتعلمين سواء كانوا من الذكور أم من الإناث فكانت نسبة الذكور (٨٠,٣٠%) فيما نسبت الإناث (٥٥,٥٦%) وأن النسبة القليلة جداً هي ممن يعملون في وظائف مهنية متخصصة كأطباء أو أعمال تجارية خاصة أو من المتقاعدين ومن ليس لهم عمل من الرجال وكذلك الإناث وهو واضح من خلال الجدول رقم (٣)، أما بالنسبة للخصائص الاجتماعية لعينة المستهدفين من أنشطة المنظمات فقد أكدت الدراسة من خلال الجدول رقم (٤) أن من تقدم لهم المساعدات من قبل المنظمات الخيرية هم فئات من لا يعملون من الذكور والإناث، كالعمال والطلاب بالإضافة إلى الموظفين ذوي الدخل المحدود الذي لا يكفي احتياجاتهم المعيشية وأن أكثر من يتلقون الدعم من المنظمات هم الطلاب الذكور بنسبة (٣٤,٧%) والإناث بنسبة (٢٩,٦٦%) ثم يليهم الموظفين والعمال ومن ليس لهم عمل سواء الذكور أم الإناث.

٦ - **الدخل:** يعتبر الدخل مؤشراً من المؤشرات الاقتصادية بالنسبة للأسرة والمجتمع والدولة، كما أن مصدر الدخل يمكن من خلاله لعلماء الاجتماع تقسيم المجتمع إلى طبقات تبعاً لمستويات الدخل، فقد أكدت الدراسة أن عينة المستهدفين من أنشطة المنظمات في الجدول رقم (٤) أن الذكور يحصلون على مصدر دخل منخفض ما بين (٢٣,٩١%-٣٠,٤٣%) أي بمستوى دخل أكثر من عشرة آلاف وأقل من ثلاثين ألف ريال، وأن الإناث مستوى دخلهم أقل بكثير من الرجال بنسبة (٥٠,٥٨% - ٢٧,٢%) وهذا يؤكد واقع الفقر المدقع الذي يعيشه اليمن خاصة بعد سياسة الإصلاح الاقتصادي والهيكلي الذي شهده اليمن بعد انتهاجه لسياسة الاقتصاد الحر؛ مما دفع بمنظمات المجتمع المدني للقيام بمواجهة تلك المشكلة من خلال النشاط داخل الفئات الفقيرة في المجتمع. فمن خلال الخصائص المهنية المتعلقة بالمبحوثين من أعضاء الهيئة الإدارية لمنظمات المجتمع المدني أكدت الدراسة في الجدول رقم (٥) أن (٥١,٦٧%) من الذكور هم من ذوي الدخل المتوسط أي بمعنى أن دخلهم الشهري ما بين الثلاثين ألف والخمسين ألف وهم بالفعل الطبقة المتوسطة أي الموظفين وأن (٢٣,٣٣%) من الذكور يحصلون على مستوى أجر أقل وهذا لا يتناسب مع مستوى معيشتهم وأن (٣%-١٠%) هم ذوي الدخل الأعلى من الأكاديميين أي المدرسين في الجامعة ويتربعون على قيادة مؤسسات المجتمع المدني، بينما الخصائص المهنية للإناث أكدت أن (٥٩,٣٨%) مستوى دخلهم ما بين أحد عشر ألف إلى خمسين ألف ريال وأغلبهن من الموظفات خاصة في قطاع التربية والتعليم والصحة وأن (٣,١٣%) هم من ذوي الدخل المرتفع ما بين الخمسين والسبعين ألف وهم

ممن يعملون في القطاع الخاص وهذا يؤكد أن الرجال أكثر من النساء في الوظائف الحكومية وهو يرتبط بالموروث الثقافي للمجتمع اليمني والذي يمنع خروج المرأة إلى العمل.

جدول (٤)

الخصائص الاجتماعية لعينة المبحوثين من أنشطة المنظمات

البيان		النوع					
		ذكر		أنثى		المجموع	
		العدد	%	العدد	%	العدد	%
السن	أقل من ٢٠ سنة	24	%25.81	33	%21.43	57	%23.08
	من ٢٠-٣٩ سنة	47	%50.54	105	%68.18	152	%61.54
	من ٤٠-٥٩سنة	20	%21.51	15	%9.74	35	%14.17
	سنة فأكثر 60	2	%2.15	1	%0.65	3	%1.21
	المجموع	93	%100	154	%100	247	%100
المستوى التعليمي	أمي	6	%6.45	22	%14.29	28	%11.34
	يقرأ ويكتب	14	%15.05	21	%13.64	35	%14.17
	تعليم أساسي	30	%32.26	23	%14.94	53	%21.46
	تعليم ثانوي	15	%16.13	44	%28.57	59	%23.89
	تعليم تقني	0	%0.00	1	%0.65	1	%0.40
	تعليم فني	1	%1.08	1	%0.65	2	%0.81
	دبلومات	7	%7.53	20	%12.99	27	%10.93
	تعليم جامعي	17	%18.28	22	%14.29	39	%15.79
	تعليم فوق الجامعي	3	%3.23	0	%0.00	3	%1.21
	المجموع	93	%100	154	%100	247	%100
الحالة الزواجية	أعزب	34	%36.56	85	%55.19	119	%48.18
	متزوج	58	%62.37	48	%31.17	106	%42.91
	مطلق	0	%0.00	5	%3.25	5	%2.02
	أرمل	1	%1.08	16	%10.39	17	%6.88
	المجموع	93	%100	154	%100	247	%100
عدد الأطفال	بدون	9	%15.25	13	%19.40	22	%17.46
	1 - 2	10	%16.95	12	%17.91	22	%17.46
	3 - 4	11	%18.64	17	%25.37	28	%22.22
	5+	29	%49.15	25	%37.31	54	%42.86

البيان		النوع				
		ذكر		أنثى		المجموع
		العدد	%	العدد	%	العدد	%
	المجموع	59	%100	67	%100	126	%100
الحالة المهنية	لا يعمل	15	%16.48	47	%32.41	62	%26.27
	عامل	17	%18.68	9	%6.21	26	%11.02
	طالب	31	%34.07	43	%29.66	74	%31.36
	موظف	20	%21.98	29	%20.00	49	%20.76
	متقاعد	2	%2.20	3	%2.07	5	%2.12
	أعمال خاصة	5	%5.49	14	%9.66	19	%8.05
	مهني متخصص	1	%1.10	0	%0.00	1	%0.42
	المجموع	91	%100	145	%100	236	%100
كم دخلك الشهري بالألف ريال	10 =<	11	%23.91	30	%50.85	41	%39.05
	11 - 20	14	%30.43	16	%27.12	30	%28.57
	21 - 30	9	%19.57	7	%11.86	16	%15.24
	31 - 40	7	%15.22	5	%8.47	12	%11.43
	41 - 50	3	%6.52	1	%1.69	4	%3.81
	51+	2	%4.35	0	%٠.00	2	%1.90
	المجموع	46	%100	59	%100	105	%100
مصادر الدخل الشهري	الراتب الشهري	34	%66.67	46	%64.79	80	%65.57
	أعمال تجارية	5	%9.80	4	%5.63	9	%7.38
	إعانة حكومية	9	%17.65	19	%26.76	28	%22.95
	ممتلكات عقارية	2	%3.92	2	%2.82	4	%3.28
	عوائد أسهم وودائع بنكية	1	%1.96	0	%0.00	1	%0.82
	أخرى	0	%0.00	0	%0.00	0	%0.00
	المجموع	51	%100	71	%100	122	%100

٧- **مصادر الدخل:** هي المصادر التي يحصل منها الفرد على أجر عمله من ممارسة لنشاط يزاوله أو يحصل على ريع عوائد مالية، فمن

خلال نتائج الدراسة الجدول رقم (٤) الخصائص المهنية المتعلقة بالمبحوثين من أعضاء الهيئة الإدارية للمؤسسات المجتمع المدني، أكدت الدراسة أن الذكور ما بين (٧١,٦٧% - ٢١,٦٧%) هم من يحصلون على رواتبهم من الوظيفة مع الحكومة ومزاولة أنشطة تجارية أخرى، بينما الإناث من العينة وبنسبة ٨٧,٥% يحصلون على أجرهم من الوظائف الحكومية وليس هناك أنشطة أخرى مقارنة بالذكور.

أما عينة المستهدفين من أنشطة المنظمات فقد أكدت نتائج الدراسة في الجدول رقم (٤) أن الذكور ما بين(٦٦,٦٧% - ١٧,٦٥%) يحصلون على مصادر دخلهم الشهري من الراتب الشهري والإعانة الحكومية، وهو ما يسمى بمرتب الضمان الاجتماعي، أما الإناث مقارنة بالذكور فنتائج الدراسة تؤكد أن (٦٤,٧٩% - ٢٦,٧٦%) يحصلون على رواتبهم كذلك من الراتب الشهري والإعانة الحكومية، مما يؤكد حاجتهم لدعم الدولة والمجتمع المدني.

ثانياً: خصائص العينة المهنية للمبحوثين من أعضاء الهيئة الإدارية للمنظمات

تعتبر الخصائص المهنية للمبحوثين مؤشر سياسي واجتماعي للشريحة التي تهتم بتأسيس منظمات المجتمع المدني في المجتمع اليمني.

جدول (٥) الخصائص المهنية المتعلقة بالمبحوثين من أعضاء الهيئة الإدارية

البيان		النوع				
		ذكر		أنثى		المجموع
		العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
الدخل بالألف ريال	<= 10	0	%٠.00	4	%12.50	4	%4.35
	11–30	14	%23.33	6	%18.75	20	%21.74
	31–50	31	%51.67	19	%59.38	50	%54.35
	51–70	7	%11.67	1	%3.13	8	%8.70
	71–90	2	%3.33	0	%٠.00	2	%2.17
	91+	6	%10.00	2	%6.25	8	%8.70
	المجموع	60	%100	32	%100	92	%100
مصادر الدخل الشهري	الراتب الشهري	43	%71.67	28	%87.50	71	%77.17
	أعمال تجارية	2	%3.33	1	%3.13	3	%3.26
	إعانة حكومية	1	%1.67	1	%3.13	2	%2.17
	ممتلكات عقارية	1	%1.67	1	%3.13	2	%2.17
	عوائد أسهم وودائع بنكية	0	%٠.00	0	%٠.00	0	%٠.00
	أخرى	0	%٠.00	0	%٠.00	0	%٠.00
	أكثر من مصدر	13	%21.67	1	%3.13	14	%15.22
	المجموع	60	%100	32	%100	92	%100
هل تحصل على أجر أو مقابل	نعم	23	%34.85	10	%22.22	33	%29.73
	لا	43	%65.15	35	%77.78	78	%70.27
	المجموع	66	%100	45	%100	111	%100
المنصب	رئيس المنظمة	٣٣	%٤٩,٢٥	٣٧	%٨٤,٨	٧٢	%64.86
	أمين عام المنظمة	١٥	%٢٢,٣٩	٢	%٤,٥٥	١٣	%11.71
	نائب رئيس المنظمة	–	%٠,٠	٢	%٤,٥٥	٤	%3.60
	المسئول المالي	٥	%٧,٤٦	٢	%٤,٥٥	٩	%8.11
	سكرتير المنظمة	١١	%١٦,٤٢	١	%٢,٢٧	٨	%7.21
	مسئول الرقابة	٢	%٢,٩٩	–	%٠,٠	٤	%3.60
	مسئول العلاقات العامة	١	%١,٤٩	–	%٠,٠	١	%0.90
	المجموع	٦٧	%١٠٠	٤٤	%١٠٠	١١١	%100
كيفية الحصول على المنصب	بالتعيين	16	%24.24	7	%15.56	23	%20.72
	بالانتخاب	46	%69.70	31	%68.89	77	%69.37
	بالتطوع	4	%6.06	7	%15.56	11	%9.91
	المجموع	66	%100	45	%100	111	%100
مدة شغل المنصب الحالي	3 <=	39	%65.00	25	%65.79	64	%65.31
	4 – 6	14	%23.33	5	%13.16	19	%19.39
	7 – 9	3	%5.00	2	%5.26	5	%5.10
	10–12	2	%3.33	4	%10.53	6	%6.12
	13+	2	%3.33	2	%5.26	4	%4.08
	المجموع	60	%100	38	%100	98	%100

تشير نتائج الجدول السابق رقم (٥) إلى أن ٣٤,٨٥% يحصلون على أجر، بمعنى أن هناك منظمات صغيرة تتبع المنظمات الكبيرة في بعض الأحياء ويديرها أشخاص بالتعيين وهذه في أغلبها يكون الهدف منها ما يسمى بتفريخ المنظمات وهي عادة تخدم أحزاب كبيرة سواء للمؤتمر الشعبي العام أو التجمع اليمني للإصلاح، أما من لا يحصلون على أجر أو المتطوعين من الذكور فهم يمثلون (٦٥,١٥%) وهذا يؤكد أن العمل التطوعي لدى الذكور ضعف من يحصلون على أجر وهو وراء بقائهم على قيادة مؤسسات المجتمع المدني في اليمن، أما بالنسبة للإناث فقد أكدت الدراسة أن (٢٢,٢٢%) يحصلون على أجر وهذا مطابق للذكور مما يؤكد تبعية تلك المنظمات للجمعيات والمؤسسات الكبيرة، أما من لا يحصلون على أجر من الإناث فإن ما نسبته (٧٧,٧٨%) هن متطوعات الدافع ورائهن هو خدمة المجتمع والفئات المستفيدة وهذه النتائج يمكن ملاحظتها من الجدول رقم (٥)، أما بالنسبة لنتائج الدراسة مع من تم مقابلتهم من الذكور في قيادة تلك المنظمات فإن (٤٥,٢٥%) من رؤساء المنظمات، و(٢٢,٣٩%) من أمناء عام المنظمات، و(٧,٤%) من المسئولين الماليين، و ١٦,٤٢% من سكرتيري المنظمات المستهدفة، وهذا ما يؤكد أن قيادة المنظمات تتركز في رئيس المنظمة وأمينها العام والمسئول المالي وسكرتير المنظمة، أما بالنسبة للإناث فإن ما نسبته ما بين (٨٤,٠٩%، ٤,٥٥%، ٤,٥٥% ، ٤,٥٥% ، ٢,٢٧%) من قيادة مؤسسات المجتمع المدني النسائية تقع ما بين رئيس المنظمة والأمين العام ونائب رئيس المنظمة والمسئول المالي وسكرتير المنظمة وهذا يتطابق جزء منه مع الذكور في رئيس المنظمة وأمينها العام ويختلف عنه في الإناث في بقية القيادات الأخرى، أما عن كيفية الحصول على المنصب في المنظمة

لدى الذكور فإن الدراسة تؤكد أن ما نسبته (٦٩,٧٠%) بالانتخـــاب وأن (٢٤,٢٤%) بالتعيين وهذا يتوافق مـــع الإناث أن ما نسبته (٦٨,٨٩%) بالانتخـــاب، وأن (١٥,٥٦%) بالتعيين وهو متقارب مع نسبة الذكور في العينة، أما فيما يخص المدة الزمنية التي يشغلها العضو بالسنوات أن ما نسبته ٦٥%من الذكور هم على رؤوس قيادة منظمات المجتمع المدني وهذا يتوافق مع قانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية الذي يعطي العضوي البقاء في المنصـــب لمدة ثلاث سنوات ثم تجري انتخابات جديدة، وأن ما نسبته من بين الذكور (٢٣,٣٣% ، ٥%) ممن يتقلدون المناصب لأكثر من أربع سنوات، معنى ذلك أنهم يظلون دورتين انتخابيتين على رأس قيـــادة المنظمات الأهلية، أما بالنسبة للإناث فإن ما نسبته (٦٥,٧٩%) وهذا يتشابه مع الرجال في المدة التي يظلون في المناصب على قيادة المنظمة لدورة واحدة ثلاث سنوات وهذا ما تؤكده نتائج الدراسة الجدول رقم (٤) أما النسبة القليلة من الإناث من تظللن على قيادة المنظمات لأكثر من ثلاث سنوات.

رابعاً: مجالات الدراسة

تتحدد مجالات الدراسة في الآتي:

١ – المجال الجغرافي للدراسة:

انطلاقاً من أهداف الدراسة فقد اختار الباحث أمانة العاصمة للأسباب التالية:

- لأنها العاصمة السياسية والثقافية والاقتصادية لليمن وفيها تم تأسيس أهم الجمعيات الأهلية.

- لأنها المقر الرئيسي لقادة المجتمع والفكر والثقافة الذين أسهموا بدور رئيسي في تأسيس وانتشار المنظمات الأهلية بكثافة عالية في حضر المجتمع اليمني (أمانة العاصمة).
- أن عدد السكان في أمانة العاصمة أكثر من عواصم المحافظات الأخرى، بالإضافة أن سكانها خليط من جميع المحافظات.
- تتعرض أمانة العاصمة للهجرة الريفية بشكل كثيف من المحافظات المجاورة أو المدن الثانوية التابعة لتلك المحافظات.
- انتشار الجماعات المهمشة في أمانة العاصمة في مناطق مختلفة منها واتساع مساحة الفقر فيها أدى ذلك إلى ظهور المنظمات الأهلية لمواجهة الفقر والتخفيف من حدته.
- أمانة العاصمة أكثر المدن كثافة من حيث انتشار الجمعيات الأهلية التي تقدم خدمات للمجتمع، وأن بعض هذه الجمعيات واسعة النشاط، وقد وصلت إلى التمويل الذاتي من خلال مشاريع إنتاجية تابعة لها.
- أمانة العاصمة مقر سكن الباحث وعمله مما أتاح الوصول للمنظمات الحصول على البيانات الخاصة بنشاط تلك المنظمات العاملة في تنمية حضر المجتمع اليمني.

٢ – المجال البشري للدراسة:

ويقصد به المنظمات الأهلية العاملة في مجال الرعاية الاجتماعية وتنمية حضر المجتمع اليمني باختيار مجموعة من المنظمات والتي تعمل في أمانة العاصمة والتي تتنوع في نشاطاتها المختلفة، حيث تم اختيار المنظمات التي تعمل في مجال تنمية المجتمع المحلي، وقد تم

جمع البيانات من خلال التقارير التي تصدرها تلك المنظمات عن نشاطها، بالإضافة أيضاً إلى مقابلة المسئولين في تلك المنظمات وإلى جانب بعض المستهدفين والمستفيدين للتعرف على دور ونشاط هذه المنظمات والمؤسسات الأهلية.

٣- المجال الزمني للدراسة:

أقتصرت الدراسة على دراسة منظمات المجتمع المدني وشرائح من المستهدفين من أنشطة المنظمات خلال الفترة التي استغرقتها الدراسة الميدانية من أول يناير وحتى نهاية شهر مايو ٢٠٠٨.

٤- مجتمع الدراسة:

ولتحديد نطاق مصدر البيانات يجب تحديد مفردات الدراسة ويطلق على جميع المفردات الداخلة في نطاق البحث تسمية جمهور البحث Rosearch Population، وهو تعبير إحصائي ليس مرادفاً لجمهور الناس، فهو يعني جميع مفردات الظاهرة التي يدرسها الباحث.

وقد يكون من الأنسب أن يقوم الباحث بدراسة جميع مفردات جمهور بحثه ولكن ذلك قد يكون مستحيلاً وغير عملي نظراً لما يتطلبه ذلك من أموال كثيرة ونفقات باهظة ووقت وجهد كبيرين، بالإضافة إلى أن تقدم الأساليب الإحصائية جعل من هذه الدراسة الشاملة لكل مفردات جمهور البحث أمراً لا ضرورة له؛ إذ أثبتت دراسات كثيرة أنه إذا نجح الباحث في دراسة صورة مصغرة لجمهور بحثه تمثل الجمهور في خصائصه الهامة فإنه لا تكون هناك ضرورة ملحة لدراسة الجمهور كله.

فإذا كانت جميع مفردات جمهور البحث معروفة للباحث، وكان نوع الدراسة التي يقوم بها دراسة وصفية دقيقة أو تقديم صورة عامة عن هذا الجمهور فإنه لابد أن يختار عينة البحث بحيث تكون ممثلة إلى أقصى درجة للجمهور الكلي، حتى يستطيع أن يعمم النتائج التي سيصل إليها في دراسة هذه العينة على الجمهور الكلي(15).

وفي هذه الدراسة يمثل المجتمع المستهدف جميع منظمات المجتمع المدني على اختلاف أنشطتها والتي تعمل في الجمهورية اليمنية والتي ارتفع حجمها الكمي في ٢٧٠ عام ٩٠م إلى ٢٧٨٦ عام ٢٠٠١ ثم إلى ٤١٠٥ عام ٢٠٠٤، وفي ٣١ ديسمبر٢٠٠٦ وصل عددها إلى ٥٦٣٢ منظمة تعمل غالبيتها في مجال التنمية البشرية (التعليم، الصحة، الرعاية والخدمات الاجتماعية وتمثل جميعها ٤٦% من إجمالي المنظمات الأهلية القائمة حالياً في اليمن)، وتتوزع على جميع المحافظات مع اختلاف الحجم الكمي وتنوع مجالات النشاط وحجمه وحجم الفئات المستفيدة من محافظة إلى أخرى(16).

أما المجتمع المتاح الذي تم اختيار عينة الدراسة منه فيتمثل في منظمات المجتمع المدني التي تتركز في العاصمة صنعاء – أمانة العاصمة – والتي وصل إجمالي عدد المنظمات فيها وفق مسح قامت به وزارة الشئون الاجتماعية والعمل للجمعيات والمنظمات الأهلية في

(15) انظر: سمير نعيم أحمد: المنهج العلمي في البحوث الاجتماعية، مرجع سابق، ص ص ١٤٥-١٤٦.

(16) فؤاد الصلاحي: حجم مؤسسات المجتمع المدني في اليمن لازال ضئيلاً، نيوز يمن، المصدر الإخباري للنخبة اليمنية، العدد (٩٦١١)، ٢٠٠٦/٧/٢٨، ص٤.

ديسمبر عام ٢٠٠٤ (٤١٧) منظمة[17]، وفي احصائية لوزارة الشئون الاجتماعية والعمل بلغ عدد الجمعيات والاتحادات والمنظمات الاهلية والجماهيرية على مستوى المراكز والفروع (٦٥٢) منظمة في أمانة العاصمة في ٣١ديسمبر ٢٠٠٦[18].

ويرجع اختيار الباحث لعينة الدراسة من المجتمع المتاح للأسباب التالية:

١- صعوبة إجراء الدراسة على المجتمع المستهدف الذي يغطي محافظات الجمهورية واختيار العينة منه، بهدف الوصول إلى مفرداته بسبب عدم وجود بيانات وافية ودقيقة حول منظمات المجتمع المدني في كافة محافظات الجمهورية.

٢- أظهرت الدراسات التي أجريت حول المنظمات غير الحكومية أن العاصمة صنعاء تستأثر بوجود نسبة عالية من المنظمات غير الحكومية، كما أن معظم هذه المنظمات لها فروع في أكثر من محافظة وبعض القرى.

٣- استحواذ العاصمة صنعاء على النصيب الأكبر من منظمات المجتمع المدني لكثافتها السكانية والتي بلغ عددها وفقاً لإحصائيات ٢٠٠٤ (١,٧٤٧,٨٣٤)[19]، ويصل معدل النمو

---

(17) انظر: المسح الميداني للجمعيات (المنظمات) والمؤسسات الأهلية في اليمن، تفاصيل إنجاز عمل المسح على مستوى كل محافظة، جدول رقم (١) في الملحق، مرجع سابق.

(18) وزارة الشئون الاجتماعية والعمل، الاحصائية العامة للجمعيات والاتحادات ، صنعاء، ٣١ديسمبر ٢٠٠٦.

(19) وزارة التخطيط والتنمية، الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي، ٢٠٠٤، ص١٣١.

السكـــاني في أمانـــة العاصمة إلى ٩% حتى أصبح يمثل ٢٧,٨٨% من سكان الحضر، ومعظم هذا النمو يرجع للهجرة من الريف إلى الحضر، وتتمثل الإشكالية الحضرية في محدودية الموارد والخدمات في المدن وعدم قدرتها على مواجهة الزيادة المستمرة للنمو السكاني التي تؤدي إلى إرباك كبير وإشكاليات في خدمات السكن واحتياجاته من كهرباء وماء وصرف صحي وغيرها من الاحتياجات الأساسية والتكميلية للسكن بالإضافة إلى الضغوط التي تسببها هذه الزيادة على خدمات التعليم وخدمات الصحة والطرق والمواصلات والاتصالات، وظهور مساكن عشوائية من الصفيح والكرتون وغيـــر ذلك لا تتمتـــع بأبسط متطلبات السكن الحضري، مما يؤدي إلى ترييف الحضر(20).

٤- وفي دراسة قام بها أحد الباحثين اليمنيين عن دور العلاقات العامة في المجتمع المدني لمجتمع الدراسة والتي حصل عليها من الجهات المعنية للإشراف على منظمات المجتمع المدني وجد أن المنظمات التقليدية العاملة في المجال الخيري والتنمية المحلية منتشرة في جميع المحافظات في حين ينحصر تواجد المنظمات النوعية التي لم تكن معروفة من قبل مثل المنظمات العاملة في مجال حقوق الإنسان وحماية المستهلك وحماية الآثار

(20) الجمهورية اليمنية، رئاسة الوزراء، المجلس الوطني للسكان، الأمانة العامة، السياسة الوطنية للسكان في الجمهورية اليمنية ٢٠٠١ – ٢٠٢٥ ، الإشكاليات والتحديات، الوثيقة الأولى، ص١٤.

والبيئة والتنمية الثقافية، تتركز بصورة رئيسية في العاصمة صنعاء[21].

خامساً: عينة الدراسة

تختلف أنواع العينات باختلاف الطرق التي تتبع في اختيارها، وإن كانت جميعها تهدف إلى تمثيل المجتمع الأصلي تمثيلاً صحيحاً بحيث تحتوي العينة المختارة على جميع مميزات وخواص مجتمع البحث[22].

فقد قام الباحث بمراجعة البيانات التي تصدرها الجهات الرسمية حول المجتمع المدني، ففي دراسة قامت بها وزارة الشئون الاجتماعية والعمل في ديسمبر ٢٠٠٤ لمنظمات المجتمع المدني في جميع محافظات الجمهورية اليمنية لعدد (١٤٣٢) جمعية متنوعة النشاط على مستوى حضر وريف الجمهورية ومن خلال ذلك توصل الباحث إلى المؤشرات التالية:

- أن أكثر أنواع الجمعيات شيوعاً وعدداً تلك التي يتركز نشاطها في العمل الخيري الاجتماعي بنسبة (٣٥,٤٧%) والخيري بنسبة (٢٢,٧%) والعمل الاجتماعي، وكذلك النشاط الرياضي والثقافي (١٤,٠٤%) وتوزعت النسب الباقية على الاتحادات والنقابات والمنظمات المهنية والتخصصية.

(21) عليـــان الهيصمي:دور العلاقات العامة في المجتمع المدني، مرجع سابـــق، ص٤٩.

(22) عبد الباسط محمد حسن: مرجع سابق، ص٤٤٧.

- أما المنظمات التي تعمل في المجال الحقوقي (حقوق الإنسان) قد جاء العدد فيها بسيط وبنسبة ٠,٤٢% تقريباً[23].

(23) وزارة الشئون الاجتماعية والعمل، مرجع سابق، ص ص ٣٨-٣٩.

وعلى ضوء ذلك قام الباحث باختيار عينة الدراسة وفق الخطوات التالية:

- تم تحديد إطار عينة الدراسة من خلال الكشوفات التي قدتها الجهات ذات العلاقة في وزارة الشئون الاجتماعية والعمل، ومكتب الشئون الاجتماعية والعمل بالأمانة، بالإضافة إلى الكشوفات المقدمة من لجنة الشئون الاجتماعية في رئاسة أمانة العاصمة.
- تم إجراء مقارنة بين البيانات السابقة وفق ما هو موجود في الواقع.
- تم تحديد عدد منظمات المجتمع المدني في الأمانة والبالغ عددها (٦٥٢) منظمة تعمل في أنشطة مختلفة في عشر مديريات.
- تم استبعاد المنظمات التي تقوم بخدمة فئة واحدة كالأيتام والمعاقين، والمنظمات التي تعمل في نطاق جغرافي معين.
- تم استبعاد المنظمات التي لا يوجد لها مقرات.
- تم تحديد المنظمات في كل مديرية من المديريات العشر في الأمانة وكان عدد الجمعيات في تلك المديريات (٢٣٦) منظمة، تم أخذ ٥٠% من كل عدد من المنظمات بطريقة عشوائية، في تلك المديريات، وفق قانون الاحتمالات فكان عدد المنظمات المستهدفة (١١٨) منظمة تم مقابلة عدد (١١١) فرد من العاملين بتلك المنظمات منهم (٦٥) ذكور و (٦٤) إناث، وتم استبعاد (٧) منظمات لعدم تجاوبهم مع الباحث وعدم وجود مقرات لها في الواقع.

أما فيما يخص عينة المستهدفين من أنشطة المنظمة:

- تم تحديد المستهدفين من أفراد العينة من خلال طلب كشوفات بأسماء المستهدفين وأماكن عناوينهم وأرقام تليفوناتهم من المنظمات التي تستهدفهم.
- تم تحديد مقابلتهم في منازلهم وفي بعض المراكز التي يتم تدريبهم فيها.
- كان عدد المستهدفين (٢٦٠) فرد تم مقابلة (٢٤٧) منهم (١٥٤) إناث(*) و (٩٣) ذكور واستبعاد (١٥) فرد من العينة لعدم استجابتهم مع الباحث.

مبررات اختيار عينة الدراسة:

١- قام الباحث بتحديد البيانات الرسمية والتي حصل عليها من الجهات الرسمية الصادرة عن وزارة الشئون الاجتماعية والعمل ومكتب الشئون الاجتماعية والعمل في أمانة العاصمة، وبالتعاون مع المجلس المحلي بأمانة العاصمة، والتي تضم أسماء وعناوين منظمات المجتمع المدني العاملة في أمانة العاصمة، كإطار للعينة؛ ليتمكن من الوصول إلى مفردات العينة.

٢- تم استبعاد الأحزاب السياسية، وعددها (٢٢) حزباً في مجتمع الدراسة؛ نظراً لأنها تخضع لإشراف وزارة الشئون القانونية بالإضافة للخصوصية التي تتمتع بها الأحزاب السياسية عن بقية

(*) ترجع زيادة عدد المستهدفين من الإناث من أنشطة الجمعيات العاملة في الواقع الاجتماعي لأنها أغلبها منظمات نسائية.

منظمات المجتمع المدني، وحاجتها إلى دراسة مستقلة، كما تم استبعاد الجمعيات والاتحادت التي تخضـــع لقانون الجمعيات والاتحادات رقم (٣٩) لسنة ١٩٩٨ وعددها (١٤٣٣) جمعية كونها هي الاخرى تحتاج إلى دراسة مستقلة.

٣- قام الباحث بتحديد سمات وشروط محددة لاختيار عينة الدراسة في منظمات المجتمع المدني من حيث البناء المؤسسي المكتمل والفاعل والنشط، وتتمثل هذه السمات فيما يلي:

- اكتمال البناء المؤسسي للمنظمات، من حيث وجود هيكل إداري للمنظمة، وامتلاكها لمقر تمارس فيها نشاطها.
- أن تمارس المنظمة نشاط التنمية بالاضافة إلى أنشطة اجتماعية أخرى من خلال إدارة متفرغة لتنمية المجتمع أو من خلال إدارة أخرى داخل المنظمة.
- عدم انتهاء مدة التصريح لمزاولة المنظمة لنشاطها.
- تنوع مجالات نشاط منظمات المجتمع المدني.
- عدم موسمية نشاط المنظمة.
- إلا تخدم المنظمة نطاق جغرافي محدد، ولايقتصر نشاط المنظمة على خدمة فئة واحدة،

٤- على ضوء ما سبق قام الباحث باختيار عينة الدراسة بأسلوب المسح بالعينة للمجتمع والمتاح مراعياً توفر السمات والشروط السابقة في مفردات العينة.

وقـــد بلـــغ إجمالي عدد عينة الدراسة التي توفرت فيها الشروط (١١١) منظمة، تم إجراء مقابلة مع بعض المسئولين العاملين في المنظمة موزعة على مجالات النشاط الرئيسية لمنظمات المجتمع المدني كالتالي:

جدول (٦)

توزيع مفردات العينة حسب مجالات النشاط

نوع النشاط	العـــــدد	النسبة المئوية
تنموي	٤٦	%٤١,٤٤
رعائي خدمي	٥٧	%٥١,٣٥
حقوقي	٥	%٤,٥
بيئي	٣	%٢,٧
ثقافي	٢	%١,٨
الإجمالي	**١١١**	**%١٠٠**

المصدر: بيانات الجدول من إعداد الباحث.

سادساً: أسلوب تحليل البيانات

قام الباحث بجدولة البيانات وتحليلها تحليلياً إحصائياً لإعطاء صورة وصفية دقيقة للبيانات التي أمكن الحصول عليها، ولتحديد الدرجة التي يمكن أن تعمم بها نتائج البحث على المجتمع الذي أخذت منه العينة وعلى غيره من المجتمعات[24].

وعلى ضوء ذلك قام الباحث بإدخال البيانات بعد ترميزها إلى الحاسب الآلي ومعالجتها وتحليلها واستخراج النتائج الإحصائية باستخدام برنامج "الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية" والمعروف باسم SPSS اختصار لـ Statistical Package For The Social Sciences باستخدام التكرارات البسيطة والنسب المئوية.

سابعاً: الصعوبات التي واجهت الباحث

(24) عبد الباسط محمد حسن: مرجع سابق، ص٤٩١.

بعد إتمام الباحث الجزء النظري من الدراسة قام بإعداد أداة جمع البيانات للدراسة الميدانية بعناية مستفيداً من عدد من الدراسات التي أجريت في بلدان عربية، ومن تساؤلات الدراسة والإطار النظري لهذه الدراسات، على ضوء ذلك قام الباحث بالخطوات الآتية:

- تحديد المجال الجغرافي للدراسة الحالية والمتمثل في المجتمع الحضري في أمانة العاصمة صنعاء.
- تحديد مجتمع الدراسة والمتمثل في مؤسسات المجتمع المدني العاملة في حضر المجتمع اليمني (أمانة العاصمة).
- قام الباحث بتحديد إطار العينة المدروسة من خلال جمع المادة العلمية الخاصة بالمنظمات من الجهات ذات العلاقة مثل وزارة الشئون الاجتماعية والعمل والمتمثل في الإدارة العامة للجمعيات والاتحادات الأهلية، بالإضافة إلى الكشوف التي تم الحصول عليها من مكتب الشئون الاجتماعية بالأمانة، وإدارة المنظمات الأهلية (لجنة الخدمات في المجالس المحلية) في أمانة العاصمة.

وعندما قام الباحث بمطابقة البيانات وجد الآتي:

- عدم تطابق البيانات التي حصل عليها الباحث من الوزارة مع البيانات التي حصل عليها من مكتب الشئون الاجتماعية والعمل في الأمانة إلى جانب البيانات التي حصل عليها من لجنة الشئون الاجتماعية والعمل في أمانة العاصمة والتي تشرف إشراف مباشر على مديريات المجالس المحلية في الأمانة والتي يبلغ عددها عشر مديريات موزعة كالتالي: (مديرية شعوب، وبني الحارث، والتحرير، وأزال، والصافية، والثورة، والسبعين، ومعين، والوحدة، وصنعاء القديمة).

- عدم وجود مقرات وعناوين ثابتة لبعض الجمعيات والمنظمات الأهلية بالإضافة إلى التداخل الحاصل بين أمانة العاصمة ومحافظة صنعاء، حيث أن بعض المنظمات الأهلية تتبع المحافظة، ومقراتها داخل الأمانة.
- عدم الاستجابة مع الباحث من قبل أعضاء الهيئة الإدارية في بعض الجمعيات التي قام الباحث بإجراء المقابلة معهم، وعدم تعاون المبحوثين في تقديم بيانات دقيقة فيما يخص المستهدفين من أنشطة المنظمات الأهلية ومكان عناوينهم.
- تحفظ المبحوثين من أعضاء الهيئة الإدارية عن البيانات التي تخص مصادر التمويل التي تقدم للمنظمات، وتردد الباحث على بعض المقرات لتلك المنظمات من أجل إجراء المقابلة لأكثر من مرة ولم يتم الحصول على الشخص المسئول الذي سيجري معه المقابلة داخل مقر المنظمة.
- ضعف العمل المؤسسي داخل تلك المنظمات وتوزيع المهام وجمع السلطة بيد شخص واحد.
- عدم وجود تصاريح مجددة لعمل تلك المنظمات.
- عدم وجود وعي بالعمل الأهلي وثقافة العمل التطوعي إلى جانب عدم وجود جمعيات متخصصة بأنشطة خاصة وإن وجدت جمعيات نوعية إلا أنها تقوم بأنشطة أخرى إلى جانب نشاطها الرئيسي، كل ذلك حال دون الوصول إلى بيانات دقيقة عن أنشطتها.
- صعوبة التعامل مع المبحوثين من النساء وذلك بسبب العادات والتقاليد عند بعض الأسر لأن أغلبها من المهاجرين من

الأرياف إلى المدن مما أدى إلى الاستعانة بالعنصر النسائي لإجراء المقابلة معهم إلا بوجود محرم وخاصة المبحوثين من المستهدفين من أنشطة المنظمات.

الاستنتاجات:

الاستنتاجات التي توصل إليها الباحث من خلال العمل الميداني:

١- من خلال الوصول إلى أعضاء المنظمات والمستفيدين إلى مقراتهم وأماكنهم نلاحظ أن الفوارق التي توجد بين جمعية وأخرى من حيث الإمكانية والتوفر كافة الإمكانات التي تحتاجها لأداء نشاطها سواء الخيري أو التنموي... الخ، غير أن هذه الجمعيات رغم إمكانياتها، لا توجد لها منجزات أو الأصح لا تعمل على الوجه التي وجدت من أجله.

٢- على الرغم من أن بعض الجمعيات تفتقر إلى الكثير من الدعم والرعاية على اختلافها لكنها تنتج ولها إنجاز فعلي بالواقع بقدر ما يتيسر من حصولها على تبرعات.

٣- أنه من خلال تلمسي لأفراد هذه الجمعيات ومستفيديها وجدت شكواهم أنهم يعانون من الفقر وأنهم بحاجة إلى النظرة الخيرية والرعاية من جهات الاختصاص وأصحاب الخير، وأن الجمعيات التي يؤسسونها لا تحصل على مساعدات كبقية المؤسسات الأخرى نظراً لميولها الحزبية أو حيادها، أو تفتقر للوجاهة بين أوساط المسئولين.. هذا الإضافة إلى حرمان بعض من المحتاجين لأسباب حزبية أو غيرها.. سواء كان ذلك من

استبعادهم أساساً من قائمة المستحقين للرعاية الاجتماعية الحكومية أو المساعدة الأهلية التي تقدم. حسب إفادة المستفيدين.

٤- بعض المنظمات تمارس أنشطتها لخدمة حزب معين، أو أنها وجدت لمصالح شخصية كالوصول إلى المناصب السياسية، أو الاستحواذ على المساعدات الواردة للجمعية والاستفادة منها لصالحه الخاص كما كائن فعلاً.. أو تحويلها من مركز خيري – بالأجهزة والمعدات التي حصلت عليها الجمعية – إلى مركز تأهيل تابع للجمعية لكنه بمقابل رسوم تتقاضاها من الدارسين... وكما هو واضح من خلال الدعم الأجنبي المقدم من أجل إقامة بعض الورش المركزية المهنية.

٥- وجود بعض الجمعيات تعمل في نطاق جغرافي محدود بمعنى آخر أنها تعمل في خدمة أبناء المديريات التي تأسست من أجلها.

***

الفصل السادس
نشاط المنظمات غير الحكومية
في الحضر اليمني

تمهيد:

أولاً : الفئات المستهدفة

ثانياً : أنشطة المنظمات الرئيسية

ثالثاً : المشاريع التي نفذتها المنظمات

رابعاً : طبيعة العلاقة بين المنظمة والدولة والقطاع الخاص

الاستنتاجات.

تمهيد:

تعتبر الدراسة الميدانية محوراً هاماً لإكمال الإطار النظري، فهي تحاول الإجابة عن تساؤلات الدراسة من خلال النتائج التي تقدمها من الواقع الاجتماعي للعينة المستهدفة، فالنشاط الذي تقوم به المنظمات الأهلية في المجال التنموي يساعد على رفد الشرائح الفقيرة والمعدمة التي تضررت من سياسة الإصلاح الاقتصادي التي اتبعتها الدولة، ويعد نشاط المنظمات الغير حكومية في حضر المجتمع اليمني ترجمة لأهدافها التي أنشئت من أجلها وهي خدمة الفئات المستهدفة وليس لخدمة أعضاء المنظمة أنفسهم في حواضر اليمن المختلفة وليس العاصمة التي أجريت فيها الدراسة، كون أغلب المنظمات التي تنشط في اليمن تتركز في المدن الرئيسية والثانوية وخاصة مدينة صنعاء، وتكاد تكون شبه منعدمة في الأرياف، بالإضافة إلى أن الأنشطة التي تقوم بها المنظمات غير الحكومية تمثل رافداً هاماً من روافد التنمية بشكل عام سواء الاجتماعية منها أو البشرية أو الرعائية أو الثقافية أو البيئية أو التوعوية المتعلقة بالسياسات وحقوق الإنسان.

كما أن الأنشطة التي تقوم بها المنظمات وإن كانت بسيطة إلا أنها تحاول بقدر الإمكان التخفيف من معاناة الفقراء بالإضافة إلى ضعف الإمكانات المادية التي تتعلق بمصادر التمويل للمشروعات التي تتبناها المنظمات من أجل الفئات المستهدفة والتي ترتبط ارتباطاً مباشراً بعلاقتها بالدولة والقطاع الخاص، سواء بالإيجاب أو بالسلب، وعلى ضوء ذلك فقد تعرض الباحث في هذا الفصل لأنشطة المنظمات غير الحكومية في حضر المجتمع اليمني من خلال أنشطة المنظمات الرئيسية، بالإضافة إلى الأنشطة المختلفة الأخرى والتي بينتها نتائج

الدراسة، إلى جانب المشاريع التي نفذتها المنظمات خلال الأعوام ٢٠٠٥، ٢٠٠٦، ٢٠٠٧ وكذلك طبيعة العلاقة بين الدولة والقطاع الخاصة ومنظمات المجتمع المدني اليمني في تنفيذ ودعم نجاح تلك المشاريع لغرض تقديمها للفئات المستهدفة، وفيما يلي عرض لأنشطة المنظمات غير الحكومية في حضر المجتمع اليمني.

أولاً: الفئات المستهدفة

تعد الفئات المستهدفة هي المخرجات الأولى للعمل الأهلي التطوعي في اليمن فنشوء المنظمات غير الحكومية كان لغرض تقديم الخدمة لهذه الشريحة من المجتمع تحت أعمال الخير والبر والإحسان، إلا أن عدم قدرة المنظمات على استيعاب تلك الشريحة لاتساع مساحتها وضعف الإمكانات لتلك المنظمات، بدأت هذه المنظمات بمحاولة مساعدة هؤلاء الفقراء عن طريق تدريبهم لتحويلهم إلى منتجين بدلاً من استفادتهم من أعمال الخير.

وعلى ضوء ذلك وسعت المنظمات الغير حكومية من نطاق عملها ونشاطها إلى دائرة أوسع داخل المجتمع، حيث بدأت تمارس أنشطة في مجالات مختلفة لغرض خدمة الإنسان والتنمية البشرية الاجتماعية والاقتصادية بهدف النهوض بالواقع الاجتماعية اليمني الذي يعاني من تردي الأوضاع الاقتصادية والتي انعكست بدورها على كافة مناحي الحياة الاجتماعية وبالتالي فإن المنظمات الغير حكومية لن تكل أو تمل في القيام بواجبها تجاه تلك الشريحة بأي شكل من الأشكال بحيث يؤمن وصول المساعدة إليهم من خلال عدد من الأنشطة سواء مساعدات مادية وأو عينية أو تأهيل وتدريب، بالإضافة إلى الاهتمام بحقوقهم السياسية والاجتماعية، وحقهم بالتمتع ببيئة نظيفة وسكن نظيف من خلال

القيام بأعمال بيئية تحميهم من مخاطر التلوث البيئي الذي ينعكس بدوره على الصحة العامة، وفي الجداول الآتية يمكن توضيح ذلك.

جدول (٧)

استجابات العينة حول الفئات المستهدفة من أنشطة المنظمات

البيان	العدد	النسبة المئوية
الفتيات	84	%٥٧,٦٧
الأيتام	71	%٦,٩٦
المرأة والأسر الفقيرة	95	%٨٥,٥٨
الأطفال	53	%٤٧,٧٥
الشباب والطلبة	56	%٥٠,٤٥
المرضى	38	%٣٤,٢٣
الأمومة والطفولة	36	%٣٢,٤٣
المعاقين والمعاقات حركيا	27	%٢٤,٣٢
العجزة والمسنين	62	%٥٥,٨٥
الأحداث	24	%٢١,٦٢
الفئات المهمشة	40	%٣٦,٠٣
المعاقين ذهنيا	18	%١٦,٢١
أفراد المجتمع المحلي	44	%٣٩,٦٣
المبدعون	21	%١٨,٩١
المكفوفين والمكفوفات	17	%١٥,٣١
الصم والبكم	14	%١٢,٦١
المرضى النفسيين	16	%١٤,٤١
المثقفون والمهنيون	17	%١٥,٣١
العاهات المستديمة	13	%١١,٧١
المناطق السياحية	11	%٩,٩١

تشير نتائج الجدول (٧) إلى أن المرأة والأسرة والفتيات والأيتام يمثلون النسبة الأعلى من أنشطة المنظمات الأهلية من حيث الرعاية والتدريب فقد حازت على ما نسبته على الترتيب (٨٥,٥٨% ، ٥٧,٦٧% ، ٥٦,٩٦%) ثم تأتي بقية ا لفئات الأخرى متفاوتة من حيث الاهتمام وهذا يؤكد أن الغالبية من المنظمات التي تنشط في هذا المجال هي مغلقة على النساء، بمعنى آخر أنها منظمات نسائية وتدار من قبل كادر نسائي والجزء البسيط منها جمعيات مغلقة على الرجال.

جدول (٨)

استجابات العينة حول نوع المساعدات التي تقدمها المنظمة

البيان	نعم		لا		المجموع	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
نقدية	86	%34.82	161	%65.18	247	%100
عينية	149	%60.32	98	%39.68	247	%100

وعليه يمكن القول أن مؤسسات المجتمع المدني في اليمن تقدم مساعدات للفئات المستهدفة وتباين تلك من منظمة لأخرى وذلك حسب إمكانات تلك المنظمة، فبعض المنظمات تقدم مساعدات نقدية والبعض الآخر تقدم مساعدات نقدية وعينية إلى جانب دورات تأهيلية للمستهدفين لتحويلهم إلى منتجين، ويمكن معرفة ذلك من استجابات العينة المستهدفة من الدراسة من خلال نتائج الجدول السابق.

فقد أثبتت النتائج أن ما نسبته (٣٤,٨٢% - ٦٠,٣٢%) يتلقون مساعدات نقدية وعينية، وأن ما نسبته (٦٥,١٨% - ٣٩,٦٨%) لا يتلقون مساعدات نقدية وعينية، وهذا يؤكد ضعف تلك المساعدات التي تقدم وأنها لا تفي بمتطلبات المستهدفين.

كما أن المساعدات التي تقدم بعضها بصفة مستمرة كرعاية للأيتام أو الأسر الفقيرة أو مساعدات صحية لبعض مرضى الأمراض المزمنة، أما المساعدات المتقطعة كالمساعدات التي تقدم في حفل الزواج الجماعي أو في حالة ولادة الأطفال أو الوفاة، أما فيما يخص المساعدات الموسمية فهي التي تقدم في المواسم الدينية كالأضاحي وهدية العيد وكسوة العيد والحقيبة والزي المدرسي وكذلك حلاوة العيد، والعيدية مبلغ رمزي للأسر الفقرة، أو ما يقدمه القطاع الخاص من مواد غذائية كالأرز والسكر والدقيق أو القمح والزيوت كزكاة لأموالهم، أو ما يقدم

من قبل الأحزاب السياسية في المواسم الانتخابية لغرض كسب أصوات الناخبين من الفقراء.

جدول (٩)

استجابات العينة حول صفة المساعدات التي تقدمها المنظمة

البيان	العدد	النسبة
مستمرة	93	%38.8
متقطعة	62	%25.8
موسمية	109	%45.4

ملاحظة النسب لا تجمع نظرا لوجود أكثر من خيار

يمكن توضيح ما يقدمه المجتمع المدني في حضر المجتمع اليمني من مساعدات، سواء بصفة مستمرة أو متقطعة أو موسمية، ما نسبته على التوالي (٣٨,٨% ، ٢٥,٨% ، ٤٥,٤%) مجرد مسكنات لفئات المستهدفين فقط.

جدول (١٠)

استجابات العينة حول حجم المساعدات المقدمة للأسر المحتاجة بالألف الريال

البيان	العدد	النسبة
أقل من ألف ريال	2	%٠.8
1 – 10	123	%49.8
11 – 20	90	%36.4
21 – 30	12	%4.9
31 – 40	5	%2.0
41+	3	%1.2
غير مبين	12	%4.9
المجموع	**247**	**%100**

أما عن حجم المساعدات المقدمة للأسر الفقيرة في حضر المجتمع اليمني مقدرة بالألف ريال، فقد بينت نتائج العينة المستهدفة أن ما نسبته (٨%) تحصل على مساعدات أقل من ألف ريال، وهذا يعني أن هذه المساعدة عبارة عن دورة صغيرة في مجال محو الأمية، أما ما

نسبته (٤٩,٨%) أي أن تلك المساعدات ما بين الألف ريال والعشرة آلاف التي تتلقاها بعض الأسر هي عبارة عن مواد غذائية كالسكر والدقيق والأرز والتمور بالإضافة إلى بعض الدورات التدريبية في مجال الكمبيوتر والتطريز والحياكة، وبعض المنسوجات، محاولة من بعض المنظمات تحويل المستفيد إلى منتج وهذا التوجه بدأ في منظمات المجتمع المدني في اليمن بشكل كبير وخاصة في بعض المنظمات النسائية ويرتبط ذلك ببساطة وبسهولة العمل في مجال التنمية البشرية، وذلك لوجود الكادر الذي يقوم بالتدريب بدون أجر، أما ما نسبته (٣٦,٤%) وهو ما تحصل عليه الأسر ما بين أحد عشر ألف وعشرون ألف، هي عبارة عن دورات متقدمة وطويلة تقدم في مجال الصحة أو التدريب على أنظمة متقدمة في الحاسوب ولمدة طويلة، وتقوم بها بعض المنظمات العاملة في مجال القطاع النسائي، أما ما نسبته (٤,٩%) والغير مبين، معنى ذلك أن تلك الأسر لم تحصل على أي مساعدة.

جدول (١١)

استجابات العينة حول أماكن تركز نشاط المنظمات

البيان	العدد	النسبة
حضر	106	%95.5
ريف	25	%22.5
بادية	13	%11.7
مخيمات	12	%10.8

ملاحظة النسب لا تجمع نظرا لوجود أكثر من خيار

تشير نتائج الجدول أن أماكن تركز نشاط منظمات المجتمع المدني تتركز في الحضر بنسبة أعلى ما نسبته ٩٥,٥% كون الدراسة أجريت في حضر المجتمع اليمني ولم تشتمل المناطق الريفية، إلا أن بعض منظمات المجتمع الكبيرة لها فروع على مستوى المحافظات

الأخرى في الجمهورية وتنشط في بعض الأرياف والبادية وكذلك مخيمات الشرائح المهمشة واللاجئين الصوماليين في اليمن وهو ما أظهرته نتائج الدراسة.

إن ما نسبته ٢٢,٥% في الريف، ١١,٧% في البادية، ١٠,٨% في المخيمات التي تتواجد في تخوم المدن ووسطها على مستوى أمانة العاصمة والمحافظات الأخرى، أما فيما يخص استجابة العينة حول فترة تأسيس المنظمات الأهلية التي تأسست في اليمن.

كما تشير نتائج الدراسة أن تزايد أعداد المنظمات الاهلية بعد صدور قانون المنظمات والمؤسسات الاهلية رقم(١) لسنة ٢٠٠١ حيث بلغت نسبة المنظمات المسجلة خلال تلك الفترة مانسبته (٣٢,٧%) من اجمالي العينة المستهدفة ، وعلى الرغم من النمو المستمر للمنظمات الاهلية اليمنية خاصة بعد قيام الوحدة ٢٢مايو ١٩٩٠ الا أنها تراجعت أثناء حرب الانفصال عام ١٩٩٤ وهذا ماتؤكده نتائج الجدول السابق أن ما نسبته (١٢،٦%) وهذه نسبة قليلـــة عن النسب التي قبلها وهي تتزامن مـــع الحـــرب الاهلية في ذلك التاريخ ،أما مانسبته (١٨%) من المنظمات المدروسة والغير مبينة في جدول الدراسة يرجع إلى ضعف البناء المؤسسي لقيادات المجتمع المدني في اليمن، حيث أنه عندسؤالها لم تجب على ذلك بدعوى أنها أستلمت القيادة من قيادات سابقة ولايتوفر لديها بيانات عن الفترة السابقة لهذه المنظمات.

جدول (١٢)

استجابات العينة حول الفترة منذ تأسيس الجمعية حتى عام ٢٠٠٨م

البيان	العدد	النسبة
اقل من سنة	3	%2.7
١-٥	43	%38.7
٦-١٠	27	%24.3
١١-١٥	14	%12.6
١٦ فأكثر	4	%3.6
غير مبين	20	%18.0
المجموع	**111**	**%100**

أما فيما يخص استجابة العينة حول أولوية التنمية في المنظمة في المستقبل فيمكن توضيحها في الجدول الآتي:

جدول (١٣)

استجابات العينة حول أولويات التنمية في المنظمة

البيان	العدد	النسبة
تنفيذ مشاريع تنموية خدمية	٣١	%27.93
تدريب وتأهيل	٤٠	%36.04
أنشطة تعليمية	٢٧	%24.32
أنشطة رعائية	٣٦	%32.43
تقديم مساعدات عينية	١٣	%11.71
تقديم مساعدات نقدية	١٠	%9.01
عمل ندوات وورش عمل	٥	%4.50
الدفاع عن حقوق الإنسان	٤	%3.60
تقديم قروض صغيرة	٤	%3.60
توعية وتثقيف	٥	%4.50
أنشطة صحية	١٨	%16.22
أخرى	٤	%3.60

ملاحظة النسب لا تجمع نظرا لوجود أكثر من خيار

فتشير نتائج الجدول السابق أن ألويات التنمية لمنظمات المجتمع المدني في اليمن من خلال استجابات العينة هي التدريب والتأهيل والذي حصل على ما نسبته ٣٦,٠٤% وهي أعلى نسبة عن بقية الويات التنمية الأخرى ولذلك لأنه يرتبط ذلك بالإمكانات المادية للمنظمات، فالتدريب والتأهيل في مجال التنمية البشرية وليس في مجال التنمية المستدامة أو التنمية الاجتماعية، لأن التنمية البشرية لا تحتاج لإمكانات كبيرة كبقية البرامج التنموية الأخرى، ولكن الملاحظ من خلال الجدول السابق أن هناك خلط بين التنمية في جوانبها المختلفة والأنشطة الأخرى التي تقوم بها المنظمات من أنشطة رعائية ومساعدات عينية ونقدية، فالتنمية تحول المستفيد إلى منتج وتدمجه ضمن النشاط الاقتصادي والاجتماعي والذي يكون رأس المال الاجتماعي في المستقبل.

جدول (١٤)

استجابات العينة حول وجود فروع للمنظمة

البيان	العدد	النسبة
نعم	32	%28.8
لا	79	%71.2
المجموع	**111**	**%100**

فمن خلال الجدول السابق الذي يوضح استجابات العينة حول وجود فروع للمنظمات خارج أمانة العاصمة، فقد أشارت النتائج أن ما نسبته ٢٨,٨% أجابت بوجود فروع للمنظمات بينما ٧١,٢% أجابت بلا، وهذا طبيعي حيث أن أمانة العاصمة تحتوي على مراكز المنظمات والمؤسسات الأهلية والتي لها فروع ولذلك فإن النتائج معبرة عن الواقع.

جدول (١٥)

استجابات العينة حول عدد فروع المنظمات

البيان	العدد	النسبة

١-٣	21	%18.9
٤-٦	5	%4.5
٧ فأكثر	6	%5.4
غير مبين	٧٩	%71.2
المجموع	١١١	**%100**

أما بالنسبة للجدول (١٥) والذي يوضح استجابات العينة حول عدد فروع المنظمات خارج أمانة العاصمة فكانت نتائج الدراسة أن المنظمات التي تملك من (١-٣) فروع كانت نسبتها (١٨,٩%) والتي تملك من (٤-٦) كانت (٤,٥%) والتي تملك سبعة فروع فأكثر كانت نسبتها ٥,٤% ومن لا تملك فروع في محافظات أخرى فنسبتها ٧١,٢% وهي الغير مبين في الجدول وهذه النتيجة تعبر عن الواقع الفعلي لنشاط تلك المنظمات بالإضافة لامتلاكها لفروع أم لا.

جدول (١٦)

استجابات العينة حول وجود صفة استشارية للمنظمات في الأمم المتحدة

البيان	العدد	النسبة
نعم	7	%6.3
لا	104	%93.7
المجموع	**111**	**%100**

أوضحت نتائج الدراسة في الجدول السابق كما بينته عينة الدراسة أن ما نسبته ٩٣,٧% من منظمات المجتمع المدني في حضر المجتمع اليمني، ليس لهم وجود صفة استشارية في الأمم المتحدة، ما عدا ما نسبته ٦,٣% من المنظمات المستهدفة، الصفة الاستشارية الممنوحة لها من الأمم المتحدة لتميزها في نشاطها، لذلك لها لحق في المشاركة في بعض الأنشطة في الأمم المتحدة، كالمؤتمرات، والاجتماعات، وهذا ما تملكه الجمعيات والمؤسسات اليمنية الكبيرة، ولا يتوفر لأغلب المنظمات الأخرى.

جدول (١٧)
استجابات العينة حول وجود اتحادات عضوية للمنظمة

البيان	نعم		لا		لا يوجد		المجموع	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
اتحادات قطرية	14	%12.61	69	%62.16	28	%25.23	111	%100
اتحادات نوعية	30	%27.03	56	%50.45	25	%22.52	111	%100
اتحادات جغرافية	9	%8.11	75	%67.57	27	%24.32	111	%100
اتحادات دولية	13	%11.71	69	%62.16	29	%26.13	111	%100
شبكات / مظلات عربية	16	%14.41	67	%60.36	28	%25.23	111	%100
شبكات / مظلات أجنبية	4	%3.60	78	%70.27	29	%26.13	111	%100

تبين نتائج الدراسة في الجدول السابق أن استجابات العينة حول وجود اتحادات عضوية للمنظمة ما نسبته (١٢,٦١%) اتحادات قطرية، (٢٧,٠٣%) اتحادات نوعية، (٨,١١%) اتحادات إقليمية، (١١,٧١%) اتحادات دولية، (١٤,٤١%) شبكات أو مظلات عربية، بالإضافة (٣,٦٠%) مظلات أجنبية وهذه النسب قليلة جداً من الإجمالي الكلي للعينة المستهدفة مما يؤكد ضعف العمل المؤسسي في هذه المنظمات إلى درجة أن بعض قادة هذه المنظمات لا يعرفون هذه المصطلحات التي كنا نطرحها عليهم.

ثانياً: أنشطة المنظمة الرئيسية

تتمثل الأنشطة التي تقوم بها المنظمات بأربعة أنشطة هي تنموية، ورعائية اجتماعية، ودفاعية، وبيئية، وثقافية، بالإضافة إلى أنشطة متنوعة أخرى تقوم بها المنظمات إلى جانب الأنشطة الرئيسية وجميعها ترتبط بأهداف المنظمات التي أنشئت من أجلها، والجدول التالي يوضح نتائج ذلك.

جدول (١٨)

استجابات العينة حول أنشطة المنظمة الرئيسية

البيان	العدد	النسبة
أنشطة تنموية	105	%٩٥,٥
أنشطة رعاية اجتماعية	99	%٩٠
أنشطة في مجال الدفاع عن الرأي والتأثير على السياسات	65	%٥٩,١
أنشطة بيئية	72	%٦٥,٥

ملاحظة النسب لا تجمع نظرا لوجود أكثر من خيار

توضح نتائج الجدول السابق أن استجابة العينة حول أنشطة المنظمة الرئيسية فقد أثبتت الدراسة أن (٩٥,٥%) من المنظمات المستهدفة تعمل في أنشطة تنموية و(٩٠%) أنشطة رعائيةرعائية والتي فرضتها الضرورة الداخلية وهي حاجة الغالبية العظمى من أفراد المجتمع اليمني والذين يعيشون تحت خط الفقر المدقع،نتيجة لتخلي الدولة عن توفير متطلبات المجتمع اليمني، و(٥٩,١%) تعمل في أنشطة الدفاع عن الرأي والتأثير على السياسات بالاضافة إلى أن (٦٥,٥%) تعمل في الانشطة البيئية،وظهرت نتيجة لمتطلبات خارجية وذلك لجلب التمويل الاجنبي الذي تعمل في مجال حقوق الانسان والتأثير على السياسات ومجال البيئة.

١ – أنشطة تنموية:

تمارس المنظمات أنشطتها التنموية في مجال التنمية البشرية وخاصة في مجال تنمية المرأة والاسرة والطفل والشباب، لأن الأنشطة في مجال التنمية البشرية لا تحتاج إلى إمكانات مادية كونها تتعلق بالتأهيل والتدريب إما على الكمبيوتر أو على الخياطة والتطريز للنساء أو تعليم بعض المهارات كنسيج الأحزمة الرجالية أو ما يسمى في اليمن (بالسيم) أو عمل مزهريات منزلية أو شنط نسائية أو تدريب النساء على

عمل الكوافير النسائي إلى جانب دورات في مجال الصحة والإسعافات الأولية، وهذا كله يتطلب متطوع مدرب ومقر لتدريب المستفيدين وتحويلهم إلى منتجين.

جدول (١٩)

أنشطة المنظمة التنموية المختلفة

البيان	العدد	النسبة المئوية
تنمية المرأة	84	%٧٥,٦٨
تنمية أسرة	79	%٧١,١٧
تنمية أطفال	69	%٦٢,١٦
تنمية الشباب	62	%٥٥,٥٦

فتشير نتائج الجدول السابق أن تنمية المرأة وتنمية الأسرة حازت على أعلى نسب أي على ما نسبته (٧٥,٦٨% ، ٧١,١٧%) وبقية المتغيرات حصلت على نسب أقل وهذا يؤكد أن المنظمات لم تهتم بالفئات المتضررة حسب الأولوية لديها في برامجها.

٢ – *أنشطة رعاية اجتماعية:*

الأنشطة الرعائية الاجتماعية تعتبر من أهم الأنشطة التي ترتبط بظهور المنظمات الخيرية في اليمن والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول (٢٠)

أنشطة المنظمة في الرعاية الاجتماعية المختلفة

البيان	العدد	النسبة المئوية
رعاية للأسرة	85	%٧٦,٥٨
رعاية للأيتام	77	%٦٩,٣٧
رعاية للطفولة	51	%٤٥,٩٥
رعاية للمعاقين	38	%٣٤,٢٣
رعاية للشباب	42	%٣٧,٨٤
رعاية طالب العلم	51	%٤٥,٩٥
رعاية للمسنين	27	%٢٤,٣٢

تشيـــر نتائج الجدول السابق رقم (١٨) أن الأنشطة الرعائية حصلت على ما نسبته ٩٠% من الإجمالي للعينة المستهدفة وهذا يؤكد ارتباط تلك الأنشطة بالعمل الخيري الذي ظهر في اليمن مبكراً وكان قائم على رعاية الفقراء والأسر المحتاجة وخاصة لدى الجمعيات الإسلامية والذي بدأ يتحول قيلاً بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر عندما بدأت السلطات بتضييق الخناق على مصادر تمويل المنظمات والجمعيات الخيرية، وعلى الرغم من الأنشطة الرعائية متعددة وتشمل فئات كبيرة من أفراد المجتمع كالأسرة والأيتام والطفولة والمعاقين والشباب وطالب العلم والمسنين فقد بينت النتائج أن رعاية الأسرة والأيتام حازت على أعلى النسب ما نسبته ما بين (٧٦,٥٨% ، ٦٩,٣٧%) وأن بقية المتغيرات حازت على النسب الأقل وهذا يؤكد ارتباط تلك الأنشطة بأعمال الخير والإحسان خاصة في مجال الأسرة ورعاية الأيتام.

٣- *أنشطة الدفاع عن الرأي والتأثير على السياسات:*

أنشطة المنظمات النوعية والتي بدأت في الآونة الأخيرة تظهر بقوة في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان والجدول الآتي يوضح ذلك.

جدول (٢١)

أنشطة المنظمة في مجال الدفاع عن الرأي والتأثيرعلى السياسات

البيان	العدد	النسبة المئوية
حقوق المرأة	51	%٤٥,٩٥
حقوق الإنسان	41	%٣٦,٩٤
حقوق الطفل	45	%٤٠,٥٤
مكافحة العنف	31	%٢٧,٩٢
توعية سياسية	18	%١٦,٢٢
توعية قانونية	19	%١٧,١٢

أكدت نتائج الدراسة أن أهم الأنشطة تتمحور في قضايا الدفاع عن الرأي والتأثير على السياسات في مجال حقوق المرأة وحقوق الانسان حيث حازتا على مانسبته (٤٥,٩٥% و٣٦,٩٤%) بالاضافة إلى حقوق الطفل ومكافحة العنف بكل صوره الموجه ضد المجتمع وخاصة منه الطفل والمرأة فقد حصلت على مانسبته (٤٠,٥٤%و٢٧,٩٢%) ويرجع ارتفاع نسبة حقوق المرأة والطفل وحقوق الإنسان لزيادة الأنشطة التي تقوم بها المنظمات في هذا المجال ارتباطاً بأجندة التمويل لتلك المنظمات وهذا وما أكدته نتائج الجدول السابق.

٤- أنشطة بيئية:

يعد الاهتمام بالبيئة من أهم أولويات المنظمات النوعية العاملة في هذا المجال على المستوى المحلي لأن نشوءها يرتبط بالضرورات الخارجية التي تدعم المنظمات التي تنشط في هذا المجال.

فقد أوضحت نتائج الجدول (١٨) أن الأنشطة البيئية حازت على ما نسبته (٦٥,٥%) من أنشطة المجتمع المدني في أمانة العاصمة ويرجع ارتفاع تلك النسبة للاهتمام المتزايد بالبيئة في السنوات الأخيرة وخاصة فيما يختص تلوث طبقات الجو وتأثيرها على طبقة الأوزون إلى جانب الحفاظ على الاستخدام الجائر للبيئة والعمل على الحفاظ على المحميات الطبيعية بالإضافة إلى نظافة المدن والشواطئ ونقاء الجو ويمكن توضيح الأنشطة المختلفة في مجال البيئة سواء في التوعية البيئية أو ترشيد استهلاك المياه، وحملات النظافة، وإعادة تصنيع المخلفات والنفايات وحماية الثروة ا لحيوانية والتلوث البيئي، وحصار المياه ومكافحة الجفاف، وحماية الثروة المعدنية، ومكافحة التصحر.

جدول (٢٢)

استجابات العينة حول أنشطة المنظمة في مجال الأنشطة البيئية

البيان	العدد	النسبة المئوية
توعية بيئية	63	%٥٦,٧٦
ترشيد استهلاك المياه	31	%٢٧,٩٣
حملات نظافة	40	%٣٦,٠٤
إعادة تصنيع المخلفات والنفايات	25	%٢٢,٥٢
حماية الثروة الحيوانية	10	%٩
تلوث بيئي	14	%١٢,٦١
حصار مياه	10	%٩
مكافحة الجفاف	9	%٨,١١
حماية الثروة المعدنية	7	%٦,٣١
مكافحة التصحر	8	%٧,٢١

تؤكد نتائج الجدول السابق أن التوعية البيئية مثل ترشيد المياه وحملات النظافة وإعادة تصنيع المخلفات حازت على أعلى النسب على الترتيب كالآتي (٥٦,٧٦%، ٢٧,٩٣%، ٣٦,٠٤%) أما بقية المتغيرات أخذت على نسب أقل وهذا ما يؤكد أن المنظمات تهتم بالموضوعات التي تتعلق بحياة المواطن كنقص المياه والنظافة ثم يأتي بعدها بقية المتغيرات.

ثالثاً: المشاريع التي نفذتها المنظمات

تشير نتائج الجدول الآتي إلى المشاريع التي نفذتها المنظمات الأهلية في خدمة الفئات المستهدفة خلال الأعوام ٢٠٠٥، ٢٠٠٦، ٢٠٠٧.

جدول (٢٣)

المشاريع المنفذة من قبل المنظمات للأعوام ٢٠٠٥/٢٠٠٦/٢٠٠٧م

البيان	العدد	النسبة
مشاريع تعليمية	٢٢	%19.82
مشروع كفالة اليتيم	٢١	%18.92
توزيع مواد غذائية	٢١	%18.92
مشاريع تنموية	٧٦	%68.47
توزيع لحوم الأضاحي	٢٠	%18.02
توزيع كسوة العيد	٢٠	%18.02
مشروع زواج جماعي	٦	%5.41
مشروع إفطار الصائم	٤	%3.60
مشروع توزيع الحقيبة المدرسية والزى المدرسي	٦	%5.41
أنشطة رعائية	٥	%4.50
أنشطة حقوقية	١١	%9.91
أنشطة ثقافية	٩	%8.11
مساعدات رمضانية	٤	%3.60
مشاريع إغاثة	٤	%3.60
مخيمات طبية	٣	%2.70
تمويل منظمات	٣	%2.70

أخرى	٢	%1.80

يتضح من نتائج الجدول السابق أن المشاريع التنموية حصلت على نسبة أعلى من بقية المشاريع الأخرى التي نفذتها مؤسسات المجتمع المدني في أمانة العاصمة خلال الأعوام ٢٠٠٥، ٢٠٠٦، ٢٠٠٧، وبما نسبته (٦٨,٤٧%) وهذه المشاريع التنموية يتعلق أغلبها بالتنمية البشرية – كما تم الإشارة سابقاً – وأن البعض القليل هي مشاريع تنموية تتعلق بالبنية التحتية وهي ما تقدمه بعض الجمعيات والمؤسسات الكبيرة كجمعيات الإصلاح ومؤسسات الرئيس الصالح بالإضافة لجمعيات الحكمة اليمانية وجمعيات الإحسان الخيرية وبعض الجمعيات والمؤسسات للأحزاب الكبيرة.

جدول (٢٤)

استجابات العينة حول الفئات المستفيدة من المشاريع المنفذة

البيان	العدد	النسبة
المجتمع المحلي ككل	٣١	%27.93
المرأة	٣١	%27.93
الشباب	٢٤	%21.62
الأطفال	١٣	%11.71
الفتيات	١٨	%16.22
الأيتام	٢٥	%22.52
الشرائح المهمشة	٢١	%18.92
الأسر الفقيرة	٥٠	%45.05
المرضى	٦	%5.41
الطلاب	٥	%4.50

المنظمات	٤	%3.60

أما بالنسبة للفئات المستفيدة من تلك المشاريع المنفذة فتؤكد الدراسة أن الأسرة الفقيرة حصلت على أعلى المشاريع المنفذة خلال الأعوام ٢٠٠٥، ٢٠٠٦، ٢٠٠٧ وهي مشاريع رعائية وإغاثية وصحية وتوزيع مواد عينية ونقدية ولهذا حازت على أعلى نسبة وهي (٤٥,٥٠%) من الفئات المستهدفة، ثم يليها المجتمع المحلي ككل والمرأة بما نسبته ما بين (٢٧,٩٣% ، ٢٧,٩٣%) بينما بقية الفئات الأخرى حصلت على نسب متفاوتة كالشباب والأطفال والفتيات والأيتام، والشرائح المهمشة والمرضى والطلاب، بالإضافة إلى دخول المنظمات كفئة مستفيدة من الدعم المادي لبعض المنظمات الكبرى باستهداف كوادرها بالتدريب والتأهيل والجدول (٢٤) يوضح ذلك.

أما بالنسبة لمصادر تمويل تلك المشاريع المنفذة خلال الأعوام السابقة، فقد وضحتها نتائج الدراسة من خلال الجدول التالي رقم (٢٥):

جدول (٢٥)

استجابات العينة حول مصادر تمويل المشاريع المنفذة خلال الأعوام ٢٠٠٥/٢٠٠٦/٢٠٠٧

البيان	العدد	النسبة
هبات وتبرعات	٩٢	%82.88
تمويل ذاتي	٣٠	%27.03
الدولة	٣٢	%28.83
منظمات محلية	٢١	%18.92
قطاع خاص	١٩	%17.12
منظمات أجنبية	٣٦	%32.43
أوقاف	٤	%3.60

فقد أوضحت الدراسة كما هو موضح في الجدول السابق أن أغلب مصادر تمويل تلك المشروعات المنفذة من الهبات والتبرعات بما نسبته ٨٢,٨٨% تليه تمويله المنظمات الأجنبية بنسبة ٣٢,٤٣%، ثم الدولة بنسبة ٢٨,٨٣% ثم التمويل الذاتي بنسبة ٢٧,٠٣%، يأتي بعدها تمويل المنظمات المحلية والقطاع الخاص بما نسبته (١٨,٩٢% – ١٧,١٢%) ثم الأوقاف بنسبة ٣,٦٠% وهذا يؤكد أن مصادر تمويل المنظمات الأهلية في اليمن قائمة على التبرعات والهبات بدرجة أساسية في بعض المنظمات وأن البعض الآخر بدأ يبحث عن مصادر تمويل ذاتي من خلال مشاريع ملحقة أو رسوم بنسب بسيطة تفرض على بعض الخدمات التي تقدم للمستفيدين سواء في مجال الخدمات الصحية أو التدريب والتأهيل أو الخدمات الأخرى.

جدول (٢٦)

استجابات العينة حول إجمالي الموازنة للمنظمات للأعوام ٢٠٠٥ – ٢٠٠٦ – ٢٠٠٧م

البيان	العدد	النسبة
100> فأقل	1	%1.89
100 -	7	%13.21
1,100 -	5	%9.43
2,100 -	5	%9.43
3,100 -	8	%15.09
4,100 +	27	%50.94
المجموع	**53**	**%100**

أما فيما يتعلق بإجمالي الموازنة للمشاريع المنفذة خلال الأعوام ٢٠٠٥، ٢٠٠٦، ٢٠٠٧ فقد أثبتت نتائج الدراسة أن (٥٣) منظمة من المنظمات المستهدفة هي التي نفذت مشاريع من إجمالي (١١١) منظمة خلال الفترة السابقة، إلا أن بقية المنظمات لم تنفذ مشاريع وذلك يرجع لجملة أسباب أهمها: عدم وجود أصول ثابتة لهذه المنظمات، بالإضافة إلى عدم وجود معرفة بالعمل المؤسسي وحشد التمويل، إلى جانب أن بعض المنظمات وخاصة الحقوقية والبيئية لا يوجد لها ميزانية ثابتة وإنما موازنة تشغيلية تقدمها لجهات التمويل سواء محلي أو أجنبي لطلب تنفيذ بعض المشاريع كورش العمل أو ندوات ثقافية أو القيام بمسوح ودراسات حول مواضيع تتعلق بمجال نشاطها. أما بالنسبة لإجمالي الموازنة فقد بينت نتائج الدراسة أن (٢٧) منظمة ميزانيتها أكثر من أربعة مليون ومائة ألف ريال أي بنسبة ٥٠,٩٤% وأن ميزانية أقل من مائة ألف ريال وهي منظمة واحدة والبعض الآخر من المنظمات تقع ما بين الحد الأدنى والحد الأقصى كما يوضح ذلك في الجدول التالي.

ويرجع ضعف تلك الموازنات - حسب اعتقاد الباحث - للأسباب التالية:

١- ضعف العمل المؤسسي في بعض قيادات منظمات المجتمع المدني في اليمن.
٢- عدم الإفصاح من قبل قيادات منظمات المجتمع المدني عن مصادر التمويل خوفاً من ملاحقة السلطة لمصادر التمويل.
٣- شخصنة بعض قيادات منظمات المجتمع المدني لهذه المنظمات والاستيلاء على أصولها لصالحه الشخصي أولبعض الأشخاص الاخرين وصرفها دون رقيب أو حسيب.

٤- إحجام بعض المؤسسات وفاعلي الخير عن تقديم أي هبات أو مساعدات بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر في الولايات المتحدة الأمريكية ولما يتعرض له بعض الأشخاص والمؤسسات العربية من مضايقات من قبل الأنظمة تحت ما يسمى بتجفيف مصادر تمويل منابع الإرهاب.

رابعاً: طبيعة العلاقة بين المنظمة والدولة والقطاع الخاص

إن العلاقة بين المنظمات والدولة والقطاع الخاص في اليمن تتسم بعدم الوضوح ونتائج الجدول التالي قد توضح ذلك.

جدول (٢٧)

استجابات العينة حول طبيعة العلاقة بين الدولة والقطاع الخاص والمنظمات

البيان	العدد	النسبة
تمويل القطاع لبعض المشروعات	56	%50.5
تنفيذ مشروعات مشتركة	17	%15.3
مؤتمرات وندوات	20	%18.0
لا توجد علاقة واضحة	41	%36.9

ملاحظة النسب لا تجمع نظرا لوجود أكثر من خيار

أثبتت نتائج العينة أن العلاقة بين الدولة والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني اليمني علاقة شراكة في تمويل القطاع الخاصة لبعض المشروعات بنسبة ٥٠,٥%، بالإضافة إلى تنفيذ مشروعات مشتركة وعمل مؤتمرات وندوات ما نسبته ما بين (١٥,٣% - ٠,١٨%)، فيما أجابت ما نسبته ٣٦,٩% بأنه لا توجد علاقة واضحة بين الدولة والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني التي تنشط في حضر المجتمع المدني في أمانة العاصمة.

الاستنتاجات:

- إن الفئات المستفيدة في اليمن اتسعت دائرتها بسبب اتساع مساحة الفقر بينهم، وعلى الرغم من تأسيس عدد من المنظمات الأهلية التي تأسست لغرض خدمة تلك الفئات إلا أنها غير فاعلة وشبه مجمدة.
- أنشطة المنظمات الرئيسية في منظمات المجتمع المدني اليمني تتمثل في أنشطة تنموية ورعائية اجتماعية، بالإضافة إلى أن أنشطة في مجال التأثير على السياسات والدفاع عن حقوق الإنسان، إلى جانب الأنشطة البيئية والثقافية وتغلب على تلك الأنشطة النشاط الرعائي الاجتماعي لارتباطة بالموروث الديني وأعمال الخير والذي بدأ يتجه نحو التنمية البشرية وخاصة في المنظمات النسائية التي تعمل في مجال المرأة والطفل ومحو الأمية والرعاية الصحية، إلا أن الغالبية العظمى من هذه المنظمات غيل فاعلة وشبه مشلولة.
- أغلب المشاريع التي نفذتها المنظمات الغير حكومية في الأعوام ٢٠٠٥، ٢٠٠٦، ٢٠٠٧ هي مشاريع في مجال التدريب والتأهيل والرعاية الصحية والتعليمية إلى جانب بعض مشاريع البنية التحتية والتي قامت بها بعض المنظمات الكبيرة، كتوصيل شبكة للمياه أو حفر الآبار في بعض المناطق الريفية التي تعاني من الجفاف أو عمل كرنفانات وحواجز لمياه السيول، أو رصف بعض الشوارع والقيام بحملات إنمائية أو صحية، وأن مصادر تمويل تلك المشاريع من مصادر ذاتية ودعم من الدولة أو بعض المنظمات العربية أو الأجنبية بالإضافة إلى الزكاة والأوقاف، إلا

أن تلك المنظمات تعاني من ضعف وسائل الاتصال وحشد التمويل، حتى تتمكن تلك المنظمات من القيام بواجبها تجاه الفئات المستفيدة والمستهدفة وتنمية المجتمع المحلي بشكل أكثر فاعلية.

- تتصف العلاقة بين المنظمات الغير حكومية والدولة والقطاع الخاص أحياناً بالشراكة وأحياناً بالتصادم وأحياناً بعدم المبالاة والاهتمام، إلا أن هذه العلاقة ترتبط بنوعية النشاط التي تقوم به المنظمة، فالمنظمات التي تعمل بالتنمية تدخل في شراكة مع الدولة والقطاع الخاص في إدارة بعض المشروعات التي تخدم التنمية، أما بالنسبة للمنظمات الحقوقية فإنها تدخل في تصادم شبه مستمر مع الدولة خاصة فيما يتعلق ببعض القضايا التي يتعرض لها بعض المواطنين في مجال الحقوق السياسية وحرية الرأي.

***

الفصل السابع
آليات نجاح المنظمات غير الحكومية
في تنمية الحضر اليمني

تمهيد:

أولاً : مصادر تمويل المنظمات وكيفية مواجهة مشكلة التمويل

ثانياً : الحكم الرشيد

ثالثاً : المهارات والخبرات الإدارية المتوفرة في المنظمات

رابعاً : التطوع

الاستنتاجات.

تمهيد:

يعتبر المال عصب الحياة لقيام أي مؤسسة أو منظمة في أداء واجبها تجاه أي شريحة من شرائح المجتمع على مختلف مستوياتها الاقتصادية، فالمنظمات الغير حكومية في اليمن تعاني ضعف في التمويل والمهارات والخبرات الإدارية والاقتصادية بمن حولها سواءً في اليمن أو على المستوى الإقليمي أو العربي أو الدولي بالإضافة إلى نقص المتطوعين من الذكور أو الإناث من العاملين في تلك المنظمات، ويرجع ذلك للظروف الاقتصادية والبعض الآخر للظروف الاجتماعية لبعض الأسر كالموروث الثقافي وخاصة فيما يخص خروج المرأة على العمل واختلاطها بالرجال وغياب ثقافة التطوع، وعدم مشاركة الإعلام الأهلي والحكومي في نشر تلك الثقافة، كما أن شخصنة بعض المنظمات من قبل العاملين عليها وتحويلها إلى قطاعات خاصة بهم أو ولاء بعض المنظمات للأحزاب الكبيرة أثر على نشاط تلك المنظمات في الواقع الاجتماعي اليمني، إلى جانب ضعف الثقافة الديمقراطية وعدم نضجها أدى إلى استفراد بعض الأشخاص في البقاء لمدة طويل على رأس تلك المنظمات عمل على عدم تعزيز التبادل السلمي للسلطة داخل تلك المنظمات، بالإضافة إلى غياب الشفافية وعدم المساءلة وعدم تفعيل دور عمل الهيئات الرقابية في تلك المنظمات، عمل على إضعاف نشاط المنظمات غير الحكومية في تنمية حضر المجتمع اليمني، وهو ما نتعرض له من خلال آليات نجاح بعض مؤسسات المجتمع المدني في التنمية في اليمن.

أولاً: مصادر التمويل وكيفية مواجهة مشكلة التمويل

فيما يتعلق بمصادر التمويل التي تحصل عليها منظمات المجتمع المدني في اليمن هناك عدة مصادر سبق الإشارة إليها وهي مصادر ذاتية، إلى جانب الدولة والقطاع الخاص والمنظمات الأجنبية (عربية و أجنبية) بالإضافة إلى الهبات والتبرعات والأوقاف، وقد اتضح لنا ذلك من خلال المشروعات التي نفذتها المنظمات خلال الأعوام ٢٠٠٥، ٢٠٠٦، ٢٠٠٧.

جدول (٢٨)

استجابات العينة حول مصادر التمويل التي تحصل عليها المنظمة

البيان	العدد	النسبة
ذاتية	101	%92.7
القطاع الخاص	86	%78.9
دعم عربي	21	%18.92
دعم أجنبي	18	%16.22

ملاحظة النسب لا تجمع نظرا لوجود أكثر من خيار

فيما يخص استجابات العينة حسب نتائج المقابلة فقد بينت ما نسبته ٩٢,٧% مصادر ذاتية كمشاريع ملحقة أو اشتراكات شهرية أو بيع منتجات، ثم يليه دعم القطاع الخـــاص بنسبة ٧٨,٩%، بالإضافة إلى الدعم العربي والأجنبي ما نسبته (١٨,٩٢% - ١٦,٢٢%) إلى جانب مصادر الدخل الأخرى التي أشرنا إليها سابقاً.

جدول (٢٩)

استجابات العينة حول تدخل الحكومة في صرف الدعم الحكومي

البيان	العدد	النسبة
نعم	11	%9.9
لا	92	%82.9
أحيانا	8	%7.2
المجموع	**111**	**%100**

وأما بالنسبة لتدخل الدولة في صرف الدعم الحكومي المقدم من قبلها لمنظمات المجتمع المدني العاملة في اليمن فقد أشارت نتائج الدراسة إلى أن تدخل الدولة طفيف جداً وبنسبـــة ٩,٩% وهذا التدخل يكون إلزامي على المنظمات بتنفيذ مشروع معين تراه الدولة، وأن بعض الأحيان تتدخل بنسبة ٧,٢% ولكن في الغالب أن الدولة لم تتدخل إطلاقاً في صرف بعض الدعم الحكومي وبنسبة ٨٢,٩%.

جدول (٣٠)

استجابات العينة حول تأثير الإعانة الحكومية على استقلالية المنظمة

البيان	العدد	النسبة
نعم	14	%12.6
لا	87	%78.4
أحيانا	10	%9.0
المجموع	**111**	**%100**

أما حول استجابات العينة حول تأثير الإعانة الحكومية على استقلالية المنظمة وعلى صنع القرار فيها، فقد بينت نتائج الدراسة أن ما نسبته (٧٨,٤% أن الإعانة لم تؤثر في استقلالية المنظمة، ما عدا أن بعض قيادات منظمات المجتمع المدني اليمني أجبوا بنعم بنسبة ١٢,٦% والبعض الآخر أجاب أحياناً بنسبة ٩% وهذا يؤكد أن الإعانة الحكومية لا تؤثر على استقلالية المنظمة.

جدول (٣١)

استجابات العينة معرفة المنظمة لوجود مصادر تمويل

البيان	نعم		لا		المجموع	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
عربية	51	%45.95	60	%54.05	111	%100
أجنبية	43	%38.74	68	%61.26	111	%100

وبخصوص إجابات العينة بمعرفة المنظمة بوجود مصادر تمويل محلية أو عربية أو أجنبية، فقد أوضحت نتائج العينة المستهدفة أن ما نسبته ٤٥,٩٥% أجابوا بنعم، وأن ما نسبته ٥٤,٠٥% أجابوا بلا، وهذا بالنسبة لمصادر التمويل العربية، أما مصادر التمويل الأجنبية فقد بينت نتائج الدراسة أن ٣٨,٧٤% أجابوا بنعم، بينما ٦١,٢٦% أجابوا بلا وهذا يؤكد أن قيادة منظمات المجتمع المدني في اليمن ليس لها معرفة بمصادر التمويل الأجنبية إلا القليل منها وأن ليس لها وسائل اتصال للوصول إلى تلك المنظمات لغرض جلب التمويل منها.

جدول (٣٢)

استجابات العينة حول معرفة المنظمات لكيفية الاتصال بجهات خارجية لطلب تمويل

البيان	العدد	النسبة
نعم	35	%31.5
لا	76	%68.5
المجموع	**111**	**%100**

أما عن دور العلاقات العامة في جلب التمويل لمنظمات المجتمع المدني العاملة في اليمن فقد بينت نتائج عينة الدراسة عن معرفة المنظمات بكيفية الاتصال بجهات خارجية لطلب التمويل، أن ما نسبته ٣١,٥% من العينة تعرف كيفية الاتصال، وأن ما نسبته ٦٨,٥% لم تعرف كيفية الاتصال بالمنظمات الأجنبية لغرض حشد التمويل وهذا ما يؤكد ضعف الكادر القائم على تلك المنظمات والمتخصص في مجال الاتصال والعلاقات العامة.

جدول (٣٣)

استجابات العينة حول كيفية مواجهة مشكلة التمويل

البيان	العدد	النسبة
حملات إعلامية	58	%56.9
التوجه للقطاع الخاص	67	%65.7
زيادة الجدوى المنظورة للمنظمة أمام الرأي العام	35	%34.3
التوجه للمؤسسات	63	%61.8
دعم مؤسسات التمويل العربية	30	%29.4
الالتزام بالشفافية والمحاسبة	52	%51.0

ملاحظة النسب لا تجمع نظرا لوجود أكثر من خيار

أما إجابة العينة عن كيفية مواجهة مشكلة التمويل في المنظمات فقد أوضحت نتائج الدراسة من خلال العينة المستهدفة أن ما نسبته ٦٥,٧% يمكن مواجهة مشكلة التمويل من خلال التوجه للقطاع الخاص.

وأن ما نسبته ٦١,٨% بالتوجه للمؤسسات المحلية والعربية والإقليمية وما نسبته ٥٦,٩% من خلال القيام بحملات إعلامية يوضح من خلالها الأنشطة التي تقوم بها المنظمة والفئات المستهدفة من تلك الأنشطة بالإضافة إلى الالتزام بزيادة الجدوى المنظورة أمام الرأي العام والشفافية والمحاسبة، ويمكن إيضاح ذلك من خلال الجدول التالي.

ثانياً: الحكم الرشيد

يعتبر الحكم الجيد أو الصالح من المصطلحات الغربية التي أصبحت في الآونة الأخيرة تتداول وتطلق بشكل عام على الممارسة الديمقراطية والشفافية والمساءلة والمحاسبة داخل المنظمات، أو أي نظام سياسي يدار بشكل سلمي.

جدول (٣٤)

استجابات العينة حول تقديم المنظمة للتقارير المالية والإدارية

البيان	العدد	النسبة
نعم	109	%98.2
لا	2	%1.8
المجموع	**111**	**%100**

فمن خلال الدراسة التي أجريت على أفراد العينة أوضحت أن بعض منظمات المجتمع المدني في اليمن أصبح الحكم الرشيد جزء من ثقافة قيادتها ويمكن توضيح ذلك من خلال استجابات أفراد العينة أن ما نسبته ٩٨,٢% من المنظمات المستهدفة تقدم تقارير مالية وإدارية، وأن ١,٨% لا تقدم تقارير كما سيتضح ذلك من خلال الجدول التالي.

جدول (٣٥)

استجابات العينة حول شفافية التقارير

البيان	العدد	النسبة
نعم	108	%99.1
لا	1	%0.9
المجموع	**109**	**%100**

أما بشأن استجابة أفراد العينة حول شفافية التقارير، فقد أوضحت الدراسة أن ما ناسبته ٩٩,١% من العينة أجابوا بنعم، وأن ٠,٩% أجابوا بلا كما هو واضح من الجدول التالي.

جدول (٣٦)

استجابات العينة حول السماح بالمحاسبة والمسألة

البيان	العدد	النسبة
نعم	110	%99.1

لا	1	%0.9
المجموع	**111**	**%100**

كما أن المسألة بمضمونها الداخلي والخارجي هي جزء من الحكم الجيد، ولذا يمكن توضيح ذلك من خلال استجابات العينة المستهدفة حول السماح بالمحاسبة والمساءلة فقد بينت نتائج الدراسة أن ما نسبته ٩٩,١% أجابوا بوجود المساءلة، وأن ٠,٩% أجابوا بلا.

جدول (٣٧)

استجابات العينة حول وجود انتخابات دورية داخل المنظمة

البيان	العدد	النسبة
نعم	92	%82.9
لا	19	%17.1
المجموع	**111**	**%100**

فيما يخص الانتخابات الدورية والتداول السلمي للسلطة داخل المنظمات المستهدفة أكدت الدراسة أن ما نسبته ٨٢,٩% أجابوا بنعم، وأن ١٧,١% أجابوا بلا وهذا يؤد وجود انتخابات ودوران للسلطة داخل المنظمة والجدول السابق يوضح ذلك.

جدول (٣٨)

استجابات العينة حول وجود تداول للسلطة داخل المنظمة

البيان	العدد	النسبة
نعم	88	%95.7
لا	4	%4.3
المجموع	**92**	**%100**

كما تشير نتائج الجدول السابق يوضح استجابات العينة عن وجود التداول السلمي للسلطة داخل المنظمات وأن ما نسبته(٩٥,٥%) أجابوا بنعم وأن ما نسبته (٤,٣%) أجابوا بلا وهذا يؤكد انتقال السلطة

داخل منظمات المجتمع المدني اليمني المستهدفة في الدراسة ويمكن الاطلاع على ذلك من خلال الجدول السابق.

جدول (٣٩)

استجابات العينة حول وجود ديمقراطية

البيان	العدد	النسبة
نعم	86	%77.5
لا	2	%1.8
غير مبين	23	%20.7
المجموع	**111**	**%100**

وبخصوص وجود الديمقراطية داخل منظمات المجمع المدني في اليمن على اعتبار أن الديمقراطية هي أساس الحكم الصالح، فقد أكدت الدراسة عن وجود ديمقراطية بما نسبته ٧٧,٥% من العينة، بينما ١,٨% أجابوا بلا، وهذا يعني أن هناك بعض المنظمات الصغيرة والتي يتم تأسيسها من قبل المنظمات والمؤسسات الكبيرة يتم تعيين أشخاص عليها ولم يجري فيها أي انتخابات، أما ما نسبته ٢٠,٧% والغير مبين، فإن تلك المنظمات يتم شخصنتها من قبل القائمين عليها وتحول إلى مؤسسات خاصة تابعة لهؤلاء الأشخاص ولذلك أحجموا عن الإجابة عن ذلك التساؤل.

جدول (٤٠)

استجابات العينة حول ملامح الممارسة الديمقراطية في المنظمات

البيان	العدد	النسبة
الانتخابات الدورية	٧٢	%64.86
التعامل بشفافية	٤٧	%42.34
عدم التفرد بالرأي	٣٩	%35.14
عقد الاجتماعات الدورية	٣٩	%35.14
المسألة والمحاسبة	٣٩	%35.14
توزيع المهام بين الأعضاء	٣٤	%30.63
مناقشة الحساب الختامي	٣٤	%30.63
التصويت عند الاختلاف	٢٩	%26.13
الاعتراض على القرارات المخالفة	٢٩	%26.13

ملاحظة النسب لا تجمع نظرا لوجود أكثر من خيار

أما فيما يخص مؤشرات الديمقراطية أو ما يسمى بملامح الممارسة الديمقراطية في منظمات المجتمع المدني في اليمن فقد بينت نتائج الدراسة للعينة المستهدفة أن عدداً من الاستجابات حصلت الانتخابات الدورية أعلى نسبة ٦٤,٨٦% ثم تلتها في الترتيب من حيث النسبة المئوية مكونات الحكم الجيد والتي أشرنا إليها سابقاً، كما بينت نتائج الجدول السابق.

ثالثاً: المهارات والخبرات الإدارية المتوفرة في المنظمات:

تعتبر المهارات الإدارية جزء من العمل المؤسسي داخل المنظمة وبدونه لا يستقيم العمل الأهلي والتطوعي في أي مجتمع من المجتمعات.

جدول (٤١)

استجابات العينة حول الخبرات المتوفرة في المنظمات

البيان	العدد	النسبة
بحثية	33	%31.7
الاتصال	45	%43.3
التعاون العربي والدولي	16	%15.4
التعبئة	16	%15.4
إعداد مقترح المشروعات	50	%48.1
محاسبية	58	%55.8
الإنتاج	26	%25.0
الإعلام والعلاقات العامة	37	%35.6
الإدارة	76	%73.1
التخطيط	57	%54.8
التسويق	39	%37.5
التدريب	58	%55.8
حشد التمويل	23	%22.1

ملاحظة النسب لا تجمع نظرا لوجود أكثر من خيار

وعلى ضوء ذلك يمكن أن نوضح نتائج استجابات أفراد العينة حول الخبرات المتوفرة في المنظمة كالاتصال والبحوث والإنتاج والتخطيط والتدريب، حيث بينت نتائج الجدول السابق بأن الإدارة والتدريب حازت على ما نسبته (٧٣,١% ، ٥٥,٨%) بينما بقية الخبرات والمهارات الإدارية الأخرى حازت على نسب أقل، وهذا يؤكد وجود خبرات لدى العاملين في مؤسسات المجتمع المدني في اليمن ولكن ليس بنسب عالية.

جدول (٤٢)

استجابات العينة حول تدريب العاملين المتطوعين بالمنظمات

البيان	العدد	النسبة
نعم	81	%73.0
لا	12	%10.8
أحيانا	18	%16.2
المجموع	**111**	**%100**

ولذلك لا يمكن فصل العمل الأهلي عن التطوع، فالمتطوعون هم أفراد يحتاجون لتدريب حتى يتمكنوا من العمل في مؤسسات المجتمع المدني بكفاءة عالية، ولتوضيح استجابات العينة حل تدريب المتطوعين بالمنظمات، أكدت نتائج الدراسة أن ما نسبته ٧٣% أجابـــوا بنعم بمعنى آخر عن وجود تدريب داخل مؤسسات المجتمع المدني اليمني، بما نسبته (١٠,٨% – ١٦,٢%) أجابوا بلا وأحياناً وهي نسبة أقل من نسبة المتدربين.

جدول (٤٣)

استجابات العينة حول مجالات التدريب التي تحتاجها المنظمة

البيان	العدد	النسبة
بحثية	46	%44.2
محاسبية	52	%50.0
التخطيط	56	%53.8
الاتصالات الجماعية	51	%49.0
الإنتاج	27	%26.0
التسويق	45	%43.3
حشد التمويل	55	%52.9
مبادئ وأخلاقيات العمل الأهلي	39	%37.5
التعاون العربي والدولي	45	%43.3
الإعلام والعلاقات العامة	53	%51.0
تعبئة المتطوعين خاصة الشباب	44	%42.3
التدريب على الممارسة الديمقراطية والمشاركة	33	%31.7
تحديث الإدارة والبناء المؤسسي	51	%49.0
تحديد احتياجات المجتمع المحلي	51	%49.0
إعداد مقترح المشروعات	41	%39.4

ملاحظة النسب لا تجمع نظرا لوجود أكثر من خيار

وعلى الرغم من توفر بعض مجالات التدريب في منظمات المجتمع المدني العاملة في اليمن إلا أنها بحاجة لمزيد من التدريب حتى تتمكن من القيام بواجبها تجاه المجتمع بشكل عام وبكفاءة وقدرة عالية لكي تستطيع حشد التمويل اللازم للقيام بكل متطلبات المنظمة بنفسها والفئة المستفيدة فمن خلال نتائج العينة المستهدفة أكدت النتائج أن مؤسسات المجتمع المدني اليمني بشكل عام تحتاج لمهارات مختلفة وبنسب متفاوتة.

رابعاً: التطوع

التطوع من الثقافات المتجذرة في أصل بنية المجتمع اليمني منذ قديم الزمان وكان يطلق عليها مسميات مختلفة منها (العانه) و(المضاهاة) وعمل الخير... الخ، وتختلف التسمية من بيئة قبلية إلى أخرى، فالعمل التطوعي له جذوره الثقافية وخاصة في المجتمع الريفي في اليمن، لكنه تطور إلى ما يسمى بثقافة التطوع في المجتمع الحضري أو ما يطلق عليه "أميل دوركايم" بالمجتمع العضوي.

جدول (٤٤)

استجابات العينة حول نقص المتطوعين

البيان	نعم		أحيانا		لا		المجموع	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
الذكور	41	%36.94	19	%17.12	51	%45.95	111	%100
الإناث	57	%51.35	14	%12.61	40	%36.04	111	%100

ولمناقشة ذلك يمكن توضيح استجابات أفراد العينة عن نقص المتطوعين بنسب قليلة جداً ما نسبته (٣٦,٩٤% - ٥١,٣٥%) من الذكور والإناث، وإن ازداد بين الإناث فهذا يرجع إلى القيود التي فرضها المجتمع على خروج المرأة إلى العمل أو على المنظمات الأهلية وأن تلك القيود تراجعت بعض الشيء وخاصة في المناطق الحضرية بسبب انتشار التعليم وكذلك حاجة المرأة للعمل بسبب الظروف الاقتصادية التي يعيشها المجتمع اليمني.

جدول (٤٥)

استجابات العينة حول أسباب مشكلة نقص المتطوعين

البيان	العدد	النسبة
عدم توفر الوقت لدى المتطوعين	38	%39.6
قصور في فهم أهداف المنظمات	27	%28.1
سلبية المجتمع	35	%36.5
عدم فاعلية المنظمات	27	%28.1
الظروف الاقتصادية والاجتماعية	78	%81.3

قصور في فهم التطوع ومغزاه الإنساني	44	%45.8
قصور الإعلام	27	%28.1

ملاحظة النسب لا تجمع نظرا لوجود أكثر من خيار

وإن كان يعزي البعض نقص المتطوعين من الإناث إلى القيود التي يفرضها المجتمع إلا أن نتائج دراسة العينة أكدت أن ما نسبته ٨١,٣% يرجع إلى الظرف الاقتصادي سواء عند الذكور أم الإناث، يليه القصور في فهم العمل التطوعي ومغزاه الإنساني وبنسبة ٤٥,٨%، ثم عدم توفر الوقت لدى المتطوعين، وسلبية المجتمع بالإضافة إلى قصور في فهم أهداف المنظمات وغياب دور الإعلام الحكومي سواء المقروء أو المرئي أو المسموع.

جدول (٤٦)

استجابات العينة حول بذل جهود لمواجهة المشكلة

البيان	العدد	النسبة
نعم	81	%73.0
لا	13	%11.7
غير مبين	17	15.3V
المجموع	**111**	**%100**

ولمواجهة مشكلة نقص المتطوعين لابد من بذل جهود لحل هذه المشكلة من خلال الشراكة بين وسائل الإعلام الحكومية والأهلية وبناء مراكز لتدريب المتطوعين ولتوضيح تلك الجهود من خلال استجابات العينة فقد أجاب من سئلوا بنعم ما نسبته ٧٣% بينما أجاب من سئلوا بلا ما نسبته ١١,٧% والبعض الآخر لم يبينوا تلك الجهود المبذولة، وهذا يؤكد وجود جهد أهلي فقط.

جدول (٤٧)

استجابات العينة حول جهود المنظمة لمواجهة مشكلة نقص المتطوعين

البيان	العدد	النسبة
تقديم حوافز للمتطوعين	٤١	%36.94
عقد دورات للمتطوعين	٤٠	%36.04
نشر ثقافة التطوع	٤٠	%36.04
أشراك الإعلام	٥	%4.50
عمل ندوات حول التطوع	٥	%4.50
أخرى	٢	%1.80

ملاحظة النسب لا تجمع نظرا لوجود أكثر من خيار

هذا الجهد يتمثل في قيام بعض المنظمات بتقديم بعض الحوافز للمتدربين، وعمل ندوات للمتطوعين واشترك الإعلام الحكومي والأهلي كما بينته نتائج الجدول السابق.

الاستنتاجات:

- تتفق مصادر التمويل في المنظمات الغير حكومية اليمنية مع أغلب المنظمات العربية من حيث التمويل الذاتي والحكومي، بالإضافة إلى مصادر تمويل المنظمات العربية والأجنبية، إلا أن المنظمات غير الحكومية في اليمن تحصل على مصادر تمويل أخرى كالهبات والتبرعات وكذلك الأوقاف والزكاة إلا أن هذه المصادر ضعيفة وموسمية وليست ثابتة، إلى جانب عدم وجود أشخاص على راس تلك المنظمات تعمل على تنمية موارد أخرى من خلال بعض المشاريع التي تقدم خدمات للمجتمع المحلي بأجور ميسرة أو من خلال الشراكة بين الدولة والقطاع الخاص وإشراك الإعلام الأهلي والحكومي للترويج لثقافة العمل الجماعي والمشاركة في تنمية المجتمع المحلي.

- اتفق أغلب المشتغلين في المنظمات الغير حكومية في اليمن على أنهم يمارسون الديمقراطية والمحاسبية والمساءلة في إدارة تلك المنظمات، إلا أن الذي اتضح للباحث من خلال الدراسة الميدانية لواقع تلك الجمعيات، وجد أن الممارسة الديمقراطية شكلية وأن أغلب من هم على رأس المنظمات في الهيئة التنفيذية والإدارية يظلون فيها لأكثر من فترتين وقد تحولت بعض المنظمات وكأنها ملك لهؤلاء الأشخاص والبعض الآخر حدث فيها بعض الإشكالات أدى إلى تجميدها من قبل الجهات المشرفة أو بسبب موت القائم عليها أو سفره، فالحكومة بالمعنى الواسع لا يمكن أن نطلق على المنظمات الغير حكومية في الوقت الحاضر إلا إذا وصلت إلى النضج السياسي مع مرور الوقت.
- تعاني أغلب المنظمات الغير حكومية في اليمن من ضعف المهارات والخبرات الإدارية وخاصة في بعض الجوانب التي تتعلق بالبحوث والإدارة الجيدة للمنظمات والتخطيط الأفضل للمستقبل في تطوير العمل الأهلي.
- التطوع يعتبر مدخلاً لا يقل عن مدخل المال في رفد نشاط المنظمات الغير حكومية في تنمية المجتمع إلى جانب السلطة المحلية في المجتمع المحلي والرفع من مستوى الشرائح الاجتماعية الفقيرة، ولذلك لابد من غرس ثقافة التطوع لدى الشباب من كلا الجنسين من خلال تضمين ذلك في المناهج الدراسية على مختلف المستويات التعليمية والأكاديمية وإنشاء مركز لتدريب المتطوعين على مستوى اليمن وإعطائهم حوافز.

***

الفصل الثامن

الإطار السياسي والقانوني لنشأة المنظمات غير الحكومية في المجتمع اليمني

تمهيد:

أولاً : صلاحية القوانين واللوائح التي تنظم عمل المنظمات

ثانياً : العقبات والمشكلات التي تعوق نشاط المنظمات وتحد من فاعليتها

ثالثاً : مشاركة المنظمات في صنع القرارات والسياسات التنموية مع الدولة

رابعاً : تصورات الدور المستقبلي للمنظمات في التنمية

الاستنتاجات.

تمهيد:

إن تهيئة بيئة سياسية وقانونية يعتبر بمثابة أرض صلبة لقيام أي عمل مؤسسي فالمجتمع المدني في اليمن منذ ظهوره خلال مراحله المختلفة لم تتهيأ له البيئة المناسبة الكاملة سواءً في الجنوب أو الشمال وإن اختلف ذلك إلى حد ما عنه في الجنوب أثناء الاستعمار، إلا أن ذلك تراجع بعد الاستقلال، أما في الشمال قبل الثورة لم يكن هناك مجتمع مدني أصلاً حتى قيام الثورة وصدور القانون رقم (٢٦) لسنة ١٩٦٣ والذي نظم قيام الجمعيات التعاونية والذي أنشئت بموجبه العديد من الجمعيات التعاونية في مختلف المحافظات، إلا أن تلك المنظمات التي أنشئت في الجنوب أو الشمال بعد الاستقلال والثورة كلها كانت تعمل في النشاط التعاوني والخدمي وتؤسس من قبل الدولة وتتبعها مباشرة تحلها متى تشاء، إلا أن النظام السياسي في الشمال شهد في بداية السبعينيات ظهور الهيئات التعاونية والتطوير وأعطاها الاستقلال التام عن الدولة وعمل معها في شراكة أدت إلى نجاح منقطع النظير في بناء المشاريع التنموية العملاقة خاصة مشاريع البنية التحتية، إلى أن تدخلت الدولة في منتصف الثمانينات ومضتها إلى الحكومة، حتى قيام الوحدة المباركة بين شطري اليمن سابقاً، وأسس ذلك إطار سياسي وتشريعي لقيام منظمات المجتمع المدني من خلال الدستور الجديد لدولة الوحدة وصدور عدداً من التشريعات خاصة بالعمل النقابي والصحفي والمهني والمدني شكل قفزة نوعية أطلقت تطور كمي ونوعي لمنظمات المجتمع المدني على مستوى الجمهورية اليمنية بلغ عددها حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٦ (٥٦٣٢) منظمة وعلى الرغم من تزايد تلك المنظمات إلا أنها تعاني من صعوبات وعقبات تتمثل في وجود ثغرات في بعض القوانين أو اللوائح المنظمة لها، أو نقص التمويل، أو الثقافة التقليدية والبناء القبلي، وغياب المبادرة الجماعية، وضعف العمل المؤسس في الإدارة عمل نشاط المنظمات

بالإضافة إلى عدم مشاركة المنظمات في صنع القرارات والسياسات التنموية مع الدولة، وعدم وجود تصور لنشاطها في المستقبل في التنمية، وسنتطرق لذلك من خلال الآتي.

أولاً: صلاحية القوانين واللوائح التي تنظم عمل المنظمات

إن الحديث عن صلاحية قانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية في اليمن رقم (١) لسنة ٢٠٠١ واللائحة المنظمة له، كان من خلال نتائج استجابات العينة المستهدفة كما في الجدول التالي:

جدول (٤٨)

استجابات العينة حول صلاحية القوانين واللوائح التي تنظم عمل المنظمات

البيان	نعم		لا		المجموع	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
جيدة وتوفر الاستقلالية للمنظمة	96	%86.49	15	%13.51	111	%100
تضع قيوداً على حرية واستقلال المنظمة	10	%9.01	101	%90.99	111	%100

وقد بينت نتائج العينة المستهدفة أن (٨٦,٤٩%) أن القوانين واللوائح التي تنظم عمل المنظمات أنها جيدة وتوفر الاستقلال للمنظمة عن الدولة، ما نسبته (٩,٠١%) أنها ليست جيدة ولا توفر الاستقلالية، وهذا ما حدا ببعض منظمات المجتمع المدني في الآونة الأخيرة إلى طلب تعديل بعض بنود القانون وهو الآن مطروح للنقاش في الجهات المختصة في رئاسة الوزراء بغرض تقديمه إلى مجلس النواب لمناقشته مرة ثانية وإقراره بعد إجراء التعديل عليه.

جدول (٤٩)

استجابات العينة حول وجوب تغيير قانون المنظمات

البيان	العدد	النسبة
نعم	6	%5.4
لا	3	%2.7
في بعض جوانبه	6	%5.4
غير مبين	96	%86.5
المجموع	**111**	**%100**

أما حول استجابات العينة حول وجوب تغيير قانون الجمعيات والمنظمات كلياً أم لا أم تغيير بعـــض جوانبه، فكانت نتائج الإجابات عن ذلك التساؤل أن(٥,٤%) أجابوا بنعم، فيمـــا (٢,٧%) أجابوا بلا، بينما في بعض جوانبه أجابوا بنسبة (٥,٤%)،بينما الذين لم يجيبوا بلغت نسبتهم (٨٦,٥%) يرجع ضعف نتائج المتغيرات المتعلقة بقانون المنظمات لسببين حسب اعتقاد الباحث:

الأول : قـــد يكون قانون المنظمات الحالي يلبي طموحات بعض المنظمات وإن لم يكن بشكل عام.

الثاني : أن القائمين على رأس هذه المنظمات لم يطلعوا أصلاً على القانون إلا فيما يتعلق بالبنود الخاصة بالإشهار فقط، بدليل أن ما نسبته ٨٦,٥% لم يجيبوا بأي من نعم أم لا أم في بعض جوانبه كما يتضح من الجدول التالي.

جدول (٥٠)

استجابات العينة حول السمات التي يجب أن يحتويها القانون الجديد

البيان	العدد	النسبة
تعديل البنود الخاصة بعمل الجمعيات في استقلالية.	12	%100
تعديل البنود الخاصة الدعم المالي	10	%83.33
تعديل البنود الخاصة بالرقابة والتقييم.	9	%75.00
تعديل البنود الخاصة بإشهار عمل الجمعيات.	4	%33.33
تعديل البنود الخاصة بالإجراءات الانتخابية.	3	%25
تعديل البنود الخاصة بإلغاء المنظمات وترك ذلك للقضاء.	3	%25
تعديل القانون بما يتناسب مع التشريعات المحلية.	3	%25

ملاحظة النسب لا تجمع نظرا لوجود أكثر من خيار

وفيما يتعلق بالسمات التي يجب أن يحتويها القانون الجديد فقد ثبت نتائج الدراسة أن البنود الخاصة باستقلالية المنظمة أخذت أعلى نسبة وهي ما نسبتها ١٠٠% ثم تليها البنود الخاصة بالدعم المالي بنسبة ٨٣,٣٣% بالإضافة إلى البنود الخاصة بالرقابة والتقييم بنسبة ٧٥% إلى جانب البنود الأخرى الخاصة باشهار عمل الجمعيات والإجراءات الانتخابية وإلغاء عمل المنظمات، وتعديل القانون بما يتناسب مع التشريعات المحلية حيث أن هناك تناقضات كثيرة في الجوانب التشريعية بين القوانين وخاصة قانون السلطة المحلية وقانون النقابات المهنية وقانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية، وكذلك قانون الانتخابات المحلية فهذه القوانين لا تعبر عن الواقع السياسي والاجتماعي للشعب اليمني ولهذا فهي بحاجة لمراجعة متأنية من قبل السلطة التشريعية في اليمن.

جدول (٥١)

استجابات العينة حول تدخل الحكومة في أنشطة المنظمة

البيان	نعم		لا		المجموع	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
بالتعديل	9	%8.11	102	%91.89	111	%100
بالإلغاء	1	%.90	110	%99.10	111	%100
بالدعم	32	%28.83	79	%71.17	111	%100

أما فيما يخص استجابات العينة حول تدخل الحكومة بتعديل القانون أو إلغاءه واستبداله بقانون جديد أو دعم القانون الحالي، فقد بينت نتائج الدراسة أن من أجابوا بالتعديل ما نسبته ٨,١١% وأن ما أجابوا بعدم التعديل ما نسبته ٩١,٨٩%، وإبقاء القانون السابق كما هو وهذا يؤكد أن القانون الحالي يلبي طموحات بعض منظمات المجتمع المدني العاملة في اليمن.

جدول (٥٢)

استجابات العينة حول إسناد الدولة للمنظمات في بعض المشروعات

البيان	العدد	النسبة
نعم	24	%21.6
لا	87	%78.4
المجموع	111	%100

أما فيما يخص حول الشراكة بين الدولة والمنظمات فقد بينت نتائج الدراسة أن نسبة الشراكة بين الدولة ومؤسسات المجتمع المدني في اليمن ضعيفة جداً وأن الشراكة في تنفيذ بعض المشروعات المشتركة أو إسناد الحكومة لهذه المنظمات بعض المشروعات بما نسبته ٢١,٦%

جدول (٥٣)

استجابات العينة حول وجود تعاون بين المنظمات و المنظمات العربية والأجنبية

البيان	العدد	النسبة
نعم	٤٨	%٤٣,٢٤
لا	٦٣	%٥٦,٧٦
المجموع	**111**	**%100**

أما بالنسبة لاستجابات العينة حول وجود تعاون بين مؤسسات المجتمع المدني في اليمن والمنظمات العربية والأجنبية فقد بينت نتائج الدراسة للعينة المستهدفة أن ما نسبته (٤٣,٢٤%) عن وجد تعاون وهي النسبة الأقل تؤكد أن التعاون لم يكن بشكل جيد، أما ما نسبته ٥٦,٧٦% تؤكد عدم وجود أي تعاون بين مؤسسات منظمات المجتمع المدني اليمني والمجتمع المدني على المستوى الإقليمي أو الدولي كما يتضح من الجدول التالي.

جدول (٥٤)

استجابات العينة حول أشكال التعاون بين المنظمات و المنظمات العربية والأجنبية

البيان	العدد	النسبة
تأهيل متدرب	32	%66.67
تنفيذ مشروعات شراكة	24	%50.00
تشبيك	14	%29.17
تمويل مشروعات	35	%72.92
مؤتمرات وندوات	18	%37.50

ملاحظة النسب لا تجمع نظرا لوجود أكثر من خيار

كما أن للتعاون بين تلك المنظمات العربية والأجنبية ومنظمات المجتمع المدني في اليمن له أشكال كالتشبيك وتأهيل متدربين، بالإضافة إلى تمويل مشروعات وتنفيذ مشروعات مشتركة، إلى جانب عقد مؤتمرات وندوات، وقد بينت نتائج الدراسة أكبر نسبة للتعاون تنحصر

في التدريب والتأهيل وتمويل المشروعات بما نسبته ما بين (٦٦,٦٧% - ٧٢,٩٢%) وأن بقية أشكال التعاون الأخرى تنحصر بين النسبتين.

جدول (٥٥)

استجابات العينة حول المنظمات التي تتعامل معها (عربية – أجنبية)

البيان	العدد	النسبة
عربية	15	%13.5
أجنبية	15	%13.5
الاثنين معا	18	%16.2
غير مبين	63	%56.8
المجموع	**111**	**%100**

أما فيما يتعلق باستجابات العينة حول المنظمات التي تتعامل معها هل هي عربية أم أجنبية أم الاثنين معاً، فقد بينت نتائج الدراسة أن منظمات المجتمع المدني في اليمن تتعامل مع المنظمات العربية والأجنبية وبنفس النسبة أي ما نسبته (١٣,٥% - ١٣,٥%)، وأن التعامل مع الاثنين معاً يمثل ما نسبته (١٦,٢%) وأن غالبية منظمات المجتمع المدني العاملة في اليمن التي لم تتعامل مع أي منظمة عربية أو أجنبية وبما ما نسبته ٥٦,٨% وهذا يؤكد ضعف العلاقات العامة لتلك المنظمات وعدم معرفتها بالمنظمات النوعية أو الشبكات أو الاتحادات المقابلة للمنظمات اليمنية.

جدول (٥٦)

استجابات العينة حول نوع العلاقة بين المنظمة والجهات التي تعاملت معها

البيان	العدد	النسبة
علاقة تعاون	79	%71.2
علاقة هيمنة	1	%٠0.9
علاقة تجاهل	1	%0.90
غير مبين	30	%27.0
المجموع	**111**	**%100**

فيما يخص نوع العلاقة بين المنظمات والجهات التي تتعامل معها هل هي علاقة تعاون وشراكة أم علاقة هيمنة المنظمات المانحة على صنع القرار في المنظمات الممنوحة أم علاقة تجاهل، تشير نتائج الدراسة أن ما نسبته ٧١,٢% أن العلاقة تعاون وشراكة، وأن ٩% علاقة هيمنة وتجاهل، وأن ما نسبته ٢٧% لا يعرفون نوع العلاقة وهذا يؤكد أن القائمين على منظمات المجتمع المدني في اليمن يعرفون ولكنهم يحاولون عدم الإفصاح عن ذلك حتى لا يتهموا أنهم يعملون لصالح جهات أجنبية (سواء عربية أم أجنبية).

ثانياً: العقبات والمشكلات التي تعوق نشاط المنظمات وتحد من فاعليتها

هناك عدة عوامل تعوق نشاط المنظمات الأهلية وتحد من فاعليتها في اليمن، ويمكن أن نجمل بعض هذه العقبات من خلال نتائج العينة المستهدفة.

جدول (٥٧)

استجابات العينة حول العقبات والمشكلات التي تعوق المنظمة

البيان	العدد	النسبة
لا توجد عقبات	12	%10.8
القيود القانونية والإدارية	15	%13.5
التسلط وعدم المشاركة الديمقراطية في المنظمة	6	%5.4
سلبية الأعضاء	24	%21.6
البناء القبلي	15	%13.5
نقص التمويل	91	%82.0
نقص الموارد المالية للمنظمة	84	%75.7
عدم وجود دعاية إعلامية	35	%31.5
الاعتقاد بأن الدولة تقوم بكل شيء	19	%17.1
عدم الاهتمام بما يدور بالمجتمع	19	%17.1
العادات والتقاليد	39	%35.1

ملاحظة النسب لا تجمع نظرا لوجود أكثر من خيار

فقد بينت نتائج الدراسة أن ما نسبته ٨٢% يرجع إلى نقص التمويل، بالإضافة إلى نقص الموارد المالية للمنظمة بنسبة ٧٥,٧% إلى جانب عدم وجود دعاية إعلامية، بينما بقية المتغيرات كالبناء القبلي، العادات والتقاليد، وسلبية أعضاء المنظمات، وعدم الاهتمام بما يدور بالمجتمع، حازت على نسب أقل في نتائج الدراسة كون الدراسة أجريت في المجتمع الحضري فقط ويمكن استنتاج ذلك من نتائج جدول (٥٧).

ثالثاً: مشاركة المنظمات في صنع القرارات والسياسات التنموية مع الدولة

إن النهج الديمقراطي لأي نظام سياسي يتمثل في إشراك المجتمع المدني في صنع القرارات والسياسات التنموية، وهذا لا ينطبق إلا في جزء بسيط جداً فيما يخص مصلحة أي نظام في العالم الثالث والتي منها اليمن.

جدول (٥٨)

استجابات العينة حول مشاركة المنظمة في صنع القرارات والسياسات التنموية مع الدولة

البيان	العدد	النسبة
نعم	40	%36.0
لا	71	%64.0
المجموع	**111**	**%100**

وقد عبرت نتائج العينة المستهدفة لمؤسسات المجتمع المدني في اليمن ما نسبته ٣٦% ممن سئلوا بنعم، ٦٤% ممن سئلوا بلا، ولذلك كانت النسبة معبرة عن مشاركة المنظمات في صنع القرارات

والسياسات التنموية للمجتمع المستهدف في اليمن كما أن الحكومة تشرك المجتمع المدني في بعض القضايا التي تخص الأمن القومي للبلد ويتهدد مصلحة النظام الحاكم وبعض القضايا التنموية.

جدول (٥٩)

استجابات العينة حول العوامل التي تعوق فاعلية المنظمات عن المشاركة

البيان	العدد	النسبة
ضعف قطاع المنظمات الأهلية	40	%59.7
غياب فرص المشاركة	31	%46.3
نقص التمويل	53	%79.1
غياب الوعي بدور المنظمات	38	%56.7
القوانين واللوائح الحالية	22	%32.8

ولكن هذا الدور على الرغم من وجوده بنسبة بسيطة جداً كما أشرنا إليه سابقاً مما يؤكد وجود عوامل تعوق فاعليته عن المشاركة، وقد أوضحت ذلك نتائج الدراسة من أهمها، نقص التمويل وما نسبته ٧٩,١% يليه ضعف قطاع المنظمات وبنسبة ٥٩,٧% ثم يأتي غياب الوعي بدور المنظمات وغياب فرص المشاركة والقيود التي تضعها القوانين واللوائح الحالية.

جدول (٦٠)

استجابات العينة حول تدعيم مشاركة المنظمات في التنمية

البيان	العدد	النسبة
العمل على زيادة الموارد المالية	29	%74.4
تشجيع التنسيق والتعاون بين المنظمات	33	%84.6
زيادة استقلال المنظمات	18	%46.2
زيادة الممارسات الديمقراطية بشكل عام	20	%51.3
تعبئة المواطنين في منظمات جماهيرية فعالة	18	%46.2
التوعية الإعلامية بالعمل الأهلي	33	%84.6
تدعيم امتيازات المنظمات الأهلية	19	%48.7
المشاركة في العمليات الإنتاجية	22	%56.4

ملاحظة النسب لا تجمع نظرا لوجود أكثر من خيار

ولكي يتم تدعيم مشاركة مؤسسات المجتمع المدني في التنمية في اليمن لابد من توفير بيئة مناسبة قانونية و ثقافية، والالتزام بأخلاقيات الحكم الرشيد، ويمكن توضيح ذلك من خلال نتائج أفراد العينة عن العوامل التي تدعم مشاركة المنظمات في التنمية، فقد بينت النتائج أن تشجيع التنسيق والتعاون بين المنظمات الأهلية، إلى جانب التوعية الإعلامية بالعمل الأهلي حازت على أعلى النسب ما نسبتـــــه (٨٤,٦% ، ٨٤,٦%) بينما بقية المتغيرات الأخرى حازت على النسب أقل كما توضح نتائج الجدول السابق ولتدعيم مشاركة المنظمات في التنمية لابد من الاهمام بالعمل على زيادة الموارد المالية، وزيادة الممارسة الديمقراطية واستقلال المنظمات، تدعيم امتيازات المنظمات من خلال الإعفاءات الجمركية والضريبية، مع زيادة العمليات الإنتاجية للمنظمات كل ذلك يزيد من مشاركتها في التنمية.

رابعاً: تصورات الدور المستقبلي للمنظمات في التنمية

يرتبط ارتباطاً مباشراً بمدى مشاركة المنظمات في صنع القرارات التنموية والجدول التالي يوضح نتائج ذلك.

جدول (٦١)

استجابات العينة حول تصورات الدور المستقبلي للمنظمات في التنمية

البيان	العدد	النسبة
المشاركة الإيجابية في أنشطة المنظمة	70	%63.1
التخطيط الأفضل للأنشطة	80	%72.1
خدمة أفراد المجتمع	98	%88.3
الاهتمام بقضايا أعضاء المنظمة	54	%48.6

ملاحظة النسب لا تجمع نظرا لوجود أكثر من خيار

تشير نتائج العينة المستهدفة أن الدور المستقبلي للمنظمات يتمثل في جملة من العوامل أهمها خدمة أفراد المجتمع وهو ما حصل على ما نسبته (٨٨,٣%)، ثم يليها التخطيط الأفضل لهذه الأنشطة بنسبة (٧٢,١%)، إلى جانب المشاركة الإيجابية في أنشطة المنظمة بنسبة (٦٣,١%) بالإضافة إلى الاهتمام بقضايا أعضاء المنظمة بنسبة (٤٨,٦%).

كل النسب المئوية السابقة تؤكد أن تصورات الدور المستقبلي لمؤسسات المجتمع المدني للتنمية في اليمن، يرتبط مباشرة بتبنيه لسياسة واضحة وهي خدمة أفراد المجتمع، وتبني قضاياه والنأي به عن النشاط الحزبي.

الاستنتاجات:

- شكل الإطار السياسي والقانوني لنشأة المجتمع المدني في اليمن حجر الزاوية لتطور ونمو المنظمات الغير حكومية وخاصة بعد قيام الوحدة اليمنية في ٢٢ مايو ١٩٩٠م، وما تبعه من صدور عدداً من القوانين التي تنظم عمل المنظمات الأهلية والنقابات العمالية والصحفية بالإضافة إلى قانون الانتخابات والسلطة المحلية، إلا أن تلك القوانين تعاني من بعض القصور لعدم تكاملها لأنها تتداخل مع بعض التشريعات ولكونها تنظم الجانب السياسي والقانوني لتلك المنظمات وحرية الرأي والفكر للشعب اليمني.
- اتضح من خلال دراسة واقع المنظمات الغير حكومية في اليمن أنها تعاني من بعض العقبات التي تعوق من نشاطها وتحد من فاعليتها، كضعف العمل المؤسسي والخبرات الإدارية وتداخل

القوانين المنظمة لعملها، بالإضافة إلى قصور في مصادر التمويل، إلى جانب الثقافة التقليدية والبناء القبلي للمجتمع اليمني، والشخصنة من قبل بعض قيادات المجتمع المدني لعمل بعض المنظمات الأهلية، يضاف إلى ذلك تأثير مصادر التمويل المحلية والأجنبية على صنع القرار داخل المنظمة.

- عدم وجود شراكة فعلية بين المنظمات الغير حكومية في اليمن والدولة حيث أن الدولة لم تشرك المجتمع المدني في صنع القرارات السياسية والتنموية التي تخدم المجتمع.
- أوضحت نتائج الدراسة أن تصورات الدور المستقبلي للمنظمات الغير حكومية في التنمية في اليمن لا يمكن أن يكون له دور إيجابي ما لم تتوفر له مصادر تمويل ذاتية وتخطيط أفضل للقيام بالأنشطة التنموية التي تقدم للمجتمع وتعمل على تنميته بغرض النهوض بالواقع الاجتماعي للمجتمع اليمني والذي يعاني من ضعف في مشاريع البنية التحتية التي ترتبط بحياة المواطن مباشرة واتساع مساحة الفقر، وخاصة في السنوات الأخيرة عندما انتهجت الدولة سياسة الإصلاح الاقتصادي وتخلت عن تقديم خدمات أساسية كان يستفيد منها معظم المواطنين واكتفت بدلاً من ذلك بتقديم معاش بسيط يسمى بالضمان الاجتماعي لا يمكن التعويل عليه في إعاشة أسرة مكونة من خمسة أشخاص أو أكثر.

***

نتائج الدراسة والتوصيات

تمهيد

أولاً : نتائج الدراسة.

ثانياً : استنتاجات عامة في ضوء النتائج.

ثالثاً : نتائج الدراسة في ضوء الدراسات السابقة.

رابعاً : التوصيات.

تمهيد:

يمثل قيام ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢، في الشمال ضد حكم الإمامة وقيام ثورة ١٤ أكتوبر في الجنوب ضد الاستعمار البريطاني في عام ١٩٦٣، ورحيل آخر جندي بريطاني في ٣٠ نوفمبر ١٩٦٧، مثابة أسس لأرضية صلبة لقيام الوحدة اليمنية المباركة، التي تعتبر بمثابة نقطة التحول الكبرى في تاريخ الشعب اليمني سياسياً واجتماعياً واقتصادياً وتشريعياً.

فاتساع هامش الديمقراطية وبروز أحزاب سياسية ومنظمات اجتماعية تنشط في مجالات مختلفة، واعتبارها كشريك فاعل في عملية التنمية إلى جانب الدولة والقطاع الخاص، بعد تخلي الدولة عن القيام بواجباتها في خدمة المجتمع.

فقد أثبتت الدراسات التي أجريت في السنوات الماضية حول الفقر في اليمن بأن الفقر أخذ طابعاً ريفياً، خاصة وأن المجتمع اليمني ما زال ريفياً إلى حد كبير رغم النمو المستمر لظاهرة التحضر، ويحتضن الريف اليمني حوالي ٨٣% من الفقراء و ٨٧% من الذين يعانون من فقر الغذاء في حين يقطن فيه ما يقارب ثلاثة أرباع السكان، وترتفع نسبة الفقر إلى ٤٥% بين سكان الريف مقابل ٣٠,٨% من السكان في الحضر، بالإضافة إلى توسع فجوة الفقر واشتداد حدته في الريف مقارنة بالحضر، كما يظهر ذلك الطابع من أن نسبة الإنفاق على الغذاء وفق بيانات مسح ميزانية الأسرة لعام ١٩٩٨ بلغت حوالي ٥٤% من الدخل في الحضر، وارتفعت إلى حوالي ٦٧% في الريف، مما يعكس انخفاض الدخل في الريف من ناحية وتدني أشد لما ينفق على الاحتياجات غير الغذائية فيه من ناحية أخرى[1].

ورغم صعوبة تقدير مؤشرات الفقر في ظل غياب مسح ميزانية أسرة محدث، فقد قام البنك الدولي بتقدير مستوى الفقر من خلال طريقتين تتقارب إلى حد كبير نتائجهما[*]، وأظهرت هذه التقديرات تراجع الفقر بشكل طفيف خلال الفترة (١٩٩٨ – ٢٠٠٣) حيث انخفض من ٤١,٨% إلى ٤٠,١% ويعتبر هذا المسار بطيئاً رغم أن التحسن ظهر بشكل أكبر في فجوة الفقر التي انخفضت بنسبة ٣% مشيرة بذلك إلى تقليص المسافة في خط الفقر وبالتالي انخفض عدم الشكاوي بين الفقراء، وكذلك حدة الفقر التي تقلصت بحوالي ٣,٥%.

---

(1) وزارة التخطيط والتنمية، الاستراتيجية الوطنية للخفيف من الفقر، مرجع سابق، ص٥١.

(*) اعتمدت الأولى على دالة الاستهلاك لبيانات مسح ميزانية الأسرة ١٩٩٨، والثانية حصلت على اسقاطات الفقر من خلال نموذج محاكاة لنتائج مسح ميزانية الأسرة ١٩٩٨ بافتراض نمو نفقات الفرد بنفس معدل نمو الناتج.

كما أظهرت البيانات تحيزاً لصالح الحضر، إذ انخفضت نسبة الفقر بشكل جلي في الحضر من ٣٠,٨% في عام ١٩٩٨ إلى ما بين (٢١% – ٢٨%) في العام ٢٠٠٣، بينما لم تتغير مؤشرات الفقر في الريف خلال الفترة في أفضل الأحوال من ٤٥% إلى ما بين (٤٤% – ٤٦%).

كذلك بينت النتائج استفادة أشد الناس فقراً وبنسب غير متوازية في الحضر والريف على حد سواء والذي يتضح من أن الفئات التي كانت بعيدة عن خط الفقر قد قربت منه (مؤشر حدة الفقر)[2].

ويزيد من تفاقم الفقر في اليمن وشموله اتساع مساحة اللامساواة والتفاوت والتي تتجلى صوره في تدني مستويات الدخل وانخفاض إنتاجية العمل والتعطل الموسمي رغم أن معظم الفقراء يعملون سواءً في الريف أو الحضر[3].

ويرى أغلب المشتغلين في منظمات المجتمع المدني اليمنية خاصة والعربية عامة أن أغلب الجمعيات تعمل في المدن وبخاصة المدن الكبرى، مما يعكس انحيازاً واضحاً للمدن الكبرى بصفة خاصة وللقطاع الحضري بصفة عامة، حيث تستأثر العاصمة صنعاء بأكثر من ٤٠% من المنظمات العاملة في اليمن بشكل عام وعليه فقد تناولت هذه الدراسة دور تلك المنظمات في تنمية حضر المجتمع المدني في العاصمة صنعاء باعتبارها شريك فاعل في التنمية، وليس بديلاً عن الدولة بوظائفها الأساسية وإنما مكملة لها، بحكم قربها من الواقع يمكنها من ترجمة الاحتياجات المحلية إلى صياغة الأهداف وأنشطة العمل، كونها أكثر قرباً وأوثق علاقة بالجماهير أو هي أقدر من الحكومة على التحرك السريع بسبب مرونة هياكلها واتسامها بالروح النضالية.

فيمكن فهم ذلك الدور التنموي لتلك المنظمات من خلال مناقشة نتائج الدراسة على ضوء التساؤلات التي طرحتها فيمكن معرفتها وتعميمها على بقية المجتمع.

ويمكن أن نستعرض أهم النتائج الخاصة بالعينة من المستهدفين من أعضاء الهيئة الإدارية والتنفيذية، بإضافة إلى المستهدفين من أنشطة المنظمات، من خلال الخصائص الاجتماعية والمهنية للعينة المشمولة بالبحث كالآتي:

---

(2) وزارة التخطيط والتنمية، استراتيجية التخفيف من الفقر، تقرير إنجاز السنة الأولى، ٢٠٠٣، صنعاء، مايو ٢٠٠٤، ص١٨.

(3) علي صالح عبد الله: العمل الاجتماعي والأهلي في الجمهورية اليمنية، مركز عبادي للدراسات والنشر، ط١، صنعاء، ٢٠٠٧، ص١٩٢.

النتائج العامة:

أولاً: نتائج تتعلق بطبيعة مشاركة الرجل والمرأة في مؤسسات المجتمع المدني في اليمن

- بينت نتائج الدراسة الموضحة في الجداول السابقة رقم (٣)، (٤)، (٥) من الخصائص المهنية والاجتماعية للعينة المشمولة بالبحث، بأن مشاركة المرأة والرجل كأعضاء في الجمعيات والمنظمات الأهلية في اليمن اتسمت بالضعف مقارنة بعضوية الرجل في الهيئات الإدارية والتنفيذية، حيث حصلت الإناث على نسبة (٦٤% - ٣٩%)، بينما حصل الذكور على (٣٦% - ٦٠%) من إجمالي العينة المستهدفة والبالغ عددها (١١١) منظمة.

- تتوزع الحالة الزواجية للذكور والإناث المشاركات في عضوية الهيئة الإدارية، فقد حصل الذكور الغير متزوجين ١٢,١٢% والإناث الغير متزوجات ٣٥,٥٦% والذكور المتزوجين ٨٧,٨٨%، والإناث المتزوجات ٦٢,٢٢% وأنه لا يوجد رجل أرمل، عدا وجود نسبة ٢,٢٢% من الأرامل بين الإناث، بالإضافة إلى وجود نسبة قليلة من المطلقات ويرجع ذلك للعادات الثقافية والاجتماعية التي يتمتع بها المجتمع اليمني، كالحفاظ على الاسرة والأولاد والطلاق إلا فيما ندر لدى بعض الأسر، وأن ما نسبته ٣٧,٩٣% ممن لديهم أبناء من الذكور أكثر من خمسة أطفال وأن ما نسبته ٣١,٠٣% من الإناث لديهن أبناء من ثلاثة إلى أربعة أطفال وهذا يؤكد أنه على الرغم من وجود أطفال لدى الذكور العاملين والإناث العاملات في منظمات المجتمع المدني في اليمن إلا أن ذلك لم يمنعهم من القيام بواجبهم تجاه المجتمع مع أن تكاليف المعيشة مرتفعة جداً خاصة إذا كانت الأسرة كبيرة.

- أما ما يخص الحالة الزواجية للرجال والنساء المستفيدات من أنشطة المنظمات العاملة في حضر المجتمع اليمني فإن الإناث حصلن من مخرجات أنشطة المنظمات على ما نسبته ٦٢,٣٥%، فيما الذكور حصلوا على ٣٧,٦٥%، وأن هذه النسبة تتوزعه بين الرجال والنساء ما بين أعزب ذكور ١٣,٧٧%، وأعزب إناث ٣٤,٤١%، ومتزوج ذكور ٢٣,٤٨%، ومتزوج إناث ١٩,٤٣%، كما أنه لا يوجد مطلق رجال بينما المطلقات من النساء وصلت نسبتهم إلى ٢,٠٢%، وأرمل واحد من الذكور ما نسبته ٠,٤١% وأرمل إناث ٦,٤٨%، مما يؤكد أن النساء هن أكثر استفادة من مخرجات المنظمات الأهلية العاملة في اليمن أكثر من الرجال، وأن المستفيدين من أنشطة المنظمات هم من الأسر التي تعول من أربعة أطفال وخمسة أطفال وليس لهم مصدر

دخل ثابت سواء المساعدات التي يحصلون عليها من المنظمات الخيرية أو القطاع الخاص وخاصة في المواسم الدينية كالزكاة، بالإضافة إلى الأعمال المتقطعة التي يقوم بها رب هؤلاء الأسر سواءً من الذكور أو الإناث، كما لوحظ وجود ملفت للإناث في أنشطة التدريب والتأهيل، يتركز بدرجة رئيسية في مجالات الخياطة والتدبير المنزلي والكوافير والصناعات الغذائية والتحف والخزف، وتطريز الأحزمة الخاصة بالجنابي اليمنية والتي تسمى عادة باليمن (بالسيم)، وتوصف تلك الأنشطة بأنها نسائية تقليدية، لا ترقى إلى درجة النمو أو التنمية بالمفهوم العام، ويرجع ذلك لضعف مصادر تمويل المنظمات الأهلية اليمنية.

بالإضافة إلى أقل استفادة للإناث في البحوث والمسوحات الاجتماعية تلي ذلك الأنشطة الخيرية والاجتماعية.

- نشأة معظم مؤسسات المجتمع المدني اليمني بعد إعلان الوحدة اليمنية، وهي تمارس عملها بشكل مستمر ومتقطع وموسمي، ارتباطاً بالتمويل ومعظمها ليست مستقلة كلية، فالبعض منها تتبع الأحزاب الكبيرة والبعض الآخر تدعمها الدولة، وتتركز أنشطتها على العمل الخيري الرعائي والخدمي والذي بدأ يتحول تدريجياً إلى العمل التنموي البشري، أي أن مجال التنمية البشرية ارتباطاً بالإمكانات البشرية من الكادر الذي يقوم بالتدريب والتأهيل للمستفيدين وبشكل تطوعي بالإضافة إلى وجود الإمكانات المادية البسيطة كالمقرات وأجهزة الكمبيوتر والمنهج، فيما تقل في بقية المجالات خاصة المجال الحقوقي والثقافي والبيئي... الخ.
- في السنوات الأخيرة توجهت بعض مؤسسات المجتمع المدني في تناول بعض القضايا الدفاعية الخاصة بالمرأة والطفل، وقضايا حقوق الإنسان بشكل عام وارتبط بروزها بزيادة التمويل الأجنبي الذي وجد طريقه من خلال عدد من المنظمات والمؤسسات الأجنبية والمحلية العاملة في اليمن.

ثانياً: الإجابة على تساؤلات الدراسة

التساؤل الأول : ما هي ملامح التحول السياسي والاقتصادي والاجتماعي والقانوني الذي حدث في اليمن وأثرها على تطور مؤسسات المجتمع المدني في اليمن؟

يشهد تاريخ اليمن المعاصر منذ القرن التاسع عشر سواء في الشمال أو الجنوب عدة انتكاسات، فسقوط الجنوب تحت الاحتلال البريطاني، بينما الشمال كان يرزح تحت الاحتلال

العثماني، وبسقوط الدولة العثمانية بعد الحرب العالمية الثانية وتقسيم تركة الرجل المريض بالإضافة إلى المقاومة المسلحة ضد الاحتلال البريطاني أدى ذلك لخروج الاستعمار ولسقوط الشمال تحت حكم الإمامة، بقيت لجنوب تحت الاحتلال البريطاني وحكم المشايخ والسلاطين، فوجود الاستعمار في الجنوب وسع من هامش الديمقراطية وأدى إلى قيام منظمات اجتماعية تضم تحت لوائها أشخاص من أبناء الجاليات الأجنبية أو من أبناء عدن نفسها أو كانت خاضعة لمنظمات تضم أبناء الشمال المعارضين لحكم الإمامة، فقيام ثورة السادس والعشرين من ديسمبر ١٩٦٢م كان بمثابة نقطة التحول الكبرى ضد حكم الإمامة، فقضت على الإمامة وقام نظام جمهوري قائم على العدل والمساواة، وكانت ثورة ١٤ أكتوبر ١٩٦٣ في الجنوب ضد الاحتلال البريطاني هي الابن الشرعي لثورة السادس والعشرين من سبتمبر في الشمال، بالرغم من قيام نظامين جمهوريين في الشمال والجنوب إلا أن اختلاف الإيديولوجية التي كانت تحكم النظامين أدت إلى الصراع المستمر بين الشطرين، انتهى بقيام الوحدة اليمنية المباركة في ٢٢ مايو ١٩٩٠، وذلك بقيام نظام جمهوري واحد ودستوري جديد يضمن لكافة فئات الشعب الحقوق السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتشريعية وكانت تلك بمثابة التحول الأكبر في تاريخ اليمن المعاصر، ويمكن أن نوجز ذلك التحول في الآتي:

تحول سياسي : يتمثل في دمج النظامين السياسيين في الجنوب والشمال في نظام سياسي واحد ودستور يضمن كافة الحقوق لكل فئات الشعب.

تحول اجتماعي : يتمثل في ذوبان الحدود السياسية وتحرك ديموغرافي للسكان في المحافظات الشمالية إلى المحافظات الجنوبية، مع اختلاط للثقافات الفرعية لأبناء المحافظات المختلفة، والتزاوج والخروج عن الزواج الداخلي بين القبائل أنفسها إلى الزواج من قبائل أخرى، أو من أبناء محافظات أخرى، بالإضافة لتعزيز موقع المرأة في العمل ودمجها مع الرجال، وتمكينها من القيام بواجباتها على مختلف الأصعدة متوازياً مع ما يقوم به الرجل.

تحول اقتصادي : انتهجت اليمن بعد قيام الوحدة سياسة اقتصادية قائمة على الاقتصاد الحر وترك المجال أمام القطاع الخاص والاستثمار المحلي والأجنبي، مع تحرير سعر الصرف، على الرغم من أن ذلك أثر على الأسر الفقيرة، حيث تخلت الدولة عن القيام بواجباتها تجاه فئات المجتمع.

تحول تشريعي : يمكن إيجازه في صدور دستور اليمن الموحد وتلاه عدد من القوانين التي كفلت الحق في الحياة السياسة والاجتماعية والاقتصادية ويمكن الإشارة لبعض منها في الآتي:

١- صدور القانون رقم (٣٩) لسنة ١٩٩٨ بشأن الجمعيات والاتحادات التعاونية.

٢- صدور القانون رقم (١) لسنة ٢٠٠١ بشأن الجمعيات والمؤسسات الأهلية.

٣- صدور القانون رقم (٣٥) لسنة ٢٠٠٢ بشأن تنظيم النقابات العمالية.

٤- صدور القانون رقم (٤) لسنة ٢٠٠٠ بشأن السلطة المحلية وتعديلاته في القانون رقم (٧١) والقانون رقم (٢٥) لسنة ٢٠٠٠ بشأن تعديل بعض المواد في القانون رقم (٤).

٥- صدور القانون رقم (٦٦) لسنة ١٩٩١ بشأن الأحزاب والتنظيمات السياسية.

٦- صدور القانون رقم (٤١) لسنة ١٩٩٢ بشأن الانتخابات العامة، وتعديلاته في القانون رقم (٤٢) بشـــأن إضافة مادة إلى الأحكام الانتقالية من قانون الانتخابات العامة رقم (٤١) لسنة ١٩٩٢.

٧- صدور القانون رقم (٢٧) لسنة ١٩٩٩ بتعديل بعض أحكام القانون رقم (٢٧) لسنة ١٩٩٦م بشأن الانتخابات العامة.

٨- صدور القانون رقم (٤١) لسنة ١٩٩٩ بتعديل بعض أحكام القانون رقم (٢٧) لسنة ١٩٩٦ بشأن الانتخابات العامة.

٩- صدور القانون رقم (١٣) لسنة ٢٠٠١، بشأن الانتخابات العامة والاستفتاء.

١٠- صدور القانون رقم (٢٥) لسنة ١٩٩٠م، بشأن الصحافة والمطبوعات.

وعليه يمكن القول: بأن هذه التحولات كان لها عظيم الأثر في تطور المجتمع المدني في اليمن عامة وفي صنعاء خاصة، على اعتبار أن صنعاء هي مركز الفكر الثقافي والسياسي لليمن، حيث بلغ إجمالي عدد المنظمات على مستوى الجمهورية (٦٥٣٢) منظمة، حصلت العاصمة صنعاء منها على (٦٥٢) تعمل في أنشطة مختلفة والجدول رقم (١) الذي سبق الإشارة إليه في الفصل الرابع يوضح التطور التاريخي لهذه المنظمات خلال الأعوام الماضية حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧م.

التساؤل الثاني: ما هي ملامح نشأة وتطور المجتمع المدني في اليمن؟

يمكن إيضاح ملامح نشأة وتطور المجتمع المدني في اليمن من خلال التحولات التي حدثت أثناء مرحلة ما قبل الاستقلال في الجنوب ومرحلة حكم الإمامة في الشمال، ومرحلة ما بعد الاستقلال في الجنوب ومرحلة الثورة في الشمال، ثم مرحلة الوحدة المباركة، فقد أدى وعي المثقفين السياسيين المستنيرين إلى مبادرتهم إلى تأسيس عدد من المنظمات الأهلية ذات الطابع السياسي والأدبي والخيري والثقافي والشبابي، وكان للعوامل الخارجية والتي تمثلت في تأثير الثقافة الغربية وبخاصة البريطانية في جنوب اليمن (سابقاً) دوراً في ظهور عدد من المنظمات الأهلية في عدن ولحج وحضرموت إبان الاحتلال البريطاني، وظهر بعضها في شكل سري في اليمن الشمالي (سابقاً) نظراً لحظر مثل هذه الأنشطة من قبل حكومة الأئمة.

وبعد إعلان الجمهورية العربية اليمنية عام ١٩٦٢ واستقلال الجنوب عام ١٩٦٧ وتأسيس جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية شهد العمل الاجتماعي الأهلي تطوراً، وتدخلت الدولة بصورة مباشرة فيه إدارياً وتشريعياً ورقابياً لدرجة قيامها بتأسيس عدد من المنظمات الثقافية والشبابية لتنفيذ سياستها، وفي عام ١٩٦٣ أصدرت الحكومية ا ليمنية الشمالية قانوناً لتنظيم العمل الأهلي سمي بقانون الجمعيات التعاونية، وفي عام ١٩٧٣ أنشئ الاتحاد العام لهيئات التعاون الأهلي للتطوير، وهي منظمات محلية كانت تقوم على أساس الانتخاب الحر والمباشر، واتسمت باستقلالية شبه كاملة عن الدولة ولعبت دوراً هاماً في تطوير المجتمعات المحلية وتنميتها، لكن صدور قانون المجالس المحلية البديل لقانون هيئات التعاون الأهلي عام ١٩٨٥ قد أدى إلى تقليص دور هذه المنظمات إلى درجة الصفر بفضل سيطرة الدولة وأجهزتها عليها وتحويلها إلى منظمات بيروقراطية شبه حكومية، حيث بلغ أعداد منظمات المجتمع المدني في مرحلة ما قبل الاستقلال في الجنوب وحكم الإمامة في الشمال إلى (٤٢) منظمة تعمل في أنشطة مختلفة، وفي مرحلة ما بعد الاستقلال في الجنوب وقيام الثورة في الشمال بلغ عدد جمعيات العمل الطوعي في الجنوب إلى (٢٩٩) منظمة وفي الشمال (٩٦) منظمة.

وفي عام ١٩٩٠ وبعد إعلان الجمهورية اليمنية شهد العمل الأهلي نمواً كمياً وكيفياً ملحوظاً فإذا كان مجمل ما جرى تأسيسه من هذا العمل في الشطرين بلغ (٤٢٦) جمعية واتحاد ومؤسسة فإن الذي تأسس في عام الوحدة فقط بلغ (٨٢) جمعية واتحاد أي بنسبة ١٩% وهذا يدل على مدى تفاعل الناس واستعدادهم للمشاركة الحقيقية في التنمية، وقد تأكد ذلك بعد مرور ثمانية عشر عاماً من العمر الوحدة أن عدد مؤسسات المجتمع المدني اليمني بلغت حسب إحصائيات وزارة الشئون الاجتماعية والعمل كما أشير لها سابقاً في جـــدول رقـــم (١)

(٦٥٣٢) منظمة ومؤسسة حازت أمانة العاصمة على النصيب الأكبر منها (٦٥٢) منظمة، على مستوى الجمهورية حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٦، وهذا ما يؤكد أن ١١,٥٨% من إجمالي المنظمات على مستوى الجمهورية تأسس في أمانة العاصمة وحدها بعد الوحدة، وأن ما نسبته ١٧,٠٢% من العينة المستهدفة والبالغ عددها (١١١) منظمة تأسس خلال أعوام الوحدة من العينة المستهدفة وهذا ما أكدته الدراسة في جدول رقم (١٢).

التساؤل الثالث: ما هي مجالات عمل مؤسسات المجتمع المدني؟

يتحدد نشاط مؤسسات المجتمع المدني في اليمن في عدة مجالات تتمثل في أنشطة تنموية، وأنشطة رعائية اجتماعية، بالإضافة إلى أنشطة في مجال الدفاع عن الرأي والتأثير على السياسات.

فالنشاط التنموي – كما أوضحت نتائج الدراسة – حصلت على أعلى نسبة من النتائج الخاصة بالأنشطة الأخرى وهو ما نسبته ٩٥,٥% ويتمثل في عدة أنشطة تنموية، كتنمية المرأة، وتنمية الأسرة، وتنمية أطفال وشباب، وهي أنشطة في مجال التنمية البشرية، كالتدريب والتأهيل في مجال الكمبيوتر والأشغال اليدوية كالنجارة والكوافير وتوصف هذه الأعمال بأنها أعمال تقليدية بسيطة، إلى جانب أعمال تنموية كبيرة تشارك في تنفيذها الجمعيات والمؤسسات الكبيرة كبناء المساجد والمدارس الملحقة بها أو رصف بعض الشوارع الصغيرة في الحارات وإنارتها بالإضافة إلى حفر آبار المياه الارتوازية وتوصيل شبكات صرف المجاري، وكذلك بناء حواجز لمياه الأمطار بالإضافة إلى القيام بحملات صحية في بعض المحافظات ضد الأمراض المستوطنة كالحصبة والشلل والأمراض الأخرى، وهذه الأنشطة تنفذها مؤسسة الرئيس الصالح، وجمعية الإصلاح الخيرية، وجمعية الحكمة اليمانية، وجمعية الإحسان الخيرية وجمعية صنعاء الخيرية التنموية، وجمعية النبراس الصحية بالإضافة إلى بعض الجمعيات والمؤسسات الأخرى والأنشطة الكبيرة بعضها تتوزع ما بين سكان الحضر والريف والغالب منها في الريف، بينما أنشطة التنمية البشرية تتركز جميعها في سكان الحضر.

وهناك أنشطة رعاية اجتماعية ترتبط بأعمال الخير التي تنبع من الدين الحنيف وتقاليد الشعب اليمني منذ بزوغ الدين الإسلامي الحنيف، فقد أوضحت نتائج الدراسة أن المنظمات التي تنشط في هذا المجال بدأت تتحول في نشاطها قليلاً نحو التنمية البشرية رغبة منها لتحويل المستفيد إلى منتج ولمواجهة نقص التمويل الذي تعرض له العمل الخيري بسبب أحداث الحادي عشر من سبتمبر في الولايات المتحدة الأمريكية والمضايقات التي يتعرض لها

الممولون لهذه المنظمات، ولذلك فقد حاز نشاط الرعاية الاجتماعية ما نسبته ٩٠% يتوزع على رعاية الأسرة والأيتام والطفولة والمعاقين والشباب وطالب العلم والمسنين وبنسب متفاوتة، والنشاط الرعائي لهذه المنظمات يرتبط بأهداف نشاطها لخدمة ورعاية تلك الفئات.

أما الأنشطة في مجال الدفاع عن الرأي والتأثير على السياسات فكان لظهوره ضرورة داخلية قيام منظمات للدفاع عن حقوق الأشخاص بتحريك حزبي سواء من الأحزاب الموالية أو المعارضة نتيجة لتوسع هامش الديمقراطية، أما الضرورة الخارجية فهي الجري وراء مصادر الدعم الخارجي من قبل بعض الدول والمنظمات الخارجية، التي تدعي أنها تشجع الديمقراطية في البلدان النامية، وتدافع عن حقوقهم، فقد بينت نتائج الدراسة أن منظمات المجتمع المدني العاملة في حضر المجتمع اليمني والتي تنشط في هذا الجانب حصلت على ما نسبته ٥٩,١%، وأن هذه الأنشطة موزعة على حقوق المرأة والإنسان والطفل ومكافحة العنف والتوعية السياسية وبنسب متفاوتة كما هو موضح في جدول رقم (٢١).

أما فيما يتعلق بالأنشطة البيئية: فقد تزايد بالسنوات الأخيرة نشاط تلك المنظمات لمواجهة التغيرات المناخية التي حدثت في العالم بسبب التلوث البيئي والاستخدام الجائر من قبل الإنسان للبيئة، بالإضافة إلى ارتباط ظهورها بالتمويل الأجنبي، وسهولة الأنشطة التي تقوم بها، فقد حصلت هذه الأنشطة على ما نسبته ٦٥,٥% من جملة الأنشطة التي تقوم بها المنظمات المستهدفة وموزعة على التوعية البيئية، وترشيد استهلاك المياه وحملات النظافة، وإعادة تصنيع المخلفات والنفايات والثروة الحيوانية وتلوث البيئة وحصار المياه ومكافحة الجفاف وحماية الثروة المعدنية، ومكافحة التصحر وبنسب متفاوتة كما في الجدول رقم (٢٢).

أما الأنشطة الثقافية: نظراً لأنها تكاد تكون نسبة بسيطة وضمن أنشطة تقوم بها المنظمات سواء التي تعمل في التنمية أو الرعاية الاجتماعية وفي مجال الدفاع عن الرأي والتأثير على السياسات والأنشطة البيئية فلم يتطرق لها الباحث بشكل منفرد فهي ترتبط بالفئات المستفيدة في المنظمات التي تستهدفها.

التساؤل الرابع: ما الفئات المستهدفة من أنشطة الجمعيات الأهلية في حضر المجتمع اليمني؟

ترتبط نشأة المنظمات الأهلية بالأهداف التي أنشئت من أجلها وهي خدمة الفئات المستفيدة، فقد لوحظ في نتائج الدراسة الميدانية أن الفئات التي تستفيد من أنشطة المنظمة حوالي ٢٠ فئة من شرائح المجتمع اليمني سواء في الريف أو الحضر، حصلت فئات المرأة والأسرة منها على ما نسبته ٣٨,٤٦% والفتيات ٣٤,١% بينما بقية الفئات المستهدفة حصلت

على نسب أقل من ذلك وبنسب متفاوتة موزعة على رعاية الأيتام والأطفال والشباب والطلبة والمرضى والأمومة والطفولة والمعاقين والعجزة (المسنين) والأحداث والفئات المهمشة والمعاقين ذهنياً، بالإضافة إلى أفراد المجتمع المحلي والمهنيون والعاهات المستديمة والصم والبكم، إلى جانب المرضى النفسيين والمثقفون، وتعمل المنظمات على مواجهة الفقر والحد من انتشاره خاصة في المدن الرئيسية، بعد الهجرة من الريف إلى المدينة في السنوات الأخيرة بحثاً عن الخدمات داخل المدن كعامل جذب، بالإضافة إلى تفتيت الملكية الزراعية والجفاف وانعدام الخدمات بشكل عام، كل تلك الأنشطة تشكل رافداً مهماً في التنمية إلى جانب الدولة في الحاضر وفي المستقبل.

التساؤل الخامس: ما حجم المساعدات العينية والمادية التي تقدمها المنظمات الأهلية للفئات المستهدفة في حضر المجتمع اليمني؟

بينت نتائج الدراسة للعينة المستهدفة أن حجم ما تقدمه المنظمات من المساعدات العينية للفئات المستهدفة بنسبة ٦٠,٣٢% كالدقيق والقمح والأرز والتمور والملابس والبطاطين والزي المدرسي والحقيبة المدرسية إلى جانب لحوم الأضاحي والأدوية وبعض أجهزة سحب السائل الدماغي وأجهزة تصفية الدم، وأن نسبة المساعدات النقدية ٣٤,٨٢% كالمبالغ المالية أو إقامة دورات تدريبية للمستهدفين من الفتيات والفتيان والأسرة الفقيرة والمرضى والفئات المهمشة لدمجهم في المجتمع الحضري اليمني، وعلى الرغم من ضعف المساعدات إلا أنها لا تقدم للفئات المستهدفة بصفة مستمرة إلا بنسبة ٣٨,٨% وبنسبة متقطعة ٢٥,٨% وبنسبة موسمية ٤٥,٤% وأن مقدار حجم الأسر المستفيدة من هذه المساعدات العينية والنقدية ما بين أقل من ألف وأكثر من (٥١) ألف ريال مبلغ (٣,٧١٥,٠٠٠) ريال في العام ٢٠٠٧م، كمساعدات مادية وعينية للمستفيدين من أنشطة المنظمات لعدد (٢٣٥) فرد من إجمالي العينة البالغ عددها (٢٤٧) فرد، تقدم بشكل مستمر ومتقطع وموسمي، للأسر الفقيرة من حضر المجتمع اليمني أمانة العاصمة وعلى هيئة مواد عينية ونقدية، بالإضافة إلى دورات تدريبية متنوعة، وبالتالي يمكن القول أن هذه المساعدات لا تلبي حاجات ومتطلبات الأسر الفقيرة خاصة وأنها أسر معيلة الغالبية العظمى منها لديها عدداً من الأطفال يزيد عن خمسة أطفال وأغلبهم أيتام ولا تجد من يعولها، فالواجب على منظمات المجتمع المدني العاملة في حضر المجتمع المدني اليمني أن تطور من أدائها وأن تزيد دائرة استهدافها وذلك من خلال توفير مصادر تمويل والتوجه نحو القطاع الخاص والدولة لبناء شراكة حقيقية توفر كافة المتطلبات للفئات المستهدفة من خلال التدريب والتأهيل المستمر وبأقل التكاليف والإمكانات.

التساؤل السادس: ما أثر العمق الحضاري والثقافي للمجتمع اليمني على واقع العمل الأهلي؟

تعتبر الحضارة اليمنية أقدم الحضارات في شبه الجزيرة العربية، فكان لموقع اليمن الاستراتيجي جنوب غرب الجزيرة وعلى مضيق باب المندب والبحر الأحمر والبحر العربي ودور اليمن التاريخي في المساهمة في نشر الإسلام شرقاً وغرباً، بالإضافة لتعاقب الحضارات القديمة، وذكر قصة مملكة سبأ في القرآن الكريم، كل ذلك شكل إرث حضاري تم ذكره على سبيل المثال لا الحصر، فكان لقيم المحبة وروح التعاون الموجودة لدى اليمنيين القدماء والتي توارثت من جيل لآخر، أدت لنمو روح المبادرة في القيام بأعمال تطوعية، نتيجة لعادات وتقاليد قبلية، وكانت تأخذ مسميات مختلفة كالعانة والمضاهية، وتعاون الغرم، وتعاون السقي... الخ، فقد أكدت نتائج الدراسة أن العادات والتقاليد والبناء القبلي لم تشكل أي عائق أمام العمل الأهلي فحصلت على ما نسبته (٣٥,١% إلى ٣١,٥%) وهذا يوضح من نتائج العينة المستهدفة أن للأعراف والعادات الاجتماعية والقبلية دور جوهري في ظهور العمل الاجتماعي العام في اليمن قديماً.

فقد كانت تدعو إلى التعاون بين الناس لإقامة الأعمال العامة التي تعود بالنفع على الناس أنفسهم مثل السدود وحواجز المياه وقنوات الري، وصهاريج حفظ المياه، وإقامة المدرجات الزراعية والمساجد... الخ، وكذلك التعاون مع الأفراد والأسر الذين يحتاجون العون عند الشدائد أو لمواجهة الكوارث الطبيعية وغيرها، مثل (الحصاد، مواجهة الجراد، ترميم المنازل أو بنائها، المساعدة في الأفراح والمآتم... الخ)، غير أن العمل الاجتماعي الأهلي المؤسسي والمنظم والمعترف به قانونياً ودستورياً يعتبر حديث النشأة.

التساؤل السابع: ما هي المشاريع الرعائية والتنموية التي أسهمت بها منظمات المجتمع المدني في تنمية المجتمع الحضري اليمني؟

إن نجاح دور المنظمات الأهلية اليمنية أو إخفاقه في عملية التنمية في الوقت الراهن يتوقف على مدى قدرتها على تنفيذ الأدوار المطلوبة منها، وهذا لا يعني خلق مجال خاص لفعالية المنظمات، أن يتم إهمال أنشطة التي تخاطب الاحتياجات العاجلة للناس، بل يتجاوز ذلك إلى وضع استراتيجيات من قبل هذه المنظمات، فمن واقع نشاط مؤسسات المجتمع المدني في المجتمع الحضري في اليمن، كما بينت الدراسة الميدانية أن المشاريع التي أسهمت بها في تنمية المجتمع الحضري في اليمن ضئيلة جداً وأغلبها مشاريع تنموية بنسبة ٦٨,٤%، وهي مشاريع في مجال التنمية البشرية وأقل تكلفة، كالتدريب، ومحو الأمية، والخياطة... الخ، بالإضافة إلى مشاريع تعليمية كبناء مدارس ملحقة بالجوامع لتحفيظ القرآن الكريم أو استكمال

بناء مدارس في الأرياف وبنسبة ١٩,٨٢%، أما بقية المشاريع فهي عبارة عن مشاريع رعائية، كمشروع كفالة اليتيم، وتوزيع المواد الغذائية، ولحوم الأضاحي وكسوة العيد ومشروع إفطار الصائم وتوزيع الحقيبة المدرسية والزي المدرسي ومشروع الزواج الجماعي، والمساعدات الرمضانية، بالإضافة إلى أنشطة رعائية وحقوقية وثقافية إلى جانب مشاريع إغاثية وإقامة مخيمات طبية في أغلب المحافظات والمناطق التابعة لها وكذلك تمويل مشاريع تقويم بها منظمات صغيرة وهذه المشاريع يتم تمويلها وبنسبة ٨٢,٨٨% من الهبات والتبرعات لأهالي الخير أو المنظمات الأجنبية بنسبة ٣٢,٤٣% أو الدولة بنسبة ٢٨,٨٣%، أو تمويل ذاتي بنسبة ٢٨,٠٣%، أو منظمات محلية بنسبة ٨,٩٢%، أو القطاع الخاص بنسبة ١٧,١٢%، أو الأوقاف بنسبة ٣,٦٠%، ويستفيد من هذه المشاريع وخاصة المشاريع الرعائية والتنموية الأسر الفقيرة وبنسبة ٤٥,٠٥% بالإضافة إلى المجتمع المحلي والمرأة بنفس النسبة من ٢٨,٩٣% إلى ٢٨,٩٣%، ثم الأيتام بنسبة ٢٢,٥٢%، والشرائح المهمشة (الأخدام) بنسبة ١٨,٩٢% والفتيات بنسبة ١٦,٢٢%، ثم المرضى والطلاب وبعض المنظمات الصغيرة والأطفال وبنسب متوسطة، إلا أن هذه المشاريع ليست ثابتة بشكل مستمر ومخطط لها وإنما تكون آنية مرتبط ظهورها بالجهة الممولة.

التساؤل الثامن: ما هي العقبات التي تواجه عمل مؤسسات المجتمع المدني في اليمن؟

إن أولى المشاكل التي تعاني منها منظمات المجتمع المدني اليمنية هي مشكلة نقص التمويل، فقد أوضحت ما نسبته ٨٢% من أفراد العينة بالإضافة إلى نقص الموارد المالية للمنظمة ٧٥,٧%، كما أن للعادات والتقاليد فيما يخص خروج المرأة للعمل في منظمات تعمل بالاختلاط مع الرجال، وليس الخروج للعمل المجتمعي فهي تشجع لخروج المرأة لهذا العمل ارتباطاً بحبه للعمل الأهلي فقد حصلت على ما نسبته ٣٥,١%، بالإضافة لعدم وجود دعاية إعلامية بنسبة ٣١,٥%، ثم تليها سلبية أعضاء المنظمات وعدم المبالاة والاهتمام بالعمل الطوعي بنسبة ٢١,٦% بينما بقية بنود العقبات والقيود القانونية والإدارية والبناء القبلي، وعدم الاهتمام بما يدور بالمجتمع والاعتقاد بأن الدولة تقوم بكل شيء وعدم المشاركة والتسلط في المنظمة لم تحصل على نسب يمكن الإشارة إليها بأنها تشكل عقبات أو مشاكل تؤثر على عمل مؤسسات المجتمع المدني العاملة في حضر المجتمع اليمني (أمانة العاصمة).

التساؤل التاسع: ما توقعات دور مؤسسات المجتمع المدني في المستقبل؟

على الرغم من التوسع والانتشار ولمنظمات المجتمع المدني بعد توحد اليمن ١٩٩٠م، وبرغم الجهود التي تبذلها المنظمات التنموية والخيرية الخدمية لمواجهة تفشي ظاهرة ا لفقر،

فإن كل ذلك ما زالت فعاليات المنظمات الأهلية اليمنية بشكل عام لا تزال محدودة التأثير سواءً أكان على مستوى الفئات المستهدفة أم على مستوى المجتمع عموماً، فقد أظهرت نتائج الدراسة أن ما نسبته ٨٨,٣% من مؤسسات المجتمع المدني العاملة في حضر المجتمع اليمني يمكن أن يكون لها دور بارز في المستقبل خاصة إذا تبنت أهداف وأنشطة واضح تهدف إلى تقديم كافة الخدمات للمجتمع اليمني، والنأي بهذا النشاط عن الولاء للحزب سواء كبيراً أو صغيراً، والاعتماد على مصادر تمويل ذاتية دون الدعم الخارجي، وأن يكون هناك إيجابية في المشاركة في هذا النشاط من قبل أعضاء المنظمة والمستفيدين حتى يكون هناك تكامل لإخراج دورها الكامل في تنمية المجتمع في المستقبل بشكل يؤمن احتياجات المجتمع التنموية وهذا ما أكده أفراد العينة المستهدفة.

ثانياً: استنتاجات عامة في ضوء النتائج

- إن الحديث عن مؤسسات المجتمع المدني في اليمن لا ينعزل عن بقية الدول العربية ا لأخرى فحداثة النشأة والتكوين لظهورها يرتبط بوجود الاستعمار والثقافة الغربية التي جاء بها الاستعمار البريطاني أثناء احتلال الجنوب في ذلك الوقت.

- إن أغلب الناشطين في مؤسسات المجتمع المدني في اليمن هم من الذكور ومن الطبقة المتعلمة ثم يليهم النساء وهم من المتعلمات، وإن المنظمات الأهلية إما أن تكون منغلقة على الرجال أم على النساء.

- تعمل مؤسسات المجتمع المدني في اليمن ضمن السياق الاجتماعي الحضري وخاصة في مراكز المدن الرئيسية كالمحافظات وبعض المدن الثانوية التابعة لها، والجزء اليسير لا يكاد يذكر تعمل في الأرياف كمشروع تنموي في إحدى القرى تقوم بتنفيذه بعض المنظمات الكبيرة.

- الأنشطة التي تقوم بها مؤسسات المجتمع المدني في اليمن هي أعمال تنموية تتركز كلها في مجال التنمية البشرية، كالتدريب والتأهيل لبعض المستفيدين من الشباب والشابات والأسر والأطفال والأسر والأطفال والأيتام على أعمال الكمبيوتر والخياطة والتطريز ونسيج الأحزمة والمزهريات والكوافير وتوصف هذه الأنشطة بأنها أعمال تقليدية لا ترقى إلى درجة الأعمال التنموية التي تؤسس لبنية تحتية مستقبلية في اليمن، ما عدا بعض الأعمال التي تقوم بها بعض المؤسسات والجمعيات الكبيرة في مجال التنمية الشاملة سواء البشرية أو الاجتماعية أو الاقتصادية في تنفيذ مشاريع في هذا الخصوص.

- أغلب مؤسسات المجتمع المدني التي تعمل في حضر المجتمع اليمني لا يوجد لها أصول ثابتة تعمل من خلالها، ما عدا ميزانية تشغيلية وخاصة المنظمات الحقوقية ومصادر تمويلها محدودة وتعتمد على المصادر الذاتية والدولة والهبات والتبرعات والقطاع الخاص والأوقاف بالإضافة لتمويل المنظمات المحلية والإقليمية والدولية.

- جميع أعضاء الهيئة الإدارية والتنفيذية في المنظمات المستهدفة لم يعطوا أي بيانات تفصيلية عن مصادر التمويل ما عدا البعض منها قدمت حسابات ختامية بالأنشطة التي نفذتها والمبالغ التي صرفتها لهذه الأنشطة.

- معظم مؤسسات المجتمع المدني في اليمن ليس لها تصور واضح عن الأنشطة التنموية التي سوف تقوم بها في المستقبل وهناك خلط في أنشطة المنظمات بين التنموي والرعائي والحقوقي والبيئي والثقافي لدرجة أن البعض منها تقوم بأنشطة متنوعة.

- الغالبية العظمى من المشاريع التي نفذتها المنظمات الأهلية في اليمن خلال الأعوام ٢٠٠٥، ٢٠٠٦، ٢٠٠٧ هي مشاريع رعائية والجزئ البسيط منها تنموي وحقوقي وثقافي وبيئي، وجميعها تم تمويلها من قبل فاعلي الخير والتمويل الذاتي والمنظمات الإقليمية والأجنبية.

- اتساع مساحة الفقر في اليمن أدى إلى ظهور أعداد جديدة من المستهدفين زاد من الأعباء الملقاة على المنظمات في استهداف أعداد جديدة من المستهدفين، إلا أن الإمكانيات المتوافرة لتلك المنظمات لا تمكنها من القيام بواجبها بالطريقة المثلى.

- المساعدات التي تقدمها منظمات المجتمع المدني في حضر المجتمع اليمني، تقدم على شكل مساعدات نقدية وعينية ودورات تدريبية وعلى الرغم من ضآلة هذه المساعدات، إلا أنها تقدم بصفة مستمرة ومتقطعة وموسمية، وحجم هذه المساعدات التي استفادت منها الأسر المحتاجة من أفراد العينة المستهدفة في العام بمقدار (٣,٧١٥,٠٠٠)، ويرتبط ذلك بضعف مصادر تمويل هذه المنظمات.

- غياب التنسيق بين منظمات المجتمع المدني العاملة في اليمن، وعدم وجود قاعدة بيانات عن المستهدفين، تجعل العلاقة بين تلك المنظمات والمستهدفين غير واضحة، مما يؤدي إلى تكرار بعض الأنشطة للمستفيدين من أكثر من منظمة، وعدم حصول أي مستفيد آخر على أي مساعدة وهو في أمس الحاجة إليها.

- إن عدم وجود تشبيك بين المنظمات النوعية والمنظمات بشكل عام على المستوى المحلي والإقليمي والدولي يصعب على منظمات المجتمع المدني في اليمن الحصول على التدريب ومعرفة مصادر التمويل العربي والأجنبي والدولة ومنظمات محلية وقطاع خاص وأوقاف بالإضافة للمنظمات الأجنبية. وأغلب المستفيدين فيها هم المجتمع المحلي والمرأة والشباب والأطفال والفتيات والأيتام بالإضافة للشرائح المهمشة والأسر الفقيرة والمرضى والطلاب والمنظمات الصغيرة تحصل على دعم مادي من المنظمات الكبرى.

- يشكل التمويل العقبة الرئيسية أمام نشاط مؤسسات المجتمع المدني في اليمن بالإضافة إلى وجود قصور في الإمكانيات والقدرات والخبرات الفنية والإدارية والمحاسبية وكل ما يتعلق بالتكوين المؤسسي الحديث.

- يتم شرعنة السيطرة الفردية على المنظمات وشخصنتها بالممارسة الديمقراطية الشكلية.

- لا توجد شراكة كاملة بين المنظمات الأهلية في اليمن وبين الدولة والقطاع الخاص وإنما في بعض المشاريع التي تسندها الدولة ليتم إدارتها من قبل المنظمات أو المشاريع التي تنفذ بالشراكة مع القطاع الخاص.

- رغم تهيؤ البيئة السياسية والقانونية لمنظمات المجتمع المدني في اليمن بعد الوحدة وبعد صدور قانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية رقم (١) لسنة ٢٠٠١ إلا أن ثقافة التطوع والعمل الأهلي لم تصل إلى مرحلة النضج والوعي المدني الذي ينأى بالمنظمات الأهلية عن الولاء للحزب أو الطائفة أو القبيلة والمماحكات التي تضر بالمصلحة العليا للوطن.

- ضعف قطاع المنظمات الأهلية وغياب دور المنظمات، بالإضافة إلى غياب فرص المشاركة في التوعية الإعلامية والعمليات الإنتاجية... الخ أعاق فاعلية المنظمات الأهلية عن المشاركة في صنع القرارات التنموية التي ترفع من مستوى المواطنين معيشياً واجتماعياً وثقافياً وتعزز فرص الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي لكافة المواطنين على حد سواء دون تمايز بينهم مهما كانت انتماءاتهم القبلية أو الحزبية فهم خاضعون لمبدأ العدالة الاجتماعية والمساواة.

- إن تصورات الدور المستقبلي لمنظمات المجتمع المدني في التنمية في اليمن، لا يمكن أن يكون إن لم يكن يعبر عن واقع المجتمع الذي أنشئت من أجله، فالمشاركة الإيجابية

في أنشطة المنظمات، والتخطيط الأفضل للأنشطة بالإضافة إلى الاهتمام بقضايا أعضاء المنظمة بحسن من دورها المستقبلي في التنمية.

ثالثاً: نتائج الدراسة في ضوء الدراسات السابقة

يمكن معرفة أهم نتائج الدراسة الحالية ونتائج الدراسات السابقة التي تعرض لها الفصل الثاني في الدراسة لكي يمكن رصد نقاط الاتفاق والاختلاف بين هذه الدراسة والدراسات الأخرى.

أ) اتفاق الدراسة مع الدراسات السابقة في الآتي:

١- اتفقت الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة على أهمية وفاعلية الدور الذي تقوم به مؤسسات المجتمع المدني في المجتمع وقيامها بأنشطة في مجالات عديدة تخدم الفئات المستهدفة التي أنشئت من أجلها.

٢- اتفقت الدراسة مع الدراسات السابقة أن ظهور مؤسسات المجتمع المدني في أي قطر تعبر عن اتساع هامس الديمقراطية، وأنها جزء من التحول الديمقراطي في ذلك البلد.

٣- تتفق الدراسة مع الدراسات السابقة أن جميع الفئات تستفيد من أنشطة المنظمات إلا أن هناك اختلاف فيما بينها من فئة إلى أخرى.

٤- تتفق الدراسة مع الدراسات السابقة أن نشاط مؤسسات المجتمع المدني يتأثر بالظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية المحلية والإقليمية والدولية.

٥- تتفق الدراسة مع بعض الدراسات السابقة من حيث العينات المستهدفة التي استهدفتها بعض المنظمات من المستهدفين وعلى حجم الدور الذي تقوم به هذه المنظمات ضعيف جداً لا يرقى إلى درجة العمل التنموي الكامل.

٦- تتفق الدراسة مع الدراسات السابقة في أن ظهور مؤسسات المجتمع المدني والعمل التطوعي لابد من أن تتهيأ له بيئة سياسية وقانونية، بالإضافة لوجود ثقافة التطوع، ومصادر تمويل ثابتة من خلال مشاريع ملحقة بهذه المنظمات.

٧- تتفق الدراسة مع الدراسات السابقة على أن التمويل يمثل عقبة رئيسية أمام أنشطة المنظمات الأهلية.

٨- تتفق الدراسة مع الدراسات السابقة على ضعف الشراكة بين المنظمات الأهلية والدولية والقطاع الخاص.

٩- تتفق الدراسة مع الدراسات السابقة أن أنشطة منظمات المجتمع المدني أغلبها في المجال الرعائي الخدمي وأنه تطور إلى مجالات أخرى كالمجال التنموي والحقوقي والبيئي والثقافي في السنوات الأخيرة.

١٠- تتفق الدراسة مع الدراسات السابقة في بعض مصادر التمويل كالمصادر الذاتية والدولة والقطاع الخاص والمنظمات المحلية والأجنبية.

ب) اختلاف الدراسة مع الدراسات السابقة:

١- تختلف الدراسة عن الدراسات السابقة كونها تناولت مؤسسات المجتمع المدني العاملة في حضر المجتمع اليمني (أمانة العاصمة) لأنها تجري في القطر اليمني.

٢- تختلف الدراسة عن الدراسات السابقة كونها تتناول دور مؤسسات المجتمع المدني في تنمية حضر المجتمع اليمني.

٣- تختلف الدراسة عن الدراسات السابقة من حيث الأدوات التي استخدمتها في الدراسة كاستمارة المقابلة بدلاً من الاستبيان لأنها تعطي معلومات أدق مما يعزز النتائج.

٤- تختلف الدراسة عن الدراسات السابقة من حيث النتائج فيما يتعلق بالبيئة اليمنية كونها عبرت عن واقع المنظمات الأهلية العاملة في حضر المجتمع اليمني من حيث السلب والإيجاب.

٥- تختلف الدراسة عن الدراسات السابقة من حيث مصادر التمويل الخاص بقطاع الأوقاف والزكاة والتي لا يمكن أن تعتمد عليه بعض المنظمات في اليمن.

٦- تختلف الدراسة عن الدراسات السابقة أن الولاءات الحزبية والقبلية تؤثر على أنشطة منظمات المجتمع المدني في اليمن، عكس نتائج الدراسات المقابلة في بعض البلدان العربية.

٧- تختلف الدراسة عن الدراسات السابقة في ظروف نشأة وظهور المجتمع المدني في اليمن نظراً للتعقيدات التي مرة بها اليمن من الاستعمار في الجنوب وحكم الإمامة في الشمال والصراعات الإيديولوجية بعد الاستقلال في الجنوب وسقوط حكم الإمامة في الشمال حتى قيام الوحدة المباركة في ٢٢ مايو ١٩٩٠م.

٨- تختلف الدراسة عن الدراسات السابقة باعتمادها على مصادر مختلفة لجمع البيانات كالسجلات والمنشورات والتقارير والمقابلات والملاحظة إلى جانب أداتها الرئيسية استمارة المقابلة.

رابعاً: التوصيات

إن المتتبع للدراسات التي أجريت حول المجتمع المدني على الصعيد المحلي والعربي يجد أن المجتمع المدني في اليمن مرّ بإرهاصات لا تختلف عن مثيلاتها في العالم العربي، ونتيجة لتلك التداخلات، فإن التحولات التي حدثت في اليمن نتيجة التطور السياسي والاجتماعي والاقتصادي والتشريعي، وخاصة بعد قيام الوحدة اليمنية في ٢٢ مايو ١٩٩٠م.

وعلى الرغم من ذلك إلا أن هذه التحولات تحتاج لمراجعات كثيرة في كافة الجوانب لكي تكون مبنية على أسس سليمة، وخاصة في الإطار التشريعي والبناء المؤسسي، ومصادر التمويل ودور الدولة والحكم الرشيد وعلاقة المجتمع المدني بالمجتمع السياسي وجهات التمويل المحلي والأجنبي وتأثير ذلك على صنع القرار داخل المنظمات بالإضافة لدور الإعلام في نشر ثقافة التطوع وحشد التمويل إلى جانب بناء شراكة حقيقية بين منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص ومنظمات رجال الأعمال والمؤسسات التعليمية الأكاديمية كالجامعات والمعاهد العليا لكي تتمكن مؤسسات المجتمع المدني القيام بدورها بالشكل المطلوب. وعلى ضوء ذلك فقد توصلت الدراسة إلى جملة من التوصيات أهمها:

١- تهيئة بيئة قانونية ويتم ذلك من خلال توسيع هامش الديمقراطية وإصدار عدداً من التشريعات التي تنظم عمل مؤسسات المجتمع المدني بشكل عام سواء كانت منها الخيرية أم التنموية أم البيئية أم الثقافية أم الحقوقية أم الثقافية وإعطاء الاستقلالية الكاملة عن الدولة لمزاولة نشاطها وعدم التأثير على ذلك النشاط مهما كانت الظروف والأسباب وترك ذلك للقضاء للفصل في مثل هذه الحالات وربطها من الناحية الإشرافية فقط بوزارة الشئون الاجتماعية والعمل بحيث تكون هي المسئول المباشر عنها دون أي جهات أخرى، وأن يتضمن قانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية التمثيل النسبي للإناث ضمن الهيئة الإدارية للمنظمات المؤسسية ليتم الدمج بين الذكور و الإناث في النشاط ليتم القضاء على ظاهرة المنظمات المنغلقة.

٢- تهيئة بيئة سياسية حقيقية وليست شكلية بمعنى آخر أن تكون مؤسسات المجتمع المدني هي صورة من صور التحول الديمقراطي الحقيقي وأن تكون بمثابة مدارس يتعلم فيها الشباب النضج السياسي من خلال تعلم الديمقراطية والتبادل السلمي للسلطة

من خلال صناديق الاقتراع وإعطاء صلاحية أكبر لأعضاء الهيئة العمومية حتى تتمكن بالتدخل بإسقاط الهيئة الإدارية في حالة عدم التزامها بالنظام الأساسي للمنظمات والتي تنشط في الواقع الاجتماعي اليمني وتقدم خدمات للمستهدفين.

٣- نشر ثقافة التطوع بين الأجيال في المجتمع اليمني وذلك من خلال إشراك عدة جهات منها وسائل الإعلام بأشكالها المختلفة المسموع والمرئي والمقروء، بالإضافة إلى تضمين ثقافة التطوع في المناهج الدراسية في مختلف المستويات إلى جانب إنشاء مركز لتدريب المتطوعين حتى يتمكن المتطوعين من فهم العمل التطوعي ومغزاه الإنساني.

٤- بناء قدرات المجتمع المدني من خلال العمل على تدريب العاملين في مجال العمل الأهلي على بذل الجهد والعطاء من أجل خدمة أفراد المجتمع وفق توفير قاعدة بيانات عن الفئات المستهدفة من أجل الوصل إليها بسهولة والتنسيق مع منظمات المجتمع المدني التي تنشط في مجالات مختلفة وتحويل النشاط الأهلي في المجال الرعائي الخدمي إلى المجال التنموي الشامل الذي ينهض بالمجتمع نحو الأفضل دون الاعتماد على الدولة مستفيداً من الجهد الشعبي والقطاع الخاص.

٥- لابد من توفير مصادر تمويل ذاتية من خلال مشاريع ملحقة تنفذها مؤسسات المجتمع المدني في حضر المجتمع اليمني، مقابل رسوم بسيطة من خدمة تقدم للمجتمع كمشاريع الرعاية الصحية للأم والطفل وكذلك إلى تقديم خدمات أخرى... الخ، وعدم الاعتماد على مصادر تمويل الدولة والمنظمات سواء إقليمية أو أجنبية، وإبعاد تأثير ذلك على صنع القرار داخل تلك المنظمات.

٦- إقامة شراكة تكاملية بين الدولة ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص قائمة على الندية الغرض منها خدمة المجتمع وتنميته وفق الأسس الاقتصادية المتطورة.

٧- النأي بمنظمات المجتمع المدني في اليمن عن الولاءات الضيقة وتقديم وجودها لغرض حشد المجهود الشعبي لخدمة المجتمع لا إلى خدمة حزب سياسي سواء كان صغيراً أم كبيراً أو شخصية قبلية أو أسرية حتى يمكنه أداء واجبه باستقلالية تامة وإبعاد منظمات المجتمع المدني عن الشخصنة والرجل الأوحد حتى تكون بمثابة الحارس للنظام السياسي.

٨- لابد أن يكون نشاط المجتمع المدني اليمني من أولياته رفع مستوى الشعب تنموياً وسياسياً وثقافياً واجتماعياً واقتصادياً... الخ، بالإضافة لتربية النشء غرس الولاء الوطني للوطن دون أحد سواه.

٩- تفعيل دور التشبيك بين المنظمات على المستوى المحلي والإقليمي والدولي وتوفير قاعدة بيانات عن المنظمات المانحة والممنوحة يسهل عملية معرفة المنظمات لمصادر التمويل، بالإضافة إلى أنه يعطي معلومات عن المنظمات المانحة عن النشاط التي تقوم به منظمات المجتمع المدني في اليمن، إلى جانب يعمل على تبادل المعلومات بين المنظمات عن المستهدفين ومصادر التمويل المحلي والإقليمي والأجنبي.

١٠- إن فاعلية مؤسسات المجتمع المدني اليمني يتمثل باشتراك تلك المنظمات في صنع السياسات التنموية الشاملة مع الدولة من خلال وضع الموازنات وأولويات التنمية بالإضافة إلى إشراكها في الاتفاقيات المتضمنة البنى الأساسية التي تتعلق بحياة المواطن مما يعزز دورها في المستقبل على اعتبار أن الألفية الثالثة ألفية المجتمع المدني.

١١- لتعزيز دور الحكم الرشيد بعناصره المحاسبية والشفافية والمساءلة ودوران السلطة داخل مؤسسات المجتمع المدني، ويمكن تدعيم ذلك من خلال إقامة ورش عمل ودورات مكثفة للعاملين في منظمات المجتمع المدني فيما يخص العمل المؤسسي والمحاسبي ورفع التقارير الدورية بالإضافة إلى وضع جدوى للأنشطة التي تقوم بها وإبداء الرأي العام والتصورات والمقترحات حولها بالسلب أو الإيجاب لتكون متشعبة بالآراء ومعبرة عن مشكلات المستهدفين من خلال الواقع.

***

المصادر والمراجع

أولاً: الكتب

١- **إبراهيم المليجي:** الخدمة الاجتماعية من منظور تنظيم المجتمع، رؤية واقعية، كلية الخدمة الاجتماعية بالإسكندرية، ديسمبر ١٩٩٠.

٢- **إبراهيم عبد الرحمن رجب وآخرون:** نماذج ونظريات تنظيم المجتمع، سلسلة قراءة تنظيم المجتمع، دار الثقافة للطباعة والنشر، الكتاب الثالث، القاهرة، ١٩٨٣.

٣- **أحمد أبو زيد:** البناء الاجتماعي، مدخل لدراسة المجتمع "الأنساق"، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الجزء الثاني، القاهرة، ١٩٦٧.

٤- **أحمد زايد:** علم الاجتماع "النظرية الكلاسيكية والنقدية"، جامعة القاهرة، كلية الآداب، الطبعة الثانية، القاهرة، ١٩٩٧.

٥- **أحمد عبد الرحمن وعزت خليل:** المجتمع المدني ودوره في التكامل الأفريقي، مركز البحوث العربية والأفريقية ومركز المجتمع المدني، جامعة ناتال، القاهرة، ٢٠٠٤.

٦- **أماني قنديل:** الإسهام الاقتصادي والاجتماعي للمنظمات الأهلية العربية، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، القاهرة، ١٩٩٩.

٧- ـــــــــــ: المجتمع المدني في العالم العربي، دراسة للجمعيات الأهلية العربية، بدون تاريخ نشر.

٨- ـــــــــــ: المجتمع المدني في مصر مطلع ألفية جديدة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ٢٠٠٠.

٩- ـــــــــــ: تطوير مؤسسة المجتمع المدني، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، نوبار للطباعة، القاهرة، ٢٠٠٤.

١٠- ـــــــــــ: شراكة هشة أم شراكة حقيقية، بناء شراكة المنظمات الأهلية العربية لمواجهة تحديات التنمية، التقرير السنوي الخامس للمنظمات الأهلية العربية، نوبار للطباعة، القاهرة، ٢٠٠٥.

١١- ـــــــــــ: عملية التحول الديمقراطي في مصر للفترة "١٩٨١ – ١٩٩٣"، دار الأمين للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٩٥

١٢- ـــــــــــ: مؤسسة المجتمع المدني، قياس الفاعلية ودراسات حالات، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ٢٠٠٥.

١٣- **أمجد خليل الجباس:** البرلمان والجمعيات الأهلية، دراسة حالة لمشروعي قانون الجمعيات الأهلية في مصر، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ٢٠٠٥.

١٤- **أملي نفاع، أمنية لمريني وآخرون:** المرأة في المنظمات الأهلية العربية، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية العربية، القاهرة، ١٩٩٩.

١٥- **أنطونيو جومشي:** كراسات السجن، ترجمة عادل غنيم، دار المستقبل العربي، القاهرة، ١٩٩٤.

١٦- الجمهورية ا ليمنية، المجلس الوطني للسكان، الأمانة العامة، السياسة الوطنية للسكان في الجمهورية اليمنية للفترة من "٢٠٠١ – ٢٠٢٥"، برنامج العمل السكاني "٢٠٠١ – ٢٠٠٥"، صنعاء، اليمن.

١٧- الجمهورية اليمنية، منشورات اللجنة الوطنية العليا لحقوق الإنسان، الاتفاقيات والمواثيق المتعلقة بحقوق الإنسان التي صادقت عليها اليمن، اليمن الحديثة للطباعة، الطبعة الثانية، صنعاء، ٢٠٠٢.

١٨- الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتنمية، استراتيجية التخفيف من الفقر للفترة من "٢٠٠٣ – ٢٠٠٥"، اليمن، صنعاء.

١٩- **حامد عبد السلام زهران:** علم النفس الاجتماعي، جامعة عين شمس، كلية التربية، عالم الكتب، الطبعة الرابعة، القاهرة، ١٩٧٧.

٢٠- **خالد بن محمد القاسمي:** الوحدة اليمنية مسيرة وإنجاز، تنفيذ مؤسسة دار الكتاب الحديث في لبنان، ودار الثقافة العربية للنشر والترجمة والتوزيع، الإمارات العربية المتحدة، الطبعة الأولى، الشارقة، ١٩٩٧.

٢١- **ديرك لايدر:** قضايا التنظير في البحث الاجتماعي، ترجمة عادل السمري، تقديم محمد الجوهري، المجلس الأعلى للثقافة، الشركة الإعلامية للطباعة والنشر ستافيا، القاهرة، ٢٠٠٠.

٢٢- **سعد الدين إبراهيم:** المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في مصر، دار قباء للنشر والتوزيع، المجلد الثامن، القاهرة،٢٠٠٠.

٢٣- **سفيكوس:** التحالف لمشاركة المواطنين، ١٩٩٤، دعم المجتمع المدني في العالم، ترجمة دار المستقبل، القاهرة، ١٩٩٥.

٢٤- **سلوى حسني العامري:** تدريب المنظمات الأهلية العربية في مطلع ألفية جديدة، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، القاهرة، ٢٠٠١.

٢٥- **سمير نعيم أحمد:** المنهج العلمي في البحوث الاجتماعية، جامعة عين شمس، كلية الآداب، دار الهاني للطباعة، الطبعة السابعة، القاهرة، ٢٠٠٣.

٢٦- **سمير نعيم:** النظرية في علم الاجتماع، دار المعارف المصرية، القاهرة، ١٩٩٧.

٢٧- ـــــــــــ: النظرية في علم الاجتماع، دراسة نقدية، دار المعارف، الطبعة الثالثة، القاهرة، ١٩٨٢.

٢٨- **سهير مصطفى معيط:** الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية في مجال رعاية المسنين، بدون دار نشر، القاهرة، ٢٠٠٥.

٢٩- **سوسن عثمان عبد اللطيف:** رؤية الخدمة الاجتماعية في تنمية المجتمع المحلي، بل برنت للطباعة والتصوير، القاهرة، ٢٠٠٤.

٣٠- **السيد الحسيني:** مفاهيم علم الاجتماع، جامعة عين شمس، كلية الآداب، القاهرة، بدون تاريخ نشر.

٣١- **شهيدة الباز:** المنظمات الأهلية العربية على مشارف القرن الواحد والعشرين محددات الواقع وآفاق المستقبل، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، القاهرة، ١٩٩٧.

٣٢- **صلاح الفوال:** علم الاجتماع – المفهوم والموضوع والمنهج، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٨٢.

٣٣- **عادل مجاهد الشرجبي:** أزمة التحول الديمقراطي في اليمن، مظاهره، انعكاساتها على منظومات القيم الاجتماعية ومتطلبات إصلاحها، مؤسسة العفيف الثقافية، الطبعة الأولى، صنعاء، أكتوبر، ٢٠٠٦.

٣٤- **عادل مجاهد الشرجبي:** النوع الاجتماعي والمواطنة ودور المنظمات غير الحكومية في بلدان "الأسكوا" المتأثرة بالنزعات، دراسة حالة اليمن، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، سلسلة دراسات عن المرأة العربية في التنمية، الأمم المتحدة، نيويورك، ٢٠٠٢.

٣٥- **عاطف أبو سيف:** المجتمع المدني والدولة، قراءة تأصيلية مع إحالة للواقع الفلسطيني، دار الشروق للنشر، القاهرة، ٢٠٠٥.

٣٦- **عبد الباسط محمد حسن:** أصول البحث الاجتماعي، مكتبة وهبة، الطبعة الثانية عشر، القاهرة، ١٩٩٨.

٣٧- **عبد الخالق عبد الله وآخرون:** المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الإمارات العربية المتحدة، مركز بن خلدون للدراسات الإنمائية، القاهرة، ١٩٩٥.

٣٨- **عبد العزيز غنيم، أبو بكر الشهاوي وآخرون:** التنمية الاجتماعية للمعهد العالي للخدمة الاجتماعية بكفر الشيخ، القاهرة، ٢٠٠٣.

٣٩- **عبد الغفار شكر:** الدور التنموي والتربوي للجمعيات الأهلية والتعاونية في مصر، سلسلة العلوم الاجتماعية، مكتبة الأسرة، القراءة للجميع، تنفيذ الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٥.

٤٠- **عبد الفتاح شكر وآخرون:** الجمعيات الأهلية وأزمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مصر، مركز البحوث العربية، القاهرة، ١٩٩٧.

٤١- **عبد الله الخطيب، هاشم الحسيني وآخرون:** الإسهام الاقتصادي والاجتماعي للمنظمات الأهلية في الدول العربية، تحرير أماني قنديل، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي، القاهرة، ١٩٩٩.

٤٢- **عبد الهادي الجوهري:** معجم علم الاجتماع، المكتب الجامعي الحديث، الأزريطة، الإسكندرية، ١٩٩٩.

٤٣- **علي الدين هلال، نفين مسعد:** النظم السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٢.

٤٤- **علي صالح عبد الله:** العمل الاجتماعي والأهلي بالجمهورية اليمنية، مركز عبادي للدراسات والنشر، الطبعة الأولى، صنعاء، ٢٠٠٧م.

٤٥- **علي صالح عبد الله:** وكيل وزارة الشئون الاجتماعية والعمل لقطاع التنمية الاجتماعية، العمل الاجتماعي ومنظمات المجتمع

المدني، قراءة في الواقع ومتغيراته، مركز عبادي للدراسات والنشر، الطبعة الأولى، صنعاء، ٢٠٠٥.

٤٦- **علي عبد الصادق:** مفهوم المجتمع المدني، قراءة أولية، سلسلة العلوم الاجتماعية، مكتبة الأسرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٧.

٤٧- **على عبد الرؤوف الضبع ومحمد أحمد بيومي وآخرون:** علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الأزريطة، الإسكندرية، ٢٠٠٤.

٤٨- **علي ليلة:** المجتمع المدني وقضايا المواطنة وحقوق الإنسان، مكتبة الأنجلو المصرية، الطبعة الأولى، القاهرة، ٢٠٠٧.

٤٩- ـــــــ: النظرية ا لاجتماعية المعاصرة، الأنساق الكلاسيكية، جامعة عين شمس، كلية الآداب، المكتبة المصرية، القاهرة، ٢٠٠٤.

٥٠- ـــــــ: النظرية الاجتماعية المعاصرة، دراسة علاقة الإنسان بالمجتمع الأنساق الكلاسيكية، جامعة عين شمس، كلية الآداب، القاهرة، ٢٠٠٤.

٥١- ـــــــ: دور المنظمات الأهلية في مكافحة ا لفقر، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، القاهرة، ٢٠٠٢.

٥٢- **عمرو عبد الكريم:** في قضايا العولمة، إشكالات قرن قادم، تقديم عبد الوهاب الميسري، سماء للنشر، القاهرة، ١٩٩٩.

٥٣- **فؤاد الصلاحي:** الدولة والمجتمع المدني في اليمن، مركز المعلومات والتأهيل لحقوق الإنسان، الطبعة الأولى، تعز، ٢٠٠١.

٥٤- **فاروق محمد العدلي:** المدخل لعلم الاجتماع، دار الزهران، جدة، ١٩٩٢.

٥٥- **فريال حسن خليفة:** المجتمع المدني انتيماوس هونز، جون لوك، مكتبة مدبولي، الطبعة الأولى، القاهرة، ٢٠٠٥.

٥٦- **فضل أبو غانم:** البنية القبلية بين الاستمرار والتغير، دار الحكمة اليمانية، الطبعة الثانية، صنعاء، ١٩٩١.

٥٧- **كمال الدسوقي:** دينامية الجماعة في الاجتماع وعلم النفس الاجتماعي، المطبعة الفنية الحديثة، الجزء الأول، القاهرة، ١٩٦٩.

٥٨- **لان دنجل وآخرون:** دليل قياس عمل التطوع "٢٠٠١" العام الدولي للمتطوعين، ترجمة الشبكة العربية للمنظمات الأهلية بالتعاون مع المركز الثقافي الأمريكي بالقاهرة، دار نوبار للطباعة، القاهرة، ٢٠٠١.

٥٩- مجلس الشورى، منظمات المجتمع المدني في اليمن، الواقع وآفاق المستقبل، دراسة تحليلية لجنة حقوق الإنسان والحريات ومنظمات المجتمع المدني، صنعاء، ٢٠٠٣.

٦٠- مجلس النواب اليمني، القوانين التي أقرها للفترة من مايو ١٩٩٢ إلى نوفمبر ٢٠٠١، اليمن، صنعاء.

٦١- **محمد أحمد الزعبي:** الكتاب المرجعي في الثقافة السكانية، دراسة نظرية وتطبيقية، مركز الدراسات والبحوث اليمني، الطبعة الأولى، صنعاء، ١٩٩٤.

٦٢- **محمد الجوهري وعبد الله الخريجي:** طرق البحث الاجتماعي، دار الكتاب، الطبعة الثالثة، القاهرة، ١٩٨٢.

٦٣- ــــــــــــــــــــــــــــ: طرق البحث الاجتماعي، مطبعة العمرانية للأوفست بالجيزة، القاهرة، ٢٠٠١.

٦٤- **محمد الجوهري:** مقدمة علم الاجتماع التنمية، مطابع كل العرب، الطبعة الثانية، القاهرة، ١٩٧٩.

٦٥- **محمد حافظ دياب:** الخطاب الأهلي، مسألة نقدية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٦.

٦٦- **محمد عارف، تالكوت بارسونز:** رائد الوظيفة المعاصرة، مكتبة الأنجلو المصرية، الطبعة الأولى، القاهرة، ١٩٨٢.

٦٧- **محمد عاطف غيث:** قاموس علم الاجتماع، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٩.

٦٨- **محمد عبده الزغير:** عنف الأطفال، الأبعاد الاجتماعية لظاهرة العنف ضد الأطفال في المجتمع اليمني، دراسة ميدانية للأطفال "تلاميذ الحلقة الثانية في مرحلة التعليم الأساسي في مدينة صنعاء، عدن"، مطابع الشرطة، القاهرة، ٢٠٠٣.

٦٩- **محمد علي الحاج:** المجتمع المدني والشراكة مع الحكومة من أجل تنمية مستدامة، الجمهورية اليمنية، الأمانة العامة للمجلس الوطني للسكان بالتنسيق مع نقابة المهن التعليمية والتربوية

بالأمانة العامة، وثائق المنتدى الوطني لقيادة مؤسسة المجتمع المدني خلال الفترة من ١٤-١٦ مايو، صنعاء، ٢٠٠١.

٧٠- **محمد علي الشهاري:** جدل حول الثورة والوحدة اليمنية، ودور عبد الله باذيب، مكتبة مدبولي، الطبعة الأولى، القاهرة، ١٩٩٠.

٧١- **محمد علي محمد:** البحث الاجتماعي، دراسة في طرائق البحث وأساليبه، جامعة الإسكندرية، كلية الآداب، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٥.

٧٢- **محمود الكردي، عبد الرؤوف الضبع وآخرون:** علم الاجتماع الحضري مفاهيم وقضايا، بل برنت للطباعة والنشر، القاهرة، بدون تاريخ نشر.

٧٣- **محمود عودة:** أسس علم الاجتماع، مؤسسة نبيل للطباعة والكمبيوتر، القاهرة،٢٠٠٤.

٧٤- **محمود عوده، محمد منصور وآخرون:** واقع مستقبل المنظمات الأهلية العربية، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، دار المستقبل العربي، الطبعة الأولى، القاهرة، ٢٠٠٠.

٧٥- **مديحة الصفطي وآخرون:** دور المنظمات الأهلية العربية في التعليم غير النظام "السودان، فلسطين، المغرب، مصر"، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، القاهرة، ٢٠٠٥.

٧٦- المعجم الوجيز، طبع وزارة التربية والتعليم، الطبعة الأولى، القاهرة، ٢٠٠٦.

٧٧- **موسى شتيوي وآخرون:** التطوع والمتطوعين في العالم العربي، دراسات حالة، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، القاهرة، ٢٠٠١.

٧٨- **موسى شتيوي:** التطوع والمتطوعين في العالم العربي، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، نوبار للطباعة، القاهرة، ٢٠٠٠.

٧٩- **نبيل عبد الفتاح، سارة بن نفيسة وآخرون:** دراسة حالة لبعض الجمعيات في التنظيمات الأهلية العربية والحكومية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ٢٠٠٤.

٨٠- **وحيد عبد المجيد وآخرون:** البرلمان والأحزاب والمجتمع المدني في الميزان، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية في الأهرام، القاهرة، ٢٠٠٣.

٨١- وزارة الشئون الاجتماعية والعمل، المركز اليمني للدراسات الاجتماعية وبحوث العمل، العمل التطوعي في اليمن من التعاون البسيط إلى منظمات المجتمع المدني، ، صنعاء، ديسمبر، ٢٠٠٤.

٨٢- وزارة الشئون الاجتماعية والعمل، المركز اليمني للدراسات الاجتماعية وبحوث العمل، المسح الميداني للجمعيات والمؤسسات الأهلية في اليمن، صنعاء، ديسمبر ٢٠٠٤.

٨٣- **يسرا مصطفى وآخرون:** المجتمع المدني وسياسة الافقار في الوطن العربي، مركز البحوث العربية، القاهرة، ٢٠٠٢.

ثانياً: الرسائل العلمية

١- **أحمد محمد عبد الغني:** المشاركة السياسة في تنظيمات المجتمع المدني، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الآداب، ١٩٩٧م.

٢- **أريج زهران:** التحولات الاجتماعية الجديدة في مصر وأثرها على تغيير دور المرأة بالجمعيات الأهلية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الآداب، القاهرة، ٢٠٠٤.

٣- **ألفت محمد الدبعي:** المرأة والمجتمع المدني في اليمن، دراسة ميدانية لمشاركة المرأة في مؤسسات المجتمع المدني في مدينة تعز، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، كانون الثاني، ٢٠٠٥.

٤- **إيهاب نجم:** الدور السياسي للجمعيات الأهلية الإسلامية في مصر، دراسة حالة للجمعية الشرعية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة، ١٩٩٦.

٥- **عائشة أحمد العبد الله:** المرأة وإدارة العمل الأهلي في دولة الإمارات العربية المتحدة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة، ٢٠٠٢.

٦- **عبد السلام محمد شعبان:** المجتمع المدني والدولة في لبنان، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ٢٠٠٠.

٧- **عليان علي محمد الهيصمي:** العلاقات العامة في منظمات المجتمع المدني في اليمن، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد

البحوث والدراسات العربية، قسم الدراسات الإعلامية، القاهرة، ٢٠٠٥.

٨- **غسان محمود أبو ناصر:** دور مؤسسات المجتمع المدني في المجتمع الفلسطيني، دراسة حالة لجهود بعض المنظمات غير الحكومية في قطاع غزة، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ٢٠٠٧.

٩- **قوت القلوب أبو النجا:** دور الخدمة الاجتماعية في مساعدات الجمعيات التطوعية للمشاركة في تنمية المجتمع المحلي، دراسة مطبقة على جمعية الهلال الأحمر بالفيوم، رسالـــة دكتوراه غير منشورة، جامعة حلوان، كلية الخدمة الاجتماعية، القاهرة، ١٩٩٩.

١٠- **مروة محمد زيدان:** الدور الاجتماعي والاقتصادي لجمعيات التدريب المهني والأسرة المنتجة في مصر، رسالة غير منشورة، جامعة عين شمس، كلية الآداب، القاهرة، ٢٠٠١.

١١- **منال عبد السلام بدوي:** دور المرأة في الجمعيات الأهلية، دراسة ميدانية، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة عين شمس، كلية الآداب، القاهرة، ٢٠٠٣.

١٢- **نمشان خالد الرشيدي:** المجتمع المدني في دولة الكويت، دراسة لدور الجمعيات الأهلية، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ٢٠٠٥.

١٣- **هزاع المطيري:** دور المنظمات الغير حكومية في المجتمع السعودي، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة، ٢٠٠٤.

ثالثاً: الدوريـــات

١- دراسات يمنية، مجلة فصلية تصدر عن مركز الدراسات والبحوث اليمني [أبريل ، يونيو]، العدد (٦٥)، صنعاء، ٢٠٠٥.

٢- دراسات يمنية، مجلة فصلية تصدر عن مركز الدراسات والبحوث اليمني، العدد ٥٦، صنعاء، ١٩٩٨.

٣- دراسات يمنية، مجلة فصيلة تصدر عن مركز الدراسات والبحوث اليمني [أبريل ، يوليو]، العدد (٧٣)، صنعاء، ٢٠٠٤.

٤- **عبد القادر علي البنا:** المشاركة السياسية للمرأة ا ليمنية بين المقومات الاجتماعية والثقافية وازدواجية المشروع الديمقراطي، العدد (١٣)، اللجنة الوطنية للمرأة اليمنية، صنعاء، ٢٠٠١.

٥- **علي الدين هلال:** في مفهوم التنمية، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد ٦٨، القاهرة، ١٩٨٣.

٦- **علي الصاوي:** المنظمات غير الحكومية والتحول الديمقراطي في الوطن العربي، مجلة الشئون العربية، العدد (٥٧)، القاهرة، سبتمبر ١٩٩٣.

٧- الفكر الشرطي، مركز بحوث شرطة الشارقة، الإمارات العربية المتحدة، الجزء الرابع عشر، العدد الثالث، أكتوبر ٢٠٠٥.

٨- المجلة الاقتصادية، مجلة فصلية تصدر عن المؤتمر الشعبي العام [أبريل ، يونيو]، العدد (١٩)، صنعاء، صيف ٢٠٠٦.

٩- مجلـــة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد (١٦٧)، لبنان، بيروت، يناير ١٩٩٣.

١٠- مجلة شئون اجتماعية، الإمارات العربية المتحدة، السنة التاسعة، العدد ٣٣، ١٩٩٢.

١١- المستقبـــل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، أبريل، العدد (٣٥٨)، بيروت – لبنان، ٢٠٠٧.

١٢- نيوزيمـــن، المصـــدر الإخبـــاري للنخبـــة اليمنيـــة، تاريـــخ ٢٠٠٦/٧/٢٨، العدد (٩٦١١)، صنعاء، ٢٠٠٦.

١٣- **هويدا عدلي:** المجتمع المدني والتحول الديمقراطي، مجلة الديمقراطية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، العدد السابع، السنة الثانية، القاهرة، صيف٢٠٠٢.

رابعاً: المؤتمرات

١- المؤتمر العلمي السابع عشر، طموحات الخدمة الاجتماعية وقضايا التحديث، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، مطبعة المهندسين، المجلد الخامس، القاهرة، ٢٠٠٤.

٢- المؤتمر السنوي الثالث للاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الخاصة، تحرير عبد الهادي الجوهري، للفترة ١٨ – ١٩ أبريل، القاهرة، ٢٠٠١.

خامساً: التقارير

١- وزارة التخطيط والتنمية، استراتيجية التخطيط من الفقر، تقرير إنجاز السنة الأولى، ٢٠٠٣، صنعاء، مايو ٢٠٠٤م.

٢- وزارة التخطيط والتنمية، تقرير التنمية البشرية الوطني الثالث، اليمن، صنعاء، ٢٠٠٤.

٣- وزارة التخطيط والتنمية، الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي للعام ١٩٩٧ – ١٩٩٨، صنعاء، اليمن.

٤- وزارة التخطيط والتنمية، تقرير التنمية البشرية للعام ٢٠٠٠ – ٢٠٠١، اليمن، صنعاء.

٥- المركز اليمني للدراسات الاستراتيجية، التقرير الاستراتيجي اليمني، صنعاء، ٢٠٠٢.

٦- التقرير الاستراتيجي العربي، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، الطبعة الأولى، القاهرة، ٢٠٠١.

٧- مجموعة باحثين، منشورات جامعة اليرموك، دور مؤسسة المجتمع المدني في وصول المرأة للبرلمان، أربد، الأردن، ٢٠٠١.

سادساً: الإحصائيات

١- وزارة الشئون الاجتماعية والعمل، الإدارة العامة للجمعيات والاتحادات، الإحصائية العامة للمنظمات والجمعيات والاتحادات العاملة في اليمن حتى نهاية ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧، اليمن، صنعاء.

سابعاً: أوراق عمل

١- **محمد عبد سعيد مغرم:** رؤية قانونية لشراكة فاعلة بين مؤسسات المجتمع المدني والدولة في ضوء التشريعات النافذة

في الجمهورية اليمنية، جامعة صنعاء، كلية الشريعة والقانون، أكتوبر، عدن، ٢٠٠٤.

ثامناً: مواقع الإنترنت

١- موقع جمعية الإصلاح الاجتماعي الخيرية:

www.cssw.org.ye

تاسعاً: المراجع الأجنبية

1- T.M.New Comb py Schology Tavistock puplications, Ltd, Newyork, 1,900.

2- Le Wis A, Goser 8 Bernard Rosen berg: sociological thery: A Book of Readings, the macmillan company, third Editions, N,9, 1969.

3- Felice Davidsen Perlmuter : Nen profit management, is Sues, in the Encyclopedia, Work, 19 th, washington, N.A.S.W, 1995.

4- David sille, ced, intermational Encyclopdia of the Social Sciehees, Col. 11-12, New Vors, The macmillar, Company, 1988.

❋❋❋

الـمـلاحـــــق

جامعة الدول العربية
المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم
معهد البحوث والدراسات العربية
قسم الدراسات الاجتماعية
القاهـــــــرة

THE ARAB LEAGUE
ALECSO
Institute of Research & Studies
Depar Social Studies
Cairo

استمارة مقابلة للمستهدفين
لدور مؤسسات المجتمع المدني في تنمية المجتمع اليمني
دراسة تطبيقية لدور بعض المنظمات الأهلية
في تنمية حضر المجتمع اليمني

"للحصول على درجة الماجستير"

بيانات هذه الاستمارة سرية
وتستخدم فقط للبحث العلمي

إعداد
أمين عبد الله علي الحاشدي

إشراف
أ.د. علي محمود ليلة

- الاعتقاد بأن الدولة تقوم بكل شيء
- عدم الاهتمام بما يدور بالمجتمع
- العادات والتقاليد

أخرى تذكر .....

.....

ثامناً : الرؤية المستقبلية للمنظمة

٦٣-هل المنظمة الأهلية الآن في وضع يسمح لها بالمشاركة في صنع القرارات السياسيات التنموية مع الدولة؟

نعم ✎ في حالة الإجابة انتقل إلى (س٦٥)

لا ✎ في حالة الإجابة انتقل إلى (س٦٤)

٦٤-ما هي العوامل التي تعوق فاعلية المنظمات الأهلية عن المشاركة؟ (يسمح بأكثر من إجابة)

- ضعف قطاع المنظمات الأهلية
- غياب الوعي بدور المنظمات
- غياب فرص المشاركة
- القوانين واللوائح الحالية
- نقص التمويل

أخرى تذكر .....

.....

٦٥-ما هي في نظرك الحلول التي يمكن أن تؤدي إلى تدعيم مشاركة المنظمات الأهلية في التنمية؟ (يسمح بأكثر من إجابة)

- العمل على زيادة الموارد المالية.
- التوعية الإعلامية بالعمل الأهلي
- تشجيع التنسيق والتعاون بين المنظمات

- تدعيم امتيازات المنظمات الأهلية
- زيادة استقلال المنظمات
- المشاركة في العمليات الإنتاجية
- زيادة الممارسات الديموقراطية بشكل عام
- تعبئة المواطنين في منظمات جماهيرية فعالة

أخرى تذكر .....

.....

٦٦-ما تصوراتكم عن الدور المستقبلي لمنظمتكم في عملية التنمية؟

- المشاركة الإيجابية في أنشطة المنظمة
- خدمة أفراد المجتمع
- التخطيط الأفضل للأنشطة
- الاهتمام بقضايا أعضاء المنظمة

أخرى تذكر .....

.....

الرجاء تزويدنا بأهم الوثائق التي تصدرها المنظمة
مع جزيل الشكر لتعاونكم

ملحق رقم (١)

الإحصائية العامة للجمعيات والاتحادات التعاونية والجمعيات والمؤسسات الأهلية والمنظمات الجماهيرية مراكز رئيسية وفروع على مستوى الجمهورية حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٦م

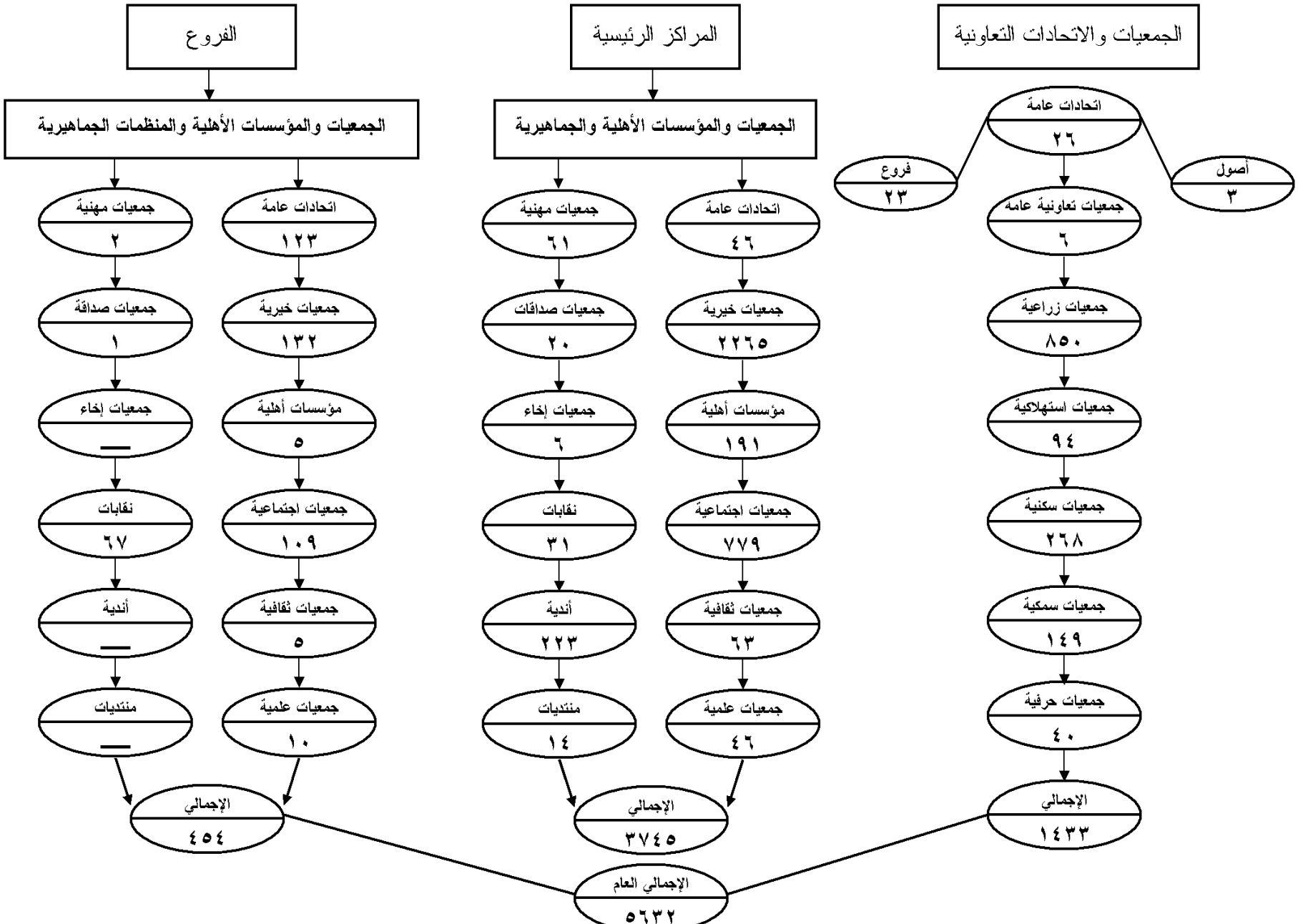

عزيزي / عزيزتي

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

يتشرف الباحث بمشاركتكم في الإجابة على أسئلة هذه الاستمارة التي بين أيديكم والتي تهدف إلى معرفة دور مؤسسات المجتمع المدني في تنمية حضر المجتمع اليمني، وذلك للحصول على درجة الماجستير في الدراسات الاجتماعية.

ويتقدم الباحث بخالص الشكر على تفضلكم بالإجابة عليها بشفافية ومصداقية مما يسهم في إثراء البحث العلمي.

ولسيادتكم وافر الشكر والتقدير سلفاً على تعاونكم،،،

الباحث

أولاً: بيانات أساسية

١- **النـــــوع:**

✎ ذكر ✎ أنثى

٢- **الســـــن:**

✎ أقل من ٢٠ سنة ✎ من ٢٠-٣٩ سنة

✎ من ٤٠-٥٩ سنة ✎ ٦٠ فأكثر

٣- **المستوى التعليمي:**

✎ أمي ✎ تعليم تقني

✎ يقرأ ويكتب ✎ تعليم فني

✎ تعليم أساسي ✎ دبلومات

✎ تعليم ثانوي ✎ تعليم جامعي

✎ تعليم فوق الجامعي (ماجستير ودكتوراه)

٤- **الحالة الزواجية:**

✎ أعزب (في حالة الإجابة بـــ(نعم) انتقل إلى س٦)

✎ متزوج ✎ مطلق ✎ أرمل

٥- **إذا كان لديك أبناء كم عدد الذكور؟ وكم عدد الإناث؟**

✎ واحد ✎ ثلاثة

✎ اثنان ✎ أربعة

✎ أكثر من أربعة

✎ إجمالي الذكور ✎ إجمالي الإناث

٦- **الحالة المهنية:**

- لا يعمل
- موظف
- عامل
- متقاعد
- طالب
- أعمال خاصة
- مهني متخصص (طبيب، أستاذ جامعي.... الخ)

٧- كم دخلك الشهري؟ ..... ريال يمني

٨- مصادر الدخل الشهري:

- الراتب الشهري
- إعانة حكومية
- أعمال تجارية
- ممتلكات عقارية
- عوائد أسهم وودائع بنكية

أخرى تذكر .....

.....

٩- فئات المبحوثين من المستهدفين من أنشطة المنظمة (ترقم حسب الأولوية):

- الأطفال
- العجزة والمسنين
- المعاقين والمعاقات حركياً
- المرضى
- الأيتام
- الفئات المهمشة (الأخدام)
- المكفوفين والمكفوفات
- المثقفون والمهنيون
- الأحداث
- المعاقين ذهنياً
- الصم والبكم
- المبدعون
- الفتيات
- المرضى النفسيين
- المرأة والأسرة
- المناطق السياحية
- الأمومة والطفولة
- العاهات المستديمة
- الشباب والطلبة
- أفراد المجتمع المحلي

١٠-ما هي المساعدات التي تقدمها لك المنظمة؟

- مادية (نقدية) ✎ نعم ✎ لا
- عينية ✎ نعم ✎ لا

في حالة الإجابة بـــ "نعم" انتقل إلى (س ١١).

١١-ما نوع المساعدات التي تقدمها لكم المنظمة؟

تذكر :.....

.....

.....

١٢-المساعدات التي تقدمها لكم المنظمة بصفة:

✎ مستمرة ✎ متقطعة ✎ موسمية

أخرى تذكر .....

١٣-ما حجم المساعدات التي تقدمها لكم المنظمة؟

تذكر :.....

.....

ملحق رقم (٣)

خريطة توضح أقسام السطح

كشف بأسماء السادة المحكمين

م	الاســـــــــــــــم	
١	**أ.د. ثروت إسحاق عبد الملك**	"رئيس قسم الدراسات الاجتماعية بمعهد البحوث والدراسات العربية ومدرس علم الاجتماع بجامعة عين شمس"
٢	**أ.د. سعيد ناصف**	"رئيس قسم الاجتماع بكلية الآداب – جامعة عين شمس"
٣	**أ.د. علياء شكري**	"أستاذ علم الاجتماع بكلية البنات – جامعة عين شمس"
٤	**أ.د. نورية حمد الحوري**	" أستاذ علم الاجتماع بكلية الآداب – جامعة صنعاء"
٥	**أ.د. عبد الحكيم الشرجبي**	"أستاذ علم الاجتماع السياسي بكلية الآداب – جامعة صنعاء"
٦	**أ.د. عادل مجاهد الشرجبي**	"أستاذ علم الاجتماع السياسي بكلية الآداب – جامعة صنعاء"
٧	**أ.د. فؤاد عبد الجليل الصلاحي**	"أستاذ علم الاجتماع السياسي بكلية الآداب – جامعة صنعاء"
٨	**أ.د. قائد نعمان الشرجبي**	"أستاذ علم الاجتماع بكلية الآداب – جامعة صنعاء نائب رئيس جامعة إب الأسبق"
٩	**أ.د. عفاف الحيمي**	"أستاذ علم الاجتماع بكلية الآداب – جامعة صنعاء"
١٠	**أ.د. عبد الجبار ردمان**	"أستاذ علم الاجتماع بكلية الآداب – جامعة صنعاء"
١١	**د. عبد السلام المخلافي**	أستاذ الثقافة الإسلامية بكلية التربية – جامعة صنعاء"

كشف بأسماء المنظمات الأهلية التي تم ا ستهدافها من قبل الباحث

١- جمعية أبو بكر الصديق النسوية.
٢- جمعية الإتقان الاجتماعية الخيرية.
٣- جمعية الصحابة ا لاجتماعية الخيرية.
٤- جمعية دار الطعام الاجتماعية الخيرية.
٥- جمعية المرياد الاجتماعية الخيرية.
٦- جمعية العواطف الاجتماعية الخيرية.
٧- المدرسة الديمقراطية.
٨- مؤسسة الصديق الخيرية.
٩- جمعية الرائد الاجتماعية الخيرية.
١٠- جمعية الطيب الاجتماعية الخيرية.
١١- جمعية العاقل الخيرية.
١٢- جمعية الوفاق الخيرية.
١٣- جمعية التوعية والبيئة.
١٤- جمعية نقم الاجتماعية البيئية.
١٥- جمعية بشير الخيرية الاجتماعية.
١٦- مؤسسة الرئيس الصالح.
١٧- جمعية المشهد الخيرية.
١٨- جمعية النماء الاجتماعية الخيرية.
١٩- جمعية التآلف الخيرية.
٢٠- جمعية عمر بن عبد العزيز الخيرية.
٢١- جمعية عبيدة للتنمية الاجتماعية.
٢٢- جمعية صناع الأمل الاجتماعية الخيرية.

٢٣- جمعية الرياشية الاجتماعية الخيرية.
٢٤- جمعية البنيان الاجتماعية ا لخيرية.
٢٥- مؤسسة الشوكاني لرعاية الأيتام والأعمال الخيرية.
٢٦- جمعية النور الخيرية الاجتماعية.
٢٧- جمعية حماية المستهلك.
٢٨- جمعية الإصلاح الاجتماعي الخيرية.
٢٩- جمعية الشهيد الزبيري الخيرية.
٣٠- جمعية النبراس الصحية.
٣١- جمعية الحمزة الخيرية.
٣٢- جمعية الخيوس الاجتماعية الخيرية.
٣٣- جمعية سعوان الاجتماعية الخيرية.
٣٤- مركز النور لرعاية وتأهيل المكفوفين.
٣٥- جمعية الصحابة الاجتماعية الخيرية.
٣٦- جمعية الغرس الطيب الصحية الخيرية.
٣٧- جمعية البيئة والتكافل الاجتماعية الخيرية.
٣٨- جمعية الفردوس الاجتماعية الخيرية.
٣٩- جمعية الأصدقاء الخيرية الاجتماعية.
٤٠- جمعية الحياة الاجتماعية.
٤١- جمعية بلال الخيرية الاجتماعية.
٤٢- جمعية المؤتمن التنموية الاجتماعية.
٤٣- جمعية وادي جميل الخيرية.
٤٤- جمعية أنهار الخير الاجتماعية الخيرية.
٤٥- جمعية صنعاء الاجتماعية التنموية "مركز غمدان".
٤٦- جمعية ٢٢ مايو الاجتماعية الخيرية.

٤٧- جمعية اقرأ الخيرية.
٤٨- جمعية البر والعفاف.
٤٩- جمعية الحسنات الخيرية.
٥٠- مؤسسة صناع الحياة.
٥١- جمعية التكافل الاجتماعي.
٥٢- الجمعية الإلكترونية الأكاديمية التنموية.
٥٣- فرع جمعية الإحسان الاجتماعية الخيرية "فرع الأمانة".
٥٤- المرصد اليمني لحقوق الإنسان.
٥٥- فرع جمعية الحكمة اليمانية الخيرية "فرع الأمانة".
٥٦- فرع جمعية الإحسان الاجتماعية الخيرية.
٥٧- جمعية المعروف الخيرية.
٥٨- مؤسسة الفتاة اليمنية الخيرية.
٥٩- مؤسسة إعمار المساجد الخيرية.
٦٠- الجمعية الاجتماعية لتنمية الأسرة.
٦١- الاتحاد الوطني للتنمية الأسرية الأشد فقراً "مهمشه".
٦٢- البرنامج الوطني لبناء القدرات "مؤسسة الصالح".
٦٣- جمعية الظهراء الاجتماعية الخيرية.
٦٤- جمعية أبي عبيدة بن الجراح الاجتماعية الخيرية للقطاعين "ذكور ، إناث".
٦٥- جمعية البناء الاجتماعية الخيرية.
٦٦- المؤسسة الاجتماعية لتنمية القدرات والمهارات.
٦٧- جمعية اقرأ – قطاع المرأة والطفل.
٦٨- جمعية الويدان للتنمية والتأهيل النسوي.
٦٩- الجمعية النسوية للتأهيل والتنمية.

٧٠- منتدى الشقائق العربي لحقوق الإنسان.
٧١- جمعية كل البنات للتنمية.
٧٢- جمعية الضياء الخيرية.
٧٣- جمعية الرشاء الخيرية النسوية.
٧٤- جمعية بيت بوس للتنمية.
٧٥- مؤسسة مجد العلا للتنمية.
٧٦- جمعية أم سلمى النسوية.
٧٧- جمعية الشموع النسوية.
٧٨- منظمة تنمية المرأة.
٧٩- مؤسسة الرحمة للتنمية الإنسانية.
٨٠- مؤسسة شوذب للمرأة والطفل.
٨١- مؤسسة الإصلاح الاجتماعية الخيرية القطاع النسوي.
٨٢- جمعية السلام النسوية للتنمية.
٨٣- جمعية فتيات آكمة الزبيب.
٨٤- مؤسسة يمنات لتنمية المرأة والطفل.
٨٥- جمعية الصدي النسوية.
٨٦- جمعية البراءة النسوية.
٨٧- جمعية رابعة العدوية النسوية.
٨٨- مؤسسة أثر للتنمية.
٨٩- جمعية البشرى النسوية.
٩٠- مركز الرقيب الخيري النسوي.
٩١- جمعية التحدي النسوية.
٩٢- جمعية بني حوات النسوية.
٩٣- جمعية العاديات للتنمية الاجتماعية.

٩٤- جمعية الفتح النسوية.

٩٥- مؤسسة قطوف النسوية.

٩٦- جمعية المنى الخيرية النسوية.

٩٧- جمعية الود للتخفيف من الفقر.

٩٨- جمعية تنمية ا لاسرة.

٩٩- مركز سمية للتأهيل والتدريب النسوي.

١٠٠- جمعية المودة الاجتماعية الخيرية النسوية.

١٠١- جمعية المعارف الخيرية النسوية.

١٠٢- جمعية التوفيق الاجتماعية ا لنسوية.

١٠٣- جمعية الصداقة الاجتماعية الخيرية النسوية.

١٠٤- جمعية الود الاجتماعية التنموية النسوية.

١٠٥- جمعية البراق الاجتماعية النسوية.

١٠٦- جمعية الإنقاذ الاجتماعية الخيرية النسوية.

١٠٧- جمعية الناصر الاجتماعية النسوية.

١٠٨- جمعية العُلا الخيرية النسوية.

١٠٩- جمعية الكوثر الخيرية النسوية.

١١٠- جمعية فتيات الدائرة ١٨.

١١١- جمعية الياسمين لتدريب وتأهيل المرأة والطفل.

ملحق رقم (٦)

الإحصائية العامة للجمعيات والاتحادات التعاونية والجمعيات والمؤسسات الأهلية والمنظمات الجماهيرية مراكز رئيسية وفروع على مستوى الجمهورية حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٦م

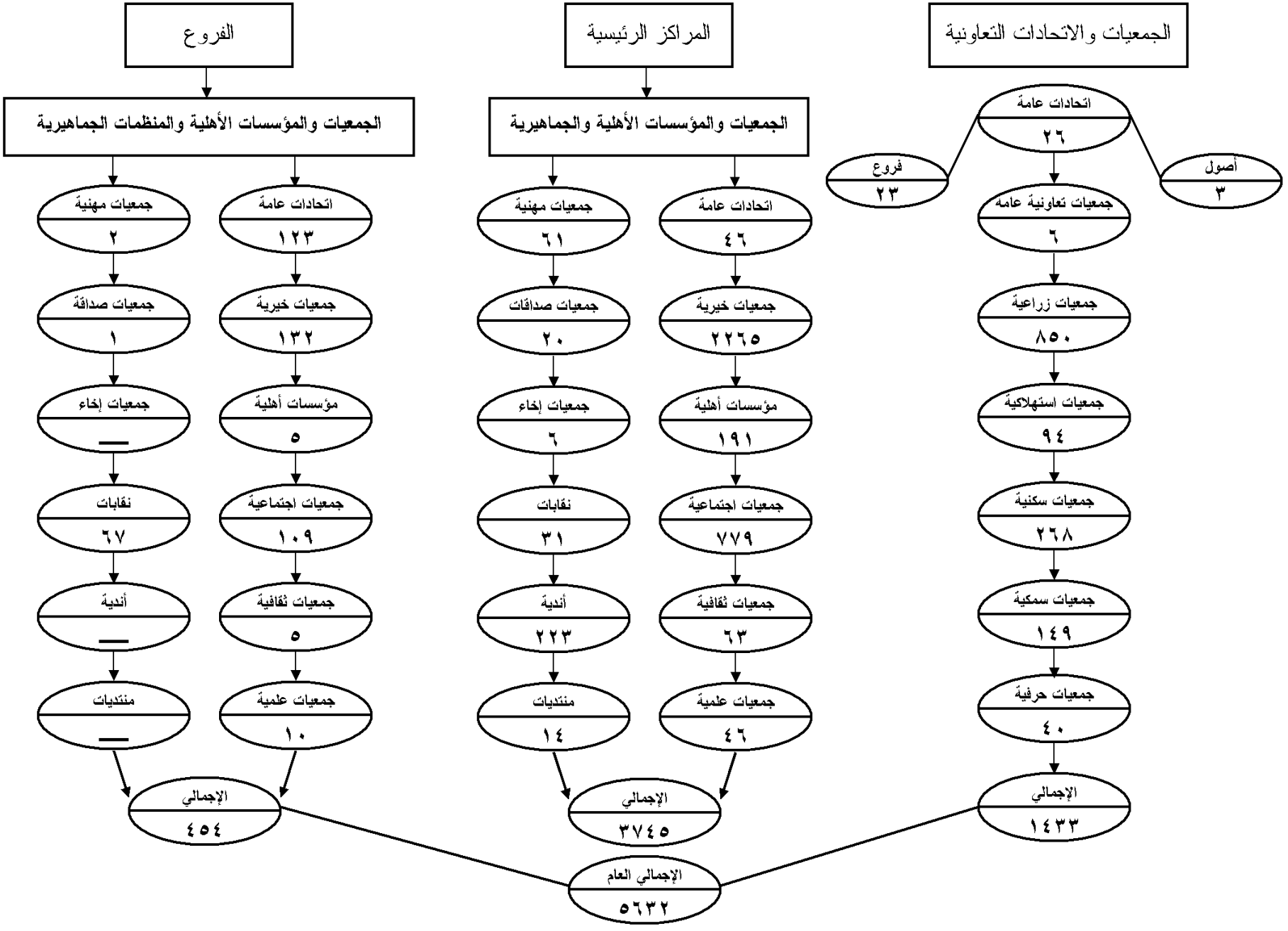

ملحق رقم (٧)

الإحصائية العامة للجمعيات والمؤسسات الأهلية والمنظمات الجماهيرية مراكز رئيسية وفروع فقط على مستوى الجمهورية

حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٦م

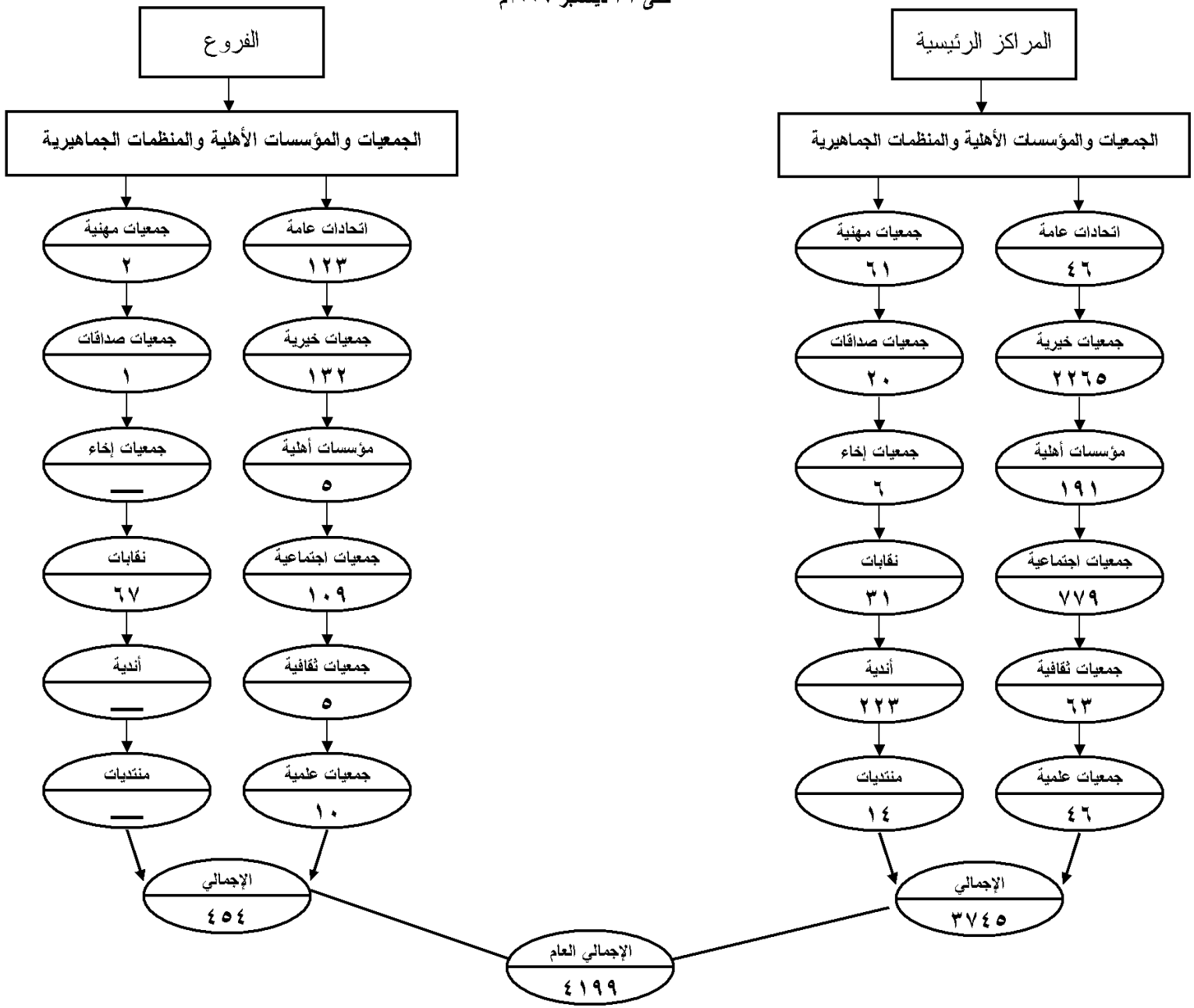

ملحق رقم (٨)

الإحصائية العامة للجمعيات والاتحادات التعاونية والجمعيات والمؤسسات الأهلية والمنظمات الجماهيرية مراكز رئيسية وفروع

على مستوى أمانة العاصمة حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٦م

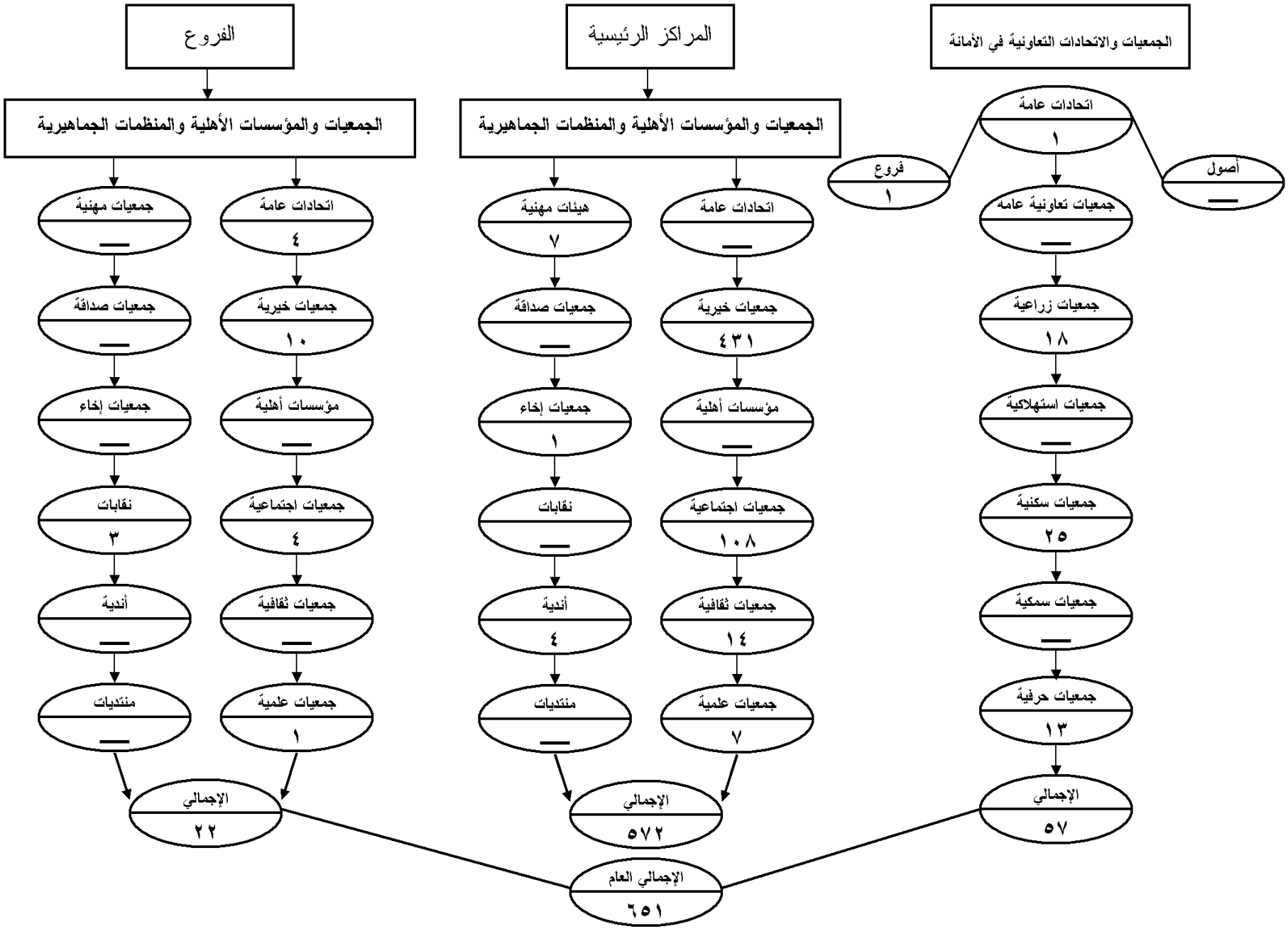

ملحق رقم (٩)

الجمهورية اليمنية

وزارة الشئون الاجتماعية والعمل

قطاع التنمية الاجتماعية

الإدارة العامة للجمعيات والاتحادات

إدارة المعلومات للمنظمات غير الحكومية

الإحصائيات الخاصة بالجمعيات والاتحادات التعاونية والجمعيات والمؤسسات الأهلية والمنظمات الجماهيرية على مستوى المحافظات في الجمهورية إجمالاً حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٦م

م	اسم المحافظة	عدد الجمعيات والاتحادات التعاونية وفروعها والجمعيات والمؤسسات الأهلية والمنظمات الجماهيرية وفروعها	ملاحظات
١	إب	٣٠٠	
٢	أبين	٣٧٠	
٣	أمانة العاصمة	٦٥١	
٤	الديوان العام	٤١٢	
٥	البيضاء	٩٧	
٦	تعز	٥٢٩	
٧	الجوف	٤٤	
٨	حجة	١٩٥	
٩	الحديدة	٥٠٦	
١٠	حضرموت – المكلأ	٢٨٦	
١١	ذمار	١٥٤	
١٢	شبوة	١٥٨	
١٣	صعدة	٩٧	
١٤	صنعاء	٢٠٧	
١٥	عدن	٥٠٦	
١٦	لحج	٣٢٣	
١٧	مأرب	٧٧	
١٨	المحويت	١٤٣	
١٩	المهرة	٨٩	
٢٠	عمران	١٨٣	
٢١	الضالع	١٣٣	
٢٢	حضرموت – سيئون	١١٨	
٢٣	ريمة	٥٤	
	الإجمالي العام	**٥٦٣٢**	

ملخص الدراسة

تزايد الاهتمام في السنوات الأخيرة، بمنظمات المجتمع المدني، وبرزت مفاهيم التنمية البشرية وحقوق الإنسان، الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والمدنية، مما أدى إلى وضع الإنسان في بؤرة حركة المجتمع وتقدمه، وارتبط ذلك بالتوسع في دور المنظمات غير الحكومية في مجالات متنوعة ومنها الدور التنموي، لمواجهة اتساع دائرة الفقر في الدول النامية والتي منها اليمن وعلى ضوء ذلك فقد قام الباحث بدراسة دورها في التنمية في المجتمع اليمني الحضري، لمعرفة حجم هذا الدور الذي تقوم به إلى جانب الدولة والقطاع الخاص، بعد قيام الدولة بانتهاج سياسة الاقتصاد الحر وتحرير العملة وتخلي الدولة عن القيام بواجهتها اتجاه المجتمع من خلال عدداً من التساؤلات التي حاولت الدراسة الإجابة عليها وتوصلت الدراسة إلى جملة من النتائج فيما يخص المستهدفين من أعضاء الهيئة الإدارية والتنفيذية من القائمين على المنظمات وكذلك المستهدفين في أنشطة تلك المنظمات ومن أهم تلك النتائج: أن الخصائص المهنية والاجتماعية للعينتان المشمولتان بالبحث من حيث مشاركة المرأة والرجل كأعضاء في الجمعيات الأهلية اليمنية اتسمت بالضعف مقارنة بعضوية الرجل في الهيئات الإدارية والتنفيذية، حيث حصلت الإناث على نسبة ٣٩,٦٤%، فيما حصل الذكور على نسبة ٦٠,٣٦% من إجمالي العينة المستهدفة والبالغ عددها (١١١) منظمة، وأن الإسهام التنموي والاجتماعي والاقتصادي للمجتمع المدني في حضر المجتمع اليمني كان بنسبة ٩٥,٥% لكن هذا الإسهام يتمثل في مجال التنمية البشرية، كالتدريب والتأهيل.. الخ وترتبط هذه الأنشطة بالتمويل، وتكون أكثر بروزاً في أنشطة المنظمات النسائية والشبابية، وأن إسهام المنظمات في مجال البنية التحتية كالقيام بمشاريع كبيرة، تقوم به بعض المؤسسات الكبيرة العاملة في اليمن والمدعومة من قبل الأحزاب السياسية الكبيرة والمعروف بولائها لتلك الأحزاب، وأن نسبة ٩٠% من أنشطة المنظمات موجه للرعاية الاجتماعية، كونه مرتبط بعمل الخير والإحسان الذي جاء الدين الحنيف، أما نسبة ٦٥,٥% في تلك الأنشطة للجانب البيئي من حيث تزايد في السنوات الأخيرة الاهتمام به، أما فيما يخص أنشطة المنظمات في مجال الدفاع عن الرأي والتأثير على السياسات فقد ثبت الدولة، أما نسبة ٥٩,١% وهذا يرتبط بالاهتمام بالإنسان حيث أصبح محور الاهتمام في برامج الأمم المتحدة، يضاف إلى ذلك أنشطة ثقافية واجتماعية تقوم بها الجمعيات إلى جانب أنشطتها الرئيسية وتعتبر هذه النسب المذكورة آنفاً جملة لعدد من الأنشطة في المجالات المختلفة سواءً في مجال تنمية المرأة والطفل والمجتمع المحلي ورعاية الأيتام والمعوقين والفقراء والمرضى والأسر الفقيرة، إلى جانب التثقيف الصحي والرعاية الصحية وكذلك الاهتمام بالبيئة والتلوث والإنسان محور التنمية البشرية لتحويله من مستفيد إلى منتج وكانت هذه أهم النتائج خلصت إليها الدراسة.

الفهرس

الموضوع	
المقدمة	
الفصل الأول: مشكلة الدراسة ومفاهيمها	
أولاً : مشكلة الدراسة	
ثانياً : مفاهيم الدراسة	
الفصل الثاني: الدراسات السابقة لدور المجتمع المدني في تنمية المجتمع	
المحور الأول : التحول الديمقراطي والمجتمع المدني	
المحور الثاني : دور الجمعيات الأهلية في التنمية	
المحور الثالث : مشاركة المرأة في منظمات المجتمع المدني	
المحور الرابع : المشاركة والتطوع في المجتمع المدني	
الفصل الثالث: الإطار النظري للدارسة	
أولاً : الاتجاهات النظرية المفسرة للمجتمع المدني	
ثانياً : الاتجاهات النظرية المفسرة لدور القطاع الثالث	
ثالثاً : تطور المجتمع المدني في ظل العولمة	
رابعاً : الاتجاهات النظرية المفسرة للعمل التطوعي في المجتمع المدني	
خامساً : نحو إطار نظري لتفسير تفاعلات المجتمع المدني اليمني	
الفصل الرابع: نشأة وتطور المجتمع المدني في اليمن	
أولاً : واقع العمل الطوعي في اليمن	
ثانياً : متغيرات العمل الأهلي في اليمن	
ثالثاً : تطور وتوزيع المنظمات غير الحكومية	
رابعاً : مجالات نشاطات المنظمات غير الحكومية والفئات المستهدفة من أنشطتها	
خامساً : مستقبل القطاع الأهلي في اليمن بعد صدور قانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية رقم (١) لسنة ٢٠٠١	
الفصل الخامس: الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية	
أولاً : نوع الدراسة	
ثانياً : المنهج المستخدم في الدراسة	
ثالثاً : أدوات البحث	
رابعاً : مجالات الدراسة	

الموضوع	
خامساً : عينة الدراسة	
سادساً : أسلوب تحليل البيانات	
سابعاً : الصعوبات التي واجهت الباحث	
الفصل السادس: نشاط المنظمات غير الحكومية في الحضر اليمني	
أولاً : الفئات المستهدفة	
ثانياً : أنشطة المنظمة ا لرئيسية	
ثالثاً : المشاريع التي نفذتها المنظمات	
رابعاً : طبيعة العلاقة بين المنظمة والدولة والقطاع الخاص	
الفصل السابع: آليات نجاح المنظمات غير الحكومية في تنمية الحضر اليمني	
أولاً : مصادر التمويل وكيفية مواجهة مشكلة التمويل	
ثانياً : الحكم الرشيد	
ثالثاً : المهارات والخبرات الإدارية المتوفرة في المنظمات	
رابعاً : التطوع	
الفصل الثامن: الإطار السياسي والقانوني لنشأة المنظمات غير الحكومية في المجتمع اليمني	
أولاً : صلاحية القوانين واللوائح التي تنظم عمل المنظمات	
ثانياً : العقبات والمشكلات التي تعوق نشاط المنظمات وتحد من فاعليتها	
ثالثاً : مشاركة المنظمات في صنع القرارات والسياسات التنموية مع الدولة	
رابعاً : تصورات الدور المستقبلي للمنظمات في التنمية	
الخاتمة : نتائج الدراسة والتوصيات	
أولاً : النتائج العامة	
ثانياً : استنتاجات عامة في ضوء النتائج	
ثالثاً : نتائج الدراسة في ضوء الدراسات السابقة	
رابعاً : التوصيات	
المصادر والمراجع	
الملاحـــــق	

شكر وتقدير وعرفان

أحمدك الله كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك على ما أنعمت علي وأوليت وصلي اللهم وسلم على سيد المرسلين محمد بن عبد الله النبي الأمي الصادق الأمين الشافع لنا يوم الدين وبعد...

أتقدم بخالص الشكر والتقدير للأستاذ الدكتور/ علي محمود أبو ليلة أستاذ علم الاجتماع بجامعة عين شمس ومعهد البحوث والدراسات العربية لتفضله بالموافقة على الإشراف على هذا العمل ودعمه لي وتوجيهه المستمر والبنّاء لهذا البحث حتى خرج إلى ما هو عليه، فجزاه الله عني خير الجزاء.

كما أود أعرب عن عميق شكري وامتناني للأستاذ الدكتور/ ثروت اسحق عبد الملك، رئيس قسم البحوث والدراسات الاجتماعية بالمعهد، وأستاذ علم الاجتماعي بالمعهد وجامعة عين شمس، عضو لجنة المناقشة، لغزارة علمه وتواضعه المعهود وله مني جزيل الشكر.

كما أتقدم بخالص الشكر والتقدير للدكتورة/ نجلاء عبد الحميد راتب، أستاذ علم الاجتماع المساعد لكلية الآداب، جامعة بنها، عضو لجنة المناقشة لجهد سيادتها المبذول وتشريفها مناقشة الرسالة على الرغم من كثرة مشاغلها، فجزاها الله عني خير الجزاء.

الباحث